... ولا تزال الجنة بعيدة
نساء العالم فى مواجهة القرن الجديد



المشروع القومي للترجمة

المركز القومي للترجمة

1109

تحرير
جوديث مرسكى و مارتى رادليت

ترجمة وتقديم
جيهان الحكيم

ربما كانت حركة المرأة فى الربع الأخير من القرن العشرين أكثر الظواهر الاجتماعية تأثيراً ؛ فقد دفعت العديد من الحكومات على مستوى العالم أجمع للاستجابة للتغيير المطلوب. ومع ذلك ، فمازالت المرأة اليوم ، فى بداية القرن الواحد والعشرين ، محرومة من حقوقها الأساسية.

فى هذا الكتاب ، يقوم اثنا عشر صحفيًا ، من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. بالتحقيق فى قصص الصراع الدائر فى بلاد تلك القارات من أجل إصلاح قوانين الأحوال الشخصية ، محاولين تحقيق مزيد من العدل فيما يخص كتابة عقود الزواج ، وحصول المرأة المطلقة على حقوق حضانة الأطفال ، وحصولها على حقوقها فى الاستقلال بأرضها ، والقضاء على ظاهرة التحرش الجنسى بالفتيـات فى أماكـن التعليم ، ووضع حد للممارسات المتحيزة ضد المرأة فى أماكن العمل ، ووضع حد للعنف داخل الأسرة.

ومما يميز هذا الكتاب أسلوبه الكلى الشامل فى تناول المشاكل موضوع البحث ، وهو على مدى فصوله الاثنى عشر ، يفحص كل ظاهرة على حدة ، فيوليها ما يلزم من بحث وتدقيق ، ثم يبحث مدى تأثيرها جميعًا على الصحة الإنجابية للمرأة.

تصميم الغلاف: حازم محمد

... ولا تزال الجنة بعيدة
نساء العالم فى مواجهة القرن الجديد

المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١١٠٩
- ... ولا تزال الجنة بعيدة
  نساء العالم فى مواجهة القرن الجديد
- جوديث مرسكى ومارتى رادليت
- جيهان الحكيم
- الطبعة الأولى ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب:

No Paradise Yet
Edited by: Judy Mirsky
And Marty Radlett

Published by The Panos Institute and zed Books

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com

... ولا تزال الجنة بعيدة

نساء العالم فى مواجهة القرن الجديد

تأليف
جوديث مرسكى ومارتى رادليت

ترجمة
جيهان الحكيم



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

مرسكى، جوديث

ولا تزال الجنة بعيدة: نساء العالم فى مواجهة القرن الجديد/ تأليف جوديث مرسكى ومارتى رادليت؛ ترجمة جيهان الحكيم. ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٧م.

٣٢٦ ص، ٢٤سم. (المشروع القومى للترجمة)

تدمك ٩٧٧ ٤٣٧ ٤١٥ .

١- حقوق المرأة

أ- رادليت، مارتى (مؤلف مشارك)

ب- الحكيم، جيهان (مترجم)

ب- العنوان ٣٠١,٤١٢

رقم الإيداع: ١٥٧١٦ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولى: 0 - 415 -437 -977

طبع بمطابع دار الدفاع للصحافة والنشر

المحتويات

عرفان وتقدير

إن برنامج بانو الخاص بالصحة الإنجابية والجنس بلندن، يرغب فى التعبير عن تقديره للمساعدة التى نالها على يد العديد من الأفراد والمنظمات عبر بلاد العالم فى التحضير لهذا الإصدار.

حيث قام كل من السادة المحترمين خبراء القراءة بتقديم مشورة لا تقدر بثمن لفصول الكتاب المختلفة:

الدكتورة جونيس ليرزا المديرة التنفيذية لمؤسسة لينانجان بالفلبين. الدكتورة سيلفيا إيسترادا من مؤسسة برنامج التنمية والنساء بجامعة الفلبين.

السيدة ساندرا كابير، مؤسسة اتحاد صحة النساء ببنجلاديش. مارى أسد منسقة برنامج خاص بختان الإناث (FGM). سوزان فيداليس صحفية ومن ناشطات حملة السيدات العاملات بالمكسيك. شهلا ضياء من مؤسسة أورات بباكستان. الدكتورة سوزى يعقوب محاضرة بجامعة متروبولتان بمانشستر بالمملكة المتحدة. شيلا ستيوارت منسقة حقوق الكاريبى. أودرى إنجرام روبرتس مستشارة، سوليداد لارين باحثة بشيلى. تيريزا قالديس بشيلى. فيمالا راماشنران من معهد أبحاث الصحة بالهند. سونيلا أبيسكيرا من مؤسَّسة انفورم للمرأة والإعلام بسريلانكا (INFORM). الدكتورة راديكا كومارا سوامى مقررة خاصة بالأمم المتحدة. وهى تبحث العنف ضد النساء. مارى ماكوفو منسقة فى شئون الجنس بكينيا. أبيجايل كيديرو تعمل سابقا بمؤسسة كينيا لمساندة المرأة ضد التحرش الجنسى (Skwash).

وقد قامت ببحث إضافى لفصل "حقل تمتلكه المرأة" سوزان ماتيتاكوفا.

كما أن المؤلفين يدينان بكل العرفان والتقدير لألكيسندر فيشر، لمراجعته الكتاب، ولريبكا شو لمساعدتها الإدارية.

مقدمة المترجمة

أعترف أن أكثر ما جذبنى فى هذا الكتاب، حين قمت باختياره، كان تناوله لموضوع حقوق المرأة، وبمجرد أن وقع نظرى على العنوان تجاوبت معه على الفور، نعم، "فلا تزال الجنة بعيدة " بالنسبة لأغلب نساء العالم. فما بالنا بنساء العالم النامى من دول قارات أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، حيث لا تزال المرأة تعيش تحت ظروف القهر والظلم وعدم المساواة مع الرجل؟.

ولا يخفى أن حال المرأة فى مصر، لا يُعَدُّ استثناء لحال المرأة فى بلاد العالم النامى بأى حال، فإن هذا لا يعنى أننا نتجاهل أو ننكر الجهود المبذولة من جانب المؤسسات الأهلية غير الحكومية العديدة لتمكين المرأة ومكافحة ما تتعرض له من تعد أو إهدار لحقوقها الأساسية - ومنها الصحة الإنجابية - خاصة بعد انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤.

حيث قامت ٤٥٠ جمعية أهلية بتقديم وثيقة للمؤتمر الدولى، عرضت عدة جوانب مهمة من أجل النهوض بالمرأة المصرية، وتحسين أحوالها وتمكينها من صنع القرار، وتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والصحية، وذلك هدف وشرط حيوى لتحقيق التنمية المتواصلة، ومن تلك الجوانب التى أولتها تلك الجمعيات اهتماما خاصا، ضرورة حصول المرأة على حقوقها فى التعليم ومحو أميتها، وضرورة تحقيق المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة عن طريق توفير فرص التعليم، والعمل، والرعاية الصحية المتكاملة، وبصفة خاصة الإناث من الأطفال وحمايتهن من العنف والممارسات البدنية التى تشكل انتهاكا لكرامتهن كختان الإناث.

أما فيما يخص عمل المرأة فإن الأصوات لا تزال ترتفع اليوم مطالبة ببقاء المرأة فى البيت، وهذا رغم مساهمتها الجدية فى كل القطاعات.

حيث تصل مساهمتها فى الزراعة مثلا إلى ٧.٥٠% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - ١٩٩٠)، بل إن حوالى ٢٢% من الأسر المصرية تعولها المرأة كرب أسرة (ليلى نوار: "نساء مسئولات عن أسر" قدمت فى ندوة بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء). إن المرأة إلى جانب مساهمتها فى الدخل القومى تمارس أعمالا منزلية عديدة منها إلى جانب الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، ضرورة جلب المياه الصالحة للشرب والتى قد تبعد أميالا عديدة عن منزلها.

كما تطالب الجمعيات الأهلية المصرية بضرورة مساواة المرأة والرجل أمام القانون، بما فى ذلك المساواة فى إدراج الشروط بنموذج عقد وثيقة الزواج، وقد اتضح أن غالبية السيدات يجهلن أن الإسلام قد أباح لهن كما أباح للرجال إدراج بعض الشروط فى عقود الزواج.

أما فيما يخص حقوق المرأة الإنجابية، فإن وثيقة المؤتمر تطالب باعتبار المرأة "إنسان متساوى الحقوق والواجبات مثل الرجل، وأنها تمتلك جسدها ولها حرية الاختيار والتصرف فى هذا الجسد" (ص٣٣ من وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عام ١٩٩٤).

لقد أشارت العديد من الدراسات التى أجرتها جمعيات أهلية فى مصر إلى الانتهاكات العديدة لحقوق الصحة الإنجابية للمرأة فى مصر، وذلك من خلال تحكم العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين، والذى يسيطر على المرأة فى ممارسات عديدة منها اختيار شريك حياتها، أو الممارسات الضارة التى تنتهك جسدها كالختان، كما أن الإنجاب يتم بناء على رغبة الرجل وليس المرأة، وحتى وسيلة تنظيم الأسرة، كثيرا ما يتحكم فيها الزوج، وهى بذلك تحرم المرأة من حقها الطبيعى فى اختيار وسيلة منع الحمل، أو ميعاد الإنجاب، أو الفواصل الزمنية بين كل حمل.

إن صحة المرأة الإنجابية فى بلدان العالم النامى هى أساس تركيز هذا الكتاب، الذى يعرض عدة مشاكل مرتبطة بحقوق المرأة؛ فيتناولها بأسلوب كلى شامل، ثم يعرض لمدى تأثيرها على الصحة الإنجابية للمرأة.

ولا يخفى على أحد أن هذا الموضوع رغم خصوصيته لا تزال المرأة – فى كثير من الثقافات على تباينها واختلافها– تتعرض من خلاله لصنوف عديدة من السيطرة والتحكم، تلعب العادات والتقاليد فيها دورًا لا يمكن تجاهله كما تلعب المعتقدات الدينية والتفسير الخاطئ لها – على الأحرى– دورا لا يمكن اعتباره بأى حال ثانويا.

يعرض هذا الكتاب إذا لتجربة نساء قارات ثلاث، أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. حيث تقوم النساء فى أغلب الأحيان بسرد قصصهن، أو يأتى السرد على لسان ناشطات الجمعيات الأهلية اللاتى وقفن إلى جانب تلك النساء فى كفاحهن للحصول على حد أدنى من حقوقهن الأساسية.

يُعَدُّ هذا الكتاب تجربة ثرية لكل الجمعيات الأهلية ومثلا حيًّا لكل ناشطات العمل الاجتماعى، إنه بالجهد والمثابرة يمكن تحقيق المستحيل، لذا فهو بمثابة الدفعة القوية التى تحتاجها تلك السيدات لمواصلة جهودهن الحثيثة لتمكين المرأة، وتوصيلها لما هى جديرة به من تقدير واحترام من كل أفراد المجتمع، خاصة الزوج ورئيس العمل.

تمهيد

قام كل من المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (ICPD)، المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمى الرابع للمرأة، المنعقد فى بكين عام ١٩٩٥، بإرساء دعائم أساسية لما يجب أن تكون عليه حقوق نساء العالم وصحتهن.

وكانت الركيزة الأساسية فى كلا المؤتمرين العالميين، هى الإقرار بأنه من أجل تحقيق مجتمع عادل وقادر على البقاء والاستمرار وخال من كل أشكال العنف والاضطهاد، فلابد من تمكين المرأة بما يضمن تحقيق سيطرتها الكاملة على مقدرات حياتها بما فيها دورها فى الإنتاج والإنجاب.

كان موضوع حقوق المرأة، القضية الأساسية فى الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٩، والتى قامت بمراجعة تطبيق البرنامج العملى لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (ICPD).

وقد اتضح من المراجعة، أنه على الرغم من تحقيق مكاسب أساسية فى العديد من البلاد فى السنوات الخمس التى تلت انعقاد المؤتمر بالقاهرة، خاصة فيما يتعلق بالفقرة المتعلقة بالصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، فإن حقوق المرأة الإنجابية والصحة الجنسية لا تزال تتعرض لانتهاكات شديدة، والسؤال هنا ما السبب فى ذلك؟

يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على أهمية الإطار القانونى والاجتماعى الشامل؛ فهو أساسى لتمتع المرأة بحقوقها وصحتها الإنجابية.

إن مؤتمر بكين ومؤتمر القاهرة (ICPD) يتضمنان برامج عمل جديدة خاصة بالأهداف، تقوم على الوفاء باحتياجات المرأة وحقوقها بشكل شامل متكامل.

يتناول هذا الكتاب بالبحث، عدة موضوعات تتطلب بشكل ملح، إصلاحا

قانونيا واجتماعيا، وهى تتفق فى ذلك مع المشاكل نفسها التى أشار إليها برنامج العمل لمؤتمر بكين.

كما يلقى هذا الكتاب الضوء على قصص كفاح قادتها نساء يتمتعن بشجاعة نادرة، قد سعين من أجل تحرير حياتهن وحياة غيرهن من النساء، وقد بدأت بعض تلك الجهود على الرغم من صعوبة التحقيق تؤتى بالفعل ثمارها.

هذه المجهودات واسعة المدى، ومتنوعة، وهى فى حقيقة الأمر تشمل: الصراع من أجل تغيير أسس زواج غير عادلة، والطلاق وحضانة الطفل، وصدور التشريعات للحماية من العنف داخل الأسرة، وحصول المرأة على حقها فى الأرض، ومكافحة التحيز ضد المرأة فى أماكن العمل، وإنهاء التحرش الجنسى فى المؤسسات التعليمية، ورفع الوعى باحتياجات المراهقين، ورفع وعى الرجال بشأن مسئولياتهم تجاه الزواج والأبوة.

ويؤمن صندوق النقد للسكان (UNFPA) أنه حتى يتم تضمين القوانين تلك الإصلاحات على أن يصاحب ذلك تغير فى سلوك الأفراد وتصرفاتهم فى المجتمع والأسرة، وإلى أن يحدث ذلك، فسوف تظل حقوق المرأة وحقوق الفتيات والأمهات، السيدات المتزوجات واللاتى لم يسبق لهن الزواج، والمطلقات والأرامل، حقوقا منتقصة غير كاملة، وفوق ذلك سوف تبقى حقوقهن الصحية والإنجابية والتى لا يزال المجتمع من خلال القوانين والتقاليد يمارس عليها سيطرة شديدة سوف تبقى مهددة بصفة أساسية.

لنأخذ مثالين من هذا الكتاب؛ المثال الأول تلك المرأة بريف زيمبابوى التى لا تملك حق الاستقلال بأرضها الزراعية، سوف تستمر على الأرجح فى ذلك الزواج المتعسف، الذى يعرض صحتها للخطر، دون أى أمل فى الخلاص منه حيث إنها لا تملك الإمكانيات الاقتصادية الكافية لتعول نفسها.

أما المثال الثانى فهو لتلك المراهقة الهندية التى تحجب عنها المعلومات الكافية عن الجنس والصحة الإنجابية، والتى قد تتعرض نتيجة لذلك لحمل غير مرغوب فيه، ما كانت ستقع فيه إذا كانت تلك المعلومات متاحة ويتم مناقشتها بشكل واضح ومفتوح مع الشباب.

وكل دراسات الحالة فى هذا الكتاب، تم بحثها وكتابتها فى الجنوب، وسوف يتم نشرها من خلال المطبوعات الوطنية والإعلام الإلكترونى، هكذا يساهم الكتاب فى موضوع مهم وملح من الموضوعات المثارة أثناء انعقاد مؤتمر بكين وهى "الإعلام والمرأة" والسماح للمرأة بالتعبير عن نفسها. القصص التى تسردها لنا تلك النساء قصص فى أغلبها مؤلمة، تدمى القلوب، ولكنها فى الوقت نفسه، ملهمة، إذ إنها تقنع من خلال إثباتها بالأمثلة الحية مدى تصميم الأفراد والمنظمات على الكفاح من أجل حقوق المرأة والحريات الأساسية.

نفيس صادق

المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

أبريل ٢٠٠٠

تقديم

كينيا:

... "أصبحت الطالبات يعشن فى شبه عزلة فى بيوت الطالبات؛ فهن يطهون ويأكلن فى حجراتهن، ويستخدمن المكتبة فى القليل النادر، بل إنهن لا يحضرن الفصول إلا فى الضرورة القصوى، ويتجنبن المناسبات الاجتماعية بالجامعة، وقد امتنعن عن التواجد فى الحجرات المشتركة مع الشباب، حيث أصبحت تشكل أماكن غير آمنة... وللتعامل مع ما قد يتعرضن له من تحرش من قبل الشباب، خاصة ليلا، أصبحت الطالبات يسرن فى جماعات كبيرة تفاديا للمشاكل".

مصر:

"بعد الاحتفال الرسمى، وقَّع أحمد وداليا عقد الزواج... تقول داليا: "أعرف أنه كان بإمكاننا أن نزيد شروطا فى عقد الزواج؛ مثل حقى فى الحصول على الطلاق، أو الحصول عليه أوتوماتيكيا فى حالة زواجه من امرأة أخرى، إلا أننا اتفقنا ألا نقوم بذلك. ويضيف أحمد: "لسنا ضد الفكرة أساسا، إلا أنها لا تزال غير مقبولة اجتماعيا، وإذا كان القانون الذى يسمح بذلك قد تم تمريره لكان ذلك ممكنا، إلا أننا لم نكن نريد أن نتخذ تلك المبادرة".

بنجلاديش:

"أما فى بنجلاديش حيث تحظى الأمومة بكل الاحترام والتبجيل؛ فالأمومة وحدها هى التى يمكنها التحدث باسم المرأة، كما أن الأطفال يتعلمون منذ سن صغيرة بالمدارس أن الجنة تحت أقدام الأمهات، فى نفس هذا المجتمع، يُعَدُّ حرمان الأمهات من حضانة أطفالهن فى حالة انهيار الزواج، ممارسة روتينية".

باكستان:

"فى حالة تعرض المرأة للاغتصاب، إذا لم يكن فى مقدورها تقديم الدليل على عدم موافقتها على هذا اللقاء الجنسى، فهى عادة ما تجد نفسها متهمة فى إقامة علاقة خارج الزواج، أما إذا أصبحت حاملا، فقد تفسر المحكمة حملها على أنه دليل على موافقتها على هذا اللقاء الآثم مما يعرضها للعقوبة... جدير بالذكر، أن بعض المتهمات ظلما والمسجونات يعتبرن أطفالا".

المكسيك:

"تُعَدُّ اختبارات الحمل روتينا اعتياديا للحصول على الوظيفة، وكذلك يحدث الطرد عند إثبات الحمل أيضا بصفة روتينية، أما الرجال فلا يوجد من يحاسبهم فى التسبب فى هذا الحمل، وهو ما يُعَدُّ تحيزا ضد المرأة".

القيود الاجتماعية:

لا تزال سيدات اليوم من طالبات، أو زوجات، أو أمهات، أو عاملات - فى مواجهة القرن الجديد - يجدن أنفسهن فى مواجهة حوائط من التحيز والتفرقة تحول بينهن وبين الحصول على حقوقهن الأساسية الاجتماعية والقانونية والإنجابية.

تكشف تقارير هذا الكتاب، من خلال وصفها لأفراد اعتياديين من الرجال والنساء، عن نماذج لتضحيات البعض، وتصميم البعض الآخر أفرادا ومؤسسات على الكفاح لإحداث التغيير المنشود.

أصدرت هذا العمل، مؤسسة بانو- برنامج الصحة الإنجابية والجنس - والذى يعمل من أجل رفع الوعى المطلوب تجاه التقدم أو التناقض فى السياسة، أو القانون، أو الثقافة، أو الاقتصاد، والتى تؤثر على صحة الأفراد الإنجابية وحقوقهم. خاصة فى البلاد النامية.

وقد كلف صحفيون من الجنوب بنشر ما لديهم من قصص وتقارير بصحف يومية رئيسية تابعة للبلد الذى حدثت به، بلغة أو أكثر.

يهدف "ولا تزال الجنة بعيدة" إلى المساعدة على فهم أعمق لمفهوم الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وهى أهداف دولية جديدة خاصة بالتنمية، تم إقرارها بالمؤتمر الدولى للسكان والتنمية (ICPD) الذى انعقد فى القاهرة عام ١٩٩٤.

كما يهدف إلى تبنى نظرة أكثر شمولية لأهداف مؤتمر القاهرة، وتكشف تقارير هذا العمل، مدى الحاجة الملحة إلى محاولة معالجة الإطار الاجتماعى لصحة المرأة وحقوقها الإنجابية والتعرف على السياسة والإطار القانونى اللذَين يحددان رغبة المجتمع فى السماح للمرأة بممارسة حريتها فى تحديد مجرى حياتها الإنجابية والجنسية، كما تكشف تقارير هذا الكتاب أن وقائع حياة المرأة اليومية مازالت بعيدة كثيرا عن آمال مؤتمر القاهرة الدولى وطموحاته.

إننا بحاجة متزايدة لتعريف حقوق المرأة الإنجابية بشكل شمولى، بحيث تتضمن تلك الحقوق: الأمن، وحقوقا متساوية مع الرجل داخل الأسرة، وجوا مناسبا لتربية الأطفال. وذلك ضمن حريات أخرى.

فلنتصور مثلا، أن سيدة قد أتيح لها من خلال برنامج رعاية صحية متكامل، ومدعوم بكل خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها: وسائل منع الحمل، وخدمات حالات العقم، وخدمات قبل الولادة وبعدها، والعلاج اللازم للأمراض المعدية التى تلى الإنجاب، بالإضافة إلى وسائل الإجهاض القانونية الآمنة؛ فهل هذا يعنى أنها قد حققت أهداف الصحة الإنجابية ومارست حقوقها الإنجابية؟

حقيقة الأمر، وعلى الرغم من توافر تلك الخدمات المتميزة، فإن الإجابة قد تكون بمنتهى السهولة بالنفى؛ إذ إن هناك أسئلة أخرى كثيرة لابد من توجيهها، مثال: هل تتعرض للتحرش الجنسى بوصفها طالبة أو فى مكان العمل؟ هل تُعَدُّ من الـ ٢٠% ممن تعرضن بشكل أو بآخر لسوء المعاملة الجنسية أو للعنف الجسدى

فى مرحلة ما من عمرها؟[١] إذا كانت قد تعرضت للاغتصاب، فهل أفلت المعتدى بفعلته لمجرد أنه تزوجها؟ هل يتوقع منها المجتمع أن تتزوج فى سن صغيرة وأن تحمل سريعا بعد الزواج؟ هل اضطرت للخضوع لعملية الختان(FGM)؟[٢] وفى حالة زواجها هل يعاملها زوجها معاملة كريمة كما نصت عليها القوانين؟ وهل تحصل على تعويض فى حالة تعرضها للاغتصاب داخل الزواج؟ هل تتعرض لضغوط لإسقاط الجنين إذا اكتشف أنه أنثى؟ وهل تتعرض للضغوط أيضا حتى تكمل إنجاب العدد المطلوب من الذكور؟ هل يمكنها اللجوء إلى الطلاق إذا أرادت كما يسمح لزوجها؟ إذا تم الطلاق فهل يسمح لها بنصيب عادل من ممتلكات الزواج؟ وهل تملك فى حالة الطلاق حق المطالبة بحضانة الأطفال؟ هل يجب أن تثبت أنها غير حامل للحصول على وظيفة؟ إذا أنجبت فهل تسمح لها قوانين بلدها أن ترضع طفلها فى حدود الحد الأدنى المنصوص عليه طبقا لمنظمة الصحة العالمية (WHO)؟.

مثل هذه الأسئلة، تواجهها الملايين من نساء العالم كل يوم، والإجابة عليها هى التى تحدد بشكل جوهرى ما إذا كن يتمتعن بالفعل بصحتهن الإنجابية أو الجنسية، ومدى ممارستهن لحقوقهن الجنسية والإنجابية أيضا، كما أن تلك الإجابات لها أيضا انعكاساتها فى مدى تمتع المرأة بالحرية فى ممارسة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

من القاهرة إلى قرن جديد

اكتسبت الصحة والحقوق الإنجابية شرعيتها ومكانتها كأهداف أساسية فى التنمية بعد عمل دءوب ومجهودات حثيثة استمرت ٢٠ عاما، وانتهت بوضع جدول أعمال تم تبنيه عام ١٩٩٤ من خلال برنامج العمل ذى الستة عشر فصلا لمؤتمر الأمم المتحدة الدولى للسكان والتنمية.

تفيد المؤتمرات الدولية فى تشكيل أهداف التنمية التى تم الاتفاق عليها دوليا

وبلورتها، كما تحدد أهداف التنمية التى تضعها كل دولة لنفسها، وبالتالى فهى تشكل استراتيجيات البلاد المانحة وخططها.

أثناء المؤتمر أثار اصطلاح "الصحة والحقوق الإنجابية" معارضة شديدة من قبل مجموعة صغيرة من الدول[٣] تركز قلقها فى مدى ما يجب أن يتاح للشباب المراهقين من معلومات وخدمات فى هذا المجال، بالإضافة إلى مدى مساهمة المؤتمر فى تمهيد الطريق إلى سياسات أكثر ليبرالية فى مجال الإجهاض.

فإنه بعد انعقاد عدد غير مسبوق من حلقات النقاش والمفاوضات التى اشترك فيها آلاف من ممثلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب النشطاء والأكاديميين، أخيرا وبعد تسعة أيام إضافية من التداول والتشاور، تمت موافقة ١٧٩ دولة[٤] بالإجماع على برنامج العمل المحدد.

يُعَدُّ المؤتمر الدولى الثالث للسكان الذى عقد بالقاهرة بحق ومنذ عدة عقود "نموذجًا للتحول" إذ كانت له مبادرة التحول من ذلك المنظور الضيق الذى كان سائدا وتركز على تنظيم الأسرة بوصفه وسيلة لخفض معدل تزايد النمو السكانى المطرد.

إن المؤتمر قد وضع رسميا على جدول الأعمال، كمًّا كبيرًا من القضايا الخاصة بالصحة وحقوق المرأة على درجة كبيرة من الحيوية.

أقر مؤتمر القاهرة بأن تمكين المرأة مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على تشكيل حياتها الإنجابية، كما أكد على أحقية المرأة فى الحصول على معاملة عادلة فى إطار سياسة السكان والتنمية، وهو ما نصت عليه مبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث نصت فى مبادئها الأساسية على ما يأتى:

"إن تعزيز المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة، والقضاء على كل أشكال العنف ضدها، وتأكيد تمكينها من التحكم فى خصوبتها، يجب أن يكون حجر الزاوية لكل برامج السكان والتنمية".[٥]

ومن وجهة نظر جمعيات عديدة للنساء ومنظمات غير حكومية من جميع أنحاء العالم، وكلها أمضت سنوات تنادى بضرورة تحقيق إجماع على تلك المبادئ، يُعَدُّ مؤتمر القاهرة نقطة تحول واضحة.

وهكذا - وعلى الأقل نظريا - فإن هذا يُعَدُّ مؤشرًا لانتهاء فرض سياسات جبرية من أجل تحجيم عدد أفراد الأسرة، أو محاولة التحكم فى سرعة النمو السكانى. وسوف يبزغ فجر عصر جديد، سوف تشكل فيه المرأة سياستها الجنسية والإنجابية من وجهة نظرها الشخصية، محققة السيطرة الكاملة على مقدرات حياتها.

وهكذا سوف تتفق الحكومات مع النساء فى ضرورة إحداث التغيير المنشود من خلال توقيعها على الاتفاقيات التى تضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

مقتطفات من برنامج العمل لمؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية

"إن الصحة الإنجابية هى السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة، وليس مجرد غياب المرض أو العجز، وهذا بالنسبة لكل ما يتعلق بالجهاز الإنجابى ووظائفه؛ لذا فالصحة الإنجابية تعنى أن الأفراد لديهم القدرة على التمتع بممارسة الجنس بطريقة آمنة، وأن لديهم القدرة على الإنجاب والحرية لتقرير الوقت المناسب ومرات الإنجاب.[٦]

وتتضمن الحقوق الإنجابية حقوقا إنسانية معترفًا بها بالفعل فى القوانين الوطنية، ومواثيق حقوق الإنسان الدولية... وتتضمن: الحق فى اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب دون التعرض للتحيز، والقهر أو العنف، كما تم النص عليه فى مواثيق حقوق الإنسان، وتعزيز إقامة علاقات متبادلة بين الجنسين على أساس من العدالة والاحترام.. خاصة الوفاء باحتياجات الشباب فيما يتعلق بالتعليم الجنسى، وتوافر الخدمات اللازمة، بما يتيح لهم التصرف بمسئولية فيما يخص شئونهم الجنسية.

ولا تستحوذ الصحة الإنجابية على اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد على مستوى العالم، ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدة عوامل، منها عدم كفاية المعرفة اللازمة عن الحياة الجنسية، أو المعلومات غير الصحيحة أو غير الوافية عن الصحة الإنجابية مع انخفاض مستوى الخدمات المقدمة، وانتشار السلوك الجنسى مرتفع المخاطر، والسلوك الاجتماعى المبنى على التحيز، والسلوك السلبى تجاه المرأة والفتاة، والسيطرة المحدودة التى تملكها النساء على حياتهن الجنسية والإنجابية.(٧)

وبعد سنة، أعاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمى للنساء المنعقد فى بكين الموافقة على سياسة مؤتمر القاهرة، وظهرت نصوصه واضحة فى كل الأولويات التى حددها مؤتمر بكين وجعلها أساسًا لخطة العمل.

ورغم أن وثيقة المؤتمر لا تُعَدُّ ملزمة للحكومات فإن برنامجها قد وضع أولويات، وبالتالى وفر أداة قيمة للدفاع عن التغيير فى مجالات الصحة والحقوق خاصة بالتنسيق مع آليات أخرى من أجل حماية حقوق المرأة وتشجيعها. وقد شهد العقد الخاتم للألفية الأخيرة، عددا من الخطوات البناءة فى مجال الاعتراف بحقوق المرأة.

فى عام ١٩٩٣، نصت وثيقة برنامج العمل للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان، على أن حقوق المرأة يجب حمايتها ليس فقط فى المحاكم أو السجون وغيرها من الأماكن التى تعزز حقوق الإنسان وتدافع عنها، ولكن أيضا فى خصوصية البيت، وهى خطوة مهمة على طريق التقدم فى اتجاه حماية المرأة من العنف الأسرى والجنسى.

وفى العام نفسه، ذكر بيان القضاء على العنف ضد النساء، "أن العنف داخل الأسرة والعنف الجنسى، من الوسائل الخطيرة التى تتسبب فى إخضاع المرأة لسيطرة الرجل".

وقد قامت الأمم المتحدة بتعيين مقرر خاص لبحث العنف الموجه ضد النساء لجمع المعلومات، والتوصية بالإجراءات اللازمة للقضاء على العنف وأسبابه.

فى عام ١٩٩٥، وضعت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمى الرابع خطط البرامج، وقد أبرزت أهمية بحث قضية حقوق المرأة فى إطار نظرة أكثر شمولية تعزز مساهمة المرأة الكاملة فى التنمية.

وأخيرا وفى الأسابيع الأخيرة التى شهدت نهاية القرن، وبعد عشرين عاما من انعقاده، عام ١٩٧٩، اكتسب مؤتمر القضاء على كل أشكال التحيز ضد المرأة (مؤتمر المرأة) مزيدًا من القوة. ويُعَدُّ اتفاقية ملزمة قانونيا، تم إقرارها من جانب ١٦٥ دولة.[٨]

ويعرف المؤتمر الذى يوصف بأنه مذكرة لحقوق المرأة، كل ما يمكن اعتباره تحيزًا ضد المرأة مع وضع جدول أعمال قومى لوضع حد له.

وفى عام ١٩٩٩، تم وضع "بروتوكولا اختياريًّا" - آلية يسمح بمقتضاها للسيدات أو جمعيات السيدات برفع شكاوى التحيز ضدهن مباشرة إلى جهاز مراقبة يتبع الأمم المتحدة، ويقوم بدراستها فى حالة عدم قدرتهن على الحصول على تعويض من بلد المنشأ.

وبمجرد بدء ممارسة تلك الآلية لمهامها، سوف يصبح مؤتمر المرأة على قدم المساواة مع اتفاقيات دولية أخرى لديها آلية لبحث شكاوى الأفراد، مثل الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على كل أشكال التحيز العنصرى، والاتفاقية ضد التعذيب وكل أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة بما فيها العقوبات.

رغم أن تمكين المرأة كان هو الهدف المحدد لمؤتمر القاهرة، فإنه فى يونيو عام ١٩٩٩ عند مراجعة التقدم الذى حققه برنامج تطبيق بنود المؤتمر (ICPD+5)، اتضح للخبراء أنه بين ١٩٩٤ و١٩٩٩، مع بعض الاستثناءات غير

القليلة، فإن أغلب السياسات والبرامج، "قام القطاع الصحى بالدور الأساسى فى تشكيلها، مستبعدا قطاعات أخرى لها دور مؤثر فى هذا المجال".[٩]

ولا شك أن تشكيل فكرة الصحة والحقوق الإنجابية بوصفها قضية تهم الأفراد، خاصة النساء، وتمكينهن، يتطلب بالضرورة، سياسة مختلفة واعتبارات مالية إضافية، وبالتالى لا يمكن حصرها فى اختصاصات القطاع الصحى وحده.

وقد باءت بالفشل المفاوضات التى أجريت بالقاهرة بشأن المخصصات المالية المحددة لتمويل قضية تمكين المرأة،[١٠] إلا أن ذلك حث الدول المانحة على اتخاذ خطوات إيجابية فى هذا الشأن ومنها:

العمل على زيادة مخصصات التنمية لعناصر أخرى من برنامج العمل كما نص عليه الفصل ١٣ (العمل الوطنى) خاصة فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة وتحقيق تمكينها.

ومما تم الاتفاق عليه أثناء المراجعة أيضا، الحاجة إلى إدخال عنصرى الصحة الإنجابية والجنسية فى المستقبل حينما تقوم آليات الأمم المتحدة بمراقبة تطبيق حقوق المرأة.[١١]

العقوبات، "الحماية" أم التمكين؟

ورغم فائدة الاتفاقيات والمناقشات الدولية، فإنها بالنسبة لأغلب النساء كأنها تحدث فى كوكب آخر؛ فعندما يجتمع الفقر مع انعدام المعلومات ويزيد على ذلك الاضطرابات السياسية والدينية والتحيز ضد المرأة ينتج عن ذلك معارضة عميقة لأى تغيير.

وإلى اليوم لاتزال النساء تتحمل ويلات مشاكل الصحة الإنجابية، كما أنهن يتحملن قيودا على حياتهن أكثر كثيرا من الرجل، بسبب نظرة المجتمع لدورهن الإنجابى، وهن فى مواجهة تلك القيود، يتخذن القرارات ويحددن الأولويات ويقمن

بالتعديلات أو التنازلات ويحاولن عقد الاتفاقيات فى ظل نظام شراكة مع الزوج قد يحكمه الوفاق أو على العكس يخيم عليه النزاع، ويعشن فى كنف مجتمعات تتباين وتتفاوت فيما تسمح به من حرية حركة.

إن التفرقة بين الجنسين التى تؤثر على الصحة الإنجابية والسعادة الجنسية للمرأة توجد أيضا خارج الزواج، بل ولهـا جـذورها فـى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية، التى تشكل تهديدا مباشرا وغير مباشر على سعادة المرأة الإنجابية.

وحتى حق الانتخاب، والذى يعد الشرط الأساسى للمواطنة لم يمنح بعد للنساء فى كل دول العالم.(١٢) أما بالنسبة للتمثيل البرلمانى، فلا تزال المرأة تمثل بالكاد ١٤% فى المتوسط من أعضاء البرلمان،(١٣) ولا شك أن عدم وجود المرأة على الساحة السياسية بالشكل المطلوب يحد من قدرتها على التأثير فى القوانين الخاصة بحياتها الإنجابية.

وقد تم تعزيز عاملين فى مؤتمر القاهرة لما لهما من تأثير حيوى فيما يخص تمكين المرأة، وهما التعليم والتوظيف مما يعود بالنفع على صحة المرأة وسعادتها الإنجابية، خاصة مع خفض نسبة الخصوبة وبالتالى تحسين صحة المواليد.

إلا أن هناك مؤثرات تحد من قوة هذين المحركين لتمكين المرأة غالبا ما تكون مباشرة ومدمرة لسعادة المرأة الإنجابية؛ فالتقرير الوارد من كينيا بهذا الكتاب على سبيل المثال يشير إلى معوقات التحرش الجنسى والعنف على تعليم الفتيات أو عمل السيدات، مما دفع الكثيرات منهن إلى نبذ التعليم أو عدم مواصلة حياتهن المهنية، حيث يشعرن بالتحيز أو بتهديد من ممارسة العنف ضدهن، أو قد يضطررن لترك التعليم والعمل تحت ضغط العائلة. جدير بالذكر أن التحرش والعنف يتم على أيدى المدرسين وغيرهم من القائمين بالتعليم، مما يتسبب فى إعاقة الفتيات من مواصلة التعليم، خوفا من التعرض لأى شكل من أشكال التحرش أو ممارسة العنف ضدهن.

مثل تلك التهديدات تواجهها أيضا الفتيات والسيدات بالمكسيك والفلبين كما ورد بتقارير تلك البلاد، وكلها متحيزة ضد السيدات المتزوجات أو الحوامل أو اللاتى لديهن أطفال، مما ينال من صحة المرأة الإنجابية وسعادتها ويؤثر بشكل مباشر على العمل حيث تقل أعدادهن خوفا من التهديدات المختلفة، وفى بعض الأحيان قد تؤثر تلك العوائق على صحة الأطفال معرضة حياتهم للخطر.

ولا شك أن تلك القضايا وغيرها من القضايا المهمة التى يثيرها هذا الكتاب، تشكل قيودا قانونية واجتماعية لها تأثيرها المباشر على حياة الفتيات والسيدات الإنجابية والجنسية.

إن تغيير السياسات وإيجاد حلول لتلك القضايا يقع داخل حدود اختصاصات مؤتمر القاهرة، ويمكن التعجيل بتطبيق تلك السياسات من خلال التنسيق بين نشطاء المؤتمر وممثلين من خارج قطاع الصحة. كالقائمين على التعليم وأعضاء اتحادات العمال على سبيل المثال.

يتعرض الكتاب لخمس قضايا، يكمن حلها خارج نطاق القطاع الصحى، ويحقق حلها منفعة مباشرة وفورية لصحة المرأة والفتاة الإنجابية وسعادتهما الجنسية:

أولا: التعليم، من خلال محاربة التحرش الجنسى فى المدارس والمؤسسات التعليمية.

ثانيا: العمل وزيادة الدخول، من خلال القضاء على التحيز ضد المرأة المتزوجة أو الحامل أو التى لديها طفل، والتحيز ضد إتاحة الأرض للسيدات.

ثالثا: سياسة الأسرة، من خلال صياغة قوانين زواج قائمة على العدل وتطبيقها فيما يخص الطلاق، وحضانة الأطفال.

رابعا: العنف المبنى على اختلاف الجنس، ويهتم الكتاب خاصة بالحملات ضد ممارسة العنف داخل الأسرة.

خامسا: إتاحة برامج للشباب بغرض توعيتهم والاستجابة لاحتياجاتهم المختلفة.

هذه القائمة لا تُعَدُّ كاملة أو شاملة، والقضايا ليست دقيقة التقسيم، إلا أن كل تقرير ورد بهذا الكتاب يركز على قضية أو أخرى من تلك القضايا موضوع البحث، وكل قضية تبرز مدى ارتباط الصحة والسعادة الإنجابية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، أو القانونية.

كما أن كل قضية من تلك القضايا، تشير إلى موقع فراغ لايزال يفتقر إلى السياسة الصحيحة لإدخال التغيير اللازم، أو يشير إلى مجهودات جارية لإجراء ذلك التغيير بالبلد موضع البحث.

وكل قضية من تلك القضايا قد تم اختيارها بناء على أهميتها الدولية؛ فهى تمثل أهمية بالنسبة لكل بلاد العالم التى لديها قصصها وتجاربها الخاصة بشأن تلك القضايا.

وقد كشفت العديد من التقارير التى وردت من مختلف البلاد أن المرأة هى التى تعاقَب أو تدفع ثمن مخالفتها لعادات المجتمع الخاصة بالجنس أو السلوك الإنجابى، فى حين لا يعاقب الرجل إذا فعل الشىء نفسه. فنسمع مثلا عن النساء بالكاريبى كيف يتوقع منهن المجتمع القوة والصمود وقد يعاقبهن إذا لم ينجبن أو لم يتحملن بمفردهن أعباء وسائل منع الحمل وتربية الأطفال، بينما يعيش الرجال حياتهم كما يحلو لهم، فيكون لهم أطفال داخل الزواج أو خارجه دون إلزامهم بتحمل أى مسئوليات مادية لإعالتهم.

أما فى بنجلاديش فكثيرا ما تفقد السيدات المطلقات حق حضانة الأطفال.

وفى باكستان يؤدى اتهام النساء زورا بالزنا إذا قمن باختيار شريك حياتهن، إلى معاقبتهم بالسجن وفقد حريتهن.

وقد نسمع فى بعض الأحيان عن قوانين حماية المرأة أثناء الحمل بمنحهن إجازات وضع بينما فى الحقيقة تكون تلك الإجازات غير كافية على الإطلاق. إن المرأة تدفع ثمن عقوبات غير مبررة بأماكن العمل لمجرد كونها أصبحت أمًّا.

ما تسعى المرأة إلى تحقيقه فى تلك القصص هو وضع حد للعقوبات التـــى تتحملها من المجتمع، ومحاولة الحصول على ما تحتاجه من حماية تمكنها أخيـــرا من الوصول إلى ما تصبو إليه من تغيير.

إننا إذا اكتفينا بالمبادرات الصحية لعلاج مشاكل هؤلاء السيدات بعد التقـــدم الذى حققه مؤتمر القاهرة، لاعتبرنا أنفسنا بحق مفرطين فى حقوق تلـــك الســـيدات اللاتى تصور صفحات هذا الكتاب قصصهن تصويرًا واقعيا، مفعما بالحياة.

جوديث مرسكى

مارتى رادليت

الجنس فى طى الكتمان

الاعتراف بفترة المراهقة بالهند

من سواتى بتاشرجى

فى مدرسة خاصة داخلية قريبة من كلكتا، قام المسئولون بفصل أنثى الآيل وذكره كل فى حظيرته، ظنا منهم أن مشاهدة ما يحدث بينهما من جماع سوف يكون له أثر سلبى على الصبية نزلاء المدرسة.

وقد شوهدت نتيجة لذلك، ذكرر الأيل تنطح برءوسها السياج الفاصل بينها وبين الإناث فى محاولة يائسة للولوج داخلها.

جدير بالذكر أنه فى المدرسة نفسها يتم غسل الحوائط عدة مرات فى الأسبوع، فى محاولة لمحو آثار الرسومات الفاضحة للطلبة والتى تصور أعضاء الذكر المبالغ فى حجمها إلى جانب رسومات أخرى تصور الاتصال الجنسى.

وفى هذه الأثناء، فى مارى ستوبس، الفرع المحلى لمنظمة تنظيم الأسرة بكلكتا باريفار، تنتظر حوالى عشرين فتاة شهريا دورها فى صفوف، لإجراء عمليات الإجهاض وقد بدا عليهن آثار الخوف والرعب. تقول أندريانى موكهرجى، وهى عضوة بمنظمة تعليم الصحة الإنجابية ووحدة التدريب: "يأتى إلى عيادتنا فتيات بزى المدرسة، ويبلغ الخوف بهن درجة تجعلهن لا يترددن فى اتخاذ أى إجراء مهما بلغت خطورته لئلا ينكشف أمرهن، بل إن كثيرات يتركن خلفهن روشتات الأدوية اللازمة بعد عملية الإجهاض، خوفا من التعرض لمساءلة الأهل".

وتُعَدُّ ممارسة الجنس قبل الزواج بين المراهقات فى الهند غير منتشرة بشكل كبير إذا ما قورنت بالغرب، إلا أن الأبحاث الموجودة تشير على الرغم من

ذلك إلى أنه ليس بالندرة المتصورة على أى حال؛ فمراهق بين كل أربعة ومراهقة بين كل عشرة مراهقات، يكونون قد مارسوا الجنس قبل الزواج،[١] وهو ما تؤكـده معلومات حديثة.

فى أغسطس عام ١٩٩٨، نشر صندوق الأمم المتحدة للسـكان (UNFPA) تقريرا ذكر فيه أرقاما تم التوصل إليها من خلال ثمانى دراسات مسـتقلة أجريـت عبر الهند، وكشفت أن واحدا من بين كل ١٠ صبية أقل من ١٦ عاما قد كانت لـه تجربة فى ممارسة الجنس.[٢]

وفى شانديجارت، استطلع برنامج رابطة الشباب رأى ١٠٠ مراهق تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٦ عاما، اكتشـف بنـاء علـى الاسـتطلاع أن ٣٨% مـن المراهقين، و ٢٧% من المراهقات كانت لهم تجارب جنسية.[٣]

وجدير بالذكر أن بالهند ٣,٣ مليون أم من المراهقات، وهو رقم لا يجب أن يثير الدهشة، فى انتشار ظاهرة الزواج المبكر، وعلى الرغم من ذلك يُعَدُّ موضوع الحياة الجنسية للمراهقين فى الهند موضوعا حساسا، يفضل الهنود الاحتفاظ به فى طى الكتمان، ويساعد على ذلك أن العادات الثقافية تضع أهمية كبرى على العفـة، لذا يدفع بهذا الموضوع عادة تحت السجاد، وقليل من الأمهات يتحدثن صراحة مع بناتهن فى موضوع الجنس، بل إن خوف الأهل وعدم ثقتهم فى هذه الناحية يدفعهم إلى منع بناتهن من استكمال الدراسة ما إن يصلن إلى سن البلوغ.

ومن التناقضات أن الأهل أنفسهم قد يقومون بإرسال بناتهم إلى مسافات أبعد كثيرا من المدارس لجلب المياه أو الأخشاب لإشعال النار.

ولذلك فمن المألوف أن يمضى المراهقون فترة مراهقتهم الأولى فى جهـل تام وقلق بالغ بشأن الأمور المتعلقة بحياتهم الجنسية، كالعـادة السـرية، الحمـل، الإجهاض، الأمراض المعدية جنسيا.

تقول جيجيبهوى: "إن نتائج هذا الجهل تكون كارثية؛ فـ ٨٨% من الفتيات

- أغلبهن من الريف - لا يدركن العلاقة بين ممارسة الجنس ووقوع الحمل".[٤]

إلا أن الخوف من مرض الأيدز (AIDS) بالإضافة إلى النمو السكانى المتزايد يدفع الأفراد إلى الاعتراف بأهمية الحياة الجنسية للمراهقين، حتى أن السياسيين قد بدأوا يواجهون المشكلة بشجاعة متحدين غضب الناخبين، يتضح ذلك من تصريح وزير الصحة رينوكى شدهورى عام ١٩٧٧ الذى دافع فيه عن أهمية تلقى الشباب تعليما جنسيا بالمدارس، "نحن نتكاثر كالأرانب وعلى الرغم من ذلك نفزع من مجرد ذكر تعليم الجنس".

ويُعَدُّ وزير الصحة أول مسئول رسمى يدلى بتصريح رسمى فى هذا الشأن، مدافعا عن ضرورة التعليم الجنسى للمراهقين، وعلى الرغم من اتخاذ بعض الجماعات اليمينية المتطرفة موقفا رسميا معاديا للتعليم الجنسى بالمدارس، كجماعة راشتريا سوايامسيفاك سانج، وهى حليف أيديولوجى لحزب بارتيا جانتا وهو الحزب الوطنى الحكومى لعام ١٩٩٩، فإن معظم قطاعات الدولة تقر بأهمية كشف الحقائق أمام الشباب فيما يخص الأمور المتعلقة بقدراتهم الإنجابية، مما جعل من تعليم الجنس بالمدارس اليوم، مدخلا لحياة سياسية صحيحة بعد أن كان ذكره من قبيل المحرمات.

ومن نتائج ذلك الاعتراف أخيرا بما يقارب خمس الشعب - البالغ عدده ٩٠٠ مليون نسمة - حيث أصبح يشار إليهم بالصبية والفتيات رسميا بين العاشرة والتاسعة عشرة من العمر، وذلك بعد أن ظلوا قرابة ٥٠ عاما فى حكم غير الموجودين، فقد أصبح لهم أخيرا مكان على خريطة السياسة الصحية القومية بالبلاد.

وقد كانت سياسات الصحة من قبل تقصر خدماتها على السيدات الحوامل، وحالات الولادة، ورعاية الأطفال، والصحة والتغذية، ولكن بعد مؤتمرى القاهرة عام ١٩٩٤ (المؤتمر الدولى للسكان والتنمية) ومؤتمر بكين عام ١٩٩٩ (المؤتمر العالمى الرابع للسكان)، فإن مفهوم الصحة الإنجابية قد اتسع - على الأقل نظريا-

وجدير بالذكر أن برنامج اتفاقية رعاية الصحة الإنجابية وصحة الطفل (RCH)، التي قد أدخلت إلى الهند عام ١٩٩٦، تحتوى على العديد من العناصر الجديدة التي أضيفت إلى السياسات السابقة، ومن العناصر الجديدة التي أضيفت، عنصر صحة المراهقين.

وتلعب المنظمات غير الحكومية (NGOs) والإعلام الدور الأكبر، بينما تحاول الدولة من خلال أجهزتها التقليدية أن تتعامل مع القضية، إلا أنها تتسم عموما بالبطء.

تكتب الجرائد فى أعمدتها إجابات عن أسئلة المراهقين عن الجنس، وتتنافس قنوات الدولة مع القنوات الخاصة فى إذاعة برامج للشباب (FM) تتخللها موسيقى البوب، ويتم الإجابة من خلالها على استفهامات الشباب المختلفة.

وتقوم الخطوط الساخنة للهواتف فى عدة مدن، بمهمة تقديم النصح والمشورة أو طمأنة المتصلين ممن لديهم استفسارات عن مرض الأيدز (AIDS) أو أسئلة تتعلق بالجنس، وكثيرا ما يكون المتصل طالبا قلقا يحاول الاتصال بواسطة عملة معدنية بأحد كبائن الهاتف بالشارع، ويتكلم عادة همسا كى لا يسمعه أحد، أو يتصل سريعا من البيت حين تسنح له الفرصة.

وتشكل الجمعيات غير الأهلية برامجها من واقع احتياج الجماهير؛ فبعضها مثل فرع لاكنو لمنظمة تنظيم الأسرة بالهند بالشمال (FPAI) وجمعية باريفار سيفا سنثا وكلكتا، تكرس اهتمامها لطلبة المدارس والجامعات، والبعض الآخر، يعمل مع الأميين من الشباب والمتسربين من التعليم فى المناطق الريفية، أو المناطق شبيهة المدن، كمركز تعليم الصحة والتدريب والوعى انغذائى بمدينة أحمد أباد الغربية (CHETNA)، ومعهد محتاجى الرعاية من الأطفال (CINI).

أنماط مقلقة:

مثل هذه الجهود، رغم تأخرها فهى تلقى الكثير من الترحيب، حيث إن بعض الاتجاهات المقلقة أصبحت الآن واقعا ذا تأثير واضح على الصحة الجنسية للمراهقين. طبقا لوحدة أعدت للأطباء الضباط، وهى أصغر وحدة من الوحدات المسئولة عن الرعاية الصحية فى الدولة، فإن المراهقين يمارسون العلاقات الجنسية بشكل أكثر تكرارا من ذى قبل، بل وفى سن مبكرة عن العقد السابق، كما ذكر أن حوادث الحمل بين المراهقات، غير المتزوجات فى تزايد، وكذلك الأمراض المعدية جنسيا (STDs) أصبحت أكثر انتشارا بين المراهقين.(٥)

وعلى الرغم من قلة الدراسات التى أجريت على الأمراض التى تنتقل من خلال الجنس بين المراهقين، فإن البيانات المتوفرة الخاصة بالسكان بوجه عام، والعيادات التى يتلقون فيها علاجهم تشير إلى أن الأمراض الجنسية قد تكون تضاعفت فى مجموعة العمر من ١٥ – ٢٥ عاما منذ الثمانينيات، وأن المريض النمطى فى عيادات الأمراض الجنسية، هو شاب يبلغ بين ٢٠ و ٢٥ من العمر.(٦) وقد كشفت الدراسات من ناحية أخرى، أن نسبة كبيرة بين المراهقين من الشبان غير المتزوجين وطلاب الجامعات، قد مارسوا العلاقات الجنسية مرة واحدة على الأقل مع محترفى الجنس.

وفى دراسة متنوعة التركيز، تم اكتشاف أن ١٩% من الرجال النشطاء جنسيا، كانوا زبائن منتظمين لدى محترفى الجنس، بينما كشفت دراسة أخرى أن ٢٥% من الشبان غير المتزوجين، وهم طلبة فى جامعة فى هايدرأباد، كانوا أيضا ضمن الزبائن.(٧)

وفى عام ١٩٩٨ فى مؤتمر عن الأيدز تحت رعاية الأمم المتحدة (UNAIDS)، ويدعى" صوت الشباب فى قضية الأيدز"، علق الطالب الجامعى جونجان شاه، وهو يعمل فى مجال توعية الشباب بأهمية الحياة الأسرية مع منظمة

أهلية غير حكومية (NGO) تدعى اتحاد سفيدم بقوله: "إن جزءا من هؤلاء العاملين فى مجال الجنس، يُعَدُّ طلبة الجامعات الغالبية العظمى من زبائنهم".

فى نهاية عام ١٩٩٧ قدرت منظمة الأمم المتحدة للأيدز (UNAIDS) عدد المصابين من الهنود بعدوى الأيدز (HIV) بـ ١/٤ مليون هندى، وصرحت أن كلا الطرفين، الزبائن والمحترفين، يعتبران مهددين بالإصابة بالعدوى.[٨]

كما تكشف الوحدة الصحية، بمجرد الإشارة إلى قضية الحمل بين المراهقات، عن أزمة أكثر تعقيدا، وهى ارتفاع معدل الإجهاض بين المراهقات خاصة غير المتزوجات منهن، ورغم عدم وجود دراسات على المستوى المحلى تتعلق بالإجهاض بين المراهقات غير المتزوجات، فإن الدراسات المعتمدة على المستشفيات فى مناطق متعددة فى السبعينيات والثمانينيات، تكشف أن عددا كبيرا منهن يطلبن إجراء عمليات إجهاض،[٩] ويختلف تقدير أعدادهن بين المسئولين عن الصحة أو الأطباء المعالجين.

وتشير الدراسات إلى أن ٢٧- ٣٠% ممن يستعين لإجراء عمليات الإجهاض بالمستشفيات الريفية أو بالمدن من المراهقات،[١٠] وأن عددا كبيرا من المراهقات يفضلن العيادات الخاصة والتى غالبا ما تكون غير قانونية وذلك حفاظا على السرية.

وطبقا للدكتور أراتى باسو سنجوبتا، وهو من كبار أطباء أمراض النساء ويعمل بكلكتا، فإن ٥٠% من زبائن عمليات الإجهاض اللاتى يجرين عمليات على أيدى أطباء خصوصيين، من المراهقات غير المتزوجات.

ويؤكد الدكتور ب. ر سباثى من وزارة الصحة ورفاهية العائلة بغرب البنجال، أن المشهد بالريف أكثر كآبة؛ إذ يؤكد قائلاً: "تجاربى تشير إلى أنه على الأقل ٦٠% من زبائن عمليات الإجهاض لدى الأطباء الخصوصيين من المراهقات غير المتزوجات".

ومن الأخطار الأخرى أن المراهقة، خاصة غير المتزوجة تميل إلى تأجيل عملية الإجهاض إلى النصف الثانى من الحمل؛ وذلك نتيجة جهلها بوجود الحمل فى الأساس، أو عدم توافر الخدمات، أو نتيجة العار الذى سيصيبها اجتماعيا من جراء الحمل، مما يعرضها لمخاطر صحية عديدة، وتشير دراسة أجريت ببمباى إلى أن واحدة بين كل أربع مراهقات تتعرض لتداعيات صحية نتيجة إجراء عملية إجهاض غير آمن.[١١]

الزواج المبكر والأمومة المبكرة

رغم مؤشرات تناقص نسبة الخصوبة بين المراهقات، فإن هذا التناقص يبدو أكثر تدرجا فى حالة السيدات الأكبر سنا. وجدير بالذكر، أن العدد المطلق للأمهات المراهقات بالهند يتصاعد نتيجة لارتفاع معدل النمو السكانى.[١٢]

فى عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وجد أن ٤٠% من فتيات الهند بين سن ١٥ و١٨ كن متزوجات بالفعل، فى بعض الولايات مثل بيهارو مدهيا براديش وراجيستان، وجد أن ٦٠% من المراهقات متزوجات.[١٣]

ووفقا لجيجيبهوى، الذى قام عام ١٩٩٨ بنشر ملخص عام، لمجموعة من الدراسات تناولت السلوك الإنجابى والجنسى للمراهقات بالهند، فقد وجد أن ٣٦% من المراهقات المتزوجات كن بين ١٣ و١٦ عاما، وأن ٦٤% من اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٧ و١٩ عاما أمهات بالفعل أو فى انتظار أول المواليد[١٤]، والبيانات المتاحة تؤكد أن معدل الوفيات بين الأمهات المراهقات أعلى بكثير من السيدات الأكبر سنا.

وتشير تقديرات على دراسة مجتمع ريفى تتناول منطقة أندرا براديش، إلى أن نسبة الوفيات بين الأمهات المراهقات تبلغ ما يقرب من ضعف نسبة السيدات اللاتى يبلغن ٢٥ عاما، حيث تبلغ النسبة (١,٤٨٤، و٧٣٦ من كل ١٠٠,٠٠٠ مولود على التوالى).[١٥]

وجدير بالذكر أنه على مستوى الدولة، فإن ٧% فقط من المتزوجات المراهقات يلجأن إلى وسائل منع الحمل، ويرجع ذلك أساسا إلى الضغوط التى تمارسها العائلة والمجتمع على العروس الشابة حتى تثبت خصوبتها.(١٦)

تقول سكريتى شاكرابورتى، - ربة بيت من الطبقة المتوسطة من قرية جايبور بمقاطعة هوجلى: "لقد أنجبت ابنتى بعد ثمانية أعوام من الزواج، وكنت قد توقفت فى السنوات الأخيرة عن ممارسة أنشطتى الاجتماعية وبدأت أتفادى التجمعات العائلية؛ فقد تبارت السيدات فى إعطائى مختلف أنواع النصح والمشورة، حتى الأطفال كانوا يسألوننى لماذا لم أنجب حتى الآن، بل إن أقاربى أجبرونى على تناول وصفات سحرية، وأن أمارس الصلاة وعبادة بعض الآلهة، لذا فقد تنفست الصعداء حين ولدت ابنتى".

وتتحمل السيدات وحدهن تبعات عدم الإنجاب أو عدم إنجاب ذكر بالتحديد، هذا على الرغم من أن الحقائق العلمية تؤكد أن السائل المنوى للرجل هو المحدد لجنس الطفل.

وتتفاوت عواقب عدم الإنجاب، بين العنف فى المعاملة أو الهجر والطلاق أو التعالى على الزوجة والشعور بالتفوق ما يعقب ذلك من شعور بالضعف والنقص وعدم التقدير من ناحية الزوجة.

وتتجه سياسة تنظيم الأسرة، احتراما لشعور الجماهير إلى عدم التدخل قبل ولادة الطفل الأول، فتركز جهودها أساسا على ضرورة المباعدة بين الولادات وتحديد عدد الأطفال بطفلين لكل أسرة.

يؤكد الدكتور د. ك. جورى أحد مديرى جمعية الصحة ورفاهية الأسرة بغرب البنجال أنه: "على الرغم من أن إرشاداتنا هى العمل على عدم تشجيع الإنجاب قبل الواحد والعشرين، فهى ليست جزءا من سياستنا".

ونتيجة لذلك، يؤكد الباحثون، أنه من الصعب للمراهق أو المراهقة اختيار

أكثر الوسائل الملائمة بالنسبة له، ولا يتم الترويج لاستخدام حبوب منع الحمل سوى فى القليل النادر، أما الواقى الذكرى فيكاد ينعدم استخدامه، وطبقا لدراسة أجريت حديثا، فإن ٣٠% من المتزوجات المراهقات يرغبن فى تأجيل الولادة الثانية أو تحديد نسلهن إلا أنهن لا يستخدمن أية وسيلة لمنع الحمل.(١٧)

العلاقات بين الجنسين غير سوية

مما يساعد على تفاقم تلك الاتجاهات المقلقة، هو نوع العلاقات المعقدة بين الجنسين، فالنظام الأبوى واسع الانتشار، يسلب السيدات القدرة على السيطرة أو التحكم فى أجسامهن. تقول أندرانى موكيجى من جمعية مارى ستوبس: "كثيرا ما نكون تحت انطباع أن الفتيات يجبرن على ممارسة الجنس، وكثيرا ما تأتى إلينا المراهقات اللاتى يرغبن فى إجراء عمليات الإجهاض بصحبة الصديق الذى يدعى أنه الأخ، وكل همه الحصول على سعر زهيد لإجراء العملية، غير مبال على الإطلاق بنصائحنا عن مدى خطورة إجراء العملية بعيادات رخيصة الثمن حيث تكون الأدوات غالبا غير معقمة".

ويتبنى المجتمع الهندى وأغلب المراهقين، موقفا ازدواجيا تجاه العفة قبل الزواج، خاصة فيما يخص المرأة.

فطبقا لاستطلاع للرأى أجرته مجلة لقرائها من الجنسين عام ١٩٩٢، تبين أن الرجال والنساء على حد سواء يجدون أنه من الضرورى للمرأة وليس الرجل أن تكون عذراء عند الزواج.(١٨)

وفى دراسة أخرى أجريت عام ١٩٩٣ على شباب متعلم من ١٦ مدينة، يصل عمره إلى ٢٤ عاما، تبين أن ٦٣% من الإناث و٣٨ % من الذكور لا يوافقون على العلاقات الجنسية بين الشباب قبل الزواج، حتى مع وجود الحب بينهما.(١٩)

وعلى الرغم من ذلك، فإن الجنسين عادة ما تكون لهما تجارب جنسية قبل الزواج ولكن بدون معرفة وافية بأمور الجنس، وحين تسنح لهما الفرصة، فإنهما يسعيان إلى إشباع فضولهما بتوجيه العديد من الأسئلة.

إلا أن موطن القلق والفضول، يختلف بين الجنسين، يقول أريندام سنجوبتا، من "أحداث الجمعة" بشأن برنامج كان يذاع على موجة FM وهى قناة إذاعة خاصة كانت تتناول استفسارات عن الجنس (FM) (HMV)، ولم تعد تبث الآن: "عادة ما يظهر الشبان فضولا واضحا بشأن الأعضاء التناسلية للفتاة، مثال ذلك أسئلة عن وصول الفتيات لقمة النشوة، أو عن حدوث القذف للفتيات أيضا. أما الفتيات، فالعذرية تشكل هاجسهن الأول، فإذا كانت الفتاة تمارس الجنس قبل الزواج، "هل يمكن لزوجها اكتشاف الأمر ليلة العرس الأولى؟" أو هل يكفى لقاء جنسى واحد لإنهاء عذريتها؟ أو إصابتها بالأيدز، أو حدوث الحمل؟.

وتقر ذلك السيدة فينا لاكومالانى، وهى مديرة كبيرة بالمجلس البريطانى بكلكتا، وقد سبق لها إدارة برامج خاصة بنشر الوعى بشأن الإصابة بمرض الأيدز، بعدة مدارس داخل كلكتا وحولها، كما تضيف قائلة: "يسأل الشبان أسئلة كثيرة تتعلق فى أكثرها بالأشكال المتنوعة للعلاقة الجنسية، كممارسة الجنس عن طريق الشرج أو الفم، أو هل القبلة آمنة؟ وهل الواقى الذكرى آمن؟. أما الفتيات فتتجه أسئلتهن إلى أمور مثل، فض غشاء البكارة وحدوث الحمل، ومن أكثر ما يثير فضولهن هو اللقاء الجنسى الأول".

وكذلك فإن مفهوم التعليم الجنسى يختلف أيضا بين الشبان والفتيات.

فى ورشة عمل أقامها المعهد الهندى للشباب الملهم (IIYI)، وهى منظمة غير حكومية للشباب مع منظمة الهند لتنظيم الأسرة بلكنو، فى ديسمبر ١٩٩٦، سئل طلبة الجامعات عن أسباب اعتبارهم التعليم الجنسى مفيدًا وأساسيا، فأفصحت إجابات الشبان عن حرصهم على الحصول على معلومات صحيحة، بعيدة عن

الخيال، وأهمية وضوح الرؤية فى هذا الشأن. أما الفتيات، فقد أوضحن أن نقص المعلومات الجنسية تجعلهن أكثر عرضة للاستغلال الجنسى، كما يسهل أيضا وقوعهن تحت سيطرة الأسرة التى تتحكم فى مقدرات حياتهن الجنسية ومن خلالها حياتهن بشكل عام بما فيها قدرتهن على الاستقلالية أو التحكم فى اختياراتهن المهنية.

وترى مارجريت جرين، الباحثة السكانية فى نظرة المجتمع للجنس "عامل مقيد لحياة الفتيات"،[٢٠] وتؤكد أن التعليم الجنسى قد يقلل من حدة هذا القيد.

مزيد من التجارب، قليل من المعلومات

مع ذلك، فإن الآباء والاستشاريين يؤكدون أن الشباب من الجنسين أصبح لا يعد العلاقات الجنسية عائقا، بل إنه أصبح أكثر ميلا لمزيد من التجارب الجنسية إذا ما قورن بالأجيال التى سبقته، فإن جهله بخصوصية الجسد لا يزال كما هو منذ سنين مضت.

ورغم أن السوق يمتلئ بطوفان من الكتب الجنسية والمجلات والأفلام، فلا يوجد ما ينبئ بقرب توافر مجرد معلومات بسيطة وصحيحة فى آن واحد عن الجنس يمكن تقديمها لشباب القراء.

أما فى المدارس فلا تزال كتب الأحياء تصور الحياة الإنجابية والجنسية للضفادع، ولا يزال المدرسون يتفادون الموضوع برمته، متجاهلين الفصول التى تتناول الأعضاء التناسلية البشرية.

تقول بابيا بتاشرجيه، وهى طالبة بمدرسة من مدراس الصفوة بكلكتا، وتبلغ ١٧ عاما: "طلب منا الأستاذ أن نقرأ الفصل الخاص بالإنجاب فى البيت"، بينما تضيف باروميتا - ١٨ عاما- وهى طالبة علم نفس بجامعة كلكتا، أن أستاذهم رفض أن يشرح لهم فصلا كاملا عن الاستغلال الجنسى، وكل ما فعله، هو أنه

أملى عليهم بعض النقاط ثم غادر الفصل، وتتساءل: "لقد كرهناه من أجل ذلك. لماذا لا يستطيع الأساتذة أن يتحدثوا فى هذا الموضوع بشكل مفتوح؟".

وتؤكد أندرانى موكيجيه، حتى التعليم العالى يعجز عن مد الطلبة بما يلزمهم من معلومات أساسية عن أبدانهم، "إن طلبة الجامعات يلجأون إلينا مستنجدين، لإجراء عملية إجهاض مع أول لقاء جنسى لهم".

بل إن ما يكتبه الشباب من رسائل إلى أعمدة الجرائد وبرامج الإذاعة تكشف أبعاد جهلهم ومدى تسلط الخرافات القديمة على عقولهم الصغيرة.

وكثير من الشبان يشكون الشعور بالضعف والشحوب بعد ممارستهم للعادة السرية، ومن ضمن الأسئلة، هل فعلا قطرة من السائل الذكرى تعادل ألف قطرة من الدماء؟

ومن الأسئلة المألوفة، هل ممارسة العادة السرية تسبب العجز الجنسى؟ هل الثدى الكبير من علامات مهارة المرأة فى ممارسة الجنس؟ هل يجب على الفتيات أن يقلعن عن تناول بعض الأطعمة أثناء الدورة الشهرية؟

والملاحظ أن المراهقات يجهلن كل ما يتعلق بآلام الجهاز التناسلى. تقول فتاة ريفية من قرية بوليان بالقرب من كلكتا، وذلك فى ورشة عمل للمراهقات نظمها معهد الأطفال المحتاجين، تقول واصفة آلام الدورة الشهرية: "فى وقت الدورة الشهرية أتلوى على الأرض من حدة الألم وكأنى سمكة قد خرجت من المياه".

بينما تشكو فتيات أخريات من المشتركات فى ورشة عمل أقيمت للمراهقات بالريف (CINI) من ذوات الدخل المنخفض، من إصابتهن بارتفاع فى الحرارة فى أول يوم للدورة الشهرية. كما يشكون من عدم انتظام الدورة أو النزيف الحاد، وتتفق أغلبهن فى الافتقار إلى المعلومات اللازمة عن الدورة الشهرية، بل قد يرين أنه مجرد مرض مثير للخجل.

تعلم أساسيات عن الجسم

أظهرت ورشة عمل تناولت سبل توسيع العلاقات بين المراهقين، نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك مع بررنا، وهى منظمة صحية غير حكومية مقرها دلهى، أن من أكثر مشاكل الصحة الإنجابية التى تعانى منها الشابات بالهند انتشارا هى الآلام الحادة بمنطقة البطن أثناء الدورة الشهرية مصحوبة بإفرازات مهبلية كثيفة.

وتؤكد سونال مهتا من جمعية شتنا، التى بدأت مشاريع خاصة بغرض توعية الفتيات بشأن صحتهن الإنجابية، "أن الجهل والخجل يدفعان الفتيات إلى تحمل آلام تلك الفترة فى صمت".

ويهدف برنامج شتنا (CHETNA) الذى يقيم معارض صحية أسبوعيا، إلى توعية فتيات الريف خاصة بالولايات الغربية مثل جوجارات وراجاستان، ومن الطرق المبتكرة المتبعة فى هذا البرنامج، ارتداء الفتيات لزى رسم عليه أعضاء الجسم الأساسية، والهدف منه أن تصبح الفتيات أكثر اعتيادا وأن تألف منظر أعضاء الجسم.

وتعتمد المنظمات التى تستهدف طلاب المدارس والجامعات فى إدارة ورش أعمالها بصفة أساسية على الأجهزة البصرية والسمعية، وحتى تكون تلك الورش مقبولة اجتماعيا، تنظمها الجمعيات الأهلية تحت مسميات مختلفة، فبدلا من "تعليم الجنس" مثلا، "تعليم الصحة" أو "توعية ضد الأيدز"، وتسمى شتنا (CHETNA) برنامجها "تعليم مفيد للحياة"، تشكل تنمية الشخصية جزءا منه.

ومن البرامج الممتعة، برنامج قام بإعداده المعهد الهندى للشباب الملهمين(IIYI)، ويتناول برنامجا تدريبيًا يقوم على إعداد الطلاب كى يصبحوا استشاريين، ويتضمن التدريب على الحديث أمام الجمهور، الدراما، رسم الملصقات الإعلانية، الاختبارات التنافسية.

وتعقد ورش العمل بانتظام كل ثلاثة أيـام، ويُعَـدُّ معهـد الهنـد للشـباب الملهمين(IIYI)، تقريبا المنظمة غير الحكومية الوحيدة التى تعمل بصفة منتظمـة، بهدف تنمية شبكة من الاستشاريين الشبان، وله فروع فى عدة مدن وقرى بولايات أوتار براديش وبيهار الغربية.

نشر التوعية

وعلى الرغم من الحماس والتمتع بروح ابتكارية، فإن هـذه المنظمـات لا تصل سوى للقلة القليلة من جمهور المراهقين، وحتى يكون لتعليم الجـنس التـأثير الفعال على الصحة الإنجابية للمراهقين، ومن أجل أن يكون لأجهزته ومؤسسـاته المتعددة دور حقيقى ملموس فى تغيير الاتجاهـات السـائدة الخاصـة بالإنجـاب والإجهاض والأمراض المعدية جنسيا، وغير ذلك من معاناة المراهقين المختلفـة، لابد أن تصل إلى الشريحة العظمى من الجمهور.

وقد استغرقت الجهود المبذولة وقتًا طويلا، حتى يصبح تعليم الجنس جـزءا لايتجزأ من المنهج الدراسى.

وقد انتهى المجلس الوطنى للتعليم والبحث والتـدريب (NCERT)، وهـو منظمة مركزية حكومية منوطة بوضع الإطار التوجيهى للمناهج التعليميـة، مـن وضع الإطار الأخير "للتعليم الخاص بمرحلة المراهقة" ويتنـاول الإطـار، طبقـا لـ ج. ل. باندى من قسم تعليم الجماهير، القضايا الملحة للشباب، مراهقى اليـوم، وذلك من خلال ثلاثة أجزاء:

معلومات تركز على عملية النمو والتطور، ومرض الأيدز (HIV/AIDS)، وسوء استخدام المخدرات.

ويجيب ب. ر داسجوبتا، سكرتير قسم التعليم بالحكومة المركزية، عن الفترة اللازمة كى تصل هذه السياسة إلى محتاجيها من المراهقين الذين يكونـون علـى

وشك ممارسة الجنس دون أى حماية، فيقول إنها قد تصل إلى خمس سنوات أخرى على الأقل، مؤكدا: "علينا أولا تدريب الأساتذة، وتوعية الأهل، من خلال اجتماعات تجمع بينهما" ويعترف أن تلك الاجتماعات ضعيفة أو غير موجودة على الإطلاق"، فإنه يؤكد من ناحية أخرى أنها "السبيل الوحيد لإنجاز المهمة".

ومن طرق تعليم الجنس بالمدارس حاليا، نشاط يطلق عليه "صندوق الأسئلة"، وقد تم بالفعل تطبيقه فى بعض المناطق، حيث يضع الطلبة أسئلتهم المختلفة عن الجنس داخل الصندوق، وتفرغ هذه الأسئلة بانتظام للإجابة عنها سواء من خلال أطباء زائرين، يتم دعوتهم، أو من خلال الأساتذة، ويأمل باندى أن تدخل معظم الولايات هذه الطريقة وتبدأ فى تطبيقها فى مدة أقصاها نهاية ١٩٩٩.

أما فيما يتعلق بالجزء الخاص بالمراهقة، من برنامج سياسة الإنجاب ورعاية صحة الطفل لعام ١٩٩٦ (RCH)، فبرنامج الخطة يعتمد على مخاطبة المراهقين من خلال العاملين فى مجال الصحة بالريف، ومن الموضوعات التى يتم مناقشتها معهم، طبقا للدكتور ب.. رساباتى، أساسيات علم وظائف الأعضاء، وأخطار التعرض للحمل المبكر، ووسائل منع الحمل وكيفية التعامل مع الحمل غير المرغوب فيه، وكذلك الإصابة بالأمراض الخاصة بالجهاز التناسلى.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى بالنسبة للجزء الخاص بالمراهقة من برنامج سياسة رعاية الصحة الإنجابية وصحة الطفل، فلا يزال البرنامج فى الطور الأول، ولاتزال أغلب الولايات فى مرحلة تصور وتشكيل للإرشادات التى وضعتها الحكومة المركزية لخدمة المراهقين.

فعلى سبيل المثال منذ نهاية عام ١٩٩٩، كان قسم الصحة ورفاهية العائلة بالقرب من البنجال قد أكمل لتوه، الدراسات الأولية، ويقول الدكتور ساتاباتى مؤكدا: "نحن لا نزال فى مرحلة تصور للخطوط الأساسية لعنصر المراهقة، ولا يزال أمامنا على الأقل سنتان حتى ننتهى من وضع الخدمات المقترحة لعنصر المراهقة موضع التنفيذ".

وفى هذه الأثناء، يجرى تدريب عاملى الصحة بالقرى على تقديم الخدمات الصحية للمراهقين، والأمر متروك حاليا للمنظمات غير الحكومية للقيام بدورها فى إذابة الجليد وتحريك القضية.

كسر المحرمات الثقافية

إن محاولة كسر حواجز المحرمات الثقافية، ليست بالشىء اليسير على الإطلاق. ومن يجرؤ على القيام بهذه المهمة، يضع نفسه فى مأزق لا يحسد عليه.

فالحديث عن الجنس لا يزال يمثل تجاوزا للحد الفاصل بالنسبة للجميع فى الهند، أميين ومتعلمين، وكل ما يتعلق بالجنس لا يُعَدُّ من صميم الاحترام، وكل من تسول له نفسه الخوض فى هذا الموضوع يثير الشكوك والمخاوف من حوله.

ويؤكد ذلك ماهويا سن من مشروع تعليم الصحة الإنجابية، وهى وحدة تابعة لباريفار سفا سانثا بكلكتا، حين يقول: "يقول المسئولون، يمكننا التحدث بلا حرج عن مرض الأيدز (AIDS)، ولكن لا يمكننا التحدث عن الواقى الذكرى، وبالمنطق نفسه، يمكن طرح موضوع الدورة الشهرية للمناقشة، وكذلك الأمور الصحية المتعلقة بها، ولكن لا يمكن الاقتراب من الحمل، يمكن أن نتحدث عن المخاطر الصحية للحمل المبكر، ولكن ليس عن وسائل منع الحمل".

جدير بالذكر، أن أغلب العائلات لا تزال تعارض فكرة توعية أطفالها من ناحية الجنس. وتكثر الاحتجاجات على ذلك مثل: "كيف يمكن للأم أن تتحدث فى مثل هذا الموضوع؟" أو "ليس هناك داع لذلك".[٢١] حتى أن الكثير من الجمعيات غير الحكومية قد تراجعت عن حملاتها للتوعية ضد الأيدز (AIDS) فى المدارس. وذلك حينما أغلق مديرو المدارس أبوابها فى وجه تلك الحملات، زاعمين أن طلابهم ينتمون "لعائلات طيبة" ولا خوف عليهم من الإصابة بالأيدز، وبسبب تعنت مديرى المدارس، تخلى بعض الباحثين عن الدراسات الاستطلاعية برمتها، كما

حدث بالنسبة للمجلس الهندى للأبحاث الطبية (ICMR) – هيئة حكومية – عندما بدأ مشروعًا على مستوى البلاد مدته ١٨ شهرا عام ١٩٩٦، وذلك بغرض قياس مواقف المراهقين وردود أفعالهم تجاه الأمور المتعلقة بالجنس؛ فقد أدى رفض مديرى المدارس السماح بتوزيع الأسئلة الاستطلاعية على الطلبة، إلى فشل فريق الباحثين المكلف بتنفيذ المشروع من إجراء المسح المطلوب بمنطقة هولى بغرب البنجال. ويؤكد ذلك الدكتور أنونشنجوتشو، الباحث بالمجلس الهندى للبحث الطبى.

ويقول أريندام سينجوبتا من إذاعة (HMVFM): "كان علينا إنهاء البرنامج عن المعلومات الجنسية، ولما يمض على بدئه سوى أسابيع قليلة بعد، حيث اتهمنا بدغدغة مشاعر المستمعين".

وفى عام ١٩٩٨، تم فصل مديرى مدرستين ببهار بعد عرضهما فيلمًا قصيرًا عن العناية الصحية أثناء فترة الدورة الشهرية، على الرغم من أن جمهور المشاهدين لم يكن سوى المدرسين.

تقول جارودارا باجستى، مديرة مدرسة الدراسات النسائية، بجامعة جادابور بكلكتا: "إن هذا الانغلاق المبالغ فيه من مؤشرات التحكم والسيطرة على المرأة وجسدها من خلال النظام الأبوى التحكمى".

وتوعية المرأة تعنى ضرورة مشاركتها فى اتخاذ قرارات مصيرية بشأن صحتها الإنجابية، فإذا ظلت السلطات فى حالة جمود وخشيت كسر تلك الحواجز، فلا أمل فى أن يصل تعليم الجنس إلى تحقيق أهدافه أبدا".

نماذج للقوة

إن السيدات، بما فيهن الناشطات الهنديات، اللائى تناقشن ودافعن عن حقوق المراهقين فى الحصول على المعلومات الصحيحة فى مؤتمرى القاهرة وبكين، كن يتمتعن برؤية متنورة وتمكين قوى يؤهلهن لاتخاذ القرارات الصحيحة بشأن

أجسادهن، واختيار شريك حياتهن، إلى جانب قرارات خاصة بحياتهن الجنسية والخصوبة.

إن برنامجى العمل لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (ICPD)، ومؤتمر بكين يتناولان"حقوق المراهقين فى الخصوصية، السرية، الاحترام، والموافقة تأتى بعد المعرفة".(٢٢)

حاربت نساء الهند من أجل حقوقهن فى الحصول على معلومات بشأن الجنس تساعدهن فى السيطرة على حياتهن، تقول بجشى: "نحن ممثلات حركة النساء، نطالب بمعلومات صحيحة عن الجنس، وذلك حتى نتمكن من هدم هيكل القوة الذى يتحكم ويسيطر على الحياة الجنسية للمرأة"، ولكن إذا كانت هذه هى الأهداف، فلا يزال الطريق طويلا أمامنا. فباستثناء بعض المنظمات غير الحكومية، فما يسمونه " بتعليم الجنس" لا يعدو أن يكون، "دليلا لصحة الأم" ليس أكثر. وبدلا من أن يهدم الصورة النمطية للجنس، فإن ما يحدث هو أن البعض يستغله، لتكريس تلك الأنماط.

وجدير بالذكر أن كل الإرشادات أو المناهج التى تضعها الحكومة وتتناول تعليم الجنس، لا تتناول قضية الاختيار، مثل برنامج تعليم المراهقين للمجلس الوطنى للتعليم والبحث والتدريب (NCERT)، والمجلس الهندى للأبحاث الطبية (ICMR)، والذى يتولى المراكز الصحية. ونتيجة لذلك لا ذكر فى أى من تلك البرامج عن ضرورة مناقشة أفضل وسائل منع الحمل بين الطرفين، أو ما هو التصرف فى حالة ممارسة الجنس غير الآمن؟ أو كيفية التصدى للعنف الجنسى. هذا على الرغم من دراسة أجرتها وزارة الرفاهية (وهى تماثل وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر/المترجمة) عام ١٩٩٠، وقدرت فيها أن ٢٥% من حوادث الاغتصاب تحدث لشباب أقل من ١٦ عاما.(٢٣)

ويقر ج. ل. باندى بأهمية "الاختيار المسئول ويقول فى ذلك:"إنه مفهوم محورى بالنسبة لتعليم الجنس، فإننا نعمدنا على الرغم من ذلك عدم إدراجه فى

برامجنا، حيث توقعنا حجم المقاومة التى كنا سنلقاها على المستوى الرسمى نتيجة لذلك، ولذلك نعتبر أن المنهج الحالى الذى يتضمن أساسا التعريف بأعضاء الجسم للذكر والأنثى، خطوة إيجابية أو محاولة لتقبل التعليم الجنسى مستقبلا".

الطريق المختصر لتعليم الجنس

إن أقصر الطرق وأضمنها لخلع الشرعية على التعليم الجنسى بالهند، هو اللجوء إلى مفهوم الأمومة، وهو رمز شديد التبجيل والاحترام بالهند، وهى الدولة التى تعرف بتفضيلها للذكور، ولذلك فإن المواد التعليمية التى تقوم حكومات الولايات بتوزيعها وتتناول"تعليم الجماهير" أو "تعليم الصحة" تتحدث فى الأساس عن الفتاة بوصفها أم المستقبل دون التطرق إلى الكثير غير ذلك.

ويعمل الكتيب الخاص بصحة الجماهير والذى يوزعه مجلس براديش للتعليم والأبحاث والتدريب، على تعزيز المساواة بين البنات والأبناء فى الحصول على فرص متساوية فى التعليم. وهم يبررون ضرورة حصول المرأة على فرصتها فى التعليم بالقدرة على اتخاذ القرار الصحيح فيما يخص عدد الأطفال، وبالتالى تربية أفضل للأبناء".(٢٤)

ويتبنى مفهوم "أم المستقبل" عدد كبير من المسئولين بالحكومة، ونتيجة لذلك يتم تغليف معلومات كثيرة على درجة كبيرة من الأهمية بغلاف القيم الأخلاقية الجامدة.

وفى ورشة عمل تناولت تعليم الجنس بالمدارس أقيمت بغرب البنجال أقامها معهد محتاجى الرعاية من الأطفال (CINI)، طلب من ٢٠ مدرسا من مدارس قرى مختلفة بالمنطقة، التعليق على أهمية تعليم الجنس، فذكروا "حتى تعرف الفتيات الوقت الصحيح للإنجاب"، "حتى يستطعن رعاية الطفل الرعاية السليمة"، "حتى لا يبدأن علاقات جنسية قبل الزواج".

الهاجس الأكبر لدى الجميع هو الخوف من تعدد العلاقات الجنسية غير الشرعية، ومن السخرية أن من ظن منذ عقد من الزمن أن تعليم الجنس بالمدارس لايعدو كونه عدوى أجنبية أدت إلى انتشار ممارسة الجنس بين الشباب، هؤلاء أنفسهم، يعتبرونه الآن العلاج المطلوب.

وحقيقة الأمر، فإن المحافظة على الأخلاقيات والقيم الثقافية الموروثة هو بالنسبة للأغلبية الهدف الأساسى من تعليم الجنس، وطبقا لباحث يعمل فى المجلس الهندى للأبحاث الطبية (ICMR)، فإن "الهدف الأساسى من برامج الصحة الإنجابية يجب أن يكون الحد من انتشار العلاقات الجنسية بين الشباب"، وتؤكد أيضا باسنت داس، التى ترأس منظمة غير حكومية بأوريسا تتولى نشر برامج توعية ضد الأيدز (AIDS)، تقول إن الرسالة الأساسية لبرنامج منظمتها هو: "لا علاقات جنسية قبل الزواج".

ولكن هل يقبل الشباب التعليم الجنسى من خلال الحفاظ على الموروثات الأخلاقية؟

يقول سوابندو بوز، وهو طالب طب: "إذا أحببت فتاة حبا صادقا، فلماذا أنتظر رخصة الزواج حتى أمارس الحب معها؟ إن مجتمعنا يسمح لنا بمشاهدة الأفلام الجنسية الفاضحة، ولكنه يتوقع منا أن نحافظ على عفتنا حتى يوم الزواج!".

وبالطبع هناك من الشباب من يختلف مع سوابندو؛ فكثير من الشباب يؤمن بالامتناع عن ممارسة العلاقة الجنسية حتى يوم الزواج، وقد يكون ذلك مسألة مبدأ أو سياسة عامة.

طبقا لنيكانثا مسرا مدير مشروع بمجلس ولاية أوريسا للتعليم والبحث والتدريب، إنه فى العشرين مدرسة التى تم إدخال نظام صندوق الأسئلة بها، كانت الأسئلة التى تتناول موضوع العلاقات الجنسية قبل الزواج كثيرة، وكانت الإجابات عليها واضحة وموجزة: لا للجنس قبل الزواج.

ولا شك أن أصحاب نظرية "لا للجنس" يتمسكون بمبادئ متصلبة فى تعليم الجنس للمراهقين، ويسلبونهم الحق فى الاختيار وتحمل المسئولية، وموقفهم تجاه الجنس كثيرا ما يجعل من فكرة تعليمه بالمدارس مجرد مزاح ليس أكثر.

تقول طالبة فى الخامسة عشرة من عمرها بمدرسة راهبات ذات سمعة طيبة بكلكتا: "بعد أن قررت مدرستنا تخصيص فصل أسبوعى نناقش فيه كل ما يقلقنا من مسائل خاصة بالجنس، استمر الفصل عدة أشهر ثم انتهى به الحال أن تحول إلى فصل لقراءة الإنجيل".

وتتساءل الناشطة والعالمة جازودارا باجشى، مديرة مدرسة الدراسات النسائية، إذا كانت الحكومة نفسها قد اعترفت وأقرت بأن أعداد المراهقين المتورطين فى علاقات جنسية قبل الزواج فى تزايد مطرد، فلماذا لا نعترف بالأمر الواقع؟ وتضيف "ما لم تضع برامج تعليم الجنس قضية العلاقات الجنسية بين المراهقين قبل الزواج على جدول أعمالها، فلن تتمكن من تمكين المرأة بالصورة التى تسمح لها بالحفاظ على صحتها، وذلك بعيدا عن اختيارها أن تصبح أما أم لا".

إن تمكين المرأة وتزويدها بما يلزمها لتحقيق السيطرة الكاملة على جسدها وحياتها الجنسية، بما يعنى تحكمها فى خصوبتها ومقاومة العنف الجنسى داخل نطاق الأسرة وخارجه، يتطلب تحولا جوهريا فى موقف الحكومة والمجتمع بأسره.

كتبت مرجريت جرين فى هذا الموضوع قائلة: "فى مجتمع كالهند، حيث زواج المراهقات يُعَدُّ مرادفا لحمل المراهقات، إذ يليه مباشرة الحمل، من الواضح أن تغيير نظرة المجتمع للفتيات، يحتاج إلى ثورة حقيقية". وتضيف: "إن فهم متطلبات العمل مع هؤلاء المراهقات يحتاج منا مجهودا شاقا وطويلا، لإدراك المعنى المقصود من التحول من سياسة تنظيم الأسرة إلى ضروريات الصحة الإنجابية".[٢٥]

ويجب أن يكون واضحا أن أى بوادر لقلق أو تردد أو مقاومة الحكومة وأجهزتها للثورة الجديدة المطلوب إجراؤها فى المفاهيم، سوف ينتقل أثره بالمثل

إلى المراهقين أنفسهم، وهو ما أكدته أختان مشتركتان فى معسكر للتدريب نظمته إحدى الجمعيات الأهلية (CINI).

تقول كريشنا، فى الثامنة عشرة من عمرها: "كنت أخشى التحدث إلى الشباب فى الماضى، إلا أننى لم أعد كذلك الآن، وحين يحاول أهلى منعى، فأنا أحاول إقناعهم أننى لا أفعل شيئا سيئا، ولم تكن أمى تستمع إلىَّ فى الماضى، أما الآن فهى تنصت لما أقول".

ويضيف أخو كريشنا - وهو فى السادسة عشرة: "لم نعد بحاجة إلى معاكسة الفتيات الآن؛ فنحن ندرك أننا إذا فعلنا ذلك فلن نصبح أصدقاءهم".

لقد تغير رامان وكريشنا بالفعل، وهذا التغير قد حدث لهما خلال ثلاثة أيام فقط، وهما من قرية بنجال الغربية.

تم تجميع ما يقرب من ٣٠ شخصا من المراهقين للتحدث معهم فى التغييرات التى تحدث للجسم أثناء فترة البلوغ، والأمراض التى تنتقل من خلال العلاقة الجنسية (STDs)، ومخاطر الأمومة المبكرة والحمل غير المرغوب فيه، وغيرها من المشاكل الأخرى مثل سوء التغذية والإسهال، والصحة البيئية.

وكانت تلك الأيام كافية للتغلب على المعوقات التى توارثها الشباب عبر مئات الأجيال السابقة. والآن أصبح من المألوف أن يجتمع شباب القرية وفتياتها بين ١٤ - ٢٢ عاما للتحدث ومناقشة شتى الأمور فيما بينهم.

وتعلق ميتاناسكار، وهى عضوة بمجلس القرية وأم لمراهقة، لقد كان هذا الاختلاط بين الشباب من الجنسين إلى وقت قريب، غير متصور على الإطلاق بالنسبة لأهالى القرية، والأهم من ذلك أنه لم يتسبب فى أية مشاكل، بل على العكس فقد لوحظ أن المعاكسات والتعليقات الهابطة قد انكمشت. لقد نجح الشباب فيما فشل فيه القانون والشرطة وغيرهم من حماة التقاليد والمبادئ الموروثة، وقد اقتنع الأهالى أخيرا أن محاولة زرع بذور الشك والخوف فى نفوس الجنسين تجاه بعضهم البعض، تعوق فضولهم الطبيعى.

ونتيجة لنجاح التجربة، فإن ٨٠% من عائلات قرية مجاورة، مستعدون الآن ويرغبون بالفعل فى إرسال بناتهم المراهقات إلى المعسكر (CINI) لتلقى التعلـــيم الجنسى.[٢٦]

اختبار قدرة الاحتمال

التحرش الجنسى بالمدارس والمؤسسات التعليمية بكينيا

جوليانا أومال

فى جامعة ماسينو بمقاطعة فيهيجا، على بعد ما يقرب من ٤٠٠كم من العاصمة نيروبى فى الجنوب الغربى من كينيا، وفى مقابلة مع الطلاب هناك، كان طالب فى السنة الثالثة يتباهى مستعرضا قدرته على إهانة زميلاته من الطالبات، إذ يتحرش بهن علنا ويقبلهن، غير مبال بحقيقة شعورهن أو مدى رغبتهن فى القيام بذلك، فهو على حد قوله" لديه رخصة لتقبيل النساء وكلهن يعرفن ذلك عنه"، وقد أظهر بذلك، ازدراء وعدم مبالاة برأى طالبة كانت معه فى أثناء المقابلة، إذ كانت تحاول أن تعبر عن رأيها فى اعتبار أى محاولة للمس الجسد دون موافقة تُعَدُّ تحرشا.

يقول آرثر أوكومبو، وهو طالب كينى تخرج حديثا فى جامعة إيجرتون، على بعد ٢٠٠ كم من نيروبى: "إنهم يريدون أن يقنعوا أنفسهم أن مجرد موافقة فتاة على الخروج معهم تعنى إعطاءهم الضوء الأخضر لبدء نوع من العلاقة يفضى عادة إلى تحرش جنسى".

وقد وقع بصره على ملصقات لصور جنسية فاضحة لنساء عاريات، وهو يجرى مقابلات فى بيوت الطلبة، جامعا معلومات عن التحرش الجنسى بين الشباب فى جامعات إيجرتون، وكينيتا فى نيروبى وماسينو، ويؤكد "أن السلوك السائد لدى الكثير، أن المرأة كائن طفيلى يعيش على موارد الرجل المادية، ولذلك فهى يجب أن تظهر بعض التقدير، ويكون ذلك من خلال منح بعض التنازلات الجنسية".

المعاناة اليومية للطالبات

أما الطالبات اللاتى يطمحن إلى تعليم جامعى، فإنهن يعانين الأمرّين، بسبب المحيط العدائى الذى يحيط بهن اجتماعيا واقتصاديا، والذى أصبح من سمات الحياة الدراسية يوميا. وجدير بالذكر أن الطالبات الجامعيات يشكلن أقل من ٣٠% من مجموع الطلاب، مما يعكس فجوة واضحة بين الجنسين ويعززها التسرب التعليمى لفتيات فى سنوات التعليم الابتدائى والثانوى.

تؤكد نائبة رئيس جامعة نيروبى للشؤون الأكاديمية، الأستاذة فلوريدا كاراني، أن المحيط الاجتماعى بالجامعات ذات الأغلبية الذكورية، "يكون له تأثير سلبى على الطالبات".

فتعانى أغلبهن من الاكتئاب، وقلة الثقة بالنفس ويعجزن عن تدبير أمورهن، فيصبحن فرائس سهلة للزواج المبكر والحمل غير المخطط.

وقد تم توصيف التحرش الجنسى طبقا لمنتدى النساء الأفريقيات (FAWE) ومقره نيروبى، على أنه قيد حقيقى فى طريق تقدم السيدات تعليميا. ويتكون المنتدى من وزيرات للتعليم، نائبات لاستشاريين وأخريات من واضعات سياسات التربية.

وطبقا لمنظمة العمل الدولية،[1] فإن عددا متزايدا من البلاد قد بدأت تولى قضية التحرش الجنسى بأماكن العمل أهمية خاصة ولاسيما من الناحية القانونية، ومن تلك البلاد جنوب أفريقيا وشيلى والفلبين وهى بلاد لحقت بهذا الركب مؤخرا.

وقد تم مناقشة قضية التحرش الجنسى فى إطار كونها مشكلة فى أماكن العمل.

وتعريفها يركز على توافر ثلاثة شروط: عندما يكون سلوك زميل غير مرحب به، هجوميا أو غير متعقل، وإحساس المرأة أن معارضتها لهذا السلوك سوف تعرض وظيفتها للخطر، أو أن يخلق هذا السلوك جوا عدائيا فى مكان العمل.

ولا شك أن السلوك السلبى لبعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تجاه الطالبات والنساء، يخلق جوا مهددا، عدائيا ومهينا للكثيرات منهن. فهن يفتقرن إلى القوة العددية أو النفوذ الذى كان يمكن للمؤسسات اللاتى يعملن بها أن تمنحه لهن، كى يتحدين به سوء استخدام النفوذ من قبل الرجال.

ولذلك فقد أصبح التحرش الجنسى ومظاهره المختلفة، من استخدام لكلمات بذيئة أو ملاحظات سافرة، أو نكات هابطة أو ملامسات جسدية غير مرغوبة، بل وأيضا تهديدات - سلوكا يوميا من التحيز السافر ضد الطالبات.

تؤكد فاطومة شجة، التى تحاضر فى كلية التربية بجامعة كينياتا، أن التحرش الجنسى يحدث معظم الوقت؛ فمن المألوف مثلا أن تتعرض الفتيات أثناء وقوفهن فى صفوف الكافتريا لمضايقات عديدة من الشبان مثل الملامسات، وقد تسمع صيحات استنكارية، بل قد يمتد التحرش بالطالبات إلى الفصول، مما يجعل الطالبات يخشين الاشتراك فى أنشطة الفصل كى لا يتعرضن للمضايقات المختلفة من قِبَل زملائهن الطلبة.

وتعرّف شجة التحرش بأنه: "أى فعل جسدى أو شفوى يترك ضحيته فى حالة إحباط جسدى أو معنوى، وعندما يقصد منه الجنس يكون تحرشا جنسيا يقصد منه التحرش بالفتاة بصفتها أنثى". وتضيف:" إن مفهوم التحرش الجنسى ليس إفريقيا، بل إنه كمفردة ليس له وجود فى لغاتنا المحلية"، إلا أنها تؤمن بأن هذا ليس مبررا لتجنب تلك القضية التى تتسبب فى الشعور بالمهانة والذل لكل ضحاياها.

تنتمى شجة إلى جماعة تهتم بمشاكل الجنس المعاصرة (GIG) فى الأوساط الأكاديمية، وتعمل تلك الجماعة على نشر الوعى خاصة بين الفتيات، وتشجيعهن على عدم الإذعان للضغوط التى يتعرضن لها من جانب الطلبة. وأنه يجب التصميم على الرفض من موقع قوة وثقة، وتقول: "ليس بالغريب أنه بعد سنوات من التبعية للذكور والإذعان للضغوط من جانبهم، أن تعجز الطالبات عن تغيير

التيار السائد"، وتكون النتيجة هى عزلة الطالبات فى حجراتهن، حيث يأكلن ويطهون. وهن لا يستخدمن المكتبة إلا فى القليل النادر، بل إنهن كثيرا ما لا يحضرن الفصول إلا للضرورة القصوى، ويتجنبن المناسبات الاجتماعية بالجامعة. وقد امتنعن أيضا عن الظهور فى الحجرات المشتركة مع الطلبة، حيث إنها أصبحت تشكل أماكن غير آمنة.

وما تخشاه شجة، هو التأثير السلبى لتلك العزلة على التحصيل العلمى للطالبات، وبالتالى مستواهن التعليمى، وما يترتب عنه بالضرورة من نقص للمعلومات المتاحة، ثم تفادى الأدوار القيادية خشية لفت الأنظار إليهن. وتضيف: "كثيرا ما تقع الطالبات ضحايا لسلطة الرجل، نتيجة سذاجة مفرطة وثقة فى غير محلها، وذلك منذ نعومة أظافرهن، ثم مرورا بالمرحلة الابتدائية والثانوية بالمدارس. فى بلادنا تتمثل السلطة فى الرجل ولذا لا يمكن مناقشته فى شىء، لقد كنت دائما أشعر بضرورة تحدى تلك السلطة؛ فثقافتنا لن تتغير ما لم نحاول نحن تغييرها بأنفسنا".

وتزعم "أن ردود أفعال الجامعات تجاه ادعاءات التحرش الجنسى ضعيفة جدا وفى أدنى الحدود". وتضرب مثلا صارخا للتحيز ضد الطالبات، بالإجراء الصارم بضرورة إغلاق أبواب بيوت الطالبات فى العاشرة مساء. "أما الطلبة، فيمكنهم التحايل على المواعيد من خلال رشوة القائمين بالأمن الذين كثيرا ما يغلقون أعينهم نتيجة لذلك".

وتضيف: "لا توجد توجيهات أو إرشادات واضحة تحكم السلوك فى جامعاتنا، وحتى إن وجدت، فإن تطبيقها سوف يكون من الصعوبة بمكان، ولا وجود لأية إرشادات ضد التحرش الجنسى، ولذا فقد أصبح جزءا لا يتجزأ من حياة المرأة اليومية، حتى فى أماكن العمل.

وتؤكد الدكتورة شيلا وماهيو- محاضرة سابقة بجامعة كينياتا ومنسقة لمجموعة السيدات الباحثات فى مجال التعليم – على الرغم من ذلك، وجود ميثاق

واضح للأخلاقيات بين الطالب والمدرس، ينص على "أنه لا يجوز للأستاذ أن يجامل طالبته فى الدرجات لأنه على علاقة بها".

فى ديسمبر ١٩٩٩، تم إيقاف ستة أساتذة بجامعة إيجرتون عن العمل بتهمة التحرش الجنسى، وقد وصفتهم الطالبات بأنهم ذوى سمعة سيئة؛ إذ اشتهروا بملاحقة الطالبات، كما اتهمهم بعض الطلبة بطلب رشاوى مالية مقابل الحصول على درجات أفضل.

تأثير الأصدقاء

طبقا لجوزفين مينجى، وهى طالبة بالسنة الثالثة بجامعة إيجرتون، فإن التحرش يأتى أساسا من الطلاب وليس الأساتذة، الذين كثيرا ما يكونون متفهمين لما تعانيه الطالبات، ويظهرن تعاطفا تجاه أزماتهن. ولكنها تؤكد من ناحية أخرى، أن الضحايا لا يبلغن عادة الإدارة أو المسئولين بالجامعات، حيث يعتبرن هذا الإجراء مضيعة للوقت، وأنه من الأرجح سوف يتسبب فى لفت الأنظار إليهن مسببا مزيدا من الإحراج هن فى غنى عنه.

ورغم وجود برامج تتناول تحليل المشاكل بين الجنسين لتقديم النصح والمشورة والتوجيهات اللازمة للطلبة بالجامعات، فإن منجى لا ترى لمثل تلك البرامج أى تأثير فعال.

ونتيجة للضغوط الجنسية العديدة التى تتعرض لها الفتيات، فإنهن كثيرا ما يقعن نتيجة تلك الظروف، ضحايا حوادث الاغتصاب. وتضيف: "إنك قد لا تشعر بالأمان حتى فى حجرتك"، ولذلك حتى يشعرن بالأمان الحقيقى فيجب أن يعرفن حقوقهن جيدا، أو كبديل آخر يستعنَّ بصديق قوى البنية يدفع عنهن أذى الآخرين ومنها التحرشات الجنسية.

ولعدم قدرتهن على الدفاع عن أنفسهن، تتجنب الفتيات السير وحدهن بل يتجهن إلى السير فى جماعات خاصة ليلا، ويتعلمن سريعا الأماكن التى يجب

تجنب ارتيادها، كالمكتبة الرئيسية خاصة ليلا، بسبب ضعف الإضاءة في تلك المنطقة، وتقول إحدى الطالبات: "لقد توقفنا عن زيارة المكتبة في السنة الأولى من الدراسة بسبب الخوف الذى سيطر علينا، إذ إن ذلك كان يعنى قطع مسافة كبيرة من الظلام الشديد".

والشكوى نفسها جاءت من طالبات بكلية الاقتصاد بجامعة ماسينو، حيث شكون من عدم قدرتهن مغادرة حجراتهن ليلا والذهاب إلى المكتبة في مبنى مجاور خوفا على سلامتهن، وبالطبع فقد ضحين بوقت ثمين للتحصيل كان سيعود عليهن بالنفع والتقدم في دراستهن.

أما مريم، طالبة بالسنة الرابعة، فهى لا تجرؤ على الاقتراب من كافتيريا الطلبة، حيث تعرضت قبل ذلك لتحرش جنسى أثناء وقوفها منتظرة لدورها في الصف، حيث حاول الطلبة ملامستها. وتؤكد أنها تفضل دفع مزيد من النقود، مقابل شعورها بالأمان أثناء تناولها وجباتها. وما تعتبره أيضا خارج حدودها، هو حجرات زملائها من الطلبة، حيث تؤكد "أنه حتى إذا جمعتك صداقة خالصة مع أحدهم، فإن كثرة التردد على حجرته، يفترض بالضرورة وجود علاقة جنسية فيما بينكما، واتهامك بسوء الخلق".

وفى شهادة لإحدى الطالبات، طلبت أن يبقى اسمها سرا، تقول: "كنت في حجرتى عندما اقتحم أحدهم فجأة عليَّ المكان، أنا أعرفه جيدا، أخذ يتحسسنى ويلامسنى وأنا أصده بغير طائل، ثم توقف فجأة ووقف أمامى وبدأ يعتذر. هنا أدركت أنه قد قذف، لقد سامحته. إلا أن هذه الحادثة، قد تسببت في فض جلسة لقائنا للمناقشة بالجامعة، لقد غيرت كل شيء بالنسبة لى".

في جامعة جومو كينياتا للزراعة والتكنولوجيا، تؤكد طالبات السنة الأولى أنهن يكنَّ أكثر عرضة للتحرشات من الطالبات الأكبر سنا، ويكون المتحرشون عادة من الطلبة في سنواتهم الجامعية الأخيرة من سكان المبنى رقم ٦.

عند سؤال أحد الطلاب عن سبب تصفيره فى كل مرة تمر فتاة ترتدى ثيابا قصيرة، كانت إجابته: "إنهن يحاولن إبراز مفاتنهن رغم معرفتهن أن هناك رجالا يتطلعون لتلك المفاتن"، بينما كان رد آخر: "نحن نطلق الصفير حتى تفكر الفتيات الأخريات عدة مرات قبل ارتداء مثل هذه الثياب القصيرة".

الفقر والدعارة

نتيجة لندرة المنح الدراسية والقروض، زاد التنافس بين الطلبة عليها، وتزايدت المؤسسات التى باتت تطالب بمقابل لخدمات كانت من قبل مدعومة بالكامل من قبل الحكومة، ولم يعد توافر القروض التى يوفرها مجلس القروض التعليمية (HELB) منذ عام ١٩٩٦، يضمن بالضرورة حصول الطالب على الموارد المالية الكافية لتمويل مستقبله التعليمى بالجامعة، ومن المرجح أن يزداد الأمر سوءًا نتيجة لزيادة المصروفات الجامعية.

لا شك أن الظروف الاقتصادية القاسية تعرض صحة النساء الجنسية والإنجابية لخطر واضح وجسيم؛ خطر الدعارة.

يشغل من يطلق عليهم مصطلح "الآباء المدللون" عادة وظائف قيادية فى المجتمع، أو يكونون مسئولين معروفين، وقد يكونون عزابا من الأثرياء ولديهم الإمكانات اللازمة لشراء الجنس بالمال أو الإنفاق على عشيقات من المؤسسات التعليمية، وقد يكونون أيضا زملاء بالجامعة، أو من المعارف.

جين أوور (اسم مستعار)، طالبة طموح تدرس العلوم للحصول على دبلوما من جامعة محلية للعلوم التطبيقية بمومباسا، وهى مدينة ساحلية بكينيا على بعد ٥٠٠كم جنوب شرق نيروبى، تستخدم جين اسما مستعارا، لأنها تعمل مومسًا، تبيع جسدها للزملاء بالجامعة أو الأساتذة وكذلك الأثرياء المقتدرين بمدينة مومباسا، لا تعرف أمها شيئا عن هذا الجانب من حياتها، كما أن جين نفسها حريصة على عدم كشف هذه الحقيقة لأمها.

تعمل والدة جين سكرتيرة بأحد المصانع وهى مطلقة، وتكافح من أجل تربية أربعة أبناء آخرين، يعيشون على ما توفره لهم من مكسب ضئيل من جراء عملها بالمصنع.

تقول جين عن أمها: "أفهم جيدا معاناتها، ولذلك أحاول أن أساعد نفسى، كى تستمر الحياة"، وتبلغ مصاريف جين ٥٠٠٠ شلن كينى(٧٨ دولارا) للصف الدراسى الواحد، وذلك دون مصاريف الإقامة فى بيت الطالبات ونفقات المعيشة.

كما أنه على الطلبة توفير مصاريف الإقامة الداخلية بالمصنع، أو المؤسسة عندما يجدون بها فرصة عمل، بغرض اكتساب الخبرة العملية التى تتناسب ونوع تعليمهم.

وقد حصلت جين على عرض للعمل، من خلال لقاء تم صدفة أمام باب الجامعة وذلك فى شركة مرموقة فى مومباسا، حيث تحصل على ٢٠٠ شلن كينى(٣ دولارات) فى اليوم بالإضافة إلى إيجار لمسكنها وذلك فى مقابل الجنس.

ولا تعدو علاقة جين الحالية مع زبونها سوى علاقة عمل خالصة، لا تجد بها أى نوع من الرومانسية، وهى تنظر لهذا الترتيب كمساعدة وتصف قدرها قائلة: "إنه الشعور بأنك مستغل ولكنك لا تملك من أمر نفسك شيئا، ولا تملك بديلا لهذا الحل، سوى الرضوخ والاستسلام".

محيط غير ودى لتعليم الفتيات

إن وصول الفتيات إلى التعليم الجامعى يعنى أنهن قد نجون من عقبات المرحلة الثانوية وقبلها الابتدائية، وهى الفترة التى تتكون فيها سلوكيات الطلاب.

إن ٦٣% من الفتيات فى سن التعليم الابتدائى يتم تسجيلهن بالمدارس كل عام، وطبقا لبيانات وزارة التعليم فإن ثلث الفتيات وأكثر من نصف البنين الذين يتم تسجيلهم بالصف الأول الابتدائى يكملون ثمانية أعوام بالمدرسة.

ومع تردى المشاكل الاقتصادية بكينيا، فمن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أسوأ كثيرا من الإحصاءات الرسمية؛ بين عام ١٩٨٥ و١٩٩٥ انخفض معدل التسجيل بالمدارس كثيرا لكل من البنين والبنات.(٢)

كما تشير الوزارة إلى أن أداء الفتيات يتأثر كثيرا بعوامل معينة، كالحمل فى فترة المراهقة، والزواج المبكر أو الإجبارى، وتفضيل الأبناء فى بعض المجتمعات، والممارسات الاجتماعية والثقافية التى تشمل بعض الطقوس، والأعمال المنزلية، والفقر على مستوى الأسرة.

وتشير الباحثتان الكينيتان ونجوا وشيلا، إلى أن التحيز لجنس الرجال سواء عن قصد أو بغير قصد، هو المسئول عن استمرار بعض الممارسات مثل ختان الإناث، الزواج المبكر، الإنجاب المبكر، مما يرفع من معدل تسرب الفتيات من التعليم، كما يؤثر على قرارات الأسرة بشأن تعليم الفتيات، حيث تتردد الأسر فى جدوى تعليم الفتيات، متسببة فى خلق أجواء غير ودية لتعليم الفتيات داخل الأسرة وعلى مستوى المجتمع ككل.

وجدير بالذكر أنه كلما زادت أعباء الأعمال المنزلية على كاهل الفتيات، تسبب ذلك فى تأخرهن أو غيابهن أو قلة التركيز، وبالتالى انخفاض فى مستويات الأداء، مما يفضى إلى انسحابهن من التعليم أو إجبارهن على الانسحاب. إن عمل الفتيات لا يُعَدُّ ضرورة ثقافية ولكنه قد يكون ضرورة لإعالة الأسرة.

إن السلوكيات السلبية تجاه الفتيات تمتد إلى الفصول، فى شكل تحيز ضد الطالبات من خلال مناهج التعليم، ومعاملة الأساتذة للطلاب، والثقافة السائدة بين زملاء المدرسة.

وتؤكد الباحثتان، ننجو وماهيو "أن التحرش الجنسى للفتيات سواء داخل الفصول الدراسية أو خارجها يمكن أن يعبر عن الوضع المتردى الذى وصلت إليه المرأة، خاصة فى المجتمعات ذات الثقافة المتحيزة ضد النساء".

ساعات خطيرة

لا شك أن ممارسة شتى أنواع العنف ضد الفتيات على أيدى زملائهم من طلاب المدارس، تعزز من مخاوف الأهل والفتيات أنفسهن، فتؤثر على نسبة حضورهن إلى المدارس.

تقول أنستازيا كاليكيه، وهى من كاكوندو، على بعد ٦٠ كم من نيروبى، بمقاطعة ميتشاكوس، إن والدتها قد هددت بسحبها من المدرسة الابتدائية، بعد أن تعرضت للتحرش الجنسى وهى فى طريقها إلى البيت، عائدة من مدرستها. وتضيف أنستازيا، كان من المعتاد أن يبقى طلاب المرحلة الأخيرة بالمدرسة الابتدائية بالمدارس بعد انتهاء فترة الدراسة، لحضور فصول إضافية، حيث يكون الأساتذة تحت ضغط إعداد طلابهم لاجتياز الاختبارات النهائية التى تتميز بالتنافسية الشديدة، حيث نخبة قليلة فقط من الطلبة هى التى تتمكن من اجتيازها، للانتقال بعد ذلك إلى مدارس حكومية أفضل تجهيزا وأكفأ تدريسا، وتضيف كليكيه: "كان ذلك يعنى أن بعضنا مضطر إلى العودة إلى منزله فى ساعة متأخرة، حوالى التاسعة مساء بسبب المسافة الطويلة، وعلى الرغم من ذلك كان من المتوقع أن نكون بالمدرسة فى السادسة صباح اليوم التالى".

وتواصل: "وفى يوم، كدت أُغتصب من رجل كان مختبئًا خلف شجرة بالقرب من منزلنا وكنت فى طريق عودتى إلى البيت، ولم ينقذنى منه سوى صراخى".

وفى اليوم التالى قررت أمها أن تواجه مدرسة الفصل وقد فاض بها الكيل، حيث قالت لها: "إن شرفى يساوى عندها أكثر من شهادة التعليم الابتدائى التى ليست سوى ورقة فى نهاية الأمر"، وكانت النتيجة أن المدرسة خفضت من ساعات الفصول الإضافية نزولا على رغبة الكثير من الأهالى الذين عبروا عن استيائهم من بقاء بناتهم حتى ساعات متأخرة من الليل، خاصة من قرأ منهم تقارير عن فتيات تعرضن للتحرش أو الاغتصاب فى طريق عودتهن من المدرسة.

إلا أن ذلك لم يقنع والدة كاليكيه أن فوائد حضور الفصول التعليمية تفوق ما يمكن أن تتعرض له ابنتها من مخاطر، فكان أن تركت أنستازيا المدرسة بعد الصف الثامن الدراسى.

أما قصة فيرونيكا، من قرية بمقاطعة فيهيجا، (تم تغيير اسمها واسم والدتها) فتؤكد لنا، كيف يمكن لتلك المخاطر أن تصبح حقيقة. اضطرت فيرونيكا أن تهجر المدرسة الابتدائية، قبل سنة واحدة فقط من الامتحانات النهائية، وذلك بعد أن أصبحت حاملا فى السنة السابعة، وقد كانت فى الرابعة عشرة من عمرها، وعلى الرغم من حبها الكبير لطفلها، فإنها لا تستطيع أن تمحو ما تعانيه من آلام وأحزان حينما تتذكر أنه نتاج حمل سفاح، بعد أن تعرضت للاغتصاب على أيدى عصابة تتكون من أربعة طلاب كانوا زملاءها فى الدراسة. تقول فيرونيكا: "قبل الحادثة، كان هؤلاء الطلاب يتحرشون بنا فى طريق عودتنا من المدرسة، ويهددوننا بالضرب، إذا لم نرضخ لمطالبهم الجنسية"، وقد اشتهر هؤلاء الطلاب بسلوك همجى خالٍ من الرحمة، وكانوا يسبقون فيرونيكا بفصل دراسى واحد، ولكن كانت أعمارهم أكبر من زملاء الفصل، حيث إنهم قد كرروا بعض السنين الدراسية لرسوبهم. وقد كانت إعادة الفصول فى منتصف المرحلة الابتدائية، هى المسئولة عن كبر سن الطلاب فى نهايتها، لذا فقد كان من المألوف أن يضم فصل دراسى واحد طلابًا تتفاوت أعمارهم من ثلاث لأربع سنوات.

وطبقا لفيرونيكا، فقد قررت هى وزميلاتها فى ذلك اليوم، البقاء فى المدرسة بعد انتهاء ساعات الدراسة لإنهاء واجباتهن المدرسية وتجنب عقاب المدرسين فى اليوم التالى، وكن يدركن جيدا صعوبة تجنب عصابة الطلبة هذه وهن عائدات من المدرسة، وقد وافق صديق لها على السير معهن فى الطريق، وكان على فيرونيكا أن تلحق بصديقاتها بدلا من السير لمسافة ثلاثة كيلومترات وحدها فى الظلام، "لقد ظننت أنه بإمكانى إقناع زميلاتى بإيجاد طريق للهروب من هؤلاء الصبية وتجنب أى ضرر"، فإن الأمر انتهى بهن فى منزل أحدهم، وهو ينتمى إلى قبيلة لوهيا،

ومن المعروف أن الشاب يترك بيت والديه بعد بلوغه سن معينة ليعيش وحده في بيت يشبه الكوخ، حيث يمكنه استضافة أصدقائه بحرية تامة، لذا لم يكن من المرجح أن يتدخل أحد من الكبار أثناء حادثة الاغتصاب.

وطبقا للتقاليد فإن السن التى يترك فيها الشاب منزل والديه هى الرابعة عشرة أو أكبر قليلا بعد إجراء عملية الطهارة، ومعظم الأهالى الآن يفضلون إجراء تلك العملية لأطفالهم فى سن السابعة أو أقل. إن الطفل يفقد من ناحية أخرى فوائد الاستفادة من التعاليم والإرشادات عن الجنس، الخاصة بالقبيلة وسلوكياتها إذا اتبع الطرق القديمة والتزم بإجراء العملية فى سن أكبر.

وبعد الحادثة أبلغت والدة فيرونيكا ناظر المدرسة، وحينما بلغ مغتصبيها الأمر بأنهم مطاردون، فروا هاربين، ولم يسمع عنهم شيء منذ ذلك الحين، وانتهى الأمر عند هذا الحد.

وترغب فيرونيكا فى مواصلة دراستها، إلا أنها بوصفها أمًّا شابة، لابد لها من تأجيل هذه الطموحات قليلا. وكانت والدتها قد وضعت أملا كبيرا فى أن يؤدى تعليم فيرونيكا، ابنتها البكر إلى تحسن حالتهم الاقتصادية. "لقد تركنا زوجى بعد أن سئم عدم إنجابى الذكور".

وفى مجتمع يضع قيمة كبرى للذكور، كان وضعها متواضعا كأم لخمس بنات.

وتضيف سافيتا بمرارة: "حينما أرسلت ابنتى إلى المدرسة، توقعت أن تعود لى بالشهادة الابتدائية الكينية (KCPE) بعد ثمانى سنوات من الدراسة، ولكنها عادت لى بدلا من ذلك بحفيد".

العنف بالمدارس

جدير بالذكر أن المدرسة لا تشكل بأى حال ملاذا آمنا ضد العنف؛ فقد أبرزت وسائل الإعلام عدة حالات من حوادث العنف داخل المدارس على مدى العقد الأخير.

فى يوليو عام ١٩٩١، تفجرت سلسلة من الاغتصابات، وعمت فوضى شاملة بمدرسة ثانوية كاثوليكية غير معروفة، بمقاطعة ميرو، تقع على بعد ٤٠٠ كم شمال نيروبى؛ حيث لقيت ١٩ فتاة حتفها على أيدى زملاء فى الدراسة وتم اغتصاب ١٧ طالبة أخرى.

وقد تسبب حادث مدرسة سانت كيزوتو فى تفجر ضجة واحتجاج داخلى، وكذلك على المستوى الدولى، خاصة بعد تعليق ناظر المدرسة المتسم بالعفوية وعدم الإحساس بالمسئولية؛ "لم يكن أبدا فى نية الطلاب إصابة الفتيات بأى أذى، لقد أرادوا اغتصابهن فقط"، وقد تم تقديم بعض هؤلاء الطلاب المتورطين فى هذه الأحداث إلى المحاكم وتمت إدانتهم، كما أغلقت المدرسة، وصرح مسئول من قسم التعليم التابع لسكرتارية الكنيسة الكاثوليكية، أنه بعد حادثة مدرسة سانت كيزيتو، فإن الكنيسة سوف تتولى إنشاء مدارس غير مختلطة للتعليم الثانوى.

وما كادت الضجة الإعلامية الخاصة بسانت كيزيتو تخمد قليلا، حتى تم مجددا مهاجمة ١٣ طالبة واغتصابهن بمدرسة هاوينجا الثانوية للبنات بمقاطعة سيايا بغرب كينيا فى يناير ١٩٩٣، وذلك بحجرة نوم الطالبات على أيدى رجال مسلحين.

وفى ليلة السابع من يوليو ١٩٩٦ تم مهاجمة عدد من الفتيات واغتصابهن بمدرسة ماريرا الثانوية، وهى مدرسة تدعمها الكنيسة الكاثوليكية بمورنجا بالإقليم المركزى، وكان المعتدون من الطلبة وأبناء القرية.

فريد أميويو، وهو أستاذ ومؤلف مناهج بالمعهد الكينى للتعليم، يتذكر حادثة أخرى أيضا بمنطقة ميرو، وهى المدرسة التى قام طلابها بحرقها، عندما أعلن ناظرها عن عزمه فصل البنين عن البنات ليلا. طبقا لأميويو، "كان من الحتمى أن تنشأ صداقة بين الجنسين، لذا اعتبر الطلاب أن مرافقة زميلاتهم إلى منطقة النوم ليلا، أمر طبيعى".

أما ناظر المدرسة فقد شعر أن هذا الوضع قد يكون مشجعا لحدوث تحرش أو اعتداء جنسى، فأصدر أوامره بأن على الطالبات المغادرة إلى منطقة النوم عشر دقائق قبل زملائهم الطلاب. مما" أثار جنون الطلبة، واتضح أنهم يشعرون بالاستياء من أحوال أخرى كثيرة بالمدرسة، فقرروا حرقها".

طبقا للدكتورة شيلا واماهيو، والتى اشتركت فى إجراء دراسة استكشافية عن التحرش الجنسى بالمدارس الابتدائية، فإن هناك العديد من حالات الاغتصاب، والعنف التى نفذها الطلاب ضد الطالبات، وهى مسجلة بالفعل، إلا أنها لم تثر فضول الإعلام ولم تلفت الرأى العام، حتى يوجه لها الاتهام، وذلك لأن أحدا من الضحايا لم يتوف.

عندما يخون الأساتذة الثقة

فى عام ١٩٩٦، لفتت مدرسة ثانوية للبنات غير معروفة بمقاطعة فيهيجا، نظر الإعلام بعدما عرف عن وقوع عدة حوادث حمل لعدد من طالبات المدرسة. وبعد ثورة الرأى العام على الإدارة التعليمية بالمدرسة، قرر محافظ المنطقة التعليمية، نقل الناظرة إلى مدرسة بمقاطعة مجاورة، ولكن هنا اعترض الأهالى على القرار، زاعمين أن مديرة المدرسة قد حسنت بالفعل النظام بالمدرسة ورفعت من مستواها التعليمى، وبمساعدة مجلس المحافظين بالمدرسة وعضو محلى من البرلمان، تمكنوا من التدخل لإلغاء قرار النقل. ومن ناحية أخرى، وجهت التهمة لثلاثة مدرسين بالمدرسة ثبت تورطهم فى حوادث الحمل الأخيرة، مما أدى إلى نقل اثنين منهم بينما بقى الثالث بالمدرسة.

وقد تبين أنه حتى طالبات المرحلة الابتدائية يتعرضن لضغوط شديدة، من أجل بيع الجنس فى مقابل الحصول على درجات أفضل.

وفى قرية أبوسكامى، بمنطقة فيهيجا، شكت طالبات من قيام مدرسَين بضربهن، إذا لم يتجاوبن مع مداعباتهما الجنسية، أو قمن بإبلاغ إدارة المدرسة عن التحرش. وحينما فضح أمرهما تم نقلهما من المدرسة.

ويعبر الكثير من المسئولين والأهالى بمنطقة ماركويت على بعد ٨٠٠ كم فى الشمال الغربى من نيروبى، عن استيائهم الشديد من تلك الحوادث بين المدرسين والطالبات، خاصة أن تلك الحوادث لا يتم دائما الإبلاغ عنها أو لا تحظى بالاهتمام الكافى من قبل الإدارة بالمدارس.

ومما يثير اشمئزاز أحد المسئولين فى المنطقة، بصفة خاصة، ويدعى موزيز كيبت، ما يعرف " بالتصرف الرحيم أو المتسامح" من قبل الأهالى المعدمين، حيث غالبا ما يتسامحون مع المدرسين المنحرفين الذين تم ضبطهم متلبسين بفعلتهم، ويقال إنه أصبح من المألوف أن تقبل عائلة الضحية تعويضا ماليا أو غير مادى من المدرس المعتدى أو من أسرته. ويضيف: "إنهم يدفعون عن طيب خاطر تعويضا ماديا، أو فى صورة هدايا للأهالى حيث إنهم يدركون مغبة وصول الأمر للمحاكم، وينتهى الأمر عند هذا الحد".

ومن الأمثلة، ما حدث بمدرسة ابتدائية ببلدة صغيرة فى كيتال، على بعد ٤٠٠ كم شمال غرب نيروبى، حيث وقعت طالبة فى الصف الثامن فى الحمل، ضحية حادثة اغتصاب من مدرسها. وتحسبا للمشاكل، طلب المدرس قرضا كبيرا، استخدم جزءه الأكبر فى محاولة تهدئة والد الضحية الذى كان زميلا له، إذ يعمل مدرسا فى المدرسة نفسها. وقد أثارت تلك الحادثة دهشة زملائهم الآخرين من المدرسة، إذ توقعوا من الأب، فى أقل تقدير، رفع شكوى رسمية إلى إدارة المدرسة، وأن يأخذ القضية إلى المحكمة إذا اضطرته الظروف لذلك، فإن المدرس

المعتدى، استخدم بقية القرض فى محاولة لرشوة محافظ المنطقة التعليمية الذى كان على علم مسبق بالحالة، حيث تم الإبلاغ عنها فى حينها، فانتهى الأمر عند هذا الحد.

وتؤكد مدرِّسة بمدرسة أخرى ابتدائية بكيتال، أن كثيرا من المدرسين المتورطين فى حوادث تحرش جنسى أو حمل، لا يزالون يدرسون بالمدرسة، لأنهم يحصلون على دعم زملائهم المدرسين ومساندتهم، "إنهم يساعدونهم حتى فى أكثر حالات تلبسهم وضوحا".

وتضيف: "خلال جلسة تأديبية بالمدرسة، وحينما طلب من المدرس أن يشرح للجنة الظروف التى دفعته لمثل هذا التصرف، زعم أن الفتاة هى التى أغوته على التحرش بها، ولم يؤخذ أى إجراء ضده".

وعندما أبلغت طالبة بمدرسة ابتدائية أخرى أيضا بكيتال، ناظر المدرسة عما تعرضت له من تحرش جنسى،على أيدى مدرسيها، كانت صدمتها كبيرة حينما فوجئت بالناظر نفسه ينضم لصفوف المتحرشين!

وعندما لجأت إلى بعض المدرسات، فضلن العودة بها إلى أهلها لحمايتها.

وطبقا للدكتور بول أوجولا من القسم التعليمى بجامعة شرق أفريقيا الكاثوليكية بكينيا، فإن النظام التعليمى فى كينيا يعانى من أزمة حقيقية، وهو على يقين، أن حالة الفوضى والعنف السائد اللذين تتسم بهما أغلب مدارس كينيا لن يتوقفا ما دام هناك نظار مدارس يديرون المدرسة وكأنها إقطاعية خاصة بهم.

نبذ المشكلة

بينما بدأت قضية التحرش الجنسى بأماكن العمل تحظى بأول اهتمام لها بصفة رسمية، لا يزال الأمر مختلفا بالنسبة إلى المدارس والمؤسسات التعليمية، حيث لا يزال هناك فراغ محسوس فى التعامل مع هذه القضية.

الوضع فى أماكن العمل

وحقيقة الأمر، فإن عددا كبيرا من السيدات لازلن يشعرن أنــه مــن أجــل الحصول على وظيفة، أو الاحتفاظ بالوظيفة، أو الحصول على ترقيــة، فلابــد أن يتعايشن مع فكرة التحرش الجنسى فى مكان العمل.

ورغم تقبل فكرة المساواة بين الجنسين وأهميتها كشرط للتنمية، على الأقــل نظريا، لم يحدث عمليا تنسيق للجهود على المســتوى المحلــى بغــرض إدمــاج الالتزامات التى نصت عليها الاتفاقيات الدولية فى القانون والسياســة والتخطــيط الوطنى.

وكينيا من البلاد الموقعة على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييــز ضــد المرأة، وقد أقرتها منذ عام ١٩٨٤، لكن الإجراءات التى اتخذت لتطبيقها لا تــزال غير منتظمة.

وفى عام ١٩٩٦، تبنى البرلمان اقتراحا بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر بكين، غير أنه لم يتم توفير الميزانية اللازمة لذلك حتى الآن.

وقد تبين للباحثين، أن السيدات اللاتى يتعرضن للتحرش الجنسى لا يتقــدمن بشكوى للسلطات المسئولة فى أغلب الأحيان، ووجد أن سبب ذلك هو الخوف مــن اتهامهن بالبدء فى إغواء الرجال وتشجيعهم، وبالتالى فإنهن لا يعرفن كيفية التعامل مع المشكلة، لاسيما أن نقابات العمل يسيطر عليها الرجال مما يزيد مــن احتمــال مساندة الرجال لبعضهم، فى مثل تلك الظروف.

بل إن السيدات كثيرا ما يخشين لــوم الأزواج إذا مــا تعرضــن للتحــرش الجنسى فى مكان العمل. تقول جين – ليس اسمها الحقيقى– إنهــا حينمــا شــكت لزوجها تعرضها للتحرش الجنسى من قبل مديرها، صب عليها غضبه، بدلا مــن لوم المدير. وفى يوم عادت فيه متأخرة من العمل، أمسك بها زوجها محاولا قطــع يديها، واتهمها بأنها على علاقة مع مديرها.

وعلى ذلك فإلى جانب العوائق الثقافية، والافتقار إلى المؤهل، وعدم مرونة أماكن العمل، تعانى السيدات أيضا من الإحساس بالخوف والتهديد، نتيجة ما تتعرض له من تحرش جنسى بأماكن العمل.

طبقا لأبيجال كيديرو من سيدا الكندية (CIDA)، وهى مديرة سابقة لجمعية النساء الطبية بكينيا ومنسقة منتدى مساندة نساء كينيا ضد التحرش الجنسى (SKWASH)، والذى تم تأسيسه عام ١٩٩٦، تقول: "إن التحرش الجنسى مرتبط بالطبقة المسيطرة على المجتمع".

كشف مسح على مستوى القاعدة لأكثر من ٢٥٠ رجلا وامرأة، قام به معهد كينيا للإدارة، أن ثلثى النساء قد تعرضن للتحرش الجنسى بأماكن العمل.

وتشعر السيدات أن التحرش الجنسى يجب أن يضاف إلى قائمة العوائق التى تقف حائلا دون تقدم المرأة المهنى.

وفى تقديم لمنتدى مساندة نساء كينيا ضد التحرش الجنسى، إلى جمعية الشابات المهنيات، كشفت العديد من المشاركات عن تجاربهن مع التحرش الجنسى، الذى يتراوح بين التحرش المكشوف، الصريح وغالبا ما يكون جسديا، وذلك النوع الذى يكون أقل وضوحا.

قالت إحدى المشاركات إن مديرها كان يحتفظ بصورة امرأة تكشف عن ثديين كبيرين على شاشة الكمبيوتر، وعلى الرغم من أنها لم تُعِدّ ذلك تحرشا صريحا، فإنها اعترفت أنها شعرت بتهديد وخوف.

أما الرجال المشاركون فى الاجتماع، فقد قالوا إنهم لم يكونوا مدركين لمعاناة المرأة من التحرش الجنسى، وإنهم كانوا يعتبرون ذلك الأمر غير ضار إلى هذا الحد، إلا أنهم صرحوا، أنه بعد التقديم يعتزمون مراجعة سلوكهم تجاه السيدات، وأنهم لن يتحرشوا بهن بعد ذلك لاسيما فى أماكن العمل.

ومن الحالات التى تعرضت لها منظمة مساندة النساء فى التقديم، حالة سيدة تم نقلها من مكتبها وحرمت من حضور الاجتماعات بعد أن رفضت مداعبات مديرها الجنسية، واضطرت للاستقالة.

وكذلك موظفة البنك التى تعرضت لتحرش من قبل أحد عملائها، الذى طلب طردها من العمل، لأنها لم تذعن له، ولكنها تمكنت رغم ذلك من الاحتفاظ بوظيفتها، بعد أن قدمت لمديرها دليلا على تعرضها للتحرش الجنسى من قبل العميل.

أما موظفة المبيعات التى رفضت مداعبة أحد الزبائن، فقد فصلت من عملها، واضطرت إلى قبول تسوية خارج نطاق المحكمة.

وقد قدمت منظمة (SKWASH) عدة تقديمات للمديرين وتفاوضت مع اتحادات العمال، كما اتصلت بالعديد من المنظمات النسائية.

ونتيجة لذلك فقد استجابت عدة منظمات وهى حاليا بصدد إعداد إجراءات وتحضير بيانات لتطوير سياسة التعامل مع التحرش الجنسى، وتؤمن السيدات بضرورة الكشف عن هذه القضية ومناقشتها فى إطارها الواقعى.

فى المؤسسات التعليمية

إن التعامل مع مشكلة تعرض الطالبات للتحرش الجنسى بالمؤسسات التعليمية، يقتضى ضرورة التنسيق مع وزارة التعليم وإدخال سياسات من شأنها تحسين إدارة المدارس والجامعات.

وتؤكد الدكتورة مامفيلا رامفيله، عضو باللجنة التنفيذية لمنظمة أهلية (FAWE) ونائب مستشار بجامعة كيب تاون بجنوب إفريقيا، أن التركيز والاهتمام الأكبر يجب أن يكون على إمكانية خلق وتشجيع جو من شأنه أن يكرس المساواة

بين الجنسين بالمؤسسات التعليمية الأفريقية، وتلفت النظر إلى "أن انتشار الاعتقاد بأن المرأة لا تملك حقوقا على جسدها، هو سبب تفشى التحرش الجنسى والعنف الجسدى ضد النساء".

وتعبر مؤسسة فاى (FAWE) عن قلقها من أن انتشار التحرش الجسدى يكرس امتناع فتيات أفريقيا ونسائها من الالتحاق أو مواصلة تعليمهن بمؤسسات بلادهن التعليمية.

يُعَدُّ هدف مؤسسة فاى (FAWE) الأول، تشجيع الفتيات على الذهاب إلى المدارس، ومواصلة تعليمهن ومحاولة تحقيق التفوق فى دراستهن، عبر مراحل التعليم المختلفة، طبقا للدكتورة أيدا جاشوكيا، المديرة التنفيذية للمؤسسة. كما تخطط المؤسسة من ناحية أخرى لإقناع الطلاب بضرورة توفير الدعم والمساندة للطالبات بوصفهن زميلات دراسة، داخل المدرسة وخارجها.

عراقيل فى طريق الإصلاح

لا شك أن من عوائق معالجة السلوكيات السلبية، الخلاف الذى يثار بمجرد ذكر موضوع تعليم الجنس بالمدارس؛ فعلى الرغم من توافر الأدلة على ممارسة الشباب للجنس فى سن مبكرة، وارتفاع معدل الحمل بين طالبات المدارس، فإن تعليم الجنس والتزود بمعلومات كافية عن مرض الأيدز (AIDS)، وتوفير خدمات رعاية الطالبات فى أثناء فترة الحمل، لا يزال موضع خلاف بين الكنيسة والدولة.

فالكنيسة ترى أن تشجيع تعليم الجنس بالمدارس سوف يؤدى حتما إلى مزيد من العلاقات الجنسية بل والتبكير فى الممارسات الجنسية.

أما المدافعون عن ضرورة تعليم الجنس بالمدارس، فحجتهم أن الشباب يمارس فعلا العلاقات الجنسية فى سن مبكرة وقبل الزواج، وأنه بدون حصوله على المعلومات الصحيحة التى تساعده على اتخاذ القرارات الصائبة، فإنه سوف

يتعرض، وخاصة الفتيات، لمخاطر انتقال الأمراض الجنسية (STDs)، والحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض غير الآمن.

فى دراسة أجريت عام ١٩٩١ على أكثر من ثلاثة آلاف طالب كينى، تتراوح أعمارهم بين ١٢ – ١٩ سنة، اتضح أن نسبة ممارسة النشاط الجنسى بين الطلبة، تفوق كثيرا نسبة استخدام وسائل منع الحمل أو معرفة كيفية حدوث الحمل.

كما وجد أن ٥١% من الطلاب قد مارسوا بالفعل العلاقات الجنسية، وغالبا فى سن ١٣ عاما، وحينما بلغوا ١٩ عاما، كان حوالى ٨٠% من الطلاب الذكور قد مارسوا بالفعل الجنس. ومن المفارقات أنه بتوجيه الأسئلة لهؤلاء الشباب، فقد تبين أن ٦٥% منهم غير موافقين على العلاقات الجنسية قبل الزواج، وأقل من ٣٠% منهم يدرك أن الحمل يمكن أن يحدث بعد أول لقاء جنسى، وأن الحمل يمكن أيضا أن يحدث بدون وصول الفتاة للنشوة الجنسية، ورغم تراجع الطرفين فى الوقت المناسب.[٣]

وتظهر لنا الأبحاث تنوعا كبيرا فى النشاط الجنسى باختلاف المجتمعات ومع وجود تباين بين مجموعات المجتمع المختلفة اقتصاديا واجتماعيا، كشفت الدراسة الأولى التى أجريت أن ٧٠% من السيدات غير المتزوجات بكليات تدريب المدرسات بكينيا قد مارسن العلاقات الجنسية، وأغلبهن منذ سن ١٨.[٤] أما فى المناطق الريفية من مقاطعة مشاكو، فقد أظهرت الدراسة أن ٢٦%من الفتيات و٦٤% من الشبان قد مارسوا العلاقات الجنسية لأول مرة قبل بلوغ السادسة عشرة.[٥]

وعلى أى حال، فليس واضحا، ما إذا كانت نسبة ممارسة النشاط الجنسى قبل الزواج فى تزايد فى المجتمعات المختلفة، أم أن المفهوم الاجتماعى للنشاط الجنسى بين المراهقين، هو الذى تغير نتيجة تأخر الزواج.[٦]

وبينما الشباب يواجه تلك التغييرات المختلفة، فلا يزال النزاع محتدا حول مضمون المناهج الدراسية لتعليم الجنس.

ويقول أوميوا، من معهد كينيا للتعليم، إنه عندما بدأ المعهد فى تطوير المواد الخاصة بالسكان والحياة العائلية، فإنه أدخل فى هذا المضمون، الأهل والطلاب، والمدرسة والمجتمعات والمؤسسات الدينية. "لقد شملنا الجميع، لم نترك أحدا، كشفنا عن نوايانا بكل وضوح، وفى الوقت نفسه لم نتطرق صراحة إلى الجنس، وقد حصلنا على تقييم مشجع".

وتؤكد بعض أقسام الكنيسة خاصة الكاثوليكية أن هناك بعض الجهات التى تمارس ضغوطا على وزارة التعليم بغرض التخفيف من أعباء بعض المناهج التعليمية، ومن هذه الجهات، صندوق الأمم المتحدة (UNFPA) لأنشطة السكان، وجمعية تنظيم الأسرة بكينيا، وغيرها من الجمعيات المحلية والدولية المعنية بحقوق السكان.

وتعلق أجوستا موتيجانى، المديرة التنفيذية للسكرتارية الكاثوليكية، بأن الوضع " كالسم الذى يفيض من الداخل".

وقد أكد كبير أساقفة الكنيسة الماثوديستية (أتباع جون ويزلى) بكينيا، الكاهن زابلون نثامبورى، بعد انتشار وباء الأيدز (AIDS)، على أهمية برامج تعليم الجنس بالمدارس، ولكنه أكد من ناحية أخرى، كما جاء فى جريدة الأمة اليومية، على ضرورة إلغاء جزء وسائل منع الحمل لكونها موضع خلاف واسع.

ورغم أن قوانين كينيا وسياساتها لا تمنع صراحة توفير الخدمات اللازمة للمراهقين، فإن الحكومة من ناحية أخرى، لا توفر برامج للصحة الإنجابية أو خدمات متخصصة للوفاء باحتياجاتهم المختلفة، وذلك رغم أن الإطار العام للسياسة الصحية بكينيا، يقر بضرورة المراجعة لإجراءات توفير وسائل منع الحمل للشباب، لكونه موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية.

وطبقا لوزير التخطيط والتنمية الوطنية، جورج سيتوتى، فإن محاولات مراجعة نطاق سياسة السكان بكينيا وتوسيعها، من خلال بدء تطبيق ما جاء ببرامج

العمل للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى عام ١٩٩٤، قد تم تأجيلها بسبب نـزاع حول مناهج الصحة الأسرية بالمدارس.

إن المعلومات الأخيرة عن حوادث العنف، والتى تكون فى أغلبها عنفاً جنسيًا، تبرز أهمية تبنى سياسات جديدة لحل النزاع حول قضية الحياة الجنسية للمراهقين.(٧)

إن العنف الجنسى لا يقتصر على البالغات فقط أمثال ماريام وفيرونيكا وغيرهن، بل إن العنف والاغتصاب الجنسى، قد أصبح واقعا يفرض نفسه، بالنسبة لطالبات المدارس والجامعات، بل إن هناك حوادث اغتصاب بالصفوف الابتدائية أيضا.

روابط مقدسة وصفقات غير ملزمة

الطريق إلى الإصلاح القانونى لأحوال المرأة بجمهورية مصر العربية

دينا عزت

على عش الحب طير يا حمام
على عش الحب
قول للأحلام أنا جاية قوام
وحبيبى خطيبى معايا
مطرح ما أروح ويايا
وننام ونقوم ونقوم وننام على حب فى حب

أغنية أفراح مصرية

أوشكت إجراءات إتمام عقد القران بين داليا محمود ٢٦عاما وأحمد نور الدين ٣٤ عاما أن تنتهى. ينتمى الاثنان إلى الطبقة المتوسطة العليا فى المجتمع المصرى، وكلاهما يعمل.

يأخذ المأذون المسلم يد والد العروس اليمنى ويضعها فى يد العريس اليمنى، ثم يلقى بمنديل أبيض فوق يديهما ويطلب من والد العروس أن يكرر وراءه: "أعطيتك ابنتى البكر، البالغ للزواج، طبقا لما تم الاتفاق عليه بيننا من مهر ومؤخر صداق"، ثم يطلب المأذون من العريس الشاب أن يكرر: "وأنا أقبل الزواج منها"، وتقابل هذه الكلمات بعاصفة من الزغاريد خاصة من أهل العروس وضيوفها.

ويلى ذلك تقديم المباركات وتوجيه النصائح من الأهل والمقربين للمتزوجين، مثال:" المرأة الذكية هى التى تحافظ على زواجها وتصمد به فى وجه العواصف"، أو "زوجتك أمانة فى عنقك، ومن واجبك رعايتها".

وبعد الاحتفال الرسمى يوقع أحمد وداليا على عقد الزواج، بالإضافة إلى تفاصيل تشمل الهوية والمهر ومؤخر الصداق المتفق عليه فى حالة الطلاق وهناك فراغ، يمكن للطرفين أن يضيفا به، أى وعود أخرى يكونان قد اتفقا عليها طبقا لأحكام الشريعة والقانون المدنى.

تقول داليا: "أعرف أنه كان بوسعى أن أكتب بالعقد، حقى فى الحصول على الطلاق أو تمسكى به فى حالة اتخاذ زوجى، زوجة أخرى. إلا أننا قد اتفقنا ألا نفعل ذلك. وحقيقة لسنا ضد الفكرة فى حد ذاتها، فإن ذلك كان سيظهرنى بمظهر غير لائق أمام أهل زوجى ويظهر زوجى بمظهر الرجل الضعيف أمام أصدقائه وأقاربه".

ويضيف أحمد:" كان الأمر سيكون مختلفا لو كان هذا القانون قد تم تمريره بالفعل، إلا أننا لم نكن نريد أن نأخذ المبادرة". ويقترح أحمد فى هذا المضمون تعديلا يدخل على عقد الزواج، ينص على تفاصيل مادية وقانونية تحكم الحياة المشتركة بين الطرفين فى المستقبل، على أن يتم ذلك فى خصوصية وقبل إقامة حفل الزواج.

احترام الزواج

يعتقد أغلب المصريين، أن المجتمع لا يقبل المرأة أو الرجل إلا فى إطار الزواج، الذى يصفه البعض بالرباط المقدس، سنة الحياة التى أرادها الله للبشر، بينما ينظر له البعض الآخر نظرة عملية، كعلاقة شراكة بين الطرفين وعليهما الاستفادة منها، ويراها آخرون مجرد شَرَك لابد للطرفين أن يقعا فيه، مهما حاولا تجنبه.

طبقا لليلى عبد الفتاح ٥٥ عاما، وهى محررة، متزوجة منذ ٣٠ عاما، "لا يوجد اختيار حقيقى أمامنا... فالزواج شيء حتمي، وسواء أعجبتك الفكرة أو رفضتها، فأنت عادة تذعن لها فى النهاية؛ إذ هى الطريقة التى تشبع بها الحاجة الجسدية دون أن تخرج على شرعية الدين، ثم إذا لم تتزوج فمن يعينك على تحمل الحياة حينما تقسو عليك؟ وبالزواج ننجب الأبناء، فيكونون عزاءنا حينما نفقد الأهل".

يقول حسام إبراهيم، استشارى تسويق: "إن هؤلاء الذين لا يتزوجون ولا ينجبون، سوف يندمون حين الكبر. فمن سوف يتولى أمرهم عندئذ؟ ومن سوف يرعاهم عندما يكونون على فراش الموت ومن يتولى دفنهم؟".

وتقول فوزية محمد، ٣٧عاما، وهى نصف أمية وتقطن بحى فقير بجنوب مصر: "لا أتصور حياتى دون زواج، أو دون أبنائى، أعتقد لو لم أتزوج لكنت شعرت بأننى منبوذة، وكنت سأشعر حينئذ بالخجل من نفسى". وتعترف رغم ذلك، أن زواجها ليس مثاليا، فتقول: "نختلف ونتجادل بعض الأحيان، وقد يفقد أعصابه فيضربنى... فإن هذا حال الدنيا، وهو حال أغلب النساء المتزوجات، ولكن هذا لن يمنعنا من الزواج".

وقليلات يختلفن مع فوزية فى هذا الرأى.

مثال نهى غريب، ٣٥ عاما، وهى موظفة غير متزوجة، تقول: "يكون الأمر جيدا لو قابلت أحدا يشكل إضافة لحياتك، وإلا فلماذا تزعج نفسك؟ ولم يستطع أحد من المتقدمين لخطبتها أن يقنعها بأنه يقدم لها شيئا مختلفا، وتضيف: "أعلم جيدا أن الناس يعتقدون أننى سوف أصبح عانسا، كما أعرف أن بعض أصدقائى لا يريدون الاختلاط بى اجتماعيا لأنهم يخشون أن أعطى مثالا سيئا لبناتهن".

فالمجتمع قد يتقبل رجلا غير متزوج، لكنه لا يمكنه تقبل سيدة غير متزوجة.

ويتحكم دينان رئيسيان فى قواعد الزواج فى مصر: أولا الإسلام، وهو دين الأغلبية من الشعب. ثم المسيحية - الأقباط المسيحيون بصفة أساسية. وهم يشكلون بين ٨ و١٠% من مجموع السكان البالغ عددهم ٦٠ مليونا.

وطبقا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية فى مصر، فإن الزواج يكون لمدى الحياة، وقد تكون الأمراض النفسية أو الجسدية المستعصية على الشفاء، وكذلك الزنا والسلوك الإجرامى سببا كافيا لانفصال الزوجين ولكن ليس للطلاق على أية حال. أما الذين يصرون على الحصول على الطلاق فليس أمامهم سوى التحول إلى مذهب آخر فى المسيحية أو اعتناق الإسلام.

العصمة، حق قليل ما يمارس

يتبع المسلمون قانون الأحوال الشخصية (PSL) الذى تم الإعلان عنه عام ١٩٢٥، ولم يتم تعديله منذ ذلك الوقت إلا نادرا، وقد تأسس على تعاليم الشريعة الإسلامية ومبادئها (القانون الإسلامى الذى يحكم السلوكيات).

وطبقا لقانون الأحوال الشخصية (PSL)، فإن الزواج وحضانة الأطفال وكل ما يتعلق بشأن الأسرة فيما يخص الزواج من مسئوليات وحدود، يحكمه عقد مدنى، ينص على ضرورة أن تكون الفتاة فى ١٦ من عمرها على الأقل والرجل فى ١٨ من عمره وأن يكون كلاهما مؤهلا نفسيا للزواج. وفى نهاية هذا العقد يوجد فراغ يمكن لكلا الطرفين ملؤه بأية حقوق يتفقان عليها، خاصة حق الزوجة فى طلاق زوجها.

وجدير بالذكر، أنه لا يوجد ما يلزم بملء مكان الفراغ، ولا يوجد أى التزام قانونى من قبل المأذون لسؤال الفتاة إذا كانت ترغب فى كتابة هذا الحق فى العقد.

وبما أن أغلب النساء لسن على وعى بحقوقهن القانونية أو لا يرغبن فى إحراج أهل الزوج بالمطالبة بتلك الحقوق، فإن هذا المكان يظل عادة شاغرا.

وقد تضمن قانون الأحوال الشخصية (PSL) لعام ١٩٢٥ حق العصمة، المنصوص عليه فى الشريعة الإسلامية، وهو اتفاق يجب أن يتضمنه عقد الزواج. وبمقتضاه، يعطى الزوج لزوجته الحق فى الحصول على الطلاق، دون المرور بإجراءات المحاكم، والحكمة فى هذا الحق هو المحافظة على سلامة الحياة الزوجية وصيانة شرف كلا الطرفين فيما يتعلق بالسلوكيات الجنسية؛ فالطلاق حق يحميهما فى حالة تعدى أحد الطرفين على شرف الطرف الآخر من خلال تصرفات جنسية غير لائقة.

وطبقا لعزة سليمان، مدير مركز قضايا المرأة المصرية (CIEW)، فإن أغلب الناس يعتقدون خطأ، أن العصمة تحرم الزوج من حقه فى طلاق زوجته حينما يريد ذلك، وتضيف: "هذا أساس حساسية الناس المفرطة من موضوع العصمة، مما دفعنا إلى إضافة معلومات فى هذا الشأن فى نشرات الأبعاد القانونية المختلفة للزواج، وهذا فى إطار حملة توعية وتنوير".

كشفت معلومات نشرها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء (CAMPAS) عام ١٩٩٨، إن ٣٥٠٠٠ سيدة فقط من ١٨ مليون سيدة فى عمر الزواج، هن اللاتى يطالبن بحقوقهن فى العصمة، ويشكلن غالبا، سيدات ذوات مستوى تعليمى مرتفع، ويسكنَّ فى ضواحٍ راقية من القاهرة والإسكندرية.

أما الغالبية العظمى من النساء من مختلف طبقات المجتمع، وخاصة اللاتى يواجهن صعوبة كبيرة فى الحصول على الطلاق من المحاكم، فهن ضد العصمة من الأساس.

تحاول مها محسن، ٢٦ عاما، وهى مدرسة ومحاضرة فى الأدب العربى بجامعة بإحدى المحافظات، أن تحصل على طلاقها منذ ثلاثة أعوام، حيث إن زوجها يسىء معاملتها جسديا ويهينها بالألفاظ البذيئة. تقول: "مشكلتى أننى يجب أن أقنع القاضى أن زوجى يضربنى ويسبنى أمام الجميع، وأن هذا الضرب،

يتسبب فى علامات واضحة على جسدى، وذلك، حتى أحصل على الطلاق". إن توفير الأدلة ليس دائما بالأمر الهين؛ فقد يتحتم عليها مثلا، أن تطرق باب الجيران، حينما ينشب خلاف بينها وبين زوجها، وتطلب منهم أن يشهدوا أنهم قد سمعوا زوجها، وهو يسبها عدة مرات.

ومع ذلك فإن مها لم تندم على عدم تضمين عقد الزواج حق العصمة، وتزعم أن من حقها أن يستجيب القاضى إلى رغبتها فى الحصول على الطلاق؛ "لأن الإسلام يدعو إلى أنه لا يجب على أى سيدة أن تُجبر على الحياة مع رجل تكرهه أو لا تريده".

وفى إمبابة، وهى ضاحية فقيرة من ضواحى القاهرة الكبرى، حيث اكتسب الإسلام المتشدد نفوذا قويا فى أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات، حتى أنها لقبت "بجمهورية إمبابة الإسلامية"، يقول مأذون، يعمل هناك منذ أكثر من خمسة عشر عاما إنه لم ير حالة واحدة من حالات الزواج التى مرت عليه، قد طالبت فيها الفتاة أو السيدة بأن ينص عقد زواجها على حق العصمة. ويعبر عن رأيه الشخصى قائلا: "إذ لا يمكن لأى رجل أن يقبل ذلك على نفسه؛ أن تقرر زوجته عنه أو أن تطلق نفسها منه".

كل القوة لا تزال فى يد الرجل

ومن المعروف أن العصمة لا تؤثر على حق الزوج فى طلاق زوجته؛ فطبقا لقانون الأحوال الشخصية، فإنه ليس عليه أكثر من أن ينطق "اذهبى فأنت طالق" مرة واحدة حتى يتم الطلاق وبدون شهود، ثم يوثق الطلاق من خلال المأذون، الذى يكتب ورقة رسمية، تفيد حدوث الطلاق.

وإذا تفوه الزوج بهذه الكلمات مرة واحدة فقط، فمن حقه استرجاع زوجته مرة أخرى على ذمته، خلال ثلاثة شهور، أما إذا انتظر أكثر من ذلك، وأراد استرجاعها، فعليه أن يتزوجها من جديد، على أن تقبله زوجا مرة أخرى.

أما إذا نطق بهذه الكلمات ثلاث مرات، أو قام بطلاقها ثلاث مرات متفرقة، فإنه يفقد بذلك الحق فى استردادها أو الحق فى تزوجها من جديد، إلا إذا تزوجت هى رجلا آخر ثم حصلت على الطلاق منه.

وما إن يضم المرأة والرجل عش الزوجية حتى تصبح الزوجة تابعا لزوجها، تحت حمايته ولكن فى حالة خضوع وإذعان.

فالمرأة يجب أن تحصل على موافقة مكتوبة من الزوج قبل أن توافق السلطات المدنية على منحها جوازا للسفر، ومن حق الزوج أن يحرم زوجته، حقها فى السفر جوا أو بحرا حتى وإن كان بغرض الحج. وهى من الفرائض التى يشجع جميع المسلمين على أدائها على الأقل مرة واحدة خلال حياتهم.

وعلى الرغم من أن الأبحاث التى قام بها جهاز التعبئة والإحصاء (CAMPAS)، أوضحت أن حوالى ٣٠% من البيوت، تديرها النساء، فإن نظرة المجتمع إلى تبعية المرأة للرجل لم يطرأ عليها فى الواقع أى تغيير ملحوظ.

وبصفته قائدا للعائلة، فإن الرجل من حقه أن يتخذ قرارات أساسية خاصة بزوجته وأبنائه بصفة فردية، ومن حقه إذا أراد أن يفوض المسئولية إلى زوجته أو ابنه الأكبر، وهو ما يحدث كثيرا عند غياب الأب لفترات طويلة بعيدا عن الأسرة.

إلا أن المفوض إليه المسئولية عادة ما يرجع إلى الأب قبل اتخاذ قرار نهائى فيما يتعلق بالمسائل الحيوية المهمة.

تؤكد عزيزة حسين، وهى عالمة اجتماع معروفة ورئيسة المجلس القومى للسكان والتنمية "أن الأسرة كنواة أساسية فى المجتمع، هى أكثر مؤسسات الدولة محافظة. تحقيق الاستقرار والانسجام داخل الأسرة، مسئولية توضع على كاهل المرأة عادة، حتى تلتزم بدورها التقليدى فى المجتمع، دور ربة البيت. وينطبق هذا على المجتمعات الزراعية والمدنية على حد سواء، حيث لا تزال القوة كاملة فى يد الرجل وحده، بينما تظل زوجته دون أية قوة ودائما تحت رحمته".

ويعبر محمد سعيد، سائق سيارة أجرة عن هذا الوضع قائلا: "لكل سفينة ربان يقودها، وإلا فلن تتمكن من السير وحدها. بل ربما تغرق، هذا الربان لابد أن يكون الرجل".

التحكم فى حياة المرأة الإنجابية

يعتقد معظم الرجال أنهم لابد أن يلعبوا دور ربان السفينة فيما يتعلق بحياة المرأة الإنجابية، ومن الأمثلة الصارخة لتحكم الرجل فى حياة المرأة الجنسية، ممارسة الانتهاك البدنى للإناث، وهو ما يعرف على سبيل التجميل، بختان الإناث (FGM).

وطبقا لعدة منظمات إنسانية غير حكومية ومنظمات حقوق المرأة، ومن بينها، المنظمة المصرية لحقوق الإناث، وكلها منظمات تهتم بتلك القضية، فإن ما يفوق ٩٠% من السيدات المصريات المسلمات والأقباط على حد سواء، قد تعرضن لاستئصال جزئى أو كلى للبظر أو تعرضن لإزالة البظر كاملا.

وتسود جنوب مصر على الخصوص عملية استئصال للبظر تتراوح بين استئصال كلى أو جزئى، يصاحبه تضييق لفتحة المهبل.

وتقول عزيزة كامل رئيسة جمعية مكافحة الممارسات الضارة ضد المرأة والإناث من الأطفال، إن الرجل المصرى قد يصر على أن تجرى خطيبته عملية ختان قبل الزواج، إذا لم يسبق لها إجراؤها بعد.

وغالبا ما تؤدى تلك الممارسة البغيضة، إلى تداعيات سلبية على صحة الفتاة، خاصة وأنها تجرى غالبا فى ظروف غير صحية، ومن تلك التداعيات، الآلام المبرحة، لا سيما وأنها تمارس دون أى مخدر، بالإضافة إلى النزيف، والأنيميا، والتيتانوس، وارتفاع فى درجة الحرارة، والالتهابات. أما مشاكل المدى الطويل، فتشمل: آلاما شديدة مصاحبة للدورة الشهرية، التهابات المثانة، تسرب

البول، مخاض شاق وطويل قبل الولادة، مع تعرض الأم والطفل للموت. كما قد تضطر الأم إلى اللجوء إلى إجراء عملية قيصرية، فى بعض الأحيان، إلى جانب مشاكل نفسية وجنسية عديدة.(١)

ويشير باحثو الصحة الإنجابية، إلى أنه من المألوف أن يعتقد الرجل فى مصر بأن من حقه ممارسة الجنس مع زوجته فى أى وقت شاء، ما دامت غير حائض، وذلك دون أى مراعاة لحالتها النفسية أو استعدادها للعلاقة.

كشف استطلاع أجراه مركز نديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف ومركز أبحاث ودراسة المرأة الجديدة، أن ٩٣% من بين ٥٠٠ سيدة، تم استطلاع رأيهن، يعتبرن إجبارهن على ممارسة الجنس دون رضائهن، من قبيل العنف الجنسى. بينما ٤٦% من مئة رجل تم توجيه السؤال نفسه إليهم، يعتبرون ممارسة الجنس مع زوجاتهم حقًا مشروعًا، حتى فى حالة معارضة الزوجة أو إبدائها عدم الاستعداد لذلك.

وصرحت ٧٠% من العينة نفسها من الرجال، وثلثهم من خريجى الجامعات، أن من حقهم "ضرب زوجاتهم" لعدة أسباب، من بينها امتناعهن عن ممارسة العلاقة الجنسية مع الزوج. لذا فليس غريبا أن تقول سيدة فى أواخر العشرينيات، وهى سكرتيرة تنفيذية، ومتزوجة منذ تسعة أعوام: "لا أتذكر مرة واحدة استمتعت فيها حقيقة بلقاء جنسى معه، حاولت أن أتكلم معه فى الموضوع، إلا أن الأمر كان يزعجه كثيرا، واتهمنى أننى أجرح رجولته. أما أمى فتقول، ماذا تريدين أكثر من ذلك؟ إن الرجل بصحة جيدة وقد منحك صبيين فى صحة جيدة".

يرى المجتمع أن الدور الرئيسى للمرأة هو الإنجاب، فإذا فشل الزوجان فى الإنجاب فى أول سنتين من زواجهما، فإنه من المألوف أن تخضع المرأة حينذاك للكشف الطبى.

تقول سوسن عبد الفتاح، وهى ناشطة فى مجال الصحة الإنجابية: "إن المجتمع والزوجين، عادة ما يميلان إلى الاعتقاد، أن الخطأ يكمن فى نظام

التبويض لدى المرأة. وكثير من الرجال لا يفضلون الذهاب إلى الأطباء، لإجـراء تلك الفحوصات، حتى إذا ثبت أن الزوجة ليس بها ما يمنع الإنجاب".

كما أن مسئولية المباعدة بين فترات الحمل، تقع على عاتق المرأة. وتؤكـد طبيبة أمراض النساء، نبيلة البلك أنه "فى تسع حالات من عشرة، لا نجـرؤ حتـى على اقتراح استخدام الواقى الذكرى (IUD) وسيلة لمنع الحمل؛ إذ إننا ندرك أنهـا غير مقبولة على الإطلاق لدى الرجل المصرى؛ لذا نحاول، توفيرا للوقت، مساعدة النساء فى اختيار ما يناسبهن من وسائل مختلفة لمنع الحمل".

وتضيف: "إن بعض النساء يرفضن تناول حبوب منع الحمل لأنها تحـدث، على حد قولهن، تغييرات بأجسامهن غير مستحبة من الزوج. وأخريات يرفضـن اللولب الطبى، حيث يعتبر الأزواج، أنه يقلل من النشوة الجنسية" وهـذه المعلومـة غير صحيحة، إذا تم تركيبه بالشكل المناسب.

ومن المعروف، أن الحمل المتكرر يعرض صحة المرأة الإنجابية بشكل عام لمخاطر متعددة، فقد وجدت العالمة الاجتماعية هند خطاب، التى أجـرت دراسـة ميدانية فى بداية التسعينيات بقريتين مجاورتين للقاهرة بريف الجيـزة، وجـدت أن نسبة مرتفعة من المشكلات المتعلقة بالصحة الإنجابية تكون نتيجـة عـدم تـوافر الرعاية الطبية المطلوبة. كما أن نسبة عالية جدا من المشاكل نتيجة حالات تـدلى الرحم بالإضافة إلى أمراض خاصة بالجهاز التناسلى والصحة الإنجابية.

وقد تبين أن امتناع النساء عن طلب المساعدة يرجـع إلـى خـوفهن مـن معارضة الأزواج، بالإضافة إلى شعور بالضعف وقلة الحيلة فى الحياة الزوجية.[٢]

تزوجت أحلام – إحدى أفراد دراسة الحالة التى أجرتها العالمة الاجتماعيـة هند خطاب – وهى فى السادسة عشرة من عمرها، إلا أنها طلقت خلال عام واحد من زواجها، والسبب خلافات مع حماتها، ثم تزوجت ثانيا، وحين بلغت الأربعـين، كانت قد أنجبت سبع مرات، وتعرضت للإجهاض ثلاث مرات كما أنجبـت مـرة جنينا ميتا، وقد تبقى لها ثلاثة أبناء أحياء.

تزوج زوجها فى هذه الأثناء مرة ثانية، وأنجبت له زوجته ثلاثة أطفال. دفع ذلك أحلام إلى إرهاق نفسها بالعمل حتى تثبت نفسها أمام زوجهـا وتقـول: "إنـه يحسن معاملتى فقط حين يحلو له ذلك".[٣] وأثناء فترة البحـث، تعرضـت أحـلام للإجهاض مرة أخرى، وحينما اتضح أن سبب الإجهاض المتكرر هو تمـدد فـى عنق الرحم، وتطلب الأمر ضرورة العلاج، صمم زوجها على ضـرورة عودتهـا من المستشفى ووقف العلاج حتى تعود لأطفالها.

وفى ظل هذه الأجواء القمعية، تم اتخاذ مبادرتين فى السنوات الأخيرة مـن أجل تحقيق مزيد من العدل فى العلاقات الزوجية وتخفيف القيود المفروضة علـى المرأة للحصول على حقها فى الطلاق.

اتفاق ملزم

كانت أكثر المبادرتين إثارة للجدل تلك التى حاولت تعديل عقد الزواج. قـاد زمام تلك المبادرة مجموعة من ناشطات حقوق المرأة فـى أوائـل عـام ١٩٩٤، يساندهن بعض من عضوات المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، والتى تتبعها بعض المنظمات الأهلية غير الحكومية (NGO). وقد قوبلت هذه الحملة بمعارضة واسعة النطاق من قبل السلطة الدينية وغالبية السياسيين. والنتيجة، أنه بعد ستة أعوام، لـم تدخل ضمن التشريع المصرى.

ومشروع عقد الزواج المقترح يتكون من مسودة، تقـدمت بهـا ناشـطات جمعيات أهلية غير حكومية (NGO)، إلى جانب خطة عمل تقـدمت بهـا وزارة العدل المصرية، وهى المنوط إليها مسئولية الاحتفاظ بملفات الزواج والطلاق.

يهدف هذا العقد أساسا إلى ضمان حقوق الشباب المتزوج حديثا فـى اتخـاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، فيما يتعلـق بتفاصـيل حقـوقهم القانونيـة والمالية الخاصة بحياتهم مستقبلا.

جاء بعقد الزواج المقترح، كما تنص عليه الشريعة: "أن البنود التالية، يمكن أن تشكل اتفاقا ملزما بين الطرفين قبل الزواج، وأن زوج وزوجة المستقبل، يمكنهما الاتفاق على أحد هذه البنود، بعضها أو كلها".

يتناول أول ثلاثة بنود من بين سبعة يتضمنها العقد، حيازة بيت الزوجية وما به من أثاث، فى حالة الطلاق. ووسائل تعويض الزوجة التى تم طلاقها بغير إرادتها.

ويتعلق البند الرابع، بحق المرأة فى الحصول على وظيفة وحقها فى التعليم والسفر "إذا كان مبررا طبقا للقانون".

بينما ينص البند الخامس على "عدم السماح للزوج بالجمع بين أكثر من زوجة".

ويشير آخر بندين من بنود العقد المقترح، إلى موضوع العصمة، بمنتهى الوضوح. حيث ينصان على حق المرأة فى المطالبة بالطلاق وتتضمن وفى المكان نفسه، كتب بين قوسين، أن هذا لا يحرم الزوج من حقه أيضا فى المطالبة بالطلاق.

كما ينص البندان الأخيران أيضا، على أنه إذا ما قررت الزوجة اللجوء إلى هذا الاختيار، فإنها تتنازل عن حقها فى التعويضات المالية.

وترى الناشطات أن هذا الحل يجمع بين كونه مثاليا من الناحية المالية، بالإضافة إلى كونه حلا واقعيا. إذ إنهن يخشين رفض الزوج منح الطلاق خوفا من الالتزام بالمسئولية المادية.

وفى الوقت نفسه، يُعَدُّ هذا التعديل المقترح، مخرجا للكثيرات ممن يُرِدْن الحصول على الطلاق، وفى مقدورهن تحمل عقباته.

ومن حق الزوجين تضمين العقد نصوصا إضافية إذا أرادا ذلك؛ مثال تلك المتعلقة بالحضانة. كما ينص العقد المقترح أيضا على خضوع الطرفين، قبل

الزواج للكشف الطبى، للتأكد من خلوهما من "الأمراض المعدية أو التى تحول دون الإنجاب"، وهذه تشمل اختبارات الأيدز.

وتوضح هدى الصدّى، وهى من أكثر الناشطات ترويجا للعقد المعدل، أنه يهدف إلى تناول جميع المواطن التقليدية فى الخلافات الزوجية، أو حالات الطلاق السابقة.

وتقول: "أخذنا فى الاعتبار قدر ما أمكننا مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية".

تضيف منى ذو الفقار، وهى الرأس المفكر لهذا المشروع: "لقد ضمنا العقد اختيارات كثيرة... فمن السهل على الزوج الموافقة على عدم الجمع بين عدة زوجات، ولكنه فى الوقت نفسه، قد يحرم الزوجة من حقها فى تطليق نفسها... فالعقد مبنى أساسا على الاختيار والموافقة. نحن لا نفرض أيا من هذه الشروط، إن الذى نهدف إليه فى النهاية هو تغيير أفكار الناس، وتقاليدهم، وتوعية الأزواج بحقوقهم طبقا للشريعة".

نقد هدام

وباستثناء القلة، فإن علماء الدين والدولة قد هاجموا التعديل المقترح بوحشية، متّهمينه، بمحاولة من قبل "قوى الغرب" النيل من الإسلام، من خلال بذر بذور الخلافات داخل الأسرة، التى تعد نواة المجتمع الإسلامى.

وتؤكد منى ذو الفقار أن مجرد التنويه بأن هدف تعديل العقد هو محاولة "تغريب الزواج المصرى، يُعَدُّ من قبيل العبث". حيث إن النساء كن يمارسن بالفعل حقوقهن المقترحة فى هذا العقد فى سنوات الإسلام الأولى. لقد وجدنا عقودا يرجع تاريخها إلى عدة قرون من الزمن، حيث كانت الزوجة تذكر صراحة، عدم موافقتها أن يجمع زوجها بين عدة زوجات، أو أن يتدخل لمنعها من السفر".

ولقد أدان العقد المقترح، كل من، الشيخ جاد الحق على جاد الحـــق، شـــيخ الأزهر السابق، والذى كان يعتبر، أعلى سلطة دينية فى العالم الإسلامى. كما أدانه وانتقده بشدة الشيخ متولى الشعراوى، وهو من أكثر الشيوخ شـــعبية وتـــأثيرا فـــى الجماهير.

ومن المعروف أن الشيخ الشعراوى يدعو إلى أن تنال المرأة قدرا محـــدودا من التعليم، كما دعا إلى تنقيب المرأة وختان الإناث، "خشية أن تصل المرأة للنشوة الجنسية إذا اعتلت ظهر حيوان".

يقول الشيخ البدرى، وهو معروف بتصريحاته النارية: "إن كل ما تضـــمنه هذا العقد ضد روح الإسلام". وقد اعتاد الشيخ البدرى مقاضـــاة الدولـــة وتشـــجيع أتباعه أن يحذوا حذوه، فى كل مرة تتجه فيها الدولة إلى اتخاذ خطـــوات إيجابيـــة، على طريق تحرير المرأة.

وقد تمكن البدرى فى غضون السنوات الثلاث الأخيرة من تحقيـــق بعـــض الانتصارات المهمة ضد حقوق المرأة؛ فقد حصل على حكم قضائى بإبطال لائحـــة وزارية تحظر على الفتيات دون الثانية عشرة ارتداء الحجـــاب بالمـــدارس. كمـــا حصل على حكم آخر من المحكمة بإبطال مؤقت للحظـــر الـــذى فرضـــته وزارة الصحة عام ١٩٩٦ على الأطباء الذين يمارســـون ختـــان الإنـــاث بالمستشـــفيات والعيادات العامة.

وفى عام ١٩٩٧، أيدت أعلى محكمة إدارية مصرية، الحظـــر الأول الـــذى فرضته الوزارة على الأطباء الذين يمارسون ختان الإناث (FGM). كمـــا أيـــدت قانون ١٩٥٩، الذى يحظر كل حالات ختان الإناث بالدولة.[٤]

ولكن من المؤسف، أن اللوائح الوزارية وحدها، لم تتمكن من وقـــف هـــذه الممارسات، حيث لقيت فتاة فى الثانية عشرة حتفها فى يوليو ١٩٩٨ متأثرة بنزيف عقب تعرضها للختان بمستشفى خاص بالقاهرة.[٥]

إلا أن النتائج الجديدة، طبقا لمجلس السكان بالقاهرة، تشير إلى أن فتيات اليوم اللاتى يرغبن فى إجراء تلك العملية، أقل من ١٠%. وهى نسبة أقل كثيرا من أمهاتهن.

ويرجع هذا من ناحية إلى تأثير المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (ICPD)، ومن ناحية أخرى إلى حملات التوعية والتعليم التى تبعته.(٦)

يقول الشيخ البدرى: "القاعدة فى الإسلام، أن الرجل والمرأة على قدم المساواة، إلا أن كون المرأة أكثر عاطفية من الرجل، يجعلها تحتاج إلى من يقودها ويرشدها وذلك فى حدود ما أمرنا به الله تعالى"، ويضيف: "لو كانت المساواة كاملة بين الرجل والمرأة، لما توقف الشجار بينهما أبدا".

وقد كان حق المرأة فى الحصول على الطلاق، هو أكثر بنود العقد المقترح تعرضا للنقد. يقول البدرى فى ذلك: "إن الإسلام يعطى المرأة بالفعل هذا الحق، فإن على المرأة أن تقرر بنفسها ما إذا كانت تريد استخدامه أم لا، وذلك دون تدخل من الحكومة، التى لا يجب أن يكون لديها حق التدخل أساسا فى الحياة الشخصية للرجل والمرأة".

ويؤكد البدرى أنه ينوى مقاضاة الحكومة إذا ما وافقت على تعديل عقد الزواج، ويقول: "وسوف أكسب بإذن الله".

ومن علماء الدين القلائل الذين أبدوا بحذر العقد الجديد، الشيخ محمد سيد طنطاوى، مفتى الديار المصرية، وحاليًا يشغل وظيفة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الذى يمثل السلطة الدينية العليا فى البلاد.

كانت وجهة نظر طنطاوى الأساسية، أن التعديلات المقترحة، "لا تحمل فى حقيقة الأمر أى شىء ضد الإسلام"، وأنها تؤكد على حقوق، قد منحها الإسلام بالفعل للمرأة.

وقد أثارت الفتوى التى أصدرها بشأن التعديل الجديد نقدا واسعا من قبل علماء الدين التقليديين، حتى أنه اضطر إلى إضافة التصريح التالى: "ومع ذلك، فإن الطريقة التى كتبت بها نصوص العقد تفترض وتتوقع حدوث مشاكل مما يجعلها فى نظر غالبية الناس نذير شؤم. وبما أن تلك الأمور قد تم ذكرها بالفعل فى قانون الأحوال الشخصية (PSL)، فلا داعى إذا من كتابتها فى العقد".

وقد نفى طنطاوى رجوعه عن تأييده الأول للعقد قائلا: "إن موقفى لم يتغير، ولكن الأفراد الذين بادروا بهذا العقد، قد قرروا وقفه".

تقول الصدَّى، وهى من أكثر المروجات لصالح العقد المقترح، إن المبادرة قد تم وقفها بصفة مؤقتة، وإن لذلك أسبابه. وتقول: "نعم نقر أن العقد المقترح قد وضع بصورة مؤقتة فوق الرف. حيث إن الوقت ليس فى صالحنا الآن حتى نحاول تسليط الأضواء عليه من جديد".

وتضيف مناصرات أخريات للعقد المعدل، إنهن لم يوقفن المشروع وقفا نهائيا، ولكنهن استجبن لنصيحة حلفائهم بوزارة العدل والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، بضرورة تبنى أسلوب أكثر لباقة لمواجهة الرأى العام المعادى للمشروع.

يقول خالد مظهر، وهو محلل أسواق، ومن المعارضين الكثيرين للعقد الجديد: "إن هذا العقد المقترح يُعَدُّ صدمة بالنسبة لنا؛ فكأننا نضع زوجا وزوجة قبال بعضهما وبيد كل منهما مسدس، ثم نطلب منهما التصويب. الفكرة الأساسية للزواج، هى اهتمام شخصين ببعضهما، ورغبتهما فى بناء حياة مشتركة معا، وذلك بصدق نية وإخلاص. إن افتراض وجود مشاكل بينهما لا يضمن بالضرورة حلها".

ومن أكثر معارضى هذا العقد ومنتقديه، رجال من خلفيات أقل حظا فى التعليم والحالة الاجتماعية. حيث اعتبروا التعديلات المقترحة "وسيلة أكيدة لانهيار الحياة الزوجية، بالإضافة لكونها تشجيعا للزوجات على الخروج على طاعة أزواجهن، ثم هى أيضا حرب شعواء ضد حقوق الرجل".

وقد جاء النقد أيضا من داخل دوائر حقوق المرأة، وإن كان لأسباب مختلفة تماما.

تقول مثلا إحدى الناشطات، التى طلبت عدم ذكر اسمها:"إن هذا العقد للصفوة وحدها من النساء. فهو يفترض أولا أن كل السيدات يستطعن قراءة العقد، بينما ٦٠% من سيدات مصر أميات، ثم بفرض أنهن استطعن قراءة العقد، فكيف يستخدمن العقد فى مواجهة تقاليد اجتماعية راسخة تجبرهن على الطاعة تحت التهديد. وأخيرا أنه يفترض، وهذا هو الأدهى، أن كل نساء مصر مسلمات؛ فهو يتجاهل السيدات الأقباط، اللاتى يعانين أيضا من زيجات تحفها المشاكل".

تغير فى ساحة المعارك

شهدت آخر عقود، تيارات اجتماعية متباينة. تذكر عايدة سيف الدولة، وهى من مؤسسات مركز المرأة الجديد للأبحاث والدراسة "تصدر الحديث عن تحرير المرأة وحقها فى التعليم والعمل، حديث الدولة خلال الخمسينيات والستينيات. وتضيف أن الإعلام عكس هذا الاتجاه بوضوح قائلة: "أبرزت الأفلام المصرية فى ذلك الوقت المرأة المصرية المتحدية للتقاليد العتيقة فى المجتمع والتى تسعى من أجل أن تتحرر اقتصاديا وتمارس حقها فى اتخاذ القرار، وقد تعاطف المجتمع مع هذه الصورة الجديدة للمرأة. أما اليوم، فالعكس صحيح، حيث حديث الدولة عن المرأة اليوم يختلف كل الاختلاف".

وتؤكد المحامية وفاء المصرى الرأى نفسه، قائلة: "إذا كان هذا العقد المقترح قد خرج إلى الوجود فى الستينيات، لكان قد تم الموافقة عليه دون صعوبة. أما اليوم، فقد تغيرت أوضاع كثيرة".

لقد كان توقيت ظهور العقد المقترح، عاملا آخر من عوامل تقويض فرص نجاحه. كما يعتقد الكثيرون؛ فقد أعقب المؤتمر الدولى للتنمية والسكان (ICPD)

بشهور قليلة فقط، وقد أثار المؤتمر غضبًا شديدًا داخل مصر وعلى الصعيد الدولى أيضا، إذ إنه تناول بجرأة غير معهودة قضايا تتعلق بسيطرة المرأة على جسدها، كحقها فى الإجهاض المشروع والآمن، مما أثار حنق رجال الدين المسلمين والمسيحيين واستيائهم، حيث أصروا على أن تعالج مثل هذه الأمور فى إطار دينى.

ومما أثار علماء الدين أيضا، وأثر على موقف الحكومة تجاه قضايا المرأة، زيادة جرأة المجتمع المدنى الذى لم يتحرج من الإشادة بمؤتمر التنمية (ICPD) لإلقاء الضوء على قضايا المرأة وحقوقها. كما جاء على لسان سيف الدولة: "لقد أتاح لنا الإعداد لمؤتمر التنمية فرصة عظيمة لتناول قضايا المرأة بشكل علنى، وكذلك إجراء الأبحاث الخاصة بمختلف الجوانب المتعلقة بها".

وتعلق سيف الدولة على الموقف قائلة: "يحدث هذا لأن حقوق المرأة وقضاياها هى أكثر جبهة تكون الدولة على استعداد للتضحية بها من أجل امتصاص غضب الجماعات الإسلامية".

وتجد فريدة النقاش، سكرتيرة قسم المرأة بحزب التجمع اليسارى، أن هذا سبب قوى لضرورة تمسك جمعيات المرأة بقضيتها، وتصرح "أن حركة حقوق المرأة لابد أن تمضى قدما لتحقيق برنامجها وأهدافها". وتقول فى تحليلها، إن لدى الدولة برنامجا سياسيا واضحا هو القضاء على الجماعات الإسلامية التى تريد الاستيلاء على النظام القائم وتأسيس دولة إسلامية أو تحييدها.

تتفق كل من أسمهان شكرى، الأمين العام للجنة المرأة بحزب العمل ذى الاتجاه الدينى وفريدة النقاش، أن معظم الأحزاب السياسية المعارضة، تضع قضايا المرأة فى ذيل قائمة برنامجها الإصلاحى. وتؤكد النقاش، أن تحرير المرأة لا يجب أن ينتظر تحرير المجتمع بأثره. ورغم ذلك لا يتمتع الجميع بروح الإصرار نفسها.

تقول فرخندة حسن، الأمين العام للجنة المرأة بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم: "هناك فرق كبير بين أن نقول إننا بصدد إجراء تعديل فى القانون من خلال

البرلمان، وأن نقول لمجتمع يؤمن بتفوق الرجل على المرأة، إن الرجـــل والمـــرأة سوف يصبحان متساويى الحقوق بالكامل بالنسبة للزواج. فهـــذا يُعَـــدُّ مـــن قبيـــل المحرمات".

فى الوقت نفسه الذى تم فيه سن قانون الأحـــوال الشخصـــية (PSL) عـــام ١٩٢٥، فإنه تم أيضا النص فى سجلات وزارة العدل، أن طبيعة القانون يجـــب أن تكون متطورة لمواكبة العصر. ومع ذلك فإن أول تطور يمكن تسجيله جـــاء عـــام ١٩٧٩، من خلال جهود سيدة مصر الأولى السابقة، السيدة جيهان السادات.

نص "قانون جيهان" كما يدعى، أنه يجب أن يقوم المأذون الشرعى بـــإعلام الزوجة باتخاذ زوجها زوجة ثانية. حيث يجب أن يكون من حقها فى هذه الحالـــة، الحصول على الطلاق، فى خلال سنة من إعلامها بهذا الزواج، وفى حالة وقـــوع الطلاق، إذا كان لديها أطفال، فإن من حقها الاحتفاظ بمنزل الزوجية. كمـــا شـــمل التعديل أيضا، رفع سن حضانة الأم لأبنائها إلى ١٥ عاما للابنة و ٢١ عاما للابن.

وتقول السيدة جيهان السادات، إنها قد تأثرت كثيرا بالقصص المأساوية التى استمعت إليها فى أسفارها العديدة فى مختلف أنحاء البلاد، مما حفزها وحثها علـــى بذل الجهود.

كما تضيف أن الأمر كان شاقا للحصول على موافقة رسمية وموثقة علـــى تلك التعديلات بقانون الأحوال الشخصية، أثناء حكم زوجها، الرئيس الراحل أنـــور السادات، خاصة وأن شوكة المسلمين كانت قد بدأت تقوى، "إلا أننى لم أدخر وسعا للحصول على التأييد اللازم".

وبعد مرور أربعة أعوام على مقتل الرئيس الراحـــل، علـــى يـــد ضـــابط مـــن الإسلاميين فى الجيش، أعلنت المحكمة الدستورية العليـــا، عـــدم دســـتورية التعـــديلات الجديدة، فيما عدا ما يخص حضانة الطفل، كما تم الاحتفاظ بتعديل واحد فقط من قـــانون جيهان السادات، وهو حق الزوجة فى أن تبلغ فى حالة اتخاذ الزوج زوجة أخرى.

وقد أظهرت الدوائر الإسلامية التقليدية، ترحيبها بحكم المحكمة واعتبرته انتصارا لها على ما أسمته "بمحاولة تغريب المجتمع".

علاج جذرى أم مسكنات؟

لا شك أن المجهودات المبذولة للحصول على مساندة للتعديل المقترح فى قانون الأحوال الشخصية خلال التسعينيات، كانت أقل طموحا من تلك المبذولة وقت السيدة جيهان السادات، سيدة مصر الأولى فى ذلك الوقت، لتغيير قانون الأحوال الشخصية منذ عقدين من الزمن.

تؤكد ناشطات حقوق المرأة، أن الجدال المثار حول عقد الزواج المقترح، إلى جانب التحدى الذى مثله المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (ICPD)، الذى استضافته مصر، بالإضافة إلى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة، الذى حضرته سيدة مصر الأولى، كل هذه العناصر مجتمعة، هى التى حفزت الحكومة على إحياء فكرة إجراء تعديل فى قانون الأحوال الشخصية. حيث كان ذلك بمثابة حل وسط بالنسبة للحكومة التى لم تكن مستعدة للإذعان لمطالب ناشطات حقوق المرأة فيما يخص إجراء تغييرات أساسية على مؤسسة الزواج، ولكنها فى الوقت نفسه لا تريد الرضوخ بالكامل لمطالب الجماعات الإسلامية المتطرفة.

وقد وافق البرلمان، وأغلبيته من الرجال، أخيرا على القانون الجديد فى يناير ٢٠٠٠. وكان الغرض الأساسى منه، تسهيل الإجراءات القانونية لأكثر من مليون سيدة تحاول الحصول على الطلاق، أو الحق فى حضانة أطفالها، أو النفقة من خلال المحاكم.

وتبين إحصاءات الحكومة أن واحدا ونصف مليون طلب طلاق ترفع سنويا فى مصر، بالإضافة إلى ٧ ملايين شخص يطالبون حاليا بالحصول على انفصال قانونى.[٧]

وتُعَدُّ عفاف مرزوق، وتبلغ ٤٥ عاما من هؤلاء، فهى أم لأربعة أطفال فى سن التعليم بالمدارس، وتحاول أن تحصل من زوجها الذى تزوج من أخرى على نفقة لأولادها، وتقول فى ذلك: "إنه لا يعطينا أى شىء، فأنا أعيش على صدقات الغير، ومن نقود قليلة أحصل عليها من جراء خدمة البيوت، ولكنه عمل غير منتظم، أقوم به دون علم أولادى حتى لا أتسبب لهم فى إحراج. أنا لا أريد سوى أن يكمل أولادى تعليمهم، حتى تكون لديهم فرصة أفضل فى الحياة".

تُعَدُّ أقوى عناصر القانون الجديد بالنسبة للكثير من السيدات، النظام الذى يوفره هذا القانون والذى يسمح بدفع فورى للنفقة لصالح الزوجة السابقة، بمجرد موافقة القاضى على ذلك. وذلك من خلال بنك ناصر، وهو تابع للدولة، ثم الرجوع إلى الزوج فى مرحلة لاحقة ومطالبته بدفعها.

وتعلق سيدة محمد، وهى مطلقة، فى بداية الثلاثين من عمرها ولديها ثلاثة أطفال: "إن هذا سيكون رائعا!". وسيدة لم تحصل على قرش واحد من زوجها منذ طلاقها، من ثلاث سنوات، وتضيف: "إنه دائم التنقل، وبغير عنوان ثابت. حتى أن المحكمة لم تتمكن من تحديد مكان إقامته بعد".

وتقيم سيدة لدى أسرتها مع أولادها، وتعمل فى خدمة المنازل لإعالتهم. وتقول عن حالها: "إن أبى رجل مسن ولديه معاش محدود لا يكاد يكفيه هو ووالدتى كل شهر. أما إخوتى، فهم يعيشون ويعملون بالخارج، ولديهم مسئولياتهم المالية العديدة، وبالتالى لا يمكنهم مساعدتى".

وتعلق هدى الصدَّى، وهى باحثة اجتماعية ورئيسة رابطة المرأة العربية، على القانون وذلك قبل تمريره، أن موضوع النفقة مصدر قلق كبير للكثير من السيدات. وفى رأيها لو اكتفى القانون الجديد بحل مشكلة النفقة، لاعتبرناه قد حقق إنجازا بالغ الأهمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن القانون الجديد، يشترط أن يصدر القاضى حكمه فى قضايا الطلاق والنفقة، فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر. وهذا يعنى أن آلاف السيدات،

اللاتى اعتدن الانتظار سنوات طويلة حتى يصدر القاضى حكمه، سوف يتم الاستماع إلى قضاياهن سريعا.

كما أصبح بمقتضى القانون، ألا يستطيع الزوج أن يطلق زوجته دون إعلامها بذلك من خلال المحكمة، كما أنه ليس من حقه أن يفرض عليها إلغاء هذا الطلاق خلال ٩٠ يوما دون إعلامها بذلك. هكذا أصبح يمكن للمطلقة أن تتخذ زوجا لها بعد سنة من الطلاق، دون تدخل الزوج السابق لمنع الزواج الجديد، واللجوء إلى المحكمة لإعلامها أنها لا تزال على ذمته.

وتقول أمينة الجندى، الأمين العام للمركز الوطنى للأمومة والطفولة، قبل تمرير القانون: "هذا يعنى نهاية معاناة السيدات اللاتى كن فى بعض الأحيان، يجدن أنفسهن متزوجات من اثنين، نتيجة نظام قضائى يسمح للقاضى أن يستغرق سنين، قبل أن يصدر حكما نهائيا، لا رجعة فيه".

وقد رحبت بعض الناشطات بجمعيات حقوق المرأة بهذا الإصلاح، واعتبرنه انتصارا وإن كان جزئيا. بينما ترى أخريات، من ناشطات حقوق المرأة أن هذا القانون بخلاف التعديل المقترح لعقد الزواج، والمؤجل مؤقتا، يفشل فى توضيح حقوق المرأة توضيحا كافيا.

وتضيف تهانى الجبالى، وهى ناشطة فى مجال حقوق المرأة القانونية: "إنه مسكن للآلام أكثر منه علاجًا حقيقيا"، ملمِّحة إلى اختيار إضافى يسمح للمرأة برفع دعوى للطلاق مباشرة، على أساس عدم التكافؤ، بشرط التخلى عن المطالبة بالنفقة. ولكنها تضيف أن بعض الرجال سوف يحاولون الضغط على الزوجات لقبول هذا الاختيار بدلا من تحمل الأعباء المالية لإجراءات الطلاق التقليدية.

ومن النقد الموجه لهذا الاختيار، أنه يخص السيدات المقتدرات فقط، اللاتى يستطعن التنازل عن مساندة الزوج المادية.

ومن ناحية أخرى، فبفرض أن وافقت اللجنة التى تعينها المحكمة على عدم

تكافؤ الزوجين، فإنه يكون لزاما على المرأة، فوق ذلك، أن تصرح علانيـــة بأنهـــا "تكره" زوجها ولا تطيق معاشرته، أو الوفاء بالتزاماتها الزوجية "التى فرضها الله"، بينما لا يطالب الرجل بمثل هذا التصريح، فى حالة رغبته أن يطلق زوجته.

كما تؤكد الجبالى أن الإسلام قد منح المرأة بالفعل حقوقا واضحة فيما يخص الزواج والطلاق، فإن هذه الحقوق قد تم تجاهلها أو تفسيرها بشكل خـــاطئ نتيجـــة سيطرة الرجل، وإن أردنا بالفعل تحقيق العدل للنساء فـــى المجتمـــع، فـــإن علـــى المجتمع أن يعترف بحقوق المرأة فى الإسلام، كحقها فى اختيار زوجها وحقها فى المطالبة بالطلاق إذا تسبب لها هذا الزواج فى ضرر، وكذلك حقها فى الحصـــول على حقوقها المادية زوجة أو مطلقة. وتَعُدُّ الجبالى القانون الجديـــد خطـــوة علـــى الطريق الصحيح، وإن كان لا يزال ناقصا من وجهة نظرها.

ويلفت محمد عبد العال، وهو رئيس قسم المرأة فـــى المنظمـــة المصـــرية لحقوق الإنسان، إلى أنه بمقتضى القانون الجديد، فإن المرأة لن تحتاج إلـــى محـــام لتمثيلها، ويقول: "قد يكون ذلك شيئا جيدا، ولكن كيف لسيدة أمية أن تتعامـــل مـــع النظام القانونى البالغ التعقيد دون محام؟ وهل سيتم بالفعـــل اختصـــار إجـــراءات المقاضاة، أو رفع الدعاوى فى هذه الحالة؟"

ويركز عبد العال معظم عمله فى مساعدة السيدات الفقيرات على الحصـــول على الاستشارة القانونية اللازمة بالنسبة لقضاياهم بلا مقابل.

كما يحاول من ناحية أخرى، إجراء أبحاث تتناول مختلف قضـــايا المـــرأة، ويؤكد من خلال عمله، أن قانون الأحوال الشخصية، لا يزال يحتاج إلى إصـــلاح جذرى.

وتقول زينب رضوان بإصرار، وهى أستاذة للفلسفة الإسلامية، "ما كل ذلك سوى مجرد تغيرات فى الإجراءات قد يخفف من معاناة النساء اللاتى يرغبن فـــى الحصول على الطلاق أو الحصول على النفقة، فإنه لن يمحوها بالكامل".

وحقيقة الأمر فإن الإصلاحات المتواضعة التى تحققت الخاصة بـإجراءات مشروع قانون الأحوال الشخصية، كانت مكلفة. فإلى جانب الشروط القاسية التى أضيفت فى حالة رفع المرأة دعوى للطلاق، فإن الفقرة الخاصة بالسماح للمرأة بالحصول على جواز السفر، بغرض السفر للخارج دون موافقة الزوج، قد تم رفضها.

تقول هدى الصدَّى، ناشطة فى مجال حقوق المرأة: "نحن نرى فى هذه الإصلاحات، خطوة أولى من شأنها تمهيد الطريق نحو تقديم لعقد زواج جديد، ولكن هدفنا النهائى هو، قانون جديد للأحوال الشخصية يأخذ فى اعتباره مشاكل عصرنا ووقائعه، على أن يتم تشكيله على أسس ديننا الإسلامى المتحرر".

أما سيف الدولة فتؤكد: "يجب أن نعمل على مستوى القاعدة، كما يجب أن نقدم حلولا بديلة للقوانين المتحيزة ضد المرأة. يجب أن نوضح وجهة نظرنا، ومن المهم أن ندرك أن معركتنا لوضع حد لختان الإناث، أو للحصول على عقد زواج جديد، ما هى إلا معارك سياسية فى حقيقة الأمر".

طبقا لمقال جديد بقلم رائدة من رائدات حقوق المرأة، الدكتورة نوال السعداوى، "فإن الوقت قد حان، لتغيير وجهات النظر والأساليب التى تحكم العلاقات داخل مؤسسة الزواج".[٨]

وفى رأيها "أن العلاقات داخل الزواج سوف تتغير مع ما يطرأ من تغيرات اقتصادية أو ثقافية يشهدها المجتمع". وتؤكد أن هذا التغير هو الذى سيدفع المجتمع نحو تغيير أساليبه وقواعده التى تتحكم فى حقوق المرأة الإنجابية، وتضيف مؤكدة، أنه ليس من وقت بعيد، كان الإجهاض لا يزال من المحرمات. فإن الحال تغير اليوم، حيث يقره بعض رجال الدين للسيدات اللاتى قد تعرضن للاغتصاب وحملن نتيجة لذلك.

وحقيقة الأمر فلن تستفيد كل نساء مصر من هذه التغييرات، فالسيدات القبطيات مثلا، لا يزلن يتبعن قوانين أحوال شخصية مختلفة: لا تسمح أساسا بالطلاق، إلا في النادر. وأما حق الإجهاض، فهو مرفوض ولا جدال فيه على الإطلاق.

والحديث عن مزيد من الحقوق للنساء القبطيات في قانون الأحوال الشخصية، يعنى الحديث عن إصلاحات داخل الكنيسة وهو موضوع يُعَدُّ من المحرمات، التي لا يمكن الاقتراب منها.

أما الحديث عن ضرورة حصول الرجل والمرأة على حقوق متساوية في مصر فهو موضوع يثير استياء عاما، بل يَعُدُّه البعض من علامات يوم القيامة.

وقد حذرت إحدى سيدات البرلمان، أنه إذا حدث وتم تمرير لائحة الأحوال الشخصية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع في حوادث قتل النساء، حيث إن الرجال لن يقبلوا أبدًا أن تبادر الزوجة بترك زوجها.

ولا شك أنه كلما طالت إجراءات تعديل قانون الأحوال الشخصية، كان من المرجح أن تتساوى المرأة التي تتزوج في بداية القرن الحادي والعشرين مع جدتها، التي تزوجت عام ١٩٢٥، حيث سوف تعاني من الضغوط الاجتماعية نفسها والقوانين العتيقة، تتساوى في ذلك من تتزوج من مدير شركة أو تاجر فقير.

ولا تزال الجنة بعيدة

قوانين المرأة وحضانة الطفل في بنجلاديش

لميس حسين
بالإضافة إلى مزيد من المقابلات أجرتها رافات بنتيه راشيد

فى بنجلاديش تُعَدُّ الأم رمزا للاحترام والتبجيل. ويتعلم الأطفال منذ نعومة الأظافر "أن الجنة تحت أقدام الأمهات".

ورغم ذلك، فلا تزال الجنة بعيدة أو، على الأقل مؤجلة بالنسبة للأمهات البنجلاديشيات اللاتى لا يزلن محرومات من الاختيار أو الحصول على الرعاية الكافية الخاصة بحياتهن الإنجابية.

إن متوسط سن زواج الفتاة كان فى أوائل التسعينيات لا يزال ١٤ عاما. ولا تزال الفتاة تتعرض لضغوط شديدة للإنجاب بمجرد أن تتزوج.[١]

ورغم أن حملات تنظيم الأسرة الناجحة التى تزعمتها الحكومة أدت إلى انخفاض ملحوظ فى نسبة المواليد، من ٦,٣ فى الفترة من ١٩٧١- ١٩٧٥ إلى ٣,٤ فى ١٩٩١- ١٩٩٣.

وفى استطلاع تم إجراؤه فى بداية ١٩٩٠، اتضح أن مولودا واحدا من بين كل ثلاثة مواليد، لم يكن مرغوبا فيه وقت قدومه أو لم يكن مرغوبا فيه على الإطلاق.[٢]

كما اتضح أيضا، وجود اختلاف كبير فى استخدام وسائل منع الحمل باختلاف المناطق فى البلدة الواحدة. حيث وجد أنه فى المجتمعات التى يمارس فيها رجال الدين سيطرة قوية، ترتفع فيها نسبة المواليد عن الأماكن الأخرى.[٣]

ولا تزال بنجلاديش إحدى بلاد العالم القليلة التى تتوفى فيها النساء فى المتوسط فى سن أصغر من الرجال،[٤] ولا تزال من أعلى بلاد العالم فى معدلات الوفيات بين المواليد.[٥]

وتتم الولادة، فى أغلب الحالات بالمنزل، وبدون الرعاية الطبية الكافية، ومن كل أربع حالات، ثلاث لا تتاح لهن رعاية كافية فى فترة الحمل وقبل الولادة.[٦]

ومن المفارقات أن المجتمع نفسه الذى يحترم الأم إلى حد اختصار هوية المرأة فى صورة واحدة هى الأم، عادة ما يحرمها حقها فى الاحتفاظ بأطفالها إذا انهار الزواج.

معركة خاسرة

تجارب قليلة فى حياة أية أم تضاهى فى آلامها، تجربة فقدها لطفلها.

تتساءل سيدة من قرية هودارجابور بإقليم جيسور، وهو على بعد ٣٠٠ كم من داكا (Dhaka):" ماذا أفعل لو أخذ زوجى طفلى منى؟ كيف أعيش إذا انتزعوا طفلى من حضنى؟ أنا الأم التى أنجبته".

نسيمة (ليس اسمها الحقيقى)، وهى موظفة كمبيوتر فى منتصف الثلاثينيات من عمرها، وتعمل لدى إحدى المؤسسات الحكومية بداكا (Dhaka)، اكتشفت منذ خمس سنوات، أن زوجها يخونها مع خادمة المنزل. تركت منزل الزوجية وهى فى حالة ذهول. اختارت ألا تطالب بالطلاق، حتى تتجنب ما لهذا التصرف من عواقب على ابنها وعلى وضعها الاجتماعى فى الوقت نفسه، وتؤكد أن عائلتها لم تمنحها المساندة التى تطلعت إليها" قيل لى فقط، إنه يجب أن أتأقلم على الوضع والظروف الجديدة".

وقد وضع الزوج الغاضب نسيمة أمام اختيارين، إما أن تترك العمل وتعود

إلى بيت الزوجية زوجة له أو الاحتفاظ بعملها، وفى هذه الحالة فسـوف يطلقهـا. وكان سبب غضبه الأساسى أن نسيمة قد وجدت عملا تعول به نفسها وابنها.

إلا أن نسيمة اختارت ألا تترك عملها حتى لا تضع نفسـها فـى موضـع ضعف، وكذلك حتى لا تترك انطباعا أن زوجها كان على حـق، وتضـيف: "إن انهيار الزواج لم يكن خطئى. ولماذا يبنى الأمر من الأصل على أسـاس موافقتـه هو؟ لماذا لا يكون على أساس موافقتى أنا؟".

وعلى أى حال فقد اختارت. لكن زوجها رفض إعادة ابنها بعد زيارة متفـق عليها، وقام بطلاقها. وقضت السنوات الأربع التالية فى صراع مستمر للحصـول على حضانة ابنها، وعندما لجأت نسيمة للقضاء، مطالبة بحقها، كانـت معرفتهـا ضئيلة بنظام المحاكم؛ فقد اتضح أنه لو كانت قد رفعت طلبهـا مباشـرة، لكانـت المحكمة قد حكمت لصالحها بضم طفلها ذى العام الواحد، الذى لا يجوز فصله عن أمه فى تلك السن المبكرة. وقد أسهمت عدم دراية محاميها من ناحيـة، والتـدابير العائقة من جانب زوجها، من ناحية أخرى، فى تلكؤ القضية، حيث لم يصدر فيهـا حكم قبل أربع سنوات. وتكدست العقبات فى وجه نسيمة، فخسرت حضانة طفلهـا ذى الأعوام الخمسة.

ولا تُعَدُّ تجربة نسيمة، نموذجا نادرا.

ولدت مايا وتعلمت خارج بنجلاديش، وحينما بلغت السادسـة عشـرة مـن عمرها، دبر لها والدها أن تتزوج من بنجالى مسلم. وبعد عشرة أعوام، أنجبت فيها أربعة أطفال، خدعها زوجها، الذى أساء معاملتها طوال هذه السنين، وتحايل عليها للانتقال إلى بنجلاديش، حيث طلقها هناك. وتقول وقد تمكن منها الغضـب: "الآن، هو فى بلده المحبوب، تحميه قوانين دينه الإسلامى، لقد انتزع منى أطفالى بما فيهم طفلى الرضيع، وألقى بى خارج المنزل، بعد أن حلف على يمين الطـلاق، كمـا خدعنى وباع أملاكى دون معرفتى، ورغم كل ذلك، حينما طالب بحضانة الأطفال فى المحكمة، استجابت لطلبه وسلمته الأطفال".

سارة حسين، محامية وناشطة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وهى تدرس بدقة تلك النزاعات القانونية، التى تنفطر لها القلوب، حيث يكون الأطفال القصَّر هم الضحايا. وتقول فى ذلك: "إن توزيع الحقوق والمسئوليات بين الأب والأم عند انهيار الزواج، تُعَدُّ من واقع تجاربنا، أساس العديد من المشاكل، حيث إن المرأة هى التى تحرم عادة من حقوق حضانة أطفالها، وليس الرجل".

أمهات بلا حقوق

فى بنجلاديش، قوانين الأحوال الشخصية المبنية بصفة أساسية على القانون الدينى ومجموعة الأعراف السائدة فى المجتمع، هى التى تحكم العلاقات العائلية، بالتحديد الأمور المتصلة بالزواج والطلاق، والمهر، والإعالة، والوراثة، والوصاية، وحضانة الأطفال.

هناك قوانين شخصية للمسلمين، وهم غالبية السكان، وكذلك قوانين شخصية للهندوس والمسيحيين والقبائل، بالإضافة للأقليات الأخرى.

بعض قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين، تجد مصدرها فى القرآن، فإن أغلبها يكون مصدره الشريعة، التى تحكمها عدة مذاهب فكرية، عادة ما تختلف فيما بينها فى التفسير. وهذا ما يفسر أن بعض قوانين بنجلاديش تختلف اختلافا جذريا عنها فى تونس أو ماليزيا. وبعضها تم الموافقة عليه تحت الحكم البريطانى، مما نتج عنه "قانون يجمع بين تعاليم الإسلام وتعاليم القانون البريطانى، وتحكمه مبادئ عتيقة مبنية على فهم وتفسير خاطئين غير مقبولين تاريخيا، وأصبحت تلك المبادئ هى التى تشكل قواعد القانون".[٧]

وبينما يعترف الدستور البنجلاديشى بأهمية حقوق المساواة أمام القانون، ويمنع التفرقة على أساس النوع،[٨] فإن قوانين الأحوال الشخصية يتم التعامل معها على أساس كونها خارج نطاق القانون المدنى.

وبينما يوجد حد أدنى من معايير المساواة فى المجال العام من القانون المدنى، فإن المجال الخاص بالعائلة والمنزل، يخضع، طبقا للمحامية سارة حسين[٩] إلى مجموعة من الأعراف المتغيرة والتى لا تضمن حدا أدنى من الحقوق.

فى بنجلاديش يكفى للزوج أن ينطق بكلمة الطلاق، ثم يتبعها ببلاغ مكتوب لرئيس مجلس الاتحاد، حتى يحصل على الطلاق.[١٠] على أن يرسل صورة من هذا البلاغ إلى زوجته، فإنه لا يطلب منه ذكر أسباب الطلاق، أو طلب موافقة على الطلاق من زوجته. أما الزوجة، فيكون لزاما عليها أن تسعى للحصول على أمر قضائى، حتى يتم الطلاق، ولكى تتقدم بطلب الطلاق، لابد أن يكون لأحد الأسباب الآتية، عجز الزوج، قصور فى تحقيق التزاماته الزوجية، المعاملة السيئة. وكلها متضمنة فى قانون ١٩٣٩ المعروف "بقانون إنهاء الزواج المسلم".

وجدير بالذكر أن للمرأة حق الزوج نفسه فى الحصول على الطلاق أحادى الجانب، ولكن فقط فى حالة سماح الزوج بذلك من خلال عقد الزواج المكتوب، وهو ما يحدث نادرا.

أما قوانين حضانة الأطفال، فهى مبنية على أساس الأدوار النمطية للرجل والمرأة، وتعمل لغير صالح السيدات.

طبقا للقانون الإسلامى للأحوال الشخصية، لا يمكن للمرأة أن تكون هى الوصى القانونى على الأطفال.[١١] من حقها الحصول على الحضانة الجسدية لأطفالها، وذلك على اعتبار كونها بطبيعتها ليس فقط الأكثر حنانا، ولكنها أيضا الأكثر تأهيلا لرعاية طفلها فى فترة طفولته الأولى.[١٢]

وبعد الطلاق، فى حالة أن كان الطفل ذكرا، تستمر حضانة الأم له حتى يستطيع الاعتماد على نفسه، فى ممارسة احتياجاته الطبيعية، من مأكل ومشرب وغيرهما. وعادة ما تكون السن المناسبة هى السابعة.[١٣] عندئذ، يُعَدُّ الأب أكثر قدرة على توفير ما يلزم لابنه من تربية وتعليم كى يصبح رجلا.[١٤]

أما الفتاة، فمن حقها أن تبقى فى كنف الأم حتى بداية سن المراهقة، حينما تظهر عليها علامات "الفورة الجسدية"، فتسلم لأبيها، الذى يكون منذ تلك اللحظة، مسئولا عن سلوكها وتصرفاتها.

تقول سلطانة كمال، وهى محامية تعمل بإقليم سلهت الشمالى الشرقى، منسقة بنجلاديش "للمرأة فى ظل قوانين الإسلام"، وهى شبكة دولية لمنظمات نسائية داخل المجتمعات الإسلامية، وتنشر دوريا ملفا يتناول أحوال النساء وتجاربهن، وتقول تعليقا على السلطات التى تحكم نظام قوانين الأحوال الشخصية: "إن هذه السلطات لم تربط حقيقة الأمر بين الأمومة والسيطرة الفعلية على الطفل.. فرغم أن الأم تمنح حق حضانة ابنها حتى السابعة، وهى الفترة التى يحتاج فيها الطفل لأكبر رعاية وحنان، والتى لا يستطيع الأب أن يمنح فيها ما تمنحه الأم، وهى فترة أساسية فى حياة الطفل، فإن قانون الأحوال الشخصية، رغم ذلك، لا يضمن للأم السيطرة الكاملة على طفلها فى تلك الفترة".

وتوضح كمال وجهة نظرها بتسليط الضوء على أنه فى ظل قانون الإسلام، قد تفقد المرأة حق الحضانة تحت ظروف معينة، لا يخضع لها الرجال؛ كأن تتزوج مرة أخرى، أو تمارس تصرفات غير لائقة أو غير مقبولة، أو تنتقل للحياة فى مكان يصعب وصول الأب إليه.

إلى جانب الشريعة الدينية، هناك قوانين الوصايا، التى تم سنها عام ١٨٩٠ تحت الحكم البريطانى. وينص القانون، أن للمحكمة الحق فى تعيين وصى لرعاية الطفل وإدارة أمواله كقاصر، كما يمكنها أن تقرر لمن تئول حق حضانته، حين ترى أن فى ذلك مصلحة للطفل القاصر،[١٥] وفى حالة إصدارها حكما بحضانة الطفل، فإن المحكمة مطالبة بالرجوع إلى قانون الأحوال الشخصية الخاص بالقاصر لتستلهم منه ما يمثل مصلحة الطفل ورفاهيته.[١٦]

وجدير بالذكر، أنه رغم تخبط القوانين، فإن المحاكم، فى بعض الأحيان، تصدر أحكاما سليمة؛[١٧] كأن تحكم مثلا أن فقر الأم لا يمنع حضانتها لأطفالها.[١٨]

بل فى بعض حالات زواج الأم ثانيا، قد منحت المحكمة الأم حضانة طفلها، حيث ارتأت فى ذلك مصلحة للطفل ورفاهيته.(١٩) "حدث ذلك فى عدد قليل من القضايا، لايتجاوز أصابع اليد الواحدة".

تشير حسين، إلى أن الوضع بصفة عامة غير مرضٍ، فالموقف عادة يتوقف على القاضى، ويكون عادة رجلا، ثم على كيفية تفسيره لقوانين تكون بطبيعتها متحيزة ضد المرأة، وتقول فى ذلك: "رغم أن قانون الوصاية ببنجلاديش ينطبق على الجميع على قدم المساواة، فإن آثار تطبيقه تختلف باختلاف الدين وهو ما يعنى فى نهاية الأمر أن حقوق المرأة فى الحضانة معتمدة فى المقام الأول على انتمائها الدينى".

إن التطبيق الآلى لقوانين الأحوال الشخصية، قد تكون نتيجتها فى بعض الأحيان غير عادلة، بل وغير منطقية أساسا؛ فمؤخرا، حكمت المحكمة العليا فى قضية حضانة بأحقية الأم فى حضانة ابنيها الصغيرين، ولكنها حكمت أيضا فى الوقت نفسه بحق الأب فى حضانة الطفل الكبير، الذى بلغ السابعة من عمره.(٢٠) ولم تسمح المحكمة بأية مناقشة فيما يخص مصلحة الأطفال، أو كون الأب قد قام باختطافهم، كما شاع، أو أن فى مصلحة الأخوة البقاء معا.

وفى حالة أخرى، تجاهلت المحكمة بالكامل تفضيل طفل للحياة مع طرف معين، فلم تحكم بما نص عليه قانون الأحوال الشخصية. كان دايان موضوع قضية حضانة منذ أن كان عمره ١٨ شهرا، حيث قال فى المحكمة: "أريد أن أعيش مع أمى"، ولكن القاضى لم يتحرك لطلبه بل حكم بحضانة الأب "الوصى الطبيعى" للطفل.

تقول سلمى سبحان، وهى محامية ومديرة تنفيذية لمنظمة حقوق إنسان، تقدم معونة قانونية، ومركزها داكا (Dhaka): "فى أغلب الأحيان نرى المحكمة تلجأ لأسوأ الخيارات"؛ وذلك تعليقا على تطبيق المحاكم للقوانين الحالية. مثال على ذلك، ما يحدث حينما يقوم الآباء باختطاف الأطفال، وتكون الأم هى الحاضنة." فى هذه

الحالة، فإن المحكمة لا تحكم بنصوص قانون الأحوال الشخصية، التى تنص على أن الأم يجب أن تمنح حضانة أطفالها وذلك طبقا لأحكام الشريعة، وعلى الأب أن يناقش طلبه بالمحكمة. ما يحدث هو العكس؛ إذ تحكم المحكمة بحضانة الأب، حتى يحين موعد الحكم فى القضية، وهى فترة قد تصل إلى سنتين أو ثلاث سنوات. وفى أثنائها يكون حق الأم فى زيارة أطفالها محدودًا".

تقول نسيمة، وهى مهندسة كمبيوتر، حاربت من أجل حضانة ابنها ولكنها خسرت القضية، إنه لا يجب أن تكون هناك سن محددة لحضانة الأب للأطفال، "بل يجب أن يكون هناك نص واضح أنه إذا كانت الأم قادرة وراغبة فى رعاية طفلها، فعليه الإقامة معها، ولا شك أن طفلا فى السابعة من عمره، يكون غير قادر على رعاية نفسه".

وتؤكد نسيمة ذلك، فتقول: "إنه مجرد طفل، يجلس على حجر من يداعبه وإلى أن يستطيع الطفل التمييز بين الخطأ والصواب، فعليه البقاء مع أمه. وبعد ذلك سوف يتمكن من اتخاذ القرار السليم".

وردا على سؤالها، فيما يجب أن تكون عليه حقوق الأب، تقول نسيمة: "يجب أن يستطيع الآباء رؤية أبنائهم، ما دام يمكن الوثوق بهم، وبأنهم لن يبعدوا الطفل عن أمه. إن ابنى يحتاج والده كما يحتاجنى، وكثيرا ما يسألنى، لماذا لا تسكنان فى بيتين متقاربين؟"

وحقيقة الأمر فإن الخلافات القائمة بشأن الحضانة، تستوجب ضرورة فتح موضوع الوصاية على الطفل، وذلك فى أثناء الزواج وبعد انهياره.

تؤكد سبحان، وهى محامية، "أن إصلاح قانون الوصاية يجب أن تكون له الأولوية. لابد أن يقوم كل من الأب والأم بالوصاية على الأبناء".

وتشارك نسيمة، سبحان فى رأيها وتقول: "لقد عملت مع الرجال ولم أشعر أنهم غيروا معاملتهم لى لكونى سيدة، بل كانت هناك منافسة بيننا، فلماذا لا تكون هناك مساواة بين المرأة والرجل فى مسألة الوصاية على الأطفال".

وتشارك نسيمة في آرائها نساء القرى أيضا، خاصة قرية داكاتيا بجيسور، على بعد ١٥٠كم غرب داكا (Dhaka)، ونساء هذه القرية عضوات في منظمة نسائية، تم تأسيسها تحت رعاية منظمة أهلية غير حكومية للتنمية (NGO) منذ زمن طويل، وتحظى بسمعة طيبة، وتعمل على توفير خدمات للنساء مثل الإقراض، التدرب على تنمية الدخول، التوعية بالحقوق القانونية.

ومن ضمن الآراء، "لا بد من المساواة بين الأم والأب فيما يخص حقوق الوصاية على الأطفال. فإذا كان الأب يعول طفله ويوفر له المأكل والمشرب، فإن الأم تبذل ما لا يقل عن ذلك من جهدها وطاقتها، فيكفى أنها تحمل طفلها تسعة أشهر، وتقوم برعايته حين يبكى ليلا أو نهارا، فكم مرة يستجيب الأب لطفله حين يبكى ليلا؟ أو يقوم من نومه فى الشتاء لرعايته، إذا تطلب الأمر ذلك؟ لذا نجد أن الأم هى التى تبذل المجهود الأكبر - حقيقة الأمر - فى رعاية الطفل".

وتؤكد رقية، المستشارة القانونية للمعونة الفكرة نفسها، حيث تقول إنه من غير المنطقى اعتبار الوالد هو الوصى على الطفل أوتوماتيكيا، "لقد عرفت تلك السيدة، التى كانت تعول نفسها وأطفالها الثلاثة، ورفض أطفالها أن يسموا فى المدرسة باسم الأب، الذى لم يروه فى حياتهم قط، والذى تزوج من أخرى وتركهم"، وقالوا: "لماذا نرتبط باسم والدنا؟ وهو الذى لم يفعل أبدا شيئا لنا، أمنا هى التى تعولنا وتفعل كل شيء من أجلنا، ولذلك علينا أن نعرف باسمها"، ولكن المدرسة رفضت طلبهما رفضا حاسما، وأكدت للأم أنه "لا يمكن بأى حال السماح بذلك فى مجتمعنا".

يمنح قانون الأحوال الشخصية الرجل حق الوساطة لحل النزاعات والخلافات، فى الأماكن التى لا وجود للمحاكم فيها، مثل بعض القرى، حيث لا وجود للنظام القضائى أو أحكام القانون.

صوفيا بيجم أرملة وأم، ترأس رابطة للنساء بالقرية وتؤكد أنها لا تعرف إذا كانت الشروط التى يفرضها قانون الوصاية على الطفل تكون لمصلحته أم لا،

ولكنها تؤمن بضرورة التفاوض بين أطراف الخلاف كما يحددها قانون الأحوال الشخصية. تقول: "في إحدى المرات التى توسطنا فيها، اتفقنا أن يبقى الطفل فى حضن أمه حتى يبلغ السابعة من عمره، ولكن هل تريد الأم فعلا أن تتخلى عن طفلها فى هذه السن؟ إنه لا يزال طفلا"، وتقترح "على الطفل أن يبقى مع أمه على أن يوفر له أبوه نفقات حياته الأساسية، وحينما يكبر الطفل ويختار الحياة مع أبيه، فلا يجب الوقوف فى طريقه".

غياب دائم للأمان

تؤكد رقية أنها كثيرا ما تصلها بيانات من سيدات من القرى، يطلبن المساعدة فى أمور غالبا ما تتعلق بالمهر والزواج أو بالزواج الثانى، وقليلا ما تتضمن تلك البيانات الاستفسار عن قضية واحدة فقط. تقول بيجم من جيسور: "لقد تم عقد زواجى عام ١٩٩٢ ولكننى من خمسة أو ستة أشهر لم أحصل على نفقة، تزوج زوجى ثانيا دون موافقتى على ذلك، وأخذ طفلى معه، وقد اضطررت لمغادرة منزلى، وأنا الآن أطلب مساعدتك". طبقا لسلطانة كمال، تكشف لنا هذه الرسالة كيف تتكالب قوانين العائلة لتحرم الزوجة من حقها فى الأمان؛ فزوج بيجم يمكن أن يتزوج ثانيا إذا رغب فى ذلك؛ فهو حقيقة الأمر من الناحية النظرية فقط، لا يمكنه أن يتزوج دون موافقة الزوجة الأولى، فإن ما يحدث أنه يطلقها إذا امتنعت عن الموافقة. كل ما يطلب منه هو أن يتكفل بنفقتها ولفترة محدودة، بل إن فى مقدوره أن يأخذ الطفل معه وهو مطمئن القلب، إن الطفل على الأرجح سيبلغ السابعة، قبل أن تبت المحكمة فى القضية، ويكون من حق الأب عندئذ حضانة الطفل.

ومن الطبيعى، وفى ظل مثل هذه القوانين المتحيزة لصالح الرجال، أن يستغل الأزواج ذلك لمعاقبة زوجاتهم. طبقا لساندرا كابير من منظمة "مشاكل السكان" كثيرا ما يحتفظ الأب بحضانة طفله لابتزاز زوجته وإجبارها على قبول شروطه فى الزواج".(٢١)

ورغم عدد السيدات المطلقات، أو اللاتى هجرهن أزواجهن، فطبقا لمسح على السكان وأحوالهم الصحية تم إجراؤه عام ١٩٩٣- ١٩٩٤، أنه بين كل امرأة متزوجة لأول مرة ٣% فقط مطلقة أو منفصلة.(٢٢)

ومع ذلك فإن تلك المسألة لم تحظ باهتمام يذكر، إذا ما قورنت بقضية الإرث مثلا فى قانون الأحوال الشخصية.

وحقيقة الأمر، فإن الزواج يُعَدُّ إلزاميا بالنسبة للمرأة التى لا تملك حق اختيار استمراره أو إنهائه، وطبقا لسلطانة كمال، فإن الطلاق هو الوسيلة التى يعاقب بها الزوج زوجته أو يحاول تأديبها من خلاله.

وتؤكد ساندرا كابير من ناحية أخرى، "أنه لابد من الاعتراف بالسلطة التى تمارسها العادات والتقاليد والدين والمجتمع على الزواج والطلاق بالنسبة للزوج أو الزوجة".(٢٣)

وهكذا، فإن فشل الزواج بالنسبة للمرأة فى بنجلاديش، يعنى حرمانها من أطفالها بالإضافة إلى مصدر دخلها، ووضعها الاجتماعى، كما تتضاءل فرصتها فى الزواج من جديد، فى ظل مجتمع يسمح للرجال باتخاذ أكثر من زوجة ولكنه ينظر للمرأة المطلقة نظرة دونية.

وعادة ما تقبل الكثيرات بالزواج من رجال يكبرونهن كثيرا أو يقبلن بزواج غير متكافئ، ولذلك يكنَّ غالبا عرضة للترمل أو الطلاق والانفصال فى سن أصغر كثيرا من الرجل. وفى مسح أجرى بالريف، اتضح أن ٩٥% من السيدات المطلقات كنَّ أقل من ٢٩ عاما.(٢٤) كما تم كشف النقاب عن حقيقة التدهور الذى تعانيه الأسر التى تعولها المرأة بمفردها حيث ٤٠% منها اعتبرت "شديدة الفقر" فى مقابل ٨% فقط فى حالة كون العائل رجلا.(٢٥)

الطاعة قبل الصحة

إن الخوف من التعرض للطلاق، يجعل العديد من النساء يقعن ضحايا لزيجات غير موفقة، بل وخطيرة؛ فهن يلجأن إلى كبح احتياجاتهن، ومطالبهن، على حساب صحتهن الجسدية والنفسية، وبدلا من الاهتمام بصحتهن، لا يهتممن إلا بصحة الأزواج.[٢٦]

والدكتورة روساريو، وهى طبيبة شابة تعمل بعيادة صغيرة، من حجرة واحدة بإحدى ضواحى جيسور، تتعامل مع تلك المشاكل بصفة يومية، وتؤكد أن السيدات اللاتى يترددن على العيادة "يعانين غالبا من القمع والظلم، حتى أنها تؤكد أنهن لا يجرؤن على التعبير عما يعتريهن من أمراض، حيث يأتين بصحبة أزواجهن، ويكون كل همهن أن أكشف أولا على الزوج".

تؤكد حبيبونسا، وهى محامية تعمل فى تقديم المعونة القانونية: "إن قوانين الأحوال الشخصية تؤثر تأثيرا بالغا على حقوق المرأة الإنجابية وصحتها، إن المرأة لا تملك حق السيطرة على حياتها الإنجابية، فهى لا تملك مثلا حق اختيار توقيت الإنجاب أو فترات المباعدة بين طفل وآخر، وينطبق هذا للأسف على سيدات جميع طبقات المجتمع". فخذ حالتى مثلا، فأنا لدىَّ طفل أنجبته نزولا على رغبة زوجى، ولكننى لا أبغى المزيد من الأطفال، أما زوجى فهو يريد المزيد، ويشكك فى حقى أن أحرمه من هذه الرغبة، أنا سيدة أعمل وأستطيع أن أعول نفسى، ولكننى أجد نفسى يوميا فى وضع دفاع عن اختياراتى الإنجابية".

وتضرب لنا مثالا آخر: "لجأت إلىَّ إحدى السيدات وهى فى حالة إحباط؛ إذ إنها أنجبت أربع فتيات ولكن زوجها لا يزال يريد وريثا له، وحين سألت الزوج عن رأى زوجته فى الإنجاب مرة أخرى، قال لى ماذا يمكن أن تقول؟ إنه طفلى وما عليها سوى الطاعة؛ فالرجال يؤمنون أنهم وحدهم أصحاب القرار بما أنهم يتحملون الإعالة والنفقة ويعتبرون أوصياء على الأطفال. وفى رأيى الشخصى، إن

قوانين الأحوال الشخصية، تميل إلى التحيز ضد المرأة ووضعها دائما تحت حماية الآباء أو الأزواج أو الأبناء".

ورغم أن حوالى ثلثى الأزواج الذين فى سن الإنجاب، يستخدمون وسيلة أو أخرى من وسائل منع الحمل العصرية، فإن الكثير من النساء اللاتى تردن اللجوء لإحدى تلك الوسائل تواجهن معارضة من قبل الزوج أو أهله أو أى مصدر سلطة فى المجتمع.(٢٧) ومن المعروف، أن بنجلاديش من البلاد التى تفضل بشكل كبير الأبناء عن الفتيات.

تتردد جوسنا، وهى فى منتصف الثلاثينيات على عيادة لتنظيم الأسرة بسلهت، وذلك بصفة سرية، إذ تخشى تأنيب الزوج إذا اكتشف الأمر وتقول" من الصعب معرفة ما يمكن للأزواج عمله فى هذه الحالة". وحين تزوجت أراد زوجها أن تنجب له ولدين وبنتين، إلا أنها أنجبت خمس بنات، تقول: "إذا سألنى لماذا توقفت، فسوف أقول له إنها إرادة الله".

وليس نادرا أن تعاقب سيدة مثل جوسنا أشد العقاب، بسبب استخدامها وسائل منع الحمل.

أما شاهانا، خادمة بيوت بداكا (Dhaka)، فقد هجرها زوجها بسبب جرأتها وتحديها.

تقول: "بعد ميلاد ابنى الأول عقدت العزم ألا أنجب ثانيا؛ فزوجى لم يكن لديه ما يكفى من دخل، ولا طموح للحصول على إيراد أكبر، وعشنا على ما يجود به أهله وأهلى بالإضافة إلى ما تمكن من جمعه من أموال المقامرة والرهان، لم يكن يسمح لى بالعمل خارج المنزل، تلك كانت أوامره، كما نهانى وحذرنى من استخدام أقراص منع الحمل؛ حيث سمع من أهل القرية أنها تبقى فى الجسم مكونة قرحًا، وهو لا يريد أن يتحمل نفقات العلاج".

إلا أن شاهانا كانت مصممة على الحصول على وسائل منع الحمل، واتجهت

بالفعل إلى مركز لرعاية الصحة، وكذبت على زوجها وحماتها، حيث زعمت أنها ذهبت لتطعيم الطفل. وتقول: "حينما اكتشف الحقيقة ضربنى وعنفتنى أمه بشدة، لأننى جرؤت على تحديهما، وقد زعما أن اللولب الطبى (TUD) سوف يتحرك إلى الكبد مسببا وفاتى".

تكشف دراسة حديثة، أن الفهم الخاطئ لحقائق الأمور، بالغ الانتشار فى كل أنحاء البلاد.[٢٨] وأن حوالى ٢٥- ٣٢ % من الأشخاص الذين استجابوا للدراسة، لا يفرقون بين التعقيم وإجراء عملية الخصى للرجال، كما اكتشف الباحثون أن من الأسباب الأساسية التى تجعل الزوج والأقارب يعارضون فكرة استخدام المرأة لوسائل منع الحمل، هو اعتقادهم أنها تقلص من قدرتها على القيام بالأعمال التى تعتمد على القوة الجسدية.[٢٩]

تقول رحيمة، وهى طاهية، فى الأربعين من عمرها، وتعيش فى داكا (Dhaka) منذ أن كانت فى العشرين: "إن الله سوف ينتقم ممن يحاولون التدخل فى مشيئته أو إرادته، إن الأطفال هم نعمة الله لنا، وإن الله سوف يرعاهم ويتكفل بهم، لذا لا يجب على الإنسان أن يقلق بشأنهم".

وتذكر رحيمة تجربة عائلتها قائلة: "لم تسمح أمى لأخواتى أو زوجات إخوتى باستخدام وسائل منع الحمل، وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لجدتى مع أمى وخالاتى. وانظروا إلىَّ اليوم، لقد أنجبت سبعة أطفال؛ أربعة توفوا وثلاثة بقوا. أراد الله ذلك، فكانت مشيئته؛ فهو يتكفل بكل شىء على الأرض".

وتشعر رحيمة بالفخر أن زوجات إخوتها مطيعات لأمها، "التى تُعَدُّ حازمة جدا، وزوجات أبنائها لا يتحدثن مطلقا مع غرباء، أمثال الموظفين فى مجال تنظيم الأسرة. ولا يذهبن أبدا إلى المستشفيات إلا بصحبة أمى، ويكون ذلك من أجل الأطفال، وعادة حين يمرضن، يعتمدن على طرق علاجية معدة بالمنزل فى أغلب الأحيان".

وتؤكد الدكتورة تهميما ساركر، المسئولة عن القسم الطبى برابطة "السيدات المعنيات بتنظيم الأسرة" أن اختيارات المرأة تتأثر فى المقام الأول بمعتقدات الزوج، وتؤكد أن الحماة تلعب دورا كبيرا، "كلمة الزوج والحماة، حيث إن الابن قد نشأ على طاعة الأم فى مثل هذه الأمور". إنهم يؤمنون أن تنظيم النسل من المحرمات طبقا لتعاليم القرآن. ومما يزيد الطين بلة، خطب رجال الدين التى تحثهم من ناحية أخرى وتقوى إيمانهم".

وتضيف الدكتورة ساركر: "حينما يقوم أحد العاملين فى مراكز تنظيم الأسرة بزيارة لأحد أعضاء العائلة، فإن العائلة تكون حريصة أن تجتمع مكتملة العدد لمناقشته". "حتى فى المدن، فإن المرأة تنتظر القرار الأخير من زوجها، مؤكدة، أنه قرار لا يمكن اتخاذه من جانب واحد، خاصة فى حالة تركيب اللولب الطبى، وعادة يخشى الزوج استمرار النزيف المصاحب لتركيب اللولب فترة طويلة، ولكن هذا لا يحدث عادة، فى حالة تطبيق المشورة الصحيحة".

والحث أو التشجيع على الإجهاض من المحظورات فى بنجلاديش، إلا إذا كان ضروريا لإنقاذ حياة السيدة.[٣٠] وتعمل الحكومة من ناحيتها، على توفير خدمة تنظيم الدورة الشهرية (MR) للسيدات، حتى لا يجدن أنفسهن فى مواجهة حمل غير مرغوب فيه، وجدير بالذكر، أن هذه الخدمة تنقذ ١٠٠,٠٠٠ سيدة كل سنة من مخاطر الإجهاض غير الآمن.[٣١]

تم تأسيس اتحاد صحة المرأة ببنجلاديش (BWHC) عام ١٩٨٠، وكان يتكون أولا من عيادة واحدة حين أنشئ بداكا (Dhaka). أما الآن، فقد أصبح سبع عيادات ذات خدمات متعددة بالمناطق الريفية والمدن على حد سواء، وهى توفر للسيدات خدمات أمراض النساء والولادة وتلك الخاصة بالصحة عموما، وبصحة الأطفال، كما تعمل على توفير وسائل منع الحمل المختلفة بالإضافة إلى خدمات تنظيم الدورة الشهرية وتوفير خدمات الاستشارة. ولا شك أن وجود هذه المنظمة الأهلية (NGO) غير الحكومية ببنجلاديش، كان يمكن أن يحدث تحولا أساسيا فى

حياة بعض السيدات. فإن ما حدث فى الواقع كان بعيدا كل البعد عن ذلك، حيث لا تزال أغلب السيدات تعتمد على الأزواج فى اتخاذ القرارات الخاصة بصحتهن الإنجابية، مما ترتب عليه أن ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ سيدة تلجأ إلى طرق الإجهاض غير الآمن كل عام وأغلبها يتم فى تكتم شديد.(٣٢)

ضجة كبيرة بشأن الحقوق

ويرى البعض أن الشكوى من تشريعات الدين الإسلامى، وتأثيرها على النساء، غير مبرر، طبقا لمصطفى كامل، نائب مدير فرع المؤسسة الإسلامية، وهى منظمة تعنى بالعمل الاجتماعى ونشر الدين الإسلامى، وهو مدير لفرعها بسلهت - منطقة معروفة باتجاهاتها المحافظة- أن المشكلة أساسا فى جهل الأفراد بحقيقة دينهم، وليست فى قوانين الدين الإسلامى نفسه" لقد سألنا مجموعة من خريجات الجامعة، عن مضمون عقود زواجهن، فاتضح أنهن يجهلن بالكامل مضمونها، وهذا يعنى "إنه حتى المتعلمات، لا يعرفن شيئا عن الدين الإسلامى أو الحقوق التى منحها لهن".

ويعتقد كامل، أنه إذا تم الالتزام بتطبيق قواعد قانون الأحوال الشخصية ونصوصه تطبيقا صحيحا، فإن هذا كفيل بحصول السيدات على حقوقهن كاملة.

فالسيدات لا يحصلن على حقوقهن المشروعة مثلا بالنسبة لقوانين الميراث فى الإسلام، ويحدث ذلك حينما يعجز الأب عن منح قطعة أرض لابنته. مما يعنى أنه يطبق أصول الدين.

أما فيما يخص مسائل الوصية وحضانة الأطفال، فهو يرفض "اعتبار أن القانون لا يعمل لصالح المرأة، ويرى أن الآباء بطبيعتهم، لا يريدون الاحتفاظ بالأطفال".

وتشكك عائشة كانوم فى هذا الكلام، وهى الأمين العام لمؤسسة نسائية منتشرة بالبلاد تتكون من ٤٥٠٠٠ عضو، على مستوى القاعدة، وتؤكد السيدة

عائشة "أن الآباء يطالبون بأطفالهم عندما ترفع دعاوى الطلاق ويجدون أنفسهم مطالبين بدفع النفقة".

وتختلف سيدات هوداراجابور أيضا مع مصطفى كامل، مؤكدات أن الآباء فى بعض الأحيان، ينتزعون الأطفال من أحضان الأمهات، فإن دخلهم المنخفض يمنعهم من توفير ما يلزم لرعايتهم، فيأتون بزوجة جديدة توفر هذه الرعاية".

بينما تقول سيدة أخرى: "إن الأب يخشى حين يبلغ الطفل أن يدرك أنه السبب فى انهيار الزواج، فيساند الأم ضده، وتجنبا لذلك، يلجأ بعض الآباء إلى تربية الأطفال وتعليمهم، حتى يساندوهم فيما بعد، وكثير من الآباء يرغبون فى الاحتفاظ بأطفالهم من أجل هذا الغرض".

أما سيد حسن، فهو موظف ببنك فى منتصف الثلاثينيات، ويشعر أن زوجته السابقة، قد ظلمته وأساءت إليه وهو يفكر جديا فى رفع طلب قضائى لاستعادة حضانة الطفل، الذى كان عمره ثلاث سنوات حين وقع الطلاق. ويضيف: "لم أرفع قضية حضانة حينذاك، حيث إننى لم أكن أريد أن أقلب حياة ابنى رأسا على عقب، حيث إن ما حدث ليس ذنبه، فإن هذا لا يغير من طبيعة الأمور شيئا، فأنا الوصى الطبيعى عليه وأمه ليست سوى حاضنة له، وهذا يعنى، أنها لا تستطيع أن تبت فى أى قرار يتعلق به دون رضائى أو موافقتى، وقد خالفت القانون حينما سافرت به بعيدا وحرمتنى من حقوق زيارته، كما رفضت الاعتراف باستعدادى لتحمل نفقاته. وأنا واثق أنه فى حالة رفع دعوى قضائية الآن، فسوف أكسبها. لا شكفى ذلك".

ومن الواضح أن ثقته الكبيرة فى كسب القضية، تعكس إدراكه أن القانون عادة، يكون فى صف الرجال.

الحملة من أجل توحيد القانون: بين التقدم والارتداد

لا شك أن كسر الحلقة المفرغة لخضوع المرأة وما تعانيه من ظلم يتطلب أكثر من مجرد التدخل على المستوى الفردى. أطلقت مؤسسة ماهيلا باريشاد

للمرأة حملة للترويج لقانون موحد للأحوال الشخصية، من شأنه تقويم الخلل في المساواة بين الرجل والمرأة وإصلاحه، وذلك نتيجة لانتشار قوانين الأحوال الشخصية وتشريعات أخرى عتيقة، طال استخدامها، ولم تعد تصلح للتطبيق.[٣٣]

وقد اقترحت مسودة القانون المقدمة للحكومة عام ١٩٩٢، تشريعا جديدا خاصا بتسجيل الزواج وحلّه، بالإضافة إلى تشريعات أخرى خاصة بالنفقة، والإرث، والتبنى والوصاية.

تقول السيدة عائشة كانوم من مؤسسة ماهيلا باريشاد: "من وجهة نظرنا، من الطبيعى أن يرضخ أفراد المجتمع الواحد فى الناحية الروحية ومظاهر الحياة المختلفة: لعادات المجتمع الذى ينتمى إليه، أما فيما يخص الجانب القانونى من الحياة، فلابد من وجود قانون موحد للجميع"، وتضيف: "هناك قانون موحد للجرائم، نحن نريد توحيد القوانين الخاصة بالمرأة أيضا. إن روح القوانين الحالية وموقفها وبنيانها، أصبحت تشكل عائقا على حركة المرأة، وهو ليس بالقانون الصلب بحيث لا يمكن تغييره".

مولانا أمينى، السكرتير العام للحزب السياسى الإسلامى أوكيا جوت، وهو حزب أصولى، يختلف فى الرأى مع السيدة عائشة، ويؤكد "أن قانون الله لا يتغير بتغير الأزمنة، وأن الرجل طبقا لقانون الله هو الذى يحكم المرأة، فإن الله قد منح المرأة حقوقا لها وحقوقا تجاه أطفالها، وقوانين الله لا يمكن أن تكون متحيزة، ولذلك، فالمرأة تحصل على ما تستحق".

ويتفق معه سيد مصطفى كامل، من المؤسسة الإسلامية الذى يرى أنه لا حاجة لقانون موحد، ويؤكد "أن الله هو خالق العالم بأسره، وأن قانونه يجب أن يكون هو القانون الأوحد".

ولا تُعَدُّ الجماعات الإسلامية وحدها هى التى تشكك فى إمكانية إصلاح قوانين الأحوال الشخصية، فهناك أقليات دينية أخرى فى حالة حذر وترقب، خوفا

من محاولات الأغلبية المسلمة أن تحاول تغيير ممارستهم الدينية، ويعتقد سوبراتو شودورى، وهو محام بالمحكمة العليا بداكا (Dhaka)، أن قانون الأحوال الشخصية للهندوس، بحاجة ملحة للتعديل وهو يساند نظريا فكرة توحيد قانون الأحوال الشخصية، ويؤكد أن القانون بحاجة إلى تعديل على مستوى القاعدة أولا".

ويؤكد شودورى من ناحية أخرى، "أن التحيز منتشر بشكل كبير ضد الأقليات فى كل مناحى الحياة، ويحذر أن أى محاولة لتغيير تقاليد الأقليات، تُعَدُّ هجوما على ثقافتهم".

تقدم منتدى بنجلاديش لإحياء العبادة الهندوسية بمبادرة منذ عشر سنوات، لمناقشة ضرورة إصلاح قوانين الطلاق والملكية لصالح المرأة، فإن معارضتها كانت من قطاعات شتى فى المجتمع، من محامين هندوس، وقضاة، وأساتذة الجامعة.

وحتى الذين يساندون فكرة إصلاح قوانين الأحوال الشخصية، يكونون فى حالة حذر. أفتاب شدورى، صحفى فى سلهت، يقول: "يجب أن يكون هناك إصلاح فى قانون الأحوال الشخصية، ولكنه لابد أن يحدث بشكل تدريجى، فمع تقدم التعليم سوف يرغب المجتمع كله فى حدوث هذا التغيير، أما إذا حدث التغيير سريعا، فإن رجال الدين سوف يقاومونه بالتأكيد".

ويكشف هذا التصريح عما عانته بنجلاديش فى السنوات الأخيرة من جراء تزايد الفتاوى الدينية التى صدرت ضد السيدات، اللاتى - من وجهة نظرهم - قد تجاوزن السلوك الاجتماعى المسموح به فى المجتمع، أو صممن على المطالبة بحقوقهن بما فيها الحقوق الجنسية والإنجابية.

ولم تسلم المنظمات الأهلية غير الحكومية (NGOs) من الاضطهاد؛ إذ قامت الجماهير الغاضبة بإحراق مكاتب اتحاد بنجلاديش لصحة المرأة (BWHC) بسلهت عام ١٩٩٤.[٣٤]

والمؤسسة تعمل أساسا على زيادة التوعية بقـوانين الأحـوال الشخصـية الخاصة بالزواج والطلاق، والوراثة، ووصاية الأطفال وحضانتهم. كما تعمل على توفير خدمات الصحة الإنجابية.

وجدير بالذكر أنه فى يوم إحراق مكاتب المؤسسة نفسه، دعـى أصـوليون إسلاميون إلى القيام بمظاهرات على مستوى البلاد، ضد الكاتبة تسـليمه نسـرين، وذلك عقب إصدار فتوى تبيح قتلها، وذلك لانتقادها اضطهاد الهندوس والنساء.

وهناك حالات كثيرة لضحايا الفتاوى العديدة، لم تنشر كلها. قتـل بعضـهم، وعذب آخرون، كما اضطر البعض الآخر إلى الانتحار، وكل ذلك بسبب "الجهـود المنظمة من قبل رجال الدين لنشر ثقافة الفتاوى فى جميع أنحاء البلاد" وذلك طبقـا لموظف بإحدى المنظمات الأهلية (NGO).[٣٥]

ولا تزال الأصولية الدينية هى حجر العثرة الأساسى فى طريـق التغييـر. وطبقا لعائشة خانوم، فإن حملة مؤسسة باريشاد لتوحيد قانون الأحوال الشخصـية، تؤيدها ٩٠% من سيدات منظمات بنجلاديش المختلفة، وكذلك طبقة المتعلمات مـن مختلف المهن. إن الأجواء السياسية بالبلاد، لا تزال غير مناسبة، فالفجوة ما زالت كبيرة بين قيادات الجمعيات النسائية والقيادات السياسية. وحقيقة الأمر، فإنه، حينما يتدخل الدين فى السياسة، لا يُعَدُّ ذلك بشيرا لحركة تحرير المرأة".

ورغم تأكيد وزير العدل البنجلاديشى، عبد المتـين كاشـرو، أن حكومتـه ملتزمة بالعمل الإيجابى تجاه المرأة، فإنه يرفض رسميا مسودة قـانون الأحـوال الشخصية الموحد لعام ١٩٩٢، وحجته فى ذلك "أنه لا يمكن لبلـد ديمقراطـى أن يتخذ خطوة من شأنها الإساءة إلى المعتقدات الدينية للشعب".[٣٦]

احتمالات التغيير فى المستقبل

ومع ذلك فإن الفجوة يمكن عبورها؛ إذ إن الجمعيات النسـائية والحكومـة متفقة على شىء واحد على الأقل، وهو الحاجة الملحـة لتحسـين حالـة الفتيـات

والسيدات. وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية بصياغة خطة مدتها ١٠ سنوات، بغرض تنمية الفتاة ببنجلاديش، وذلك بهدف العمل على تنفيذ خطة العمل لمنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (SAARC) ومدتها ١٠ سنوات من ١٩٩١- ٢٠٠٠.

ورغم عدم ذكر قوانين الأحوال الشخصية صراحة، فإن الخطة تنص على أن هدفها الأساسى"هو إعادة بناء وتشكيل النظام الاجتماعى والاقتصادى حتى يصبح سندا وعونا فى تنمية المرأة على قدم المساواة مع الرجل".

كما قامت الحكومة بإعداد مسودة للمساهمة فى الخطة المقترحة من ١٩٩٥- ٢٠١٠، وتهدف إلى القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة. وبخلاف المسودات السابقة، فإن هذه المسودة تنص على أن "المساواة داخل العائلة وفى المجتمع" هدف من أهدافها الأساسية، كذلك مشروع الخطة الخمسية الخامس، التى تم إعدادها والسياسة الوطنية لتقدم المرأة وقد تم الموافقة عليهما عام ١٩٩٧ وينصان على "ضرورة تحقيق مساواة المرأة مع ارجل فى جميع المجالات".(٣٧)

بالإضافة إلى ذلك فإن التقرير الذى قدمته الحكومة عام ١٩٩٧ "للجنة القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة (CEDAW)" يعترف صراحة، بأن عدم المساواة بين الرجل والمرأة والتى تنعكس فى نواحٍ متعددة من قوانين الأحوال الشخصية، التى تحكم المرأة، تفوق كثيرا الحماية التى توفرها لها القوانين المدنية".(٣٨)

وفى التقرير نفسه، تعترف الحكومة بإمكانية تغيير الشريعة، كما تسحب تحفظاتها بشأن بندَين(٣٩) وردا فى مؤتمر القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها البند ١٦(١) (ف)، والذى يمنح المرأة نفس حقوق الرجل فى الحضانة والوصاية. هذا بالإضافة إلى اعترافها أصلا بالبند ١٦(١) و(د) الذى يمنح المرأة والرجل نفس "الحقوق والمسئوليات كوالدين، بصرف النظر عن حالتهما الزوجية". ويضيف البند أن مصلحة الأطفال لها الأولوية.

إلا أن الحكومة فى الواقع لا تزال تتحفظ على البند ١٦ (١) و(س) الذى ينص على "المساواة بين الزوجين فى الحقوق والمسئوليات، تجاه الأطفال فى حالة الزواج وبعد انهياره"، وعلى ذلك فإن بنجلاديش من الناحية النظرية، على الأقل أصبحت تلتزم بمنح الرجل والمرأة حقوقا ومسئوليات متساوية بوصفهما والدين وأوصياء على الطفل، ولكنها فى الوقت نفسه، لا تستطيع ضمان تحقيق المساواة بين الطرفين داخل الزواج أو بعد انهياره.

وطبقا لتقرير الحكومة، فإنه تم بالفعل مراجعة التحفظات على بعض بنود مؤتمر المرأة، ومن أهمها البند ٢، الذى ينص على "ضرورة أن تتخذ الدولة الخطوات اللازمة والضرورية بدون تأخير، التى من شأنها القضاء على كل أشكال التحيز ضد المرأة".

وغنى عن القول، أنه بغير هذا البند فإن التعديل المنشود لن يكون سوى تعديل رمزى.

وجدير بالذكر، أنه فى أبريل ١٩٩٩، أعلنت الشيخة حاسينة، رئيسة وزراء بنجلاديش عن سياسة قومية جديدة للدولة من أجل الترويج "للمساواة بين الرجل والمرأة في كل مناحى الحياة".[٤٠] وفى خطابها الموجه لمجموعة من السيدات المسنات، حيث حثتهن على ضرورة الإصرار على المساواة مع الرجال، أكدت حاسينة، "لن يعطيكم أحد حقوقكن، ما لم تكافحن وتحاربن من أجل الحصول عليها". فإن التمعن فى رسالة حاسينة يترك انطباعا أنه رغم الترحيب رسميا بالمساواة، فإن تمكين المرأة من تحقيق المساواة مع الرجل يُعَدُّ من قبيل المسئولية الفردية أكثر منها مسئولية الحكومة.

ولا شك أن هناك مؤشرات تغيير على مستوى القاعدة أيضا، حتى فى المناطق المحافظة؛ فقد تمكن اتحاد صحة المرأة ببنجلاديش (BWHC) من مواصلة عمله بسلهت، بعد أن اجتمع بسلطات الإقليم، وعقد مناقشات، ومقابلات

مع المسئولين المحليين، كما تم التفاوض مع كوادر رجال الدين وأتباعهم، بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات عامة حضرها الأزواج وأهل الزوجات وتحدث فيها مسئولون فى مراكز مرموقة لصالح المنظمة وجهودها العديدة.

وتعلق محامية حقوق الإنسان، سلطانة كمال قائلة: "فى عام ١٩٦١، حينما طرأت بعض التغييرات على قانون الأحوال الشخصية، وكانت بنجلاديش آنذاك دولة دينية، لم تقابل بأية مقاومة من الأفراد"، ورغم أن بنجلاديش لا تزال تُعَدُّ مجتمعا دينيا، فإن الملاحظ هو زيادة التوعية بحقوق المرأة بدرجة كبيرة، وتضيف: "رجال الدين يزعمون أنهم لسان حال الشعب"، حينما يعارضون فكرة الإصلاح. وحقيقة الأمر، أنهم لا يبذلون أى مجهود لمعرفة ما يريده الأفراد فى الواقع، وما هى آراؤهم تجاه شتى القضايا.

بينما هناك العديد من النشطاء الذين يركزون على مرونة الإسلام فى استيعاب التغيير المطلوب، أما نسيمة، فهى لا تعتقد أن التغيير يبدو قريبا، وعلى عكس نساء بنجلاديش، تقول: "كنت دائما واثقة من نفسى، توفى والدى حينما كنت طفلة، وقامت أمى بتربيتى مع أخواتى البنات بمفردها، وقد قيل لى حينذاك إننى يمكننى أن أفعل ما أريد".

تخرجت نسيمة فى الجامعة وحصلت على درجة الماجستير، وقد اختارت بنفسها شريك حياتها رغم معارضة بعض أفراد أسرتها، وتضيف: "لم أكن أدرك أن هناك فارقا بين الرجل والمرأة إلا حينما فشل زواجى". وقد عانت كثيرا من سلبيات النظام القانونى؛ فقد مرت أكثر من خمس سنوات، منذ أن أخذ زوجها ابنها منها، وبعد أعوام من التفاوض فى المحكمة تمكنت من الحصول على حق زيارته مرتين بالأسبوع فقط. بالنسبة لنسيمة فإن الخيانة الحقيقية، قد جاءت من قبل النظام القانونى ببلادها.. وفى تجربتها "فإن الجنة لا تزال بعيدة عن أقدام الأمهات".

ملكية الأرض

المرأة وحقوق ملكية الأرض بزيمبابوى

بقلم بات ماد

فرجينياماينج، ٣٠ سنة، وأم لثلاثة أطفال، لا تمتلك هى ولا زوجات إخوتها رسميا أية قطعة أرض. وهى تسكن على قطعة أرض من تلك التى أعيد تعميرها بزيمبابوى، بمنطقة جومبانى على بعد ٢٥٠ كم من العاصمة هرارى، حيث لا تسمح الحكومة بإصدار تصاريح الأرض للزوجين بشكل مشترك، ولكن يكون التصريح باسم الرجل وحده.

تسكن فرجينيا مع بعض أفراد عائلتها على قطعة أرض من ١٢ فدانا، حيث تزرعها حبوبا وتبيعها، تقول: "إن ظروف العمل شاقة جدا، فأنت تقضى عدة ساعات سيرا على الأقدام حتى تصل إلى الحقول، وحين تصل هناك، تكون فى حالة يرثى لها من الإرهاق والإجهاد".

وكل سيدة تقوم باستزراع فدان واحد يمنحه زوجها لها، طبقا للتقاليد؛ حيث يتم زراعة بعض الحبوب للاستهلاك العائلى، وجزء آخر يباع محليا للوفاء بمصاريف المدارس أو شراء الزى المدرسى، أو حفاضات للأطفال، كما يستخدم الدخل الإضافى فى المصاريف العامة للعائلة، كشراء تذاكر الأتوبيسات لحضور مناسبات عائلية أو تمويل غيرها من نفقات العائلة المختلفة.

ومثلها مثل جميع نساء منطقة جومبانى، لا تملك هذه السيدة من عائلة مانياجى أن تحدد وحدها أولويات نفقات العائلة، على الرغم من أنها تقوم بالمساهمة الأساسية فى الدخل العائلى. كذلك لا تملك المرأة حق تملك الأرض التى

أعيد تعميرها حينما يموت الزوج، فملكية الأرض لا تنتقل بالضرورة للزوجة بوفاة زوجها. إلا فى حالة توقيعهما على عقد الملكية، وإذا اضطرت الزوجة إلى تـرك زوجها بسبب سوء المعاملة أو هجرها الزوج، فإن الطلاق لا يجلـب لهـا سـوى الانهيار الاقتصادى، حيث يكون لزاما عليها أن تترك الأرض حيث عملها، ومورد رزقها.

وتقول سيدة مطلقة من جومبانى بمرارة: "عادة حينما نتقدم للحصول علـى تصريح بالعمل فى منطقة أخرى يتم إعادتها مرة أخرى إلى أرض الزوج السابق".

وفى حالات الطلاق تحاول المرأة العودة إلى بيت أسـرتها، لكـن الأهـل لا يرحبون دائما بها.

تؤكد مونيكا ماكوبالو "أن الأمر يكون سيئا للغاية فى حالة أن تكون المـرأة المطلقة، مطرودة من أرض زوجها، هنا قد لا يرغب الأهل حتـى فـى رؤيتهـا، بسبب التزاحم على الأرض". وقد يبلغ بهن اليأس مبلغا كبيرا حينمـا يفشـلن فـى العثور على أرض للاستقرار والعمل. تقول سيدة مطلقة من جومبانى: "إن السيدات المطلقات يعاملن معاملة الشحاذات، حيث لا يمكنهن تملك قطعة أرض، وفى الوقت نفسه، يجبرن على طلب المعونة لرعاية أطفالهن".

مايا شينو، موظفة سابقة فى الحكومة، كرست ١٨ عاما من حياتها لدراسـة مسألة اختلاف الجنس وحقوق الأرض، تقول: "تدرك المرأة تماما وضعها الحساس فى حالة حدوث الطلاق، وهذا ما يدفعها للخضوع للزوج. فـإذا حـدث الطـلاق، يحتفظ الزوج لنفسه بالبيت وملكية الأرض بينما تتحول الزوجة إلى فرد معدم".

إن التبعية للرجل فى تملك الأرض، تعنى اضطرار الزوجة إلى الاسـتمرار فى زواج قد يعرض صحتها بما فيها الصحة الإنجابية للخطر.

مشروع موساسا بهرارى، وهو أول منظمة بزيمبابوى، غير حكومية، قـام بإجراء مسح بهدف مواجهة العنف ضد النسـاء وذلـك بالأقـاليم الوسـطى مـن

الريف.[1] وبسؤال ٩٦٦ سيدة ينتمين إلى أعراق مختلفة، تم الكشف عن أن واحدة من بين كل ثلاث نساء قد تعرضت بالفعل إما لعنف أو تحرش جنسى، أو اضطرت لممارسة الجنس بغير موافقتها. كما أن سيدة من كل ١٢، سبق لها وتعرضت للضرب أو الركل أو تعرضت لشكل من أشكال الاعتداء، أثناء الحمل.

ورغم المعاناة، فإنهن أجبرن على التحمل فى صمت لئلا يجدن أنفسهن مطلقات ومعدمات.

تتساءل سيدة أثناء دورات تدريبية وندوة معلومات قام بها مشروع موساسا: "إذا طردنى زوجى فماذا أفعل؟ فأنا لم أكمل تعليمى بعد الصف الثالث، فماذا يكون مصيرى؟ ماذا أفعل؟ وأين أذهب؟".

رغبة صعبة التحقيق

وتمتدح حكومة زيمبابوى نفسها على المكاسب التى حققتها، فى مجال تطبيق حقوق المرأة، بما فيها التشريعات الخاصة بحضانة الأطفال وقانون الميراث، وإن كان لا يشمل حقوق الأرض.

إن القرار الصادر فى مارس ١٩٩٩ من المحكمة العليا، بحرمان السيدات من وضعهن القانونى، بوصفهن بالغات يُعَدُّ ردة حجبت تلك المكاسب، وإذا لم يتم إلغاء القانون، فإنه سوف يقضى على التقدم والجهود الدعوية على مدى عقدين من الزمن، لتحسين وضع المرأة بزيمبابوى.

ومن المثير للسخرية، أنه فى يناير١٩٩٨، ذكر وفد الحكومة للجنة مؤتمر المرأة (CEDAW)، قانون ١٩٨٢ للسن القانونية للسيدات ضمن إنجازاتها الأساسية، وقد أشادت العديد من الجهات بهذا القانون الذى يوحد السن القانونية للرجل والمرأة بثمانية عشر عاما (LAMA). وهو ما يُعَدُّ نقلة أساسية للمرأة من مرحلة القاصر إلى مواطن كامل الأهلية، بالإضافة لما يصاحب ذلك من حقوق، واستحقاقات.

ورغم ذلك فبعد عودة الوفد الحكومى، طالب بعض أعضاء البرلمان بتغيير القانون كما فعلوا من قبل عدة مرات منذ أن تم إصداره، وذلك بحجة أنه يعمل على تدمير التقاليد والحياة العائلية، وقد اعترض العضو ليفنستون قائلا: "إن ما يصلح للتطبيق فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة، قد لا يصلح بالضرورة بزيمبابوى"، وطالب البرلمان أن يعلن على الملأ اعتراضه على القانون.

وبالمثل فى يوليو ١٩٩٨، رفض جوزيف ميزكا، الوزير دون وزارة، المسئول عن إعادة التوطين بالكامل على مطالب "مجموعة نساء الأرض" وهو اتحاد يتكون من منظمات ناشطة فى مجال حقوق الأرض للمرأة، وقد شملت مطالبهم، تسجيل تصاريح ملكية الأرض باسم الزوجين والسماح للسيدات غير المتزوجات، والسيدات اللاتى يعُلن العائلة بتملك ٥ ملايين هكتار من الأرض التى يعاد توزيعها. وقد كان سبب الرفض مرة أخرى، أن مثل تلك السياسات تقود إلى انهيار العائلات.

ويردد بعض الرجال بجومبانى تلك المخاوف نفسها، رافضين منح المرأة حق امتلاك الأرض إلا فى حالة أن تصبح أرملة "فهذا شىء مفهوم"، جاء ذلك على لسان جوافا وهو مسئول عن حراسة ١٧ قرية ويتمتع باحترام الجميع.

ويقول سيبيلو ماكوبالو، ٣١ عاما: "أنا لا أوافق على الإطلاق على تطبيق نظام الحصص بالنسبة للسيدات؛ فهذا سوف يفضى إلى تزايد حالات الطلاق. إن السيدة التى تعيش بمفردها ليس لديها القدرة على إدارة الأرض، ثم ماذا يحدث إذا قررت الزواج والانتقال مع زوجها فى قرية أخرى؟"

من أجل ذلك فإن المعارضين لقانون السن القانونية للأغلبية(LAMA)، كادوا يهللون فرحا، حين أصدرت المحكمة العليا قرارها فى مارس ١٩٩٩ بشأن توريث الأرض للمرأة، حيث ساوت ما للنساء من حقوق فى هذا الشأن "بالقصَّر من الذكور" فى عائلتهن.

وفى قرار مثير للجدل، احتل عناوين الجرائد العالمية، اتفق خمسة قضاة فيما بينهم وأعلنوا أن فينا ماجايا، ٥٨ عاما- لا يحق لها أن ترث أرض والدها المتوفى، وذلك رغم أنها كانت وريثته. ولأنها امرأة، فقد منحتها لأخيها غير الشقيق. وكانت حجة القاضى جيبسون موششتيرى، أنه طبقا للقانون العرفى فى أفريقيا، فإن السيدات، يعتبرن تابعات لرأس العائلة من الذكور، وذلك فى عائلتهن الأولى أو عائلة الزوج. كما أعادت المحكمة تفسير قانون السن القانونية للأغلبية، مؤكدة أن القصد من هذا القانون ليس إبطال القانون العرفى بالبلاد، وهو الذى يحكم الزواج، الطلاق، الوراثة، الحضانة. "كما أن قانون السن القانونية لا يقصد منح المرأة حقوقا إضافية على حساب ما يجب أن يسرى من أعراف تحكم المجتمع".(٢)

هكذا قضى هذا الحكم بجرة قلم على عشرين عاما من كفاح المرأة من أجل حقوقها القانونية، وذلك بعد أن "غلب القوانين العرفية على القوانين الدستورية". وذلك طبقا لمنظمات المرأة وحقوق الإنسان بزيمبابوى،(٣) وأثار موجة من الغضب والصدمة الشديدة، وحفز المعارضة للعمل. فكان الالتماس الذى تقدمت به سيدات زيمبابوى إلى البرلمان، يدعو إلى مساواة جميع سيدات زيمبابوى – البيض منهن والسود – بالرجال.

وتقول ليديا زيجومو، رئيسة منظمة المحاميات بزيمبابوى: "إن هذا القرار، يُعَدُّ نكسة، ولكنه لن يغير أهدافنا. سوف نواصل العمل حتى تتحقق العدالة".(٤)

وفى حالة ماجايا، فإنها استأنفت الحكم فى المحكمة العليا، وذلك بعد أن قامت محكمة أخرى، أقل شأنا، بتأييد حق أخيها غير الشقيق فى طردها من منزل أبيها بعد وفاته.

مسألة الجنس فى حقوق ملكية الأرض

هناك عدة أنواع من الأرض فى زيمبابوى، فهناك أولا أرض الزراعة التجارية، وهى أخصب الأراضى على الإطلاق، وعادة تكون معمرة ويملكها البيض بصفة أساسية (وحاليا بعض السود أيضا من الطبقة الوسطى)، ثم هناك الأرض المشاع، والتى تعرف باسم أرض الائتمان القبائلية أو الاحتياط، وتكون أقل جودة، وهى شديدة الازدحام، ومخصصة من قبل النظام الاستعمارى القديم للأغلبية من السود، ثم هناك الأرض التى أعيد تعميرها مؤخرا، وهى الأراضى التى تم إعادة توزيعها على الشعب منذ الحصول على الاستقلال عام ١٩٨١.

فى أكتوبر ١٩٩٧، حظى الرئيس روبرت موجابى على اهتمام العالم وتقديره، حينما أعلن بدء المرحلة الثانية من توزيع الأراضى، وكان الهدف ١٤٠٠ مزرعة، كانت لا تزال فى حوزة البيض، حيث أعلن موجابى، "سوف نحصل على الأرض كلها وبدون مقابل". وكما كان متوقعا، شن الملاك حملة معارضة مضادة.

ومرة أخرى تم إغفال مسألة الجنس من معادلة الأرض المثيرة للجدل؛ مما حدا بالجماعات النسائية إلى الانضمام مع المنظمات المدنية لوضع مسألة الجنس على جدول أعمال الإصلاحات الجديدة الخاصة بحقوق الأرض.

تقول شيرين، منسقة برنامج المرأة بشبكة مركز الموارد (ZWRCN): "إن الأرض أصبحت قضية سياسية، والحكومة تبدو بعيدة جدا عن تلبية مطالب المرأة أو الوفاء بحقوقها الخاصة بالأرض. هناك ولا شك بعض التغييرات التى حدثت تدريجيا فى مواقف بعض الجهات، ولكنها لا تزال تغييرات محدودة لا ترقى إلى مستوى الانتصارات الحقيقية بالنسبة للمرأة فى هذا المجال".

يؤكد رودو كوارمبا من مشروع موساسا "أن المرأة تدير الآن بالفعل الأرض، ولكن تملُّك الأرض سوف يعطيها حقوقا على الدخل الذى تدره هذه الأرض وهو ما يعنى مكسبا حقيقيا وتمكينا للمرأة فى هذا المجال".

إن هجرة الرجال إلى المدن على مر الزمان، قد جعل فلاحة الأرض، مجالا تكاد تنفرد به المرأة فى زيمبابوى، وهو اتجاه استمر منذ الاستقلال. أكثر من ٧٠% من القوة العاملة فى الزراعة من النساء وهن يعتمدن فى المعيشة، اقتصاديا واجتماعيا على العمل بالأرض، وبإنتاجهن فى الزراعة وغيرها يسهمن فى زيادة الإنتاج المحلى الإجمالى للدولة ويزدن من دخل الأسرة.

إلا أن مساهمة المرأة فى قطاع الزراعة البسيطة - ويعد قطاعا غير رسمى بالدولة - وكذلك مساهمتهن داخل المنزل، لم يتم تسجيلها بشكل وافٍ، مما ترتب عليه إغفال لقيمة المساهمة الحقيقة للمرأة فى اقتصاد البلاد".[٥]

وجدير بالذكر، أن المرأة لم تستفد بشكل مباشر من المرحلة الأولى لإعادة توزيع الأرض فى الثمانينيات، وعلى الرغم من تأكيد لجنة تملك الأرض عام ١٩٩٤، أن المرأة لا تتمتع بحقوق الرجل نفسها على الأرض، فإنها لم تقدم أى توصيات لمعالجة هذا التهميش.

وفى تقرير "أبعاد مسألة الجنس وحقوق استخدام الأرض بزيمبابوى"، الذى أعدته شبكة مركز موارد المرأة بزيمبابوى (ZWRCN)" تم إبراز طبيعة العلاقة محفوفة المخاطر التى تربط المرأة بالأرض، "فالمرأة المتزوجة تتمتع بحقوق استخدام الأرض المشاع، من الدرجة الثانية، أى من خلال الزوج. بينما تجبر المطلقات على ترك الأرض دون أى ضمان لحق العمل على أرض الأهل حين العودة إليها.. وكذلك قد تتعرض الأرامل للطرد من الأرض التى عملن عليها سنوات طويلة، وذلك من قبل أهل الزوج بعد وفاته".

وفى منطقة الأراضى التى أعيد تعميرها فإن المرأة التى تعول أسرتها، (الأرملة أو المطلقة ولديها أطفال) تستطيع نظريا فقط، الحصول على تصاريح باستخدام الأرض. فإن المتزوجات لا يمتلكن سوى حقوق من الدرجة الثانية؛ أى من خلال الزوج.

أجرت منظمة المرأة والقانون بجنوب أفريقيا (WLSA) بحثا عن حقوق الأرض للرجل والمرأة، وذلك بغرض تقديمها للجنة تملك الأرض، وبهدف تجميع معلومات، قامت بإعداد ثلاثة نماذج لرسومات الأرض التى تم تعميرها حديثا، حيث تقوم العائلة باستزراع الأراضى، ومن ضمن نتائج البحث، التى نشرت عام ١٩٩٤، أن حوالى ٨٧% من أصحاب التصاريح من الرجال، وأن أغلب السيدات اللاتى لديهن تصاريح، من الأرامل أو المطلقات ولديهن أطفال،[٦] وكذلك جزءا من الزوجات قد فقدن الاستقلالية التى كن يتمتعن بها فى ظل قانون تملك الأرض القديم، فأصبحن أكثر تبعية للأزواج.

ورغم أن الأغلبية السوداء من الشعب لا تملك أكثر من ١% من الأراضى، فإن هذه الأرض تحظى باهتمام كبير من جانب الحكومة التى أرادت أن تثبت من خلال هذا الاهتمام، أنها قادرة على الوفاء بوعودها الخاصة بالإصلاح، وإعادة تشكيل نظام تملك الأرض، ومن هنا كانت تلك الأراضى هدفا لحملة قامت بها النساء، حيث تمكنَّ من رفع راية حقوق المرأة فى تملك تلك الأراضى.

وتؤكد منظمة المرأة والقانون بجنوب أفريقيا "أن أراضى التعمير الحديث، فرصة جديدة للحكومة لإزالة مظاهر التفرقة فى مجال حقوق الأرض بين الرجل والمرأة، إذ إنها أراضٍ جديدة، غير مرتبطة بالتقاليد، حيث يبدأ الأفراد حياتهم بعيدا عن قيود الأجداد".[٧]

ورغم أن ضغوط الإصلاح تأتى أساسا من السيدات، فإن هناك عددا لا بأس به من الرجال، على استعداد لتأييد الإصلاح أيضا وفى استطلاع أجرى عام ١٩٩٣، وضم ٣٩٨ مزارعا، من بينهم ١٤٥ رجلا، تم دراسة وجهات النظر المختلفة تجاه تملك المرأة للأرض، ووجد أن ٣٨% من الرجال قد أيدوا فكرة تملك الزوجة للأرض.[٨]

لا تملك المرأة حق امتلاك فدان واحد لزراعته

وفى ظل النظام التقليدى لتملك الأرض، فقد جرت العادة أن يمنح الزوج قطعة أرض لزوجته لاستخدامها الشخصى فى الزراعة أو لبيعها، على أن تحصل على عائد من هذه الأرض، لكن ما يحدث فى الواقع، أن عائد هذه الأرض يذهب لاستهلاك الأسرة.

يقول شينو ريبول، وهو خبير فى قضايا المرأة وحقوقها على الأرض: "من الأسباب الرئيسية لتمسك المرأة بتملك قطعة أرض، أن ذلك يبرز مدى احترام زوجها وتقديره لها، وهو شرف كبير أمام عائلة الزوج خاصة بعد وفاته".

كما يؤكد، أنه عمليا، لا تحصل المرأة إلا فى النادر على حقها فى تملك قطعة الأرض، وتكون أرضا مشاعا. أما الأراضى الريفية، فيستفيد ما يقرب من ٦٠% من النساء بتملكها.

من مبررات الأزواج لعدم منح الزوجة قطعة الأرض، أن الزوج هو الذى يحصل على التصريح، ولذا فمن حقه هو فقط التملك، أو أن الأرض نادرة أساسا، والمرأة لا تستطيع إدارتها بنفس كفاءة الرجل. "قد يحدث أن يمنح الزوج الأرض لزوجته، ولكنه يطالبها بالعائد، فكأنه حقيقة الأمر، يمتلك الأرض وحق السيطرة الكاملة عليها".

إيما موبيه، زوجة أحد الاستشاريين فى جومبانى، تقول من ناحية أخرى: "هناك رجال لا يزالون يوفون بهذا التقليد، بل قد يذهب كرم بعض الأزواج إلى حد تخصيص قطعة أرض من أربعة فدادين كاملة للزوجة. المشكلة هنا تكون للذين لديهم أكثر من زوجة؛ ففى هذه الحالة لا توجد أرض كافية بالطبع لتخصص لكل زوجة منهن قطعة تملكها".

فينس جوافا، ٥٦ عاما، وهو حارس فى الريف فى جومبانى ولديه زوجتان، يقول: "على المرأة أن تتمسك بحقها بالنسبة لهذا التقليد، ويؤكد أن بعض النساء قد انتحرن بالفعل حينما انتزع منهن الأزواج هذا الحق".

فى إصدار بعنوان "حقوق الصحة الإنجابية فى زيمبابوى"، للكاتب رينيه لوينسون، أورنا ادواردز، بريسلاهوف. أشير أنه تاريخيا، ثبت أن الأدوار الإنجابية فى الأسرة هى التى تشكل عادة العلاقة بين الرجل والمرأة الخاصة بالتناسل، وحقوق التملك، وإجراءات الإرث، والأدوار الاجتماعية".(٩)

من الأسباب الأساسية المسئولة عن تردى وضع المرأة بزيمبابوى، ما يعرف "بلوبولا" أو ثروة العروس؛ والتى تتكون من نفقات فى شكل نقود وأشياء عينية، يقدمها الزوج إلى أهل الزوجة، وتمنحه حقوقا عليها، بما فيها الحقوق الجنسية.

جدير بالذكر أن "لوبولا" يمنح زعماء القرية سيطرة على حقوق التملك الخاصة بالمرأة، والمرأة يمكن أن يكون لها حقوق ثانوية على الأرض المخصصة لزوجها، إلا أن هذه الحقوق تخضع، حقيقة الأمر فى المقام الأول، لسيطرة التقاليد والالتزامات الاجتماعية أكثر من خضوعها لقواعد القانون.

وتوجه أكيلين ماشوكو، أرملة من منطقة جومبانى الريفية، اللوم إلى نظام لوبولا، فى عدم حصول المرأة على عائد مقابل ما نقدمه من عمل، وتعزو ذلك إلى شعور الزوج الذى يدفع لوبولا، أن الزوجة من ضمن ممتلكاته الخاصة، متجاهلا هكذا حقوقها المشروعة.

ولا يشكل التعليم أو الطبقة الاجتماعية أى دور فى شعور المرأة بالأمان فى زيمبابوى، أو "بانتمائها" كأم أو زوجة داخل بناء عائلى، وذلك طبقا لمدير مشروع موساسا. وتقود هذه التبعية النساء إلى "تسليم صحتهن وحقوقهن الإنجابية إلى الرجال، أو محاولة السيطرة على الرجال من خلال العلاقة الجنسية، بل قد تلجأ المرأة إلى الإنجاب للحفاظ على زواجها، حتى او عرضت صحتها للخطر فى سبيل ذلك".

ومن الطبيعى أن يشعر الرجل، وقد أصبح يتحكم وحده فى القرارات الخاصة بالإنجاب، أنه الطرف الوحيد المسيطر فى هذه العلاقة، دون منازع.

"إذا قررت أن أنجب خمسة أطفال، فهذا يعنى أننى يمكن أن أتكفل بهم وأقوم برعايتهم. إن الرجل هو رأس العائلة وهو صاحب القرار. فلا يمكن لزوجته أن تملى عليه عدد ما تريد إنجابه من الأطفال".[١٠] كان هذه تصريح أحد الأزواج. طبقا للباحث ويكويتى.

ومن ملاحظات المحلل السياسى، توماس ديف، وكان يعمل سابقا مع الجمعية السياسية والاقتصادية بجنوب إفريقيا (SAPES)، أن النساء بالمناطق الريفية يملن إلى كثرة الإنجاب، ويفضلن الذكور بصفة خاصة. كما يؤكد أن فشل المرأة فى الإنجاب يعرضها لمشاكل جمة". وتتفق معه فى ذلك، رومبدزاى نوندو، عضوة جمعية الحركة النسائية (WAG)، حيث تركز على الضغوط النفسية التى تتعرض لها المرأة، وتقول فى ذلك: "إن النساء ما زلن يعتقدن أن الإنجاب هو الوسيلة المضمونة لتحقيق الأمان داخل الزواج وضمان حقوقهن الخاصة بالأرض".

ورغم انخفاض عدد المواليد فى المناطق الريفية بزيمبابوى من متوسط ستة أطفال إلى أربعة فقط،[١١] بفضل تركيز الحكومة على برامج تنظيم الأسرة خلال الثمانينيات، فإن حق المرأة فى الاختيار فيما يتعلق بالإنجاب لا يزال محدودا. وتؤكد ذلك إلسى وهى مزارعة، طلبت عدم ذكر اسم عائلتها، وتقول: "لا يزال الرجل يتحكم فى عدد الأطفال، وإن تمتعت المرأة أحيانا بحق اختيار فترات المباعدة بين طفل وآخر. وأنه يمكن للرجل أن يتخذ زوجة أخرى إذا اعترضت زوجته على عدد الأطفال الذين يريد إنجابهم". أما إلسى، فإن لديها الآن طفلا واحدا، ولكنها تريد أن تحصل على حق السيطرة على عدد أطفالها وفترات المباعدة فيما بينهم.

وأشد ما تخشاه النساء، هو عجزهن عن الإنجاب، والعواقب الاقتصادية المترتبة على ذلك.. وتشير الإحصاءات إلى نسبة عالية من العقم فى زيمبابوى.(١٢) ومن المعروف أن إهمال أمراض الجهاز التناسلى تسبب العقم، وآلاما مزمنة فى منطقة الحوض.(١٣)

وتؤكد نوندو أن مسحا شمل النساء بالمناطق الريفية، قامت به المنظمة التى تعمل بها، كشف أن العقم على رأس قائمة مشاكل الصحة الإنجابية، وقد تسبب كثيرا فى حدوث الطلاق، أو اتخاذ الرجل زوجة أخرى، كما يشكل تهديدا لوضع المرأة فى الزواج وحقوقها الخاصة بالأرض". كما تؤمن السيدات أن إنجاب الأطفال، سوف يساعد على استقرار طباع الرجال، مما يوفر لهن زواجًا آمنا ومستقرا".

ومن ناحية أخرى، "يرى البعض أن بعض الرجال لا يفضلون اتخاذ قرارات فردية بشأن الإنجاب، بل يفضلون مشاركة الزوجة، وبعض الرجال يفضلون عددا محدودا من الأطفال على كثرة الإنجاب، ويؤكدون أن ذلك لم يعد الاتجاه السائد، خاصة فى ظل ارتفاع تكاليف الحياة".

إلا أن مادى شنيوكا، وهى حديثة الزواج، لا توافق على أن الوضع قد تغير بالفعل. رغم أن بعض الرجال يوافقون على استخدام زوجاتهم لوسائل منع الحمل لتجنب حدوث حمل غير مرغوب فيه، يرفض أغلب الرجال أن يرتدوا الواقى الذكرى لمنع انتقال عدوى الأمراض الجنسية، ومن ضمنها الأيدز، بل إن بعضهم يرفض مجرد الفكرة، بحجة أن الواقى الذكرى يصلح لمعاشرة المومس وليس الزوجة.

وجدير بالذكر أنه على المستوى العالمى، أصبحت حقوق الصحة الإنجابية معترفا بها كعنصر أساسى من عناصر تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالمثل أصبحت نساء زيمبابوى يدركن جيدا حقوقهن الأساسية الخاصة بالجنس والعائلة.

وبسؤال المشاركات بمركز مابفوكو، وهو يتبع مؤسسة أهلية غير حكومية، بمنطقة مرتفعة الكثافة بهرارى، عن الحقوق الأساسية التى يجب أن يسعين للحصول عليها، أكدن" الحق فى حماية أنفسهن من الأمراض الجنسية المعدية (STDs)، الحق فى الاحتفاظ بأطفالهن بعد الطلاق، حق رفض العلاقة الجنسية فى بعض الأحيان". فإن ممارسة تلك الحقوق شىء مختلف تماما.

الجنس والعنف

كثيرا ما تؤدى مطالبة المرأة بحقوقها الإنجابية لدى الزوج، إلى إشعال العنف. ويؤكد رودو كوارمبا من مؤسسة موساسا "أن التواصل والمناقشة فى أمور الجنس بين زوجين، يعد من المحرمات" فمن المتفق عليه، أن الجنس شىء تمنحه المرأة بلا تفكير ولا يحق لها أساسا أن تتحدث بشأنه". والخوف من العنف يحول دون مناقشة النساء فى أى أمر من أمور الجنس مع الأزواج.

وقد أشار الباحثون إلى أن مجرد التهديد باستخدام العنف دون اللجوء الفعلى له، يحقق للرجل السيطرة على حياة المرأة الجنسية والإنجابية.

وتؤكد موساسا، أن السيدات اللاتى يترددن عليها، يؤكدن لها أنهن لا يجرؤن على مناقشة وسائل تنظيم الأسرة مع أزواجهن، بل يلجأن إلى إخفاء حبوب منع الحمل لئلا يكشف أمرهن.

وقد اتضح أن الحمل قد لا يحمى المرأة بالضرورة من عنف الأزواج. وذلك عكس الفكرة السائدة. على أساس أن الخصوبة تُعدُّ قيمة عالية التقدير فى المجتمع بزيمبابوى.

فإن استطلاعا حديثا أجراه مشروع موساسا على ٩٦٦ امرأة، -- وتُعدُّ أول دراسة واسعة المجال بغرض توثيق تجربة النساء مع العنف فى منطقة الصحراء الإفريقية. كشف أن حوالى ٤٥% من النساء اللاتى كنَّ حاملا قد تعرضن بالفعل

لعنف جسدى أو نفسى أثناء الحمل، وأنه من بين هؤلاء، ٢٢% قد تعرضن لاعتداء جسدى أثناء الحمل، وقد أبلغت ٩% منهن عن اعتداء بمنطقة البطن و ٤% أبلغن عن اعتداء بالسلاح.(١٤)

ومن المعروف، أن تعرض النساء للاعتداء أثناء الحمل، يؤدى إلى جانب تعرضهن للإصابة أو الموت، إلى مخاض مبكر - إجهاض - أو إنجاب طفل مبتسر، قد لا يبلغ الحد الأدنى اللازم من الوزن لبقائه على قيد الحياة، مما يعرض حياته للخطر. وقد أعلنت وزارة الصحة ورفاهية الطفل، أن العنف الأسرى، عامل أساسى فى وفاة المواليد.(١٥)

ومن المفارقات، أنه بينما يضع المجتمع قيودا على المرأة من ناحية السلوك والتصرفات الجنسية لمنع الإنجاب خارج نطاق الزواج، فإن المجتمع نفسه لا يخضع الرجل للقيود نفسها، بل يكاد يكون مقبولا أن يكون للرجل المتزوج علاقات جنسية خارج نطاق الزواج، مما يعرض النساء لعدوى الأمراض الجنسية وعلى رأسها الأيدز، وطبقا لتقرير وزارة الصحة، فإن الأيدز يودى بحياة ٧٠٠ مواطن أسبوعيا، بزيمبابوى.(١٦)

وجدير بالذكر أن المرأة بالمدينة، ليست أسعد حالا من المرأة بالريف، وذلك رغم أن المرأة فى الريف تفتقد أكثر إلى الإمكانيات الاقتصادية والتعليم، ومن ثم لا تملك حق الاختيار. حيث لا يحول تعليم المرأة بالمدينة أو إمكانياتها الاقتصادية من خضوعها للزوج بالقدر نفسه، خاصة وأنها لا تملك من الثقة وتقدير الذات، ما يوفر لها الحماية والأمن.

هذا طبقا لمعهد لونسون، حيث يؤكد "أن الدراسة أثبتت أن سلوك الزوج، هو المحدد لإصابة الزوجة بفيروس الأيدز، وليس وضعها الاقتصادى أو التعليمى".(١٧)

تؤكد كوارمبا، أن المرأة على جميع المستويات، تفضل تحمل العنف الأسرى، على هجر الزواج الذى يوفر لها مكانة اجتماعية وقيمة فى المجتمع. حتى أن لسان حالهن يكاد يقول: "يمكنه ضربى، مادام سوف يبقينى زوجته". وطبقا لكوارمبا أيضا، "إن ما تخشاه المرأة حقيقة، هما أمران، الضرب حتى الموت، أو الطرد. إن المرأة لا تتحدث عن العنف إلا إذا شعرت فعلا أنها على وشك أن تفقد كل شيء. تعودنا أن نلاحظ حين تأتى إلينا السيدات بمشروع موساسا، أنهن لا يبدأن أبدا بالحديث عن عنف الأزواج، ولكنهن يلمّحن إليه فى سياق الحديث. هكذا يعبرن عن خوفهن، دون ذكر السبب صراحة".

وتضيف، إن الجميع يتحدث الآن صراحة عن عنف الأزواج. ولكن لا أحد يذكر رغم ذلك، الحاجة إلى تشريع لردعه. يعرف الرجال الآن ما يجب قوله كسياسة عامة، فنجدهم يؤكدون أنه لا يصح أن يضرب الرجل زوجته إلا أنه من الصعب تصديقهم، حتى يكفوا فعلا، عن ذلك بصفة شخصية.

وحقيقة الأمر فإن ندرة توافر حقوق المرأة الخاصة بالأرض يؤثر على الجميع، من لم تتزوج قط، سواء من الشابات أو كبار السن - المطلقات، المنفصلات، الأرامل - والمتزوجات.

تقول إدنا من شيفو بإقليم ميدلاند، وهى لم تتزوج بعد: "يمتلك أخى الصغير قطعة أرض محفوظة له ببيت العائلة، أما أنا فلا أمتلك شيئا، وذلك لأن الثقافة التى تحكم مجتمعنا، تفترض أنه بدون زواج لا يحق للفتاة أن تمتلك بيتا أو أرضا".

وتقول سارة، زوجة مزارع - لا تريد الإفصاح عن اسمها الحقيقى: "إن طلاق المرأة أو ترملها أو هجرة زوجها، يضعها فى وضع حساس لا تحسد عليه. ونتيجة لذلك يفضل النساء البقاء مع أزواجهن مهما كان الحال، عن الحياة بدون زواج. تلك ثقافة مجتمعنا ولا تزال سارية حتى الآن؛ فبقاء المرأة وحدها دون

رجل يُعَدُّ وصمة عار لا يقبلها المجتمع". وتضيف: "نعم أحتاج امتلاك أرض تكون لى بصفة شخصية، ولا تكون أساسا أرض زوجى. هكذا لا يمكنه طـــردى منهـــا بحجة أنها أرضه".

من القاعدة للحكومة

عام ١٩٩٨ شكلت تسع عشرة منظمة، مجموعة "نساء الأرض" مـــن أجـــل تكوين مجموعة متماسكة قوية التأثير، وشملت رجالا ونساء. ومن الاســـتراتيجيات الأساسية، لتلك المجموعة، تعبئة النساء بالمناطق الريفية حول مسألة حقوق المرأة الخاصة بالأرض، حتى تسمع أصواتهن أخيرا.

وتؤكد رومبيدزاى نوندو، من مجموعة نشاط المرأة (WAG) "أن الضـــغط من أجل حصول المرأة على حقها فى الأرض، يجب أن يبدأ من القاعدة لابد مـــن توصيل أصواتنا لصانعى القرار فى هرارى، ومن أجل ذلك، لابـــد مـــن تضـــامن النساء على جميع المستويات، كما يجب العمل على تعبئة نساء الريف أيضا".

وتدرك نساء الريف الآن، خاصة المزارعات منهن، أهمية حصول المـــرأة على حقوقها تجاه الأرض، رغم أن نساء منطقة جومبانى الريفية لم تكن على علم بوجود مجموعة "نساء الأرض" قبل الاجتماع بهن.

وتؤكد الأرملة أكيلين ماشوكو أن النساء يشـــكلن غالبيـــة الحضـــور فـــى اجتماعات المنطقة، حيث يطالبن بحقوقهن وباعتراف رسمى من الحكومة بالبرنامج الخاص بالأراضى الريفية. وتضيف ماشوكو: "ورغم أن ثلثى الحضور فـــى تلـــك الاجتماعات من النساء، فإن أبناءهن هم الـــذين يحظـــون بملكيـــة الأرض، بينمـــا لا يحصلن هن على شيء لمجرد كونهن نساء".

وتؤكد كارين زومبيرا من مجموعة النساء فى القـــانون والتنميـــة بأفريقيـــا (WILDAF)، وهى منظمة أفريقية وطنية، ولديها فرع بزيمبابوى، أن كسب تأييد

صناع السياسة ليس بالأمر اليسير، حيث تفتقر الأغلبية إلى تفهم منطق المساواة بين الرجل والمرأة وقضايا حقوق المرأة. وذلك رغم فصاحتهم كخطباء سياسيين. إن هذا الاتجاه المحافظ، ينبع غالبا من كونهم رجالا أكثر منهم قادة وزعماء. إن ما ينقصهم، في واقع الأمر، هو إدراك حقيقة ما يفعلونه". وتشير أيضا إلى "افتقار رجال السياسة إلى الفهم الصحيح" وتقول: "إن الرجال وهم أغلبية ولديهم النفوذ والسلطة، غير مستعدين للتنازل عن المزايا التى يتمتعون بها، بصفتهم رجالا، فإن الفضلاء منهم لا يخشون المساواة".

النساء مواطنات أيضا

تؤكد دكتورة باتريشيا ماكفادن (SAPES)، وهى باحثة وناشطة فى حقوق المرأة، أن قضية المواطنة، قضية محورية، لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار، وتدرج على جدول أعمال الحملة الخاصة بحقوق المرأة على الأرض، "إن الأرض مورد نادر، وهى حق من حقوق المواطنة، وعلى ذلك فهذه يجب أن تكون نقطة البداية. على المرأة أن تعرف من هو المواطن؟ إن المواطنة تمنح الفرد الحق فى تملك الموارد"، وتضيف: "بالنسبة للمرأة قضية المواطنة ليست محورية، بعكس الرجل الذى يعرف حقوقه كمواطن ويطالب بها".

من الواضح أن صانعى السياسة بزيمبابوى، لديهم تفسير أيديولوجى مختلف، حينما يتعلق الأمر بحقوق المرأة. فمن التقاليد الثابتة، أن المرأة تابعة للرجل وهو الذى يتكفل بها ويقوم برعايتها، ولذلك عندما تمنح الدولة المرأة حقا فهى تعتبره معروفا أو امتيازا تسديه لها، ولكنه ليس حقا من حقوقها المشروعة".

ويتفق مع ذلك توماس ديف قائلا: "نحن لا نزال نعمل بمقتضى قانون الأعراف والتقاليد، حيث تتشكل هوية المرأة من خلال تبعيتها للعائلة. والرسالة هنا واضحة: المرأة ليست مواطنة إلا إذا كانت داخل الزواج".

لم تتطرق مجموعة نساء الأرض بعد إلى قضية حقوق المرأة الإنجابية في الريف.

تقول يونيتى شارآ، وهى ناشطة وعضوة بالاتحاد: "لم نصل بعد إلى هذا العمق فى التحليل".

ركزت مجموعة الحركة النسائية ، وهى تابعة لاتحاد نساء الأرض، جهودها أساسا على صحة المرأة، ولكنها لم تدرس بعد العلاقة بين الصحة الإنجابية وتملك الأرض إلا من ناحية فحص مشاكل الصحة الجسدية والذهنية الخاصة بالمزارعين فى المناطق التى أعيد استصلاحها.

طبقا لبريسلا ميسيهربوى، مديرة جمعية مساندة المرأة والأيدز، هذا التحليل للعلاقة بين حقوق المرأة الإنجابية وحقوقها الخاصة بالأرض، ليست مجرد مسألة وقت"؛ إذ إن قضية الأرض تلعب دورا كبيرا فى تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا. ومن ناحية أخرى فلا تزال سيطرة المرأة وحمايتها لصحتها الإنجابية مشكلة، وتُعَدُّ هى القضية الأساسية الآن".

وقف تنمية المرأة

تقول نوندو من منظمة المرأة الأفريقية (WAG): "إن تطبيق سياسة توزيع الأراضى، قد تم من خلال تنميط الأدوار، فالخطأ أن يشار للرجل وحده أنه رأس العائلة، بل المرأة أيضا يمكن أن تكون أيضا رأس العائلة".

ويؤكد نشطاء حقوق المرأة، أن حقوق المرأة فى الأرض يجب أن تكون جزءا مكملا للتنمية الوطنية، وتضيف كارين زومبيرا، من منظمة المرأة فى القانون والتنمية فى أفريقيا (WILDAF): "لابد أن نلتفت إلى البعد الاقتصادى والتنموى لحقوق المرأة الخاصة بالأرض، حيث إن عدم مشاركة ٥٠% من الشعب فى عملية التنمية، لابد أن يعوق نموها ويبطىء تقدمها".

وتؤكد شيرين أسوف من جمعية حقوق المــرأة علــى الأرض بزيمبــابوى (ZWRCN)، "أن منح المرأة الحق فى تملك الأرض سوف يشجعها علــى مــنح مزيد من العطاء للأرض، ما ينعكس بدوره على دعم أسرتها، وهو ولا شك خطوة إيجابية نحو تمكين المرأة اقتصاديا، وما يترتب عليه من تحسن فى صحتها وصحة أطفالها".

إن المنافع المادية التى سوف تجنيها المرأة من الأرض، ســوف تســتثمرها لصالحها ولصالح أطفالها. ويعنى هذا بدوره مزيدًا من الاستثمار فى تعليم المــرأة وصغارها، ومزيدًا من الاستثمار فى الرعاية الصحية أيضا.

إن جماعة حقوق المرأة على الأرض، فى نهاية الأمر لا تهتم بحقوق المرأة الخاصة بالأرض وحدها، بل بحقوق المرأة الخاصــة بمــوارد أخــرى أيضــا"، وأصبحت الرسالة واضحة بالنسبة لزعماء العالم، أن حقوق المــرأة علــى الأرض جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية.

فى نوفمبر ١٩٩٩ اجتمع ١٥٠٠ من رجال السياسة على مســتوى القــارة الأفريقية، لمناقشة حجم التقدم الذى أنجزته القارة فى مجال تطبيق توصيات مؤتمر المرأة العالمى لعام ١٩٩٥ وذلك فى المؤتمر الإقليمى السادس للمرأة بأديس أبابــا بإثيوبيا.

وقد صرحت أنجيلا كينج المستشار الخاص لسكرتير الأمم المتحدة لشــئون الجنس وتقدم المرأة: "بأن الفروق بين الجنسين فى مسألة تملك الأرض والســيطرة عليها، من أهم أسباب الفجوة اقتصاديا واجتماعيا وكذلك من ناحية تمكين كل مــن الرجل والمرأة.

ولكن من ناحية أخرى، فإن المطالبة باندماج كامل للمــرأة فــى المجتمــع بزيمبابوى، من شأنه أن يصطدم بوضع اقتصادى فى حالة انهيار، وذلــك بســبب مطالبة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بديونهما المستحقة فــى ظــل برنــامج

التعديل الهيكلى من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب ارتفاع نسبة البطالة والتضخم السريع ومعدل الفائدة المرتفع وما يصاحب ذلك من تدهور فى المستوى المعيشى ومستوى الخدمة الصحية.

وعلى المستوى المحلى، أعرب الطلبة والعمال عن معارضتهم الإجراءات غير الديمقراطية التى تنتهجها الحكومة، مثل حظر الإضراب، وفرض الرقابة على الصحف، وتفشى الفساد فى إدارة الرئيس موجابى، ويعتقد أغلبية الشعب، أن الرئيس موجابى، قد تسبب فى تعرض بلاده لأزمة دستورية كبيرة فى فبراير ١٩٩٩، حينما ساند الجيش الذى كان يعارض حينذاك قرار المحكمة العليا الصادر ضد الحجز غير القانونى وتعذيب اثنين من الصحفيين السود على أيدى الشرطة الحربية، وذلك لإبلاغهم عن محاولة انقلاب فى الجيش، بهدف إسقاط نظام الحكومة غير الشعبى، ووضع حد لتورط البلاد فى حرب أهلية باهظة الثمن فى الكونجو(زائير سابقا).

ومن ناحية أخرى فإن عداء موجابى للسلطة القضائية بالبلاد، من أسباب قلق المجتمعات المانحة بزيمبابوى وانزعاجها، والتى طلب منها موجابى، مساعدة الحكومة فى توفير ما يلزم لتعويض ملاك ٨٤١ مزرعة للبيض، تعتزم الحكومة إعادة توزيعها على الأغلبية من المزارعين السود.

تقدم بطىء

فى سبتمبر ١٩٩٨ قامت جماعة نساء الأرض بتقديم موضوع إصلاح الأرض وبرنامج إعادة التعمير، وذلك أمام مؤتمر دولى للمانحين. كما أجرت أيضا، ورشة عمل للسيدات، تناولت موضوع الأرض، وذلك على هامش المؤتمر الرسمى المنعقد، ولم يؤثر ذلك إيجابيا، للأسف على موقف الحكومة الخاص بتملك المرأة للأرض. ولكن ذلك لم يثن الجماعة عن عزمها مواصلة جهودها الدعوية، حيث قامت بإعداد المزيد من ورش العمل للمجتمع بالتعاون مع وحدة المزارعين بزيمبابوى.

تقول شيرين أسوف: "نحن لا نزال فى مرحلة استعراض المعلومات وتبادلها، من خلال الكتابة على السبورة، حيث نتناول الحديث عن حقوق المرأة فى الأرض.

ونتيجة ما قمنا به من مجهود أثناء انعقاد مؤتمر المانحين، أصبح الناس ينظرون إلينا بعين الاعتبار، بل أصبحنا مرجعهم الأساسى فى هذه القضية، "وقد اتصل بنا العديد من المانحين وغيرهم للحصول على المزيد من المعلومات، وقد اختيرت سيدة من الجماعة لتمثل الحكومة فى البرازيل من أجل دراسة إصلاح الأرض بهذا البلد".

ويشير النشطاء فى مجال حقوق المرأة إلى أن زيمبابوى، من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة "للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"، ولابد من لفت انتباه الحكومة إلى المادة ١٤ من الاتفاقية، التى تعترف بحقوق المرأة الريفية فى ضرورة الاستفادة من تنمية الريف. كما أن حقوقهن الخاصة بالأرض والإصلاح الزراعى والأراضى التى أعيد تعميرها، تم التركيز عليها بصفة خاصة.

ولكن بعد قرار المحكمة العليا فى مارس ١٩٩٩ الذى رفض الاعتراف بحق ماجايا، فى أن ترث أرض أبيها، فإن لفت نظر المشرع للمادة ١٤ من مؤتمر المرأة لن يؤتى بثماره. وقد أثار حكم المحكمة فى قضية ماجايا، حنق المعارضين الذين اعتبروه اعتداء على دستور الدولة واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

وتقول غالبية السيدات اللاتى استفدن من مجهودات جماعة نساء الأرض، إنه إلى جانب التغيرات الملحوظة فى مجال إعادة توزيع الأرض بما فيها جعل ملكية الأرض مشتركة بين الزوجين، فإنهن فى حاجة أيضا إلى استراتيجيات، لمساعدتهن فى التفاوض ومناقشة حقوقهن.

إن الكثير من النساء يفتقرن إلى الطريقة الصحيحة لمناقشة الأزواج والتعبير عن حقوقهن بشكل مقنع. تقول جورجينا: "بعض الرجال يشكُّون فى ولائنا عندما

نتحدث معهم عن حقوقنا فى الأرض، ويتهموننا بالوقوع تحت تأثير جماعة الأرض وغيرها من الجمعيات النسائية".

وجورجينا شابة من هرارى، تسافر بانتظام إلى منزل زوجها فى الريف لمساعدته فى زراعة الحبوب فى أرضه. "نحن بحاجة حقيقية لمعرفة كيفية مناقشة الأزواج فى موضوع حقوقنا".

ومن مخاوف الرجال بالمناطق الريفية، أنه مع تحقق تمكين المرأة وحصولها على المزيد من حقوقها الشرعية، سوف يسهل سيطرتها على المحصول والدخل؛ ما يترتب عليه تحويلها لجزء من الأرباح لأسرتها.

ولكن ليس كل الرجال يوافقون على ذلك؛ سابلو ماكوبالو، من جومبانى يقول: "من الأفضل أن تسجل الأرض باسم الزوج والزوجة معا، فزوجتى تعلم بحال أسرتنا، واحتياجاتنا، ولا أعتقد أنها سوف تحول أرباحنا إلى بيت أهلها، بأى حال.. إلى جانب أن ثقتى بها كبيرة".

وجهت منظمة المرأة والقانون فى جنوب أفريقيا، سؤالا لسيدة من المناطق الريفية، عن شعورها إذا تملكت الأرض، أكدت "أن حصول المرأة على حقوقها يجعلها تشعر بمزيد من المسئولية، وهذا لن يجعلها تسىء التصرف وكأنها طفلة".(١٨)

وفى نهاية الأمر، فإن ما تريده نساء زيمبابوى، وناشطات حقوق المرأة، أكثر من مجرد الحصول على رضاء الأزواج، إنهن يردن الحصول على حقوق متساوية مع الرجل فيما يخص ملكية الأرض، وهى حقوق مشروعة نص عليها القانون.

المرأة ترأس العائلة بالكاريبى

سوزان فرنسيس براون

يعرف عن نساء منطقة الكاريبى الصلابة والثبات؛ فالمرأة هناك ترأس عائلتها، وهى فى مثل ثبات جبال جاميكا وقوتها وفى مثل حزم تلك الأنشودة المعروفة بكاليبسو وسيطرتها وحماستها، وموطنها منطقة ترينداد.

ويقال أيضا عن المرأة فى جاميكا إنها فى مثل حنان سلسلة جزر الكاريبى، التى تكون سلسلة بديعة، تلتف فى حنان حول بحر الكاريبى.

وبكلمات ديانا، وهى فى السابعة والثلاثين ولديها مراهقان تعولهما: "نجمع بين القوة والإرادة والعقل ولدينا القدرة على الصمود والتعايش مع الظروف المحيطة".

تؤكد بات أندرسون رغم ذلك، أن الواقع مختلف، فنظرة أكثر قربا لتلك الصورة الساحرة للمرأة فى جاميكا، قادرة على تفنيد تلك الصورة الشائعة عنها فى هذه المنطقة من العالم. إن المرأة فى جاميكا تعانى الكثير من تحكم الرجل، حتى ولو لم يكن مقيما معها؛ إذ يمكنه السيطرة على قراراتها الأساسية، كقرار استخدام وسائل منع الحمل وقرار الحمل نفسه، بالإضافة إلى القرارات الخاصة بتدبير وسائل معيشتها.

أنماط الحياة بالكاريبى

ونموذج العائلة التى ترأسها السيدات ليس نموذجا فريدا فى منطقة الكاريبى، خاصة فى المناطق الناطقة بالإنجليزية.

ويؤكد الباحثون[١] من ناحية أخرى أن حركة التنمية والتصنيع بالبلاد النامية المعاصرة، عادة ما تصاحبها حركة هجرة العمالة من الرجال، مما يترتب عليه إحلال المرأة محل زوجها فى إدارة شئون العائلة، وتنفرد منطقة الكاريبى بكثرة شيوع هذه الظاهرة، أكثر من مناطق أخرى بالعالم النامى، ولا شك أن فهم الأسباب ومحاولة دراسة تجربة المرأة الكاريبية فى ترؤس شئون أسرتها وإدارتها، سوف يلقى بمزيد من الضوء، على مثيلاتها من نساء العالم النامى ممن يواجهن المشاكل نفسها بمناطق أخرى من العالم.

وطبقا لدراسة خاصة بالمجتمع الكاريبى (CARICOM) لعام ١٩٩٥[٢]، يتراوح عدد العائلات التى ترأسها المرأة فى منطقة الكاريبى بين ٢٢% - ببليتز بمنطقة سنترال أمريكان مينلاند إلى حوالى ٥٠% بمنطقة أنتيجا وباربودا.

ومن المعتقد، أن نسبة العائلات التى تترأسها المرأة يفوق هذا العدد، وأنه فى أغلب الأحيان، تكون المرأة هى العائل الوحيد لتلك الأسر، وذلك بصرف النظر عن وجود الرجل داخل الأسرة أم غيابه، ويكون فى هذه الحالة رأس الأسرة نظريا فقط، أو قد يتغيب الرجل بالفعل، بصفة مؤقتة عن أسرته، ولكن المرأة فى الحالتين تكون هى العائل الحقيقى والوحيد للأسرة فى واقع الأمر.

ورغم أن الزواج الشرعى والعائلة كنواة للمجتمع، تُعَدُّ نموذجًا أمثل فى منطقة الكاريبى، فإن الزواج يُعَدُّ استثناء أكثر منه قاعدة، وتكون العلاقة بين الشباب من الجنسين على أساس الزيارات، حيث لا يقيم الرجال مع النساء، وقد يفكرون تدريجيا فى علاقة شرعية فى منتصف العمر.

وقد اتضح من دراسة استكشافية دولية أجريت عام ١٩٨٠ على المجتمع الكاريبى، أن ربع الشباب المرتبطين فقط متزوجون، وأن ما يقرب من ٧٠% من الأطفال يولدون خارج الزواج.

وفى مسح أجرته عائلة سانت لوتشيا عام ١٩٥٥، اتضح أنه فى أكثر من نصف الديار التى تم زيارتها، يعيش أطفال أقل من ١٥ عاما مع رجال غير آبائهم.

ويعيش ما يقرب من خمسة ملايين نسمة فى مجموعة من البلاد، عددها ١٧ بلدا تعرف باتحاد الكاريبى (كومنولث)، ينحدر أغلبهم من أصل أفريقى، تم جلبهم من غرب أفريقيا للعمل بالمزارع.

وبعد إلغاء نظام العبودية فى القرن التاسع عشر، بدأ ملاك المزارع فى استيراد عمال بعقود لفترات محددة وذلك بغرض الزراعة، وقد تم استجلابهم أساسا من الهند والصين وسوريا ولبنان، وبعضهم كان أيضا من اليهود الذين استطاعوا الوصول إلى تلك المزارع، وكان من الطبيعى أن يترتب على ذلك مزيج مركب من أعراق متنوعة.

ويرجع انتشار العائلات التى ترأسها المرأة بين السكان الأفارقة من الكاريبى، إلى شيوع نظام العبودية تاريخيا، حيث تبقى الأم مع أبنائها بينما يترك الرجال أسرهم، عندما يباعون فيضطرون إلى الانتقال إلى مناطق أخرى.

أما فى العصر الحديث فإن انتشار تلك الظاهرة، يمكن أن يعزى إلى بقاء الأطفال مع الأم بعد أن تنتهى العلاقة التى تجمع بينها وبين الرجل.

أما العائلات التى تنحدر من أصل آسيوى، وأغلبها فى ترينداد وتوباجو وجويانا، فإن المرأة تعول عائلتها بعد أن يهاجر الرجل سعيا وراء الرزق، بينما تبقى الأم مع أطفالها إلى حين اللحاق بزوجها، إذا طلب منها ذلك، وقد تبقى فترة طويلة وحدها قبل أن يتم اللقاء، أو قد لا يطلب منها اللحاق به على الإطلاق، فتبقى مع أولادها.

وأيا كان سبب ترؤس المرأة لأسرتها وتكفلها بها، سواء كان نتيجة اختيارها الشخصى، أو كان نتيجة الظروف، فإن هذا الوضع يكشف عن حقيقة العلاقة بين الرجل والمرأة بالمجتمع الكاريبى، كما يكشف عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تحكم حياتها، وحياة أطفالها. وهذه بعض الأمثلة...

حليمة امرأة من منطقة جوانا الهندية، تشارك والدتها فى إعالة أسرتها

الصغيرة، ولديها ابن يبلغ العاشرة من العمر، تقول عن والد الطفل: "إنه اختار طريقا آخر، إن إعالة طفلى والتكفل به يُعَدُّ مسئوليتى، ولا يمكننى القول إن والده يساعدنا". وعند سؤالها عن مدى ترحيبها بعلاقة جديدة، أكدت حليمة، أنها ليست بحاجة إلى رجل يتحكم فيها ويملى عليها إرادته.

أما كورا، فهى امرأة فى الخمسين من عمرها، من منطقة جوانا الأفريقية، وقد أنجبت أول طفل لها وهى فى الخامسة عشرة، أما الأخير فولد بعد ذلك بأربعة وعشرين عاما، تقول: "لقد انفصلت عن والد طفلى منذ حوالى ١٨ عاما، ومنذ ذلك الحين وأنا أعول أسرتى بمفردى، لم أختر هذا الوضع، إلا أننى اعتدت عليه الآن ولا أريد أى تغيير، حينما يكون لديك أطفال، خاصة فتيات، فإن وجود زوج للأم عادة ما يتسبب فى مشاكل كثيرة، وجوانا تذخر بالأمثلة"، وتلمح كورا إلى مشاكل سوء المعاملة والتحرش التى يتعرض لها الأطفال، خاصة الفتيات من قبل الرجال الذين يترددون على البيت، قد يكونون أقارب الأم أو أصدقاءها، أو إخوة غير أشقاء.

كى تستطيع إعالة أسرتها والنهوض بتكاليف الحياة الاقتصادية، مارست كورا عدة أعمال منزلية، كما عملت مشرفة. تقول: "كنت أجمع فى وقت ما، بين ثلاث وظائف فى آن واحد، وقد استعنت فى ذلك الوقت بمساعدة أكبر أطفالى، كما كنت أعد وجبات بالمنزل وأقوم ببيعها، مثل الحلوى والبسكويت".

وكما هو الحال فى المجتمع الكاريبى، فإن محيط العائلة والأقارب كثيرا ما يسهم فى المساعدة.

لم تحاول كورا الاستفادة من القوانين السائدة فى جوانا، بشأن نفقة الأطفال المستحقة على الأب، وترجع ذلك إلى أنها كانت أقل من أن تحظى باهتمامها، بالإضافة إلى عدم اعتيادها التردد على المحاكم للمطالبة بحقوقها.

وتعمل كورا الآن منسقة لمنظمة أهلية غير حكومية (NGO)، تدعى الخيط الأحمر، تتولى إدارة مركز للمرأة.

وتكشف كورا عن جرح وخيبة أمل؛ إذ حملت بنتاها وهما فى سن المراهقة، وذلك على الرغم من معاصرتهما لما عانته الأم فى سبيل تربيتهما بمفردها، وعلى الرغم من معرفتهما بوسائل منع الحمل.. وتعيش إحداهما معها، بينما هجرت الأخرى بيت الأسرة.

المرأة ترأس البيت فى ظل نظام أبوى

عادة ما يصاحب مركزية المرأة فى أسرتها، تهميش لدور الرجل، ووجود عدد كبير من الأطفال غير الشرعيين؛ فالأسرة قد تتكون من الأم، بالإضافة إلى عدة أطفال قد لا يشتركون بالضرورة فى أب واحد، بالإضافة إلى أقارب آخرين من الجيل نفسه أو من أجيال مختلفة، عادة يتكونون من أطفال البيت، وشباب بالغين، غالبا من الفتيات.

ويتفق الأستاذ ليو رينى، من جامعة غرب الأنديز، مع الكثير من العلماء الاجتماعيين فى "أن انتشار العائلات التى تتصدرها المرأة فى الكاريبى، يُعَدُّ رد فعل مرتبطا بالأدوار، وذلك نتيجة للظروف العائقة التى واجهتها، مثل الفقر والبطالة، ما جعلها أكثر مرونة فى التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة".

ومن استراتيجيات التكيف التى تبنتها المرأة التى ترأس عائلتها، القيام بأعمال تتكسب منها، وتساعدها فى إعالة الأسرة، إلى جانب تكوين شبكة كبيرة من الأقارب تمد لها يد العون عند الحاجة، إضافة إلى الاعتماد فى بعض الأحيان على أصدقائها من الرجال فى توفير بعض المساعدة المادية.

ويعرف عن المرأة الكاريبية، تاريخيا، إحساسها القوى بذاتها وبوطنها، وخلال حقبة العبودية، لعبت المرأة دورا فعالا إلى جانب الرجل، فى حركة التمرد ضد النظام، عادة كن يعتمدن فى ذلك على طرق غير ظاهرة؛ بغرض إسقاط النظام السائد، ومن ذلك على سبيل المثال، محاولة الإناث من العبيد، إطالة فترة الرضاعة حتى تستمر الأجور والمكاسب من خلال المزارع اللاتى كن يعملن بها.

كما كان للنساء فى القرن العشرين، دور مميز فى حركة العمل والرفاهية بالكاريبى.

وعلى الرغم من نشاط المرأة على المستوى الخاص والعام، فإن القطاع الاقتصادى الرسمى، والمؤسسات الدينية والكثير من العادات والتقاليد، لا تزال محكومة بالنظام الأبوى.

وجدير بالذكر أن بزوغ حركة المرأة فى السبعينيات، وتركيزها على أدوار الرجل والمرأة مع المطالبة بالمساواة بينهما، وبحقوق المرأة الإنجابية، مع توجيه النقد لتصرفات الرجال الخاصة بالعنف، وسوء المعاملة، تسببت فى ردود أفعال دفاعية من قبل الرجال.

يقول أودرى جورج من اتحاد تنظيم الأبوة، بسانت لوتشيا: "إن الرجل كان دائما هو الذى يحكم الأسرة طبقا لثقافتنا، أما الآن، فقد تغير الحال، بل صارت المرأة تشغل العديد من الوظائف التى كان الرجل هو الذى يشغلها. نحن نرى فى ذلك تهديدا لدورنا. فلا يجب أن ترأس المرأة أسرتها، ولا يجب أن تتساوى بالرجل فى الأجور، لذا يرى الكثير من الرجال أنه قد آن الأوان، ليستعيد الرجال أدوارهم السابقة".

فى مسابقة بسانت لوتشيا عام ١٩٩٨، كانت كلمات الأغنية الافتتاحية تقول: "لا تقولى لى أى شىء عن الحقوق، إذا لم يكن لديك زوج، فالمرأة بدون رجل ليست مرأة، وكذلك المرأة بدون طفل ليست مرأة، والرجل إذا لم يكن لديه طفل فهو ليس رجلا أيضا".

وكانت كلماتها تستهدف الناشطات من نساء حقوق المرأة، فى تحد واضح لحقوقهن.

جوى، وهى من بربيدوس، وقد اختارت عدم الإنجاب بإرادتها، تقول: "إنها تواجه ضغوطا من العائلة والأصدقاء؛ فمعظم النساء من حولها يشعرن أن الإنجاب

واجب عليهن، على الأقل طفل واحد". وتضيف أنها تشعر بضغوط من ناحية النساء أكثر من الرجال، ولكنها تتذكر أن أحد أصدقائها من الرجال المتعلمين، قال لها مداعبا: "إن الوقت حان، لكى أرى هذا البطن ممتلئا".

وفى مناطق كثيرة من الريف، بل فى المدن أيضا، يتم تشجيع الأمومة حتى وإن كانت مبكرة، فهى تشجع على اعتبار أنها مرحلة انتقالية تعبر بها الفتاة إلى البلوغ.

تقول الباحثة أوجيت دارجنيه فى ذلك:[٣] "إن الأمومة هى وسيلة المرأة للحصول على مباركة المجتمع على حياتها مع الرجل، بل إنها استراتيجية قد تجدها الكثير من المراهقات، فرصة سانحة للعبور إلى مرحلة البلوغ".

جدير بالذكر أن الحمل المبكر، يمكن أن يعرض صحة الأم وحياتها للخطر. ومن المشاكل التى تتعرض لها المراهقات، الولادة القيصرية، المخاض المبكر، الإجهاض، ولادة جنين متوفٍ، خاصة بين من تقل أعمارهن عن ١٥ عاما، أكثر منه عند النساء الأكبر عمرا.[٤] كما أن نسبة الوفاة بين المراهقات من أسباب مرتبطة بالحمل، تُعَدُّ أربع مرات أكثر من الوفاة بين النساء اللائى يحملن فى سن تتجاوز العشرين.[٥]

ومن المعروف أن المراهقات يتعرضن أكثر من النساء البالغات لمشاكل ضغط الدم المرتفع، والأنيميا، وهى أمراض ناتجة عن الحمل المبكر.[٦] كما أن العلاقات الجنسية المبكرة، تتسبب فى الإصابة بسرطان عنق الرحم، الذى يحدث من خلال انتقال عدوى الفيروسات الجنسية (HPV)، وتُعَدُّ هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم فى معدل الوفاة من جراء الإصابة بسرطان الرحم.

ويمكن القول، إن الثقافة قد بدأت تتغير فى هذه المناطق إلى حد كبير؛ ففى استطلاع من ١٩٩٠- ١٩٩٤ تناول اتخاذ القرارات فى المسائل الجنسية، بين النساء فى جاميكا، شارك فيه ٢٥٨٠ فردا، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ عاما،

كشف عن اتجاه عام يشير إلى أن الإنجاب المتعدد لم يعد يحظى بالأهمية نفسها لدى نساء جاميكا.(٧)

كما كشفت الدراسة أيضا عن ازدراء متزايد من قبل النساء فى الكاريبى، لفكرة الاعتماد على الرجل. ولا شك أن اتجاه الرجال بالكاريبى لمعاشرة عدة نساء فى آن واحد، وبالتالى تكوَّن عدة عائلات، من الأسباب التى أسهمت فى تنامى هذا الشعور لدى نساء الكاريبى.

تقول الباحثة الغينية، نيشا حنيف: "هذه الازدواجية فى حياة الرجل، وتعدد علاقاته النسائية، قد تولد عنه شعور بالاستهزاء بالرجال وبعاداتهم الفوضوية، حينما يتعلق الأمر بالنساء، وتوقعاتهم أن تتفرغ النساء لتدليلهم".

كما كشفت الأبحاث من ناحية أخرى، أن النساء قد يقمن علاقات مع أكثر من شريك فى وقت واحد، وإن كان فى السر. وكشف استطلاع تناول اتخاذ القرارات الجنسية، أن متوسط عدد الرجال فى حياة المرأة فى العام الواحد بلغ اثنين، فى مقابل سبعة نساء بالنسبة للرجل.

وتعلق جوى من باربيدوس، إن أغلب صديقاتها من النساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و ٤٠ عاما، على علاقة بأكثر من رجل فى آن واحد.

وعلى حين يقبل المجتمع أن يكون للرجل علاقات نسائية متعددة، فهو لا يقبل أن يكون للمرأة أكثر من رجل فى آن واحد، أو أن تقيم علاقات متعددة بالجنس الآخر. وغالبا ما تتعرض المرأة للنقد اللاذع أو تعيش فى عزلة إذا ما أقبلت على هذا السلوك.

ومن القصص التى يسردها أهل البلد، أن رجلا قد عاد بعد غياب دام عدة شهور عن صديقته، وأم طفله، فإذا بها حامل من رجل آخر. فانتقد الرجل تصرفها وسوء سلوكها، وإقبالها على إقامة علاقة مع رجل آخر، ولم يمضِ بعد عام واحد على ولادة طفلهما. وقرر عدم الاستمرار فى الإنفاق عليها، إذ اعتبر أنه ينفق على طفل رجل آخر.

مثل هذا التعليق المذكور أعلاه، يثير إشكالية المسئولية داخل العائلة الكاريبية؛ مسئولية الزوج والزوجة تجاه بعضهما، ومسئوليتهما تجاه الأسرة من جهة أخرى. إذ إن الاتهامات متبادلة بين الطرفين؛ فالرجال متهمون بعدم المسئولية، فى حين النساء متهمات بكثرة الشكوى، والطمع الزائد.

تذكر جانيت براون من مركز تنمية الطفل الكاريبى، أن دراسة أجرتها وشملت نساء ورجالا من أربعة مجتمعات بجاميكا، كشفت عن اتفاق وجهات النظر فيما يتعلق بدور الرجل الأساسى بوصفه عائلاً لأسرته.[٨] ومما يزيد الأمور تعقيدا، أن الرجل كثيرا ما يطلب منه إعالة عدة أسر فى الوقت نفسه، فهو يشعر بالواجب تجاه والدته التى ربته، وقد يتحمل إخوته أيضا، ثم عليه إعالة زوجته أم أبنائه، وقد تكون له زوجة أخرى يعولها، بالإضافة إلى أسرتها. وهذا ما يجعل مسئوليات الرجل كثيرة. وحينما لا يملك الرجل الإرادة أو يفتقر إلى الإمكانيات المادية فهو يجنح إلى الابتعاد.

فى برنامج تعليمى، خضعت له بعض الأمهات المراهقات فى المجتمع الكاريبى، وطلب منهن التعليق على الرجال فى حياتهن، أجمعن على أن الرجال يفضلون أمهات أبنائهم، ويعتبرونهن متميزات. ولكن علقت إحداهن: "إنه قد يكون من الصعب بمكان تحديد المفضلة لديهم، إذا تعددت الزوجات اللاتى أنجبن لهم أبناء".[٩]

وفى دراسة قامت بها الأمم المتحدة عام ١٩٩٤، أوضحت عاملا أساسيا وراء تزايد الأسر التى تعولها الأم، وهو انتشار الاعتقاد فى المجتمع، بأن الأطفال هم مسئولية الأم فى المقام الأول، وعليها تحمل عبأها. وقد يكون من مؤشرات اهتمام الآباء بأطفالهم، عدد الرجال الذين يقومون بتسجيل أسمائهم فى شهادة ميلاد الأطفال.

ويكشف مكتب التسجيل العام بجاميكا، أنه من بين ٥٣٠٠٠ طفل، يولـــدون كل عام، أقل من الربع، قد سجل اسمه فى شهادة الميلاد مصحوبا باسم الوالدين.

ومن الطبيعى أن يفرق الرجل بين طفله الطبيعـــى وطفـــل رجـــل آخـــر؛ فالمسئولية الاقتصادية والاجتماعية تجاه طفله الطبيعى، يكون لها الأولوية بطبيعـــة الحال. وبصرف النظر عن مدى مساهمة الرجل المادية فى الأسرة، فإنه كثيرا مـــا يحتفظ بدور مهم داخل الأسرة حتى ولو كانت المرأة هى عائلها الأساسى.

وتنتقد حنيف، الباحثة بالكاريبى الوضع قائلة: "كون المرأة تـــرأس الأســـرة وتعولها، وتحقق استقلالا اقتصاديا، لا يمنع عنها سوء معاملة الرجال لها، وتحملها ذلك عن طيب خاطر فى كثير من الأحيان. والسبب أن المجتمع يدفعها دفعا إلـــى تقبل الرجل على علاته، واعتبار علاقتها بالرجل وأمومتها هما أســـمى العلاقـــات الاجتماعية".

يؤكد بيرل شيفانز، المدير التنفيذى للمجلس الوطنى لتنظيم الأسرة" أنه مهما بلغت درجة اهتمام المرأة بأسرتها التى تقوم بإعالتها بمفردها، فبمجرد أن يصـــبح لديها صديق، فإن مسألة الجنس تصبح هى القضية الأكثر أهمية، وبنسبة ١٠ إلـــى ١ سوف يطلب منها أن تنجب له طفلا، وسوف توافقه على ذلك، كما يحدث غالبا.

إن أكثر النساء صلابة يضعفن أمام الرجال، ووجود رجل فى حياتها يرغب فى الإنجاب، يجعلها تغير قرارها مهما كانت صلابتها. إن الســـيدات يـــأتين إلينـــا راغبات فى الإنجاب ثانيا، وقد يكون ذلك بعد قيامهن بإجراء عمليات شد الأربطـــة كى لا ينجبن مرة أخرى".

وتؤكد شيلا ستيوارت، المدير التنفيذى لحقوق المرأة بالكاريبى، أن الاعتقاد الثقافى السائد وعادات الرجال بالكاريبى، التى تجعلهم لا يكتفون بـــامرأة واحـــدة، يعرض نساء كثيرات لعدوى الأمراض التى تنتقل من خـــلال ممارســـة الجـــنس (STDs)؛ مثل فيروس الأيدز. وبينما ينتشر مرض الأيدز أكثر بين الرجال، فـــإن

معظم حالات الإصابة بالمرض الحديثة بين النساء، وهو ما أعلن عنه أخيرا، ومعظمها كانت حالات لنساء أصبن بالعدوى دون علمهن، نتيجة إقامة علاقة مع رجال غير أوفياء، يرفضن غالبا، ارتداء الواقى الذكرى أثناء العلاقة.

وتقول ستيوارت: "إنه ما لم يقم الرجال بتغيير سلوكهم الجنسى، فإن النساء سوف يصبحن أكثر تعرضا لفيروس الأيدز". كما أكدت أن النساء اللاتى يقمن علاقات جنسية مع أكثر من رجل، فى آن واحد، أو اللاتى يكثرن من تغيير العلاقات بشكل متتالى، سوف يتعرضن لخطورة حقيقية.

وتقول بات محمد، من ناحيتها، وهى من جامعة غرب الأنديز، قسم دراسات النوع - إنها قد لاحظت "أن الكثير من الرجال يريدون أن يصبحوا عند حسن ظن النساء بهم، والدخول معهن فى علاقات مستمرة، إلا أنهم يقابلون بقلة ثقة من ناحية النساء. ويبدو أن هناك أزمة ثقة سائدة فى العلاقة بين الرجل والمرأة بالكاريبى".

وفى محاولة من جانب الرجال لتحسين صورتهم السائدة، كآباء وأزواج، فى استطاعتهم تحمل أعباء الحياة ومسئولياتها، تكونت مجموعة صغيرة من الرجال تدعى "الآباء"، تسعى لتحسين صورة الرجل الذى يقوم بكل واجباته..

ويعترف مؤسس المجموعة بيرل شيفانز "أن الأمر ليس سهلا، خاصة كلما حاول ترويج هذه الصورة وسط نساء تعرضن لمواقف جد سيئة من قبل الرجال. فهن عادة يتشككن فى قدرة الرجال على التحسن".

استخدام النفوذ فى اتخاذ القرارات

كشفت المقابلات التى أجريت فى مناطق متعددة من الكاريبى، أن كثيرا من النساء يعتبرن عنف الأزواج، من طبيعة الأمور الحياتية، بل قد يعتبره البعض، من علامات الحب.

هذا ما أكدته الناشطة كورا من جمعية الرباط الأحمر بجيانا، إذ تقول:

"لاحظنا فى ورش العمل، أن القليلات فقط، يعتبرن أن الرجل لا يملك حق ضرب المرأة، بل ترى الأغلبية أن الرجل الذى لا يضرب امرأته، لا يحبها".

وفى أغلب مناطق الكاريبى، تتجاوز مشكلة العنف الأسرى، مجرد الضرب غير المنتظم. ورغم أن هناك حالات لا يتم الإبلاغ عنها إلى الشرطة، والقليل من النساء يلجأن إلى القضاء، فإن الباحثين من منظمة الكاريبى لأبحاث المرأة (CAFRA)، وجدوا أن ٣٠% من السيدات اللاتى شملهن البحث، على مستوى جزيرة باربيدوس، عام ١٩٩٧، يتعرضن للعنف الجنسى والضرب بصفة منتظمة.[١٠]

وكشفت إحصائيات حديثة أجريت بجاميكا، أن سيدة بين كل سبع سيدات، تتراوح أعمارهن بين ٥٠- ٦٠ عاما تتعرض للعنف من قبل الرجال، وأن سيدة بين كل أربعة،[١١] ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٥٥عاما، تتعرضن أيضا للعنف نفسه.

وجدير بالذكر أنه حينما يسهم الرجل ماديا فى إعالة الأسرة، يكثر تعرض النساء للعنف من قبل الرجل. هذا ما أكده راندى، من باربيدوس، فى أثناء حديث جماعى، قائلا: "إذا أخذت المرأة نقودى، فعليها تحمل سوطى أيضا" ويلمح إلى أن اللجوء إلى العنف أمر منتشر فى الأوساط الفقيرة من باربيدوس.

أما بيرل شيفانز، من جمعية تنظيم الأسرة بجاميكا، فيقول: "قد تملك السيدات الفقيرات حقوقا إنجابية، إلا أنهن لا يمارسن تلك الحقوق، نتيجة اعتمادهن على الرجل".[١٢] أما جوى بربيدوس فتعترض على ذلك قائلة: "نحن النساء نتحمل الكثير من الرجل، حتى يطفح الكيل، وهنا نتخذ قرارنا بأنفسنا".

ومن الملاحظ أن النساء اللاتى يعلن أسرهن، وبالتالى يتمتعن بالاستقلال الاقتصادى، يكنّ أكثر حرية فى تقرير مصيرهن، فيما يتعلق بالحياة العاطفية أو الجنسية، وذلك لا يحدث بالضرورة بشكل أوتوماتيكى؛ فالأمر يختلف من سيدة

لأخرى. وهناك عدد متزايد من السيدات، اللاتى يتمتعن بحياة مهنية مرموقة، وقد حقق لهن ذلك استقلالا اقتصاديا، جعلهن أكثر اعتمادا على أنفسهن فى اتخاذ القرارات الحياتية. والكثيرات يرأسن العائلة، ويرفضن مشاركة الرجال، أو يطردن من يسىء معاملتهن، بل إن البعض حينما يقرر الإنجاب، يسعى إلى تربية أطفاله بالاعتماد على الذات فقط دون السماح للرجل بممارسة أى دور أسرى.

وفى حالات أخرى، ورغم حصول السيدات على قدر كافٍ من التعليم، وتمتعهن بكفاءة عالية فى أعمالهن، "فحين يتعلق الأمر بالعلاقة الجنسية، يظهرن حساسية كبيرة. ويبدو أن هناك عوامل نفسية تلعب دورا فعالا"، هذا ما أكده ستيوارت من جمعية أهلية (NGO) تدعى حقوق الكاريبى. ويضيف: "بل إن بعضهن يتحملن علاقات استغلالية وسوء معاملة، رغم تمتعهن باستقلالية مادية واجتماعية كبيرة".

أنجيلا عاملة بأحد مكاتب ترينداد، ظلت فى زواج يسيطر عليه العنف وسوء المعاملة سنوات طويلة، قبل أن تتخذ قرارها بهجر زوجها. وتقول فى ذلك: "بسبب تربيتى الدينية وعائلتى، اعتقدت أن إهانة زوجى لى، والعنف الجسدى الذى تحملته، جزءًا من حقوقه". وتتذكر أنها فى كل مرة كانت تترك زوجها، كانت أسرتها وأصدقاؤها والقس، يشجعونها على العودة إليه مرة أخرى، ومحاولة الاستمرار فى الزواج رغم كل شىء. وتعول أنجيلا الآن أسرتها المكونة من طفلين بمفردها، وتؤكد أن "استقلالها الاقتصادى، كان وراء اتخاذها القرار، والقدرة على الاختيار".

المادة والحب

ويعلق دكتور تربانى جاجديو- المدير التنفيذى لجمعية تنظيم الأسرة بالكاريبى بقوله: "إذا كانت المرأة تملك الاستقلالية المادية التى يوفرها لها العمل، فإنها بالطبع سوف تتخذ القرارات التى تتفق ومصلحتها، ولكن إذا اعتمدت على

الرجل ماديا، فمن الطبيعى أن تكون تلك القرارات متأثرة إلى درجة كبيرة بمصلحة الرجل الذى تعيش معه".

ويضيف: "فى حالات كثيرة جدا، عندما تقيم امرأة لديها طفل من علاقة سابقة، علاقة جديدة، مع رجل آخر، يجد هذا الرجل نفسه يتحمل عبء طفل رجل آخر، ويتساءل لماذا لا يكون لدىَّ طفل؟ وهذا السؤال منطقى من وجهة نظره. ولكن حينما لا تدوم العلاقة، قد تجد المرأة نفسها قد أنجبت طفلين، بل قد تكون حاملا فى الثالث". وينتج عن ذلك، تكوُّن عائلات كبيرة بإمكانيات مادية ضئيلة. الأمر الذى يكون له تداعياته الاقتصادية والصحية الوخيمة على المدى الطويل.

يؤكد الكاتب مارل هودج، أن ثلاثة أرباع النساء اللاتى يترأسن أسرهن، يفتقرن إلى العمل الرسمى، ولكنه يؤكد من جانب آخر "أن المرأة فى المجتمع الكاريبى، كانت دائما تعمل ومنذ الصباح الباكر، أولا فى ظل نظام العبودية، ثم عاملة مأجورة، وبعد ذلك مزارعة صغيرة، وفى بعض الأعمال المنزلية، كما عملت أيضا بائعة فى السوق، وفى أعمال الحياكة والتطريز، كما عملت فى غسيل الملابس وكيها، وفى التجارة بين الجزر، ورعاية الأطفال وبائعة للغذاء على جانب الطرق".(١٣)

أما اليوم، ورغم تمتع بعض السيدات بوظائف مرموقة فى مجال الإدارة وغيرها، فإن الغالبية الكبرى من السيدات اللاتى يعلن أسرهن يعملن فى مهن هامشية ذات دخل منخفض. وذلك كالعمل بالمنازل أو المصانع، أو فى المطاعم، والمساعدة فى المحال التجارية فى أعمال النظافة. وتعمل الكثيرات أيضا فى مجال التدريس، والتمريض ووظائف مكتبية، وكلها مهن تُعَدُّ تقليديا منخفضة الدخل.

وتشير دراسات البنك الدولى، أن دخل المرأة يشكل فقط ٧٠% من دخل الرجال، والفجوة بينهما، قد تصل لأكثر من ذلك، إذا ما قورن دخل الطرفين فى حالة ترؤس كل منهما العائلة.

وقليل من النساء ممن يرأسن أسرهن يتمتعن بالأمان الذى توفره لهن الوظيفة الرسمية؛ فطبقا لدراسة قام بها بارى شيفان عام ١٩٩٣، الأقلية فقط تشغل وظائف رسمية، ٢٥% بالبربيدوس، ٣٣% بجاميكا وجويانا، ٤٥% بسانتا لوتشيا. وذلك بينما الأغلبية من الرجال تشغل وظائف رسمية: ٦٦% بجاميكا، ٧٥% بالبربيدوس، ٨٥% بسانت لوتشيا وجويانا.(١٤)

جويس تعمل بالأعمال المنزلية، ولديها فتاة مراهقة وثلاثة أبناء بالغين، تتدبر أمرها من مرتب صغير، وتزرع بعض المواد الغذائية بقطعة أرض صغيرة على بعد عدة أميال قليلة من منزلها. وهى تستفيد من محيط الأصدقاء والأقارب، بالإضافة لمساعدة المجتمع لها. تصف جويس مجتمع النساء اللاتى يعملن بقريتها الصغيرة القابعة وسط حقول البن، بمنطقة الجبال الزرقاء بجاميكا قائلة: "حوالى ٨٠% من النساء فى القرية يعملن من أجل إعالة أنفسهن وأطفالهن، ويعملن بمزارع البن. بعضهن لم يعش أبدا مع رجل، وعندما يظهر الرجل فى حياتهن، تظهر الأطفال".

تغيير المستقبل

من الصعب اعتبار الأمهات المراهقات، أمهات يترأسن العائلة، حيث إن أغلبهن لا يزلن يسكن مع الأهل، ويعشن حياة غير مستقرة. وغنى عن الذكر أن الأمومة فى سن المراهقة، تقف عائقا أمام التعليم والدراسة والمستقبل المهنى للمراهقة. وقد تلقى بظلالها على أسرة المستقبل التى سوف تعولها تلك المراهقات.

تؤكد الطبيبة ديبورا لويزى شارلز، أن النتيجة الأساسية للحمل المبكر، هى التأثير السلبى على فرص التعليم للمرأة الشابة. ذلك رغم وجود استثناءات، تُعَدُّ كثيرة فى أغلب أنحاء الكاريبى. ولكن لابد مع ذلك، من الاعتراف بأثر الحمل المبكر فى وضع حد لمستقبل الفتاة، فيما يتعلق بالتعليم المدرسى، مما يؤثر على فرص العمل فى المستقبل، وبالتالى الدخول فى حلقة الاعتماد اقتصاديا على الرجل.

ومن الأنباء السارة، أن نسبة الحمل بين المراهقات قد انخفضت قليلا من متوسط إقليمى يبلغ حوالى ١٥٠ حالة حمل بين ١٠٠٠ مراهقة عام ١٩٥٠ إلى حوالى ٩٠- ٩٥ حمل بين ١٠٠٠ مراهقة اليوم.(١٥)

ولا شك أن تغير الظروف قد أسهم فى إحداث التغيير؛ فمنذ خمسين عاما، كان من المتوقع أن تنهى الفتاة تعليمها مبكرا لتكون أسرة، أما الآن فمن المتوقع أن تبقى الفتاة فى المدرسة الثانوية إلى حين بلوغها ١٥ عاما على الأقل، مما يزيد من فرص بنائها مستقبلا مهنيا. وقد حدا ذلك بالكثيرات إلى تأجيل الحمل، بل وغالبا تأجيل أول تجربة لهن فى العلاقات الجنسية.

ويُعَدُّ برنامج مؤسسة مركز النساء بجاميكا، من أنجح البرامج، حيث قلب حياة آلاف الشابات بجاميكا؛ إذ منح الفرصة لفتيات تبلغ أعمارهن ١٤ عاما فى المتوسط، وقد وقعن فى الحمل، أثناء تعليمهن بالمدارس، لاستكمال تعليمهن حتى ولادة الطفل، ثم العودة إلى الدراسة بعد الولادة، وقد وفر للفتيات اللاتى ترددن عليه خدمات عديدة منها تدريبات على مهارات مختلفة، ومعلومات عن وسائل منع الحمل، واستشارات مع أسرهن وآباء أطفالهن، وقد لوحظ انخفاض نسبة الحمل بين الفتيات اللاتى ترددن على المركز خلال سنوات المراهقة، وقد تخرجت فى هذا المركز، طبيبات، وممرضات، وموظفات بنوك، ومندوبات تأمين، ومديرات. وقد تمكن المركز من خدمة آلاف المراهقات. ولا يزال عليه الوصول إلى عشرات الآلاف الأخريات.

التحكم فى الخصوبة

ورغم انخفاض الإمكانيات المادية المتاحة لتوفير خدمات تنظيم الأسرة نتيجة للكساد الاقتصادى من ناحية وبرامج التعديل الهيكلى من ناحية أخرى، فإن تلك الخدمات متوفرة بشكل كبير فى الإقليم. وتقوم كل من الجمعيات الأهلية غير الحكومية والحكومية أيضا بتوفير هذه الخدمات.

وجدير بالذكر أن الاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل، قد أسهم فى خفض متوسط عدد الأسرة إلى النصف، على مدى الأربعين عاما الأخيرة، وذلك من ٦ أطفال عام ١٩٦٠ إلى أقل من ٣ اليوم.

وتلجأ المرأة الكاريبية إلى استخدام وسائل منع الحمل الحديثة مثل حبوب منع الحمل والتعقيم النسائى، وهو الأكثر شعبية، وهناك العازل الذكرى للرجال، والحقن، وكلها متوفرة ببرامج تنظيم الأسرة المنتشرة فى جميع أنحاء الإقليم. ورغم ذلك يؤكد الدكتور جاديو من جمعية تنظيم الأسرة بالكاريبى "أن حوالى ٦٠% فقط من السيدات اللاتى يعتبرن نشيطات جنسيا، يستخدمن وسائل منع الحمل الصحيحة".

ويُعَدُّ موضوع وسائل منع الحمل وتربية الأطفال بصفة عامة، من المسائل التى تعتبرها النساء مسئوليتها من الأساس؛ ففى دراسة استطلاعية أجريت بسانتا لوتشيا لمعرفة سلوك الرجال فى هذا الشأن، صرح نصف الرجال أن هذا الموضوع قد تم مناقشته مع نسائهم، وأن أغلبهم توقع أن تتحمل المرأة مسئولية تلك الأمور.

يقول أحد العمال، ٢١ عاما، وهو أب لطفلين: "لم أستخدم أى وسيلة من وسائل منع الحمل أبدا، فإذا حملت، فلتحمل"، وبسؤال رجل آخر ممن يستخدمون وسائل منع الحمل، جاءت الإجابة معبرة بشكل نمطى عن سلوك الرجال؛ إذ قال: "إن صاحبتى تستخدم حبوب منع الحمل، أما أنا فأستخدم العازل الذكرى مع صديقتى الأخرى".[١٦]

وتفترض نيشا حنيف، وهى التى أجرت هذه الدراسة "أنه كلما زادت معزّة الأطفال عند الرجل وزاد شعوره بمسئوليته المادية والعاطفية تجاههم، قلّ استخدامه لوسائل تنظيم الأسرة".

ويعتقد الدكتور جاجديو "أن العلاقات الزوجية، يحكمها القانون المتعارف عليه فى المجتمع، لذا فإن رفض الرجل استخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يكاد يلعب

دورا يذكر، والمرأة هى صاحبة القرار فى هذا الشأن. أما الرجل فيعترض كما يشاء، ولكن الاستجابة تظل ضعيفة".

المرأة المتزوجة أو التى تدخل فى علاقة مستقرة مع الرجل، تعرف أنها سوف تمارس العلاقة الجنسية بصفة منتظمة، وترتب حياتها الجنسية على هذا الأساس، فتختار ما يناسبها من وسائل تنظيم الأسرة.

أما فى حالة العلاقات غير المنتظمة؛ "حيث يظهر الرجل بين فترة وأخرى فى حياة المرأة، أو حين يكون للمرأة عدة علاقات فإن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى مثل هذه العلاقات، تكون غير مستقرة وقليلة، وقد ينتهى الأمر بأن تنجب المرأة طفلا أو اثنين أو حتى ثلاثة".

وحينما لا تستخدم المرأة وسائل منع الحمل على الإطلاق، أو حين تفشل وسيلة منها فى منع الحمل، ويحدث حمل غير مرغوب فيه، تلجأ بعض النساء إلى الإجهاض.

ويُعَدُّ الإجهاض قانونيا فى باربيدوس وجويانا، وذلك لأسباب صحية كثيرة. ويتم إجراؤه فى محيط صحى سليم. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لجاميكا وترينداد، وتوباجو، حيث يُعَدُّ غير قانونى. ولكن هناك حالات استثنائية، وذلك حينما تكون حياة المرأة فى خطر، أو تكون صحتها الجسدية أو النفسية مهددة.(١٧)

أما فى أماكن أخرى من البلاد، حيث لا يسمح بإجراء الإجهاض على الإطلاق، تلجأ السيدات المقتدرات إلى عيادات خاصة، حيث يخضعن لعمليات إجهاض فى ظروف صحية جيدة. ويختلف الأمر بالطبع بالنسبة للنساء غير المقتدرات، أو المراهقات اللاتى يقعن فى حمل غير مرغوب فيه، فيضطررن إلى إجراء الإجهاض فى ظل ظروف غير صحية وبواسطة أطباء غير أكفاء فيعرضن حياتهن وصحتهن للخطر. ولا شك أن هناك العديد من المشاكل، والمضاعفات الناجمة عن خضوع السيدات لمثل تلك العمليات من الإجهاض غير القانونى، فقد

تتسبب فى الوفاة، رغم عدم وجود إحصاءات رسمية لتسجيل حالات المرض أو الوفاة المترتبة على إجراء الإجهاض غير القانونى.

ويؤكد جاجديو، أنه نتيجة للصراع الدائر فى مناطق كثيرة من الكاريبى من أجل السماح بإجراء عمليات الإجهاض، يفضل واضعو القانون والسياسيون، الصمت والتغاضى عن تلك المطالب، "تاركين الأمر للجمعيات الأهلية، لتتولى تلك المعارك". ويضيف: أن الجمعيات الأهلية، قد خاضت فى الماضى، معارك كثيرة، فى مجال الصحة الإنجابية، خرجت منها منتصرة "إن تلك الجمعيات غير الحكومية (NGOs) هى صاحبة فكرة تنظيم الأسرة بالكاريبى أساسا، وقد خاضت معاركها دون مساعدة الحكومة غالبا وأحيانا أخرى بمساعدة صامتة من قبل الحكومة. وقد تحملت هذه الجمعيات سخط الأهالى أولا ومحاولاتهم تشويه سمعتها على أيدى من اعتقد أولا أن وسائل منع الحمل خصصت لقتل السود، وأنها تجعل المرأة أكثر حرية ودون سيطرة، فتنهار السلوكيات الأساسية فى المجتمع. ولكنهم واصلوا رغم ذلك كفاحهم مع تلك العقول المعتمة، إلى أن أصبح لتنظيم الأسرة الآن، مكانة شرعية فى كل أنحاء الكاريبى".

تحرير الذات

من الناحية القانونية، تتميز قوانين منطقة الكاريبى بتأييدها ومساندتها الكبيرة لحقوق المرأة، وان كانت القوانين الخاصة بحقوق المرأة الإنجابية والجنسية، مازالت فى حاجة إلى إعادة تجميع وتنظيم.

تُعَدُّ بلاد منطقة الكاريبى من البلاد الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة "بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)" والتابعة لمؤتمر المرأة، وتعمل سكرتارية المجتمع الكاريبى على مساعدة الحكومات من أجل مراجعة القوانين الخاصة بتلك الاتفاقية والعمل على تطبيقها. ونتيجة لذلك، فقد تم تطوير القوانين الخاصة بعدة قضايا، كالعنف الأسرى، والمساواة فى الدخول، والتحرش الجنسى، والملكية، والوراثة، وحقوق النفقة.

أندى، ناشط فى مجال حقوق المرأة وباحث، يدير مكتب سكرتارية المجتمع الكاريبى (CARICOM)، يؤكد أن تغيير الأدوار بين الرجل والمرأة مطلوب على المدى الطويل. وإن تم، فلابد أن يأتى بثماره ويؤدى إلى تحسن حياة المرأة، وبصفة خاصة حصولها على قدر كاف من التعليم، مما يؤدى إلى إتاحة الفرصة أمامها للحصول على وظيفة مناسبة، وبالتالى تحقيق مزيد من الاستقلالية.

ويأمل دكتور جاجديو أن يكون هذا هو الاتجاه بالفعل، خاصة وأن نسبة الفتيات اللاتى يحضرن فصولهن بالمدارس ويكملن تعليمهن الثانوى، تفوق الآن نسبة الشباب. ويؤكد أنه كلما زاد هذا الاتجاه تراجعت نسبة الحمل بين المراهقات فى الكاريبى.

وقد تبقى نسبة العائلات التى تترأسها المرأة دون تغيير رغم ذلك، ولكنها من ناحية أخرى سوف تحكمها وتديرها سيدات لديهن استقلالية مادية مما يؤثر إيجابيا على مختلف قرارات حياتهن.

وتحبذ بيرل شيفانز بجاميكا، تعليم الأسرة بما فيه تعليم الجنس وتقول فى ذلك: "لابد من البدء مبكرا، منذ السادسة للأطفال من خلال المدرسة والبيت، ولابد أن يفهموا أن حياة الفرد هى مسئوليته التى لابد من الاستعداد لها مبكرا. فلابد أن تكون مستعدا لتحمل مسئولية ذاتك. إن الفرد فى حاجة إلى التعليم، وتنمية المهارات للحصول على الوظيفة وبعدها يعول الفرد نفسه ويتخذ قراراته باستقلالية".

إن التعليم بغرض تحقيق الاستقلالية، لابد أن يشمل النظرة الواعية باختلاف الجنسين: "ما التوقعات من الرجل؟، وما التوقعات من المرأة؟، وكيف يجتمع الاثنان لتشكيل حياتهما؟".

وتأخذ جمعية الآباء بجاميكا على عاتقها، مسئولية نشر هذه الأفكار وتشجيعها، من خلال عرض أفلام فيديو، تتناول الحياة الجنسية والعائلية. ومن

خلال تقديم المشورة للآباء الذين يضطرون إلى اللجوء إلى المحاكم الأسرية، كما أنها تعمل على رفع الوعى بضرورة الاحتفال بيوم الأب السنوى، وتنظم مباريات بين الفرق المحلية كوسيلة للوصول إلى الشباب من خلالها ورفع توعيتهم. ومع ذلك، فلا يزال العدد الذى يمكنهم الوصول إليه محدودا نسبيا.

ويؤكد بيرل شيفانز "أنه على الرغم من محدودية النتائج، فإننا نجحنا فى وضع بعد جديد للأبوة وصورة جديدة للأب على المستوى الوطنى وفى أذهان الجماهير، فأصبح أفراد المجتمع، ينظرون للأب نظرة أكثر ايجابية وتفاؤلا".

ولكن من خلال بعض المقابلات التى أجرتها حنيف لبعض الرجال بسانت لوشيان، اتضح أن درجة وعيهم بمسئولياتهم لا تزال منخفضة، ولا تزال الأنماط القديمة تسيطر على تفكيرهم وسلوكهم. وذلك رغم معاناتهم الشخصية من غياب الأب فى حياتهم وتصميمهم على عدم تكرار الخطأ نفسه على مستوى أسرهم، فإن أغلبهم "انتهى به الأمر إلى إنجاب طفل خارج الزواج وتكررت بالتالى مأساة غياب الأب من حياة الطفل"(١٨)

أما فيما يتعلق بالنساء، فتؤكد لويزى شارلز، بسانت لوتشيا" أنهن أكثر وعيا بأجسادهن وأكثر اهتماما بأمور صحتهن الإنجابية. يطالبن بإجابات واضحة عن أسئلتهن، ولا يكتفين بالحضور السلبى، ويدركن الآن الكثير من الأمور النظرية، ولكن لا تزال تنقصهن الجرأة وإثبات الذات".

ويتزايد إدراك المرأة بضرورة تغيير العلاقات مع الجنس الآخر، ولكن القيود الاقتصادية والثقافية لا تزال تعوق الانتقال من مرحلة الإدراك والوعى إلى مرحلة التنفيذ.

وقد عقد مؤتمر وزارى بالكاريبى تناول قضايا الجنس فى أكتوبر ١٩٩٩، ألقى الضوء على العوائق أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وأشار بصفة خاصة إلى "الفقر والعنف ضد النساء، التى تعوق قدرة المرأة على التمتع بحقوقها الإنسانية".

وذلك طبقا للين إشماعيل، وهى مديرة المكتب الإقليمى للجنـــة الاقتصـــادية للأمم المتحدة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى.[١٩]

وهكذا فإن أسطورة المرأة القوية الثابتة التى تسيطر على عائلتهـــا، والتـــى لا يمكن هزيمتها، تُعَدُّ تبسيطا مبالغا فيه للحقيقة، التى ولا شك أكثر تعقيدا من هذه المقولة التى لا ينفك الناس يرددونها عن نساء الكاريبى.

القسوة المشروعة

قوانين متحيزة ضد المرأة فى باكستان

بقلم هيلدا سعيد وعائشة خان

كراتشى ١٩٨١

خيم الصمت على مجموعة النساء، عضوات شيركات جاه، وهو مركز للنساء بكراتشى، بدت عليهن علامات خيبة الأمل والحزن العميق، هذا الاجتماع كان يمكن أن يكون كغيره من الاجتماعات، لولا هذا الخبر الكئيب.

إذ وصلت أنباء عن صدور حكم غير إنسانى، أصدرته المحكمة على زوجين شابين بالجلد مائة مرة للمرأة، وهى حامل، وبالرجم حتى الموت لزوجها؛ حيث تمت إدانتهما بالزنا.

كانت فهميدة، وهى المتهمة، قد اختارت زوجها، ويدعى آلاه بكس. شعر الأب بغضب شديد وبطعنة فى شرفه، مما جعله يرفع دعوى اختطاف ضد الشاب زوج ابنته، وحكمت المحكمة عليهما بالزنا؛ حيث اعتبرت زواجهما باطلا، فكان هذا الحكم القاسى وغير المتوقع، بمثابة مفاجأة للجميع.

وقع هذا الحكم كالصاعقة على المجتمع الباكستانى المتعلم وأغلبهم، بما فيهم النساء بمركز شيركات جاه، من المتنورين والتقدميين. يؤمنون جميعا بتعاليم مؤسس البلاد، محمد على جنة، بأن باكستان يجب أن تكون وطنا للمسلمين، على أن تظل الحكومة علمانية.

وقد بدأوا تدريجيا، يدركون التغيير الذى بدأ يصيب المجتمع على يد الدكتاتور ضياء الحق، الذى استولى على الحكم عام ١٩٧٧، وبدأ فى تطبيق

برنامج دينى إسلامى على البلاد، وقد أفاق الجميع على هذا الحكم الجائر، فكان بمثابة الصدمة الحقيقية لهم، أدركوا على أثرها التداعيات الحقيقية لتطبيق قوانين عام ١٩٧٩ ومنها القوانين الخاصة بالحدود فى الإسلام والتى بموجبها تم إصدار الحكم على الزوجين الشابين.

شعرت سيدات مجموعة شيركات جاه، أولا بإحباط شديد تجاه تلك الأزمة، وسرعان ما تحوّل غضبهم إلى ثورة عارمة، فكان ميلاد منتدى الحركة النسائية (WAF)، الذى ضم الجمعيات النسائية بكراتشى ومجموعة ناشطات باكستان، وكان هدفه الأساسى، تحقيق المساواة لنساء باكستان والعمل ضد القوانين المتحيزة ضد النساء والتى لا تتفق مع الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، التى تُعَدُّ باكستان من البلاد الموقعة عليها.

قام منتدى الحركة النسائية (WAF) بتنظيم مظاهرات بكل من لاهور وباكستان على التوازى ضد قانون الحدود الجديد. كانت مقاومة الشرطة للمتظاهرين فى باكستان محدودة، ولكن فى لاهور، قامت الشرطة بتفريق المتظاهرين بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على الجموع الكبيرة، التى كانت تقود مظاهرة سلمية، كما قامت بضرب بعض المتظاهرين ومن ضمنهم الشاعر الوطنى المحبوب حبيب جالب، وألقت القبض على بعض النشطاء وأجبرت المتظاهرين على التفرق وفض المظاهرة.

وقد كان لاستمرار جهود منتدى الحركة النسائية والضغوط التى مارستها فضل كبير فى إنقاذ الزوجين فهميدة وآلاه بكس، فجاء الحكم ببراءتهما ردا للكرامة المسلوبة.

وبعد عقدين كاملين، لا يزال قانون الحدود ساريا فى باكستان.

ففى يناير ١٩٩٨، تزوجت رفعت عفيفى - ١٨ عاما من زميل لها فى الجامعة، ينتمى لمجموعة عرقية مختلفة عن عائلتها، وذلك ضد رغبة العائلة، فما

كان من عائلتها الغاضبة، إلا أن اتهمت زوجها باختطافها وادعت أنه متزوج من قريبة له.

وعلى أثر تلك الحادثة، اندلع الشغب بكرانشي، وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين بالاعتداء على تقاليد الطائفة الأخرى وأعرافها.

وحين ظهر زوج رفعت بالمحكمة كان مصابا بجروح خطيرة من جراء استخدام أسلحة نارية ثقيلة؛ ونتيجة لذلك برأته المحكمة من تهمة الاختطاف، إلا أن الزوجين كانا لا يزالان يواجهان اتهاما بالزنا، فى حالة ثبوت الاتهامات الموجهة لرفعت بزواجه من قريبته[١].

ولجأ الزوجان الشابان إلى الاختباء خوفا على حياتهما وفى الوقت نفسه، تقدما بطلب اللجوء إلى بلد من البلاد الغربية، إلا أن طلبهما رفض من عدة بلاد غربية، مما حفز قسمة جهانجير، وقد كانت رئيسة فى ذلك الوقت لمنظمة لجنة حقوق الإنسان بباكستان (HRCP)، إلى المطالبة بأن يتم اعتبار طلب اللجوء فى مثل هذه الحالات لجوءا سياسيا؛ حيث تكون حياة الفرد معرضة للخطر نتيجة رغبته فى الحصول على حق أساسى من حقوق الإنسان وهو حق اختيار شريك حياته.

وبعد مرور سنة، عام ١٩٩٩ اغتيلت سامية ساروار، وهى أم لطفلين وزوجة لمدمن مخدرات، أرادت أن تتخلص من زواج عانت فيه من سوء معاملة زوجها. وقد لجأت إلى مكتب محاماة لطلب الطلاق، إلا أنها اغتيلت على يد قاتل مأجور، كلفته عائلتها بقتلها، ونجت محاميتها هنا جيلانى من الموت بأعجوبة، وهى أخت وزميلة عمل لقسمة جيهانجير. وكانت سامية قد لجأت إلى دار لإيواء السيدات اللاتى يعانين من سوء معاملة الأزواج فى لاهور، عندما رفضت عائلتها بشدة فكرة طلاقها، وقامت بتهديدها، حيث إن طلاقها سوف يجلب العار لأسرتها.

وكانت سامية قد قررت مقابلة والدتها، وهى طبيبة نساء، وذلك بمكتب المحامية هنا جيلانى، فى أبريل، لمناقشة وضعها. وقد كانت تخشى مقابلة الأب

بمفردها، الرئيس الحالى للغرفة التجارية ببيشوار. ورغم التعـرف علـى القاتـل ووجود شهود عيان، لم يتم القبض عليه، مما أشعل ثورة المواطنين الذين خرجـوا فى مظاهرات بمدن كثيرة بالبلاد يطالبون بتحقيق العدالة. وما كـان مـن عائلـة ساروار، إلا أن واصلت حملة تشويه السمعة والتهديد بقتل جيهـانجير، وإصـدار فتاوى دينية من غرفة بيشوار التجارية، ضدها تطالـب بعقابهـا طبقـا للشـريعة الإسلامية وقانون القبيلة.

وطبقا لبيان أصدره منتدى الحركة النسائية بباكستان (WAF)، فإن جريمـة قتل ساروار "تبرز مدى إجرام المجتمع وقسوته الذى يستطيع فيه الأهل التخطـيط لقتل ابنتهم لأنها تجرأت ومارست حقها الشـرعى الـذى نـص عليـه القـانون والدين".[٢]

وجدير بالذكر أن هناك عدة مئات من حوادث القتل باسم الشـرف، يـذهب ضحيتها نساء كل عام، ولا يقدم فيها القاتل للمحاكمة إلا فى حالات نادرة. جاء هذا فى تقرير صدر عن منظمة العفو الدولية فى سبتمبر ١٩٩٩،[٣] وذلك فى أعقـاب الانقلاب العسكرى، الذى وقع فى الشهر نفسه ضد حكومة عصبة الإسلام بـالبلاد. وقد طالبت منظمة كل نساء باكستان، النظام العسكرى الجديـد بمعاملـة جـرائم الشرف نفس معاملة الجرائم التى تخضع للقانون الجنائى.[٤]

وفى مقال بجريدة الفجر بكراتشى، تحت عنوان "تذكرة بفترة حالكة"، زعـم فيها صاحب المقال "أن التشريعات التى صدرت وقت حكم ضياء الحق ضد المرأة من العوامل المسئولة عن حوادث مثل مقتل ساروار وغيرها من آلاف الضحايا من النساء منذ عام١٩٨١، وقد سمحت بها الحكومات المتعاقبـة، لإرضـاء نـزوات مجتمع ذكورى يتسم بالتكبر والعنجهية".[٥]

استهداف الأكثر ضعفا

شهدت حكومات باكستان منذ نشأتها سلسلة من التغييرات السريعة والمفاجئة؛ وشمل ذلك فترتين طويلتين من الحكم الديكتاتورى؛ بدأت الأولى من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٩، أعقبتها فترة قصيرة من الحكم الديمقراطى، ثم ما لبثت أن تلتها فترة أخرى من الحكم الديكتاتورى، قادها الجنرال ضياء الحق، واستمرت من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٨.

ورغم عدم حصول ضياء الحق على تفويض من شعبه، فقد أخذ على عاتقه منذ توليه حكم البلاد، أن يجعل من باكستان دولة إسلامية. وقد خدمت سياسة ضياء الحق اليمينية، أغراضه السياسية الخطيرة، حيث تمكن من تكوين مجموعة سياسية تدين له بالولاء، ضمت مجموعة صغيرة من رجال الأعمال المقيمين بالمدن، وأحزابًا سياسية إسلامية وبالطبع جيشا قويا. وقد عين بمجلس الوزراء ثلاثة أفراد، كانوا من أعضاء حزب الجماعة الإسلامية، التى لم تكن تتمتع بشعبية كبيرة بين الناخبين. وكان من المعروف أنها كانت تحظى بمساندة مالية من المملكة العربية السعودية.

قبل ١٩٧٩، كان القانون بباكستان، يتكون من مزيج من تشريعات المستعمرات إلى جانب قانون مؤسس على الأعراف وقانون يجمع بين الشخصى والدينى.

وبمساندة مؤيديه، وفى ظل أجواء يسيطر عليها حكم يمينى متشدد، إضافة إلى محدودية الاتصالات، وانتشار الفقر والأمية، تمكن ضياء الحق بسهولة نسبية، من فرض إرادته والقيام بإدخال تعديلات دستورية وقانونية باسم الإسلام.

حيث تم وقف حقوق أساسية، إلى جانب إجراء تعديلات كبيرة على دستور البلاد، ثم أعقب ذلك وبشكل مفاجئ، فرض قوانين ضد المرأة.

وببدء تطبيق تلك القوانين، سادت البلاد حالة من الرعب، وانقسم المواطنون

فيما بينهم، وزاد التوتر وتفشى الإجرام وصاحب ذلك كله سياسة الترهيب التى اتبعها الحكام ضد الشعب، والتى لا تزال البلاد تعانى منها حتى اليوم.

تأسس قانون الحدود على أساس الشريعة الإسلامية - وذلك ظاهريا فقط. ويتكون من خمسة قوانين، تتعلق بجرائم الاغتصاب، والزنا، والسرقة، والنهب، وتحريم الخمور والمخدرات. وكان الهدف المعلن حينما أدخلها ضياء، هو أن يصبح قانون باكستان للعقوبات (PPC)، وقانون الجرائم متوافقين مع نصوص الشريعة الإسلامية ومبادئها.[٦]

تأتى كلمة "حدود" من "حد"، ويعاقب المواطنون لتجاوزهم الحدود التى يسمح بها المجتمع وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية. ويطبق قانون الحدود على المسلمين وغير المسلمين، مع بعض الاختلاف.

ولا يعترف قانون الأدلة[٧] الصادر عام ١٩٨٤، بشهادة المرأة فيما يخص العقوبات العظمى، بينما تساوى شهادتها نصف شهادة الرجل بالنسبة للعقوبات الأقل، وفى القضايا المدنية.

أما غير المسلمين فلا يسمح لهم بالشهادة أساسا،[٨] ويُعَدُّ قانون الأدلة انتهاكا مباشرا لدستور باكستان لعام ١٩٧٣، والذى يضمن مساواة جميع المواطنين بلا تفرقة من حيث انتماؤهم الطائفى، أو عقيدتهم أو جنسهم.

ولا شك أن القوانين الجديدة كان لها تأثير مباشر على حياة المرأة والأقليات غير المسلمة بباكستان.

شاهناز على، تعمل فى مجال التعليم، وهى أيضا عضو بحزب الشعب، الذى حله ضياء الحق، تؤكد أن ضياء الحق - تجنبا لتغيير الوضع القائم أو إغضاب المستفيدين منه - استهدف القطاعات "الأكثر ضعفا فى المجتمع"، وتقول: "إن عزل النساء وإبعادهم عن الحياة العامة، من ملامح المجتمع المحافظ".

وتضيف شهلا ضياء، وهى محامية وناشطة: "فى معظم مناطق العالم حينما لا يتمكن اليمينيون من الوصول إلى الحياة السياسية، بشكل مباشر، فإنهم عادة يلجأون إلى السيطرة على الأفراد أو العائلة".

الزنا وخطورة الخط الفاصل

تم استغلال قانون الحدود أسوأ استغلال، وذلك بغرض معاقبة المرأة وترهيبها، خاصة ما تعرضت له تحت مسمى الفسوق أو "الزنا"؛ وهو ممارسة الجنس قبل الزواج أو فى علاقة خارج الزواج - لذا فهى غير شرعية. ورفعت دعاوى كثيرة تتهم المرأة زورا بممارسة الزنا، بغرض ترهيبها، حتى أن كلمة "زنا" أصبحت وكأنها مرادف للاعتداء الصارخ على العدالة. وذلك لمعاقبة النساء، وهن أساسا أكثر فئات المجتمع تعرضا لسوء المعاملة فى ظل نظام عدالة شديد التعسف.

وفى حالات الاغتصاب، "الزنا بالإجبار" حينما لا تستطيع المرأة أن تثبت أن الجماع قد تم بدون رضائها، تجد نفسها متهمة "بالزنا" وبعد عقدين كاملين، من تطبيق قانون الحدود، فإنه من النادر أن يجد الرجل نفسه متهما بالاغتصاب. وتقول جيلانى: "كان قانون العقوبات بباكستان قبل أن يتم تعديله يعتمد بصفة أساسية على الأدلة القضائية، أما الآن وفى ظل قانون الحدود، فإنه لا يولى تقريبا أى اهتمام بأدلة شهود العيان حيث تُعَدُّ أولية، والأدلة القضائية، لا تُعَدُّ سوى أدلة معززة أو ظرفية لا غير".

وقد تجد المرأة نفسها فى حالة الاغتصاب، فى موقف لا تحسد عليه. ومما قد يتسبب فى إضعاف موقفها، عدم قدرتها على الخضوع لكشف طبى فورى ودقيق.

وإذا حدث حمل نتيجة الاغتصاب، فقد تستخدمه المحكمة دليلاً على أن العلاقة الجنسية قد تمت برضائها، فتخضع نتيجة لذلك للعقاب. ومما يزيد الموقف

تعقيدا، أن الشريعة الإسلامية تعتبر الفتاة بالغة ما إن تأتيها الدورة الشهرية. وعلى ذلك فإن الفتاة فى العاشرة قد تُعَدُّ بالغة فى بعض الأحوال طبقا لأحكام الشـريعة، أما الصبى فيُعَدُّ حتى سن ١٦ قاصرا، وذلك بحسب قانون الأغلبية.

عندما رفعت صافية بيبى دعوى إلى المحكمة لتعرضها للاغتصـاب فـى الثامنة عشرة من عمرها، وكانت ضريرة، لم تجد المحكمة ما يثبت ذلك، وعليـه أصدرت عليها حكما بالسجن ثلاث سنوات مع الجلد ١٥ مـرة لممارسـة علاقـة جنسية غير شرعية. وقد اعتبر الحكم مخففا نسبيا آنذاك، حيـث تـوخى القاضـى بعض الرحمة باعتبار ظروفها وصغر سنها. ولم يشفع لها من هذا الظلـم، سـوى المعارضة الضخمة التى شهدتها البلاد جراء هذا الحكم الجائر والاعتراض الدولى فى الوقت نفسه، مما ترتب عليه تبرئتها فى الاستئناف عام ١٩٨٥.

وتتعجب كل من جيلانى وجيهانجير من تعسف القـانون لافتـين إلـى أن "المغتصب يُترك حرا ويُعَدُّ بريئا فى نظر القانون، حتى تثبت إدانتـه، بينمـا تُعَـدُّ الضحية مذنبة حتى تثبت براءتها!"(٩)

ولا شك أن المعاناة التى يمر بها ضحايا الاغتصاب والتى تبدأ بالإبلاغ عن الاغتصاب، ثم الخضوع للكشف، ثم مواجهة نظام قضـائى ظـالم إلـى جانـب احتمالات الإدانة، وتوقيع العقوبات. ، لا شك أن كل ذلك قد منع الكثيـرات مـن التظلم ضد حوادث الاغتصاب حيث فضلن التزام الصمت والتكتم.

وجدير بالذكر، أن قضايا الزنا قد تضاعفت بعد بدء تطبيق قانون الحـدود. وقد كانت أولا لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، ثم قفزت فى ظل قانون الحدود إلـى الآلاف، وذلك فى غضون فترة بسيطة. وطبقا لإحصائيات وكالة حقـوق الإنسـان (HRCP) فى باكستان، فإن عدد النساء فى سجون باكستان قد قفز من ٧٠ سـيدة عام ١٩٨٠ إلى ٦٠٠٠ عام ١٩٨٨ وكلهن متهمات بجرائم يعاقب عليهـا قـانون الحدود.(١٠)

وطبقا لتقرير من منظمة مراقبة حقوق الإنسان، الصادر عام ١٩٩٥، فإنه بين ٥٠ إلى ٨٠% من المحتجزات بسجون باكستان، قد تم احتجازهن طبقا لقانون الحدود. بالإضافة إلى أن أكثر من ٧٠% من النساء المحتجزات بأقسام الشرطة، يتعرضن لسوء المعاملة الجسدية بما فيها الاغتصاب على أيدى من يتولون حراستهن.[١١]

جدير بالذكر أن هناك أطفالا من بين من اتهم زورا وحكم عليه بالسجن.

ومن بين من حكم عليهن ظلما، كانت أمينة، وهى فتاة ذكية، فى الثالثة عشرة من عمرها، من بلدة بنجاب، تقضى حاليا فترة عقوبة تحت قانون الحدود بالسجن فى كراتشى، وتقول: "لقد كنت فى الخامسة أو السادسة من عمرى، حينما طلبت قريبة لى من أمى أن تأخذنى معها إلى كراتشى لمساعدتها فى أعمال المنزل، على أن تلحقنى بالمدرسة أيضا، وقد صدقتها أمى، ومرت الأمور فترة من الزمن على ما يرام، ولكنى لم أذهب أبدا إلى المدرسة، إلى أن بلغت العاشرة، حيث اغتصبت ثم أجبرت على ممارسة البغاء، وحينما كنت أرفض الإذعان كنت أضرب بقسوة... إلى أن اكتشف أمرى وقبض على.

إن أهلى لا يعلمون شيئا حتى الآن، ولا أعلم وقع الخبر عليهم، ولكنى لا أفضل العودة بعد ما حدث على أى حال، إلا إذا جاء أبوىَّ وطلبا منى ذلك".

وفى قسم شرطة بكراتشى بين ١١٣ دعوى رفعت، من ١٩٩٤ - ١٩٩٦ كانت ٩٤ قضية زنا.

ومن بين ٤٧٣ سيدة تم احتجازها فى سجن لاهور المركزى، بين مارس ١٩٩٦ ويونيه ١٩٩٧، كانت حوالى ١٥٨ سيدة تهمتهن الزنا.

والمحاكم فى باكستان عادة ما ترفض قبول كفالة لإطلاق سراح النساء أو الإفراج عنهن بضمان محل الإقامة أو مقابل كلمة شرف. وعادة ما تملك النساء ما يكفى لدفع الكفالة، وذلك على عكس الرجال. ولا يتحمل الأقرباء عنهن تلك الكفالة على أية حال.

وطبقا لوكالة حقوق الإنسان بباكستان (HRCP)، فإن المتهمات يتم عادة احتجازهن فترات طويلة من الزمن. وطبقا لإحصائيات قامت بها الوكالة، عام ١٩٩٨، من عشرين سجنا، بالبنجاب فإن من بين ١٠٠٠ سيدة محتجزة بالسجون، حوالى ٩٠% كن ينتظرن المحاكمة. وحوالى ثلثى هؤلاء ليس لديهن محام للدفاع عنهن.[١٢]

تقول صحيفة الفجر، فى مقال لها، إن النساء غالبا ما يقضين فترة الحجز فى حالة من الإهمال القانونى دون توفير أى حق من حقوقهن القضائية،[١٣] وذلك لأنهن لا يملكن أى مساعدة قانونية.

ومع ذلك فإن عددا هائلا من النساء يحاكمن بتهمة الزنا دون إدانة رسمية. وفى حالات قليلة، حينما ينجحن فى الوصول إلى الاستئناف يحصلن على البراءة. ويعتقد نشطاء حقوق الإنسان أن ذلك دليل واضح على استغلال القانون لرفع دعاوى زنا ضد المرأة زيفا وافتراء.[١٤]

ومن الأمثلة، قصة سامينا، سيدة من الطبقة المتوسطة، متزوجة منذ ١٨ عاما، لديها سبعة أطفال، ورغم ذلك يعارض زوجها استخدام وسائل منع الحمل، ويضربها بعنف عندما يكتشف أنها لا تزال تستخدمها، وفى مرة حين رفضت إقامة العلاقة الحميمة معه، ألقى عليها بقفل معدنى ثقيل، وحينما أصبحت حياتها مستحيلة، رفعت دعوى للحصول على الطلاق.

وفى أيام المحاكمة، تعود زوجها أن يوثقها، حتى لا تحضر جلسات الاستماع، وفى إحدى المرات ألقى عليها بحامض، واضطرت سامينا للجوء إلى مأوى للسيدات.

وحينما أدرك زوجها أنها لن تعود إليه أبدا، رفع زورا دعوى زنا ضدها، يتهمها فيها بالهروب مع رجل آخر.

وبفضل المساندة القانونية التى قدمتها لها ناشطة حقوق المرأة والمحامية

جيلان، تمكنت سامينا من توفير الكفالة المطلوبة، وإلغاء الدعوى المرفوعة ضدها، ورغم أن الطلاق قد تم، فإنها لا تزال فى حالة خوف على حياتها من زوجها السابق الذى تقول: "إنه لا يزال يتربص بها، فى المنطقة التى تسكن فيها".

ويقر القاضى تنزيل الرحمن، وهو رئيس سابق لمجلس مبادئ الإسلام، فى أوائل الثمانينيات، وعضو بالحزب الإسلامى "أن هناك ظلما قد وقع بالفعل على النساء (قسوة بالغة وقمع) وأن الخطأ كان فى التطبيق، ويصف القضاة بالفساد وعدم الكفاءة وعدم الإيمان بمبادئ الإنسانية، ناهيك عن مبادئ الإسلام". ويتفق مع أنصار تطبيق الشريعة الإسلامية فى أن الحل يكون بتطبيقها وحدها والعمل على إزالة أى تناقض بينها وبين القوانين الحالية.

وإلى حين يبت العلماء، الذين لا يزالون يناقشون، مزايا تطبيق الشريعة الإسلامية، تبقى الشريعة وسيلة يحقق بها المستغلون مآربهم وأطماعهم.

وقد استغل الكثير من الأزواج قانون الحدود فى رفع دعاوى باطلة ضد زوجاتهم لترهيبهن، أو الانتقام منهن. كما استغله رجال الشرطة، لابتزاز النساء، إلى جانب الإقطاعيين الذين استغلوه لتهديد المستأجرات من النساء.

سلمى، أم فى السادسة عشرة من عمرها، وقد كانت فى الرابعة عشرة من عمرها، وبعد زواجها بأيام قليلة، حينما قام حماها بتسلق سور حديقة منزلها، وقد كانت وحدها بالبيت، واعتدى عليها بالقوة، وقد كرر ذلك ثلاث مرات متتالية فى أوقات غياب ابنه. وحينما كانت سلمى تهدده بإفشاء أمره، كان يقوم بضربها بعنف، وعندما فاض بها الأمر، غادرت البيت، لا تدرى ماذا تفعل، وكانت فى حالة إحباط شديد. اضطرت سلمى إلى مقايضة حلقها الذهب مقابل توصيلها إلى محطة الأتوبيس. وقد استوقف صراخها ضابط شرطة كان مارا بالصدفة، وعند الاستعلام عن أمرها، اتصل بمركز "الحرب ضد اغتصاب النساء (WAR)" وهى مجموعة تكونت لمحاولة إيجاد حل لمشكلة الاغتصاب، وقد قامت الجماعة بمساعدتها على تسجيل حالتها وتوقيع الكشف الطبى عليها.

وتُعَدُّ حالة سلمى من الحالات النادرة التى تم فيها معاقبة المغتصب، حيث سجن حماها ما يقرب من عامين. ولكنه قارب على نهاية مدته الآن، وسلمى تخشى خروجه الوشيك، خاصة وأن زوجها يضغط عليها لتسامحه على ما اقترف. أما سلمى فلا ترى أى أمل سوى فى الهروب ثانيا.

القيد الاجتماعى

قامت وسائل الإعلام فى الدولة فى فترة حكم الجنرال ضياء الحق، بالترويج لصورة المرأة التابعة لزوجها، التى يقتصر وجودها على دورها البيولوجى فقط.. وامتدت هذه الصورة للمرأة الضعيفة المغلوبة على أمرها، لتشمل بقية مؤسسات المجتمع، فالمؤسسات التعليمية، قامت بتقييد دخول المرأة، كما حدث فى كلية الطب التى اشترطت درجات أعلى لدخول الطالبات.(١٥) وقد استمر هذا الوضع حتى وقت قريب، كما حاولت الحكومة أن تجبر الفتيات على ارتداء الحجاب فى ذلك الوقت. فإن هذا الإجراء قد قوبل بكثير من الاحتجاج، فلم يتم تطبيقه. كما تم تقليص ترقية المرأة لتولى المناصب الإدارية والتنفيذية.

وطبقا للتقاليد الثقافية فى المجتمع الباكستانى، فإن الرجل هو رب المرأة على الأرض، وتُعَدُّ من ممتلكاته الخاصة، ويقتصر دورها على إسعاده. هذه المعتقدات يعززها النقص الهائل فى إمكانيات التطور والتنمية فى باكستان، بالإضافة إلى التباين الشديد الاجتماعى والاقتصادى بين طبقات المجتمع المختلفة.

ومن ناحية أخرى يقيِّم المجتمع خصوبة المرأة تقييما مرتفعا، وكذلك يَعُدُّ عذرية الفتاة من الفضائل. وتُعَدُّ قدرة الرجل على إنجاب عدد كبير من الأبناء، هى مقياس الرجولة، لاسيما الذكور منهم. أما عقم المرأة سواء كان بسبب مرض مزمن أو عدم القدرة على الإنجاب، لاسيما الذكور، يعرضها لسوء معاملة الزوج وأسرته، وقد يتخذ الزوج زوجة أخرى، أو يهجرها بالكامل. هذا على الرغم من أن الزوج هو الذى يتحكم فى جنس الجنين، كما هو معروف.

تُعَدُّ المرأة هى رمز الشرف فى عائلتها، وأى خروج عن العادات أو قيم المجتمع، أو ما يُعَدُّ قانون القبيلة، قد يؤدى إلى قتلها. ويمثل ما يعرف "كارو-كارى" إحدى هذه الممارسات الإجرامية المخيفة، التى تؤدى إلى قتل ما يقرب من امرأة كل شهر بإقليم السند وبلوخستان، ولا تُعَدُّ هذه الممارسة إسلامية.(١٦)

ويعنى تعبير"كارو - كارى" العار الذى أصاب طرفا فتسبب فى تلوث اسمه وشرفه بسبب تصرف الطرف الآخر، والرجل الذى أصابه هذا العار من حقه أن يقتل زوجته وعشيقها المشتبه فيه.

وتؤكد نفيسة شاه، وهى صحفية "أن هذه الممارسة قد استمرت رغم التطور القانونى والسياسى والأخلاقى على مر العصور، ولا يزال يُمارس ويُعَدُّ غطاء مناسبا وحجة لجميع أنواع القتل التى تقع فى المجتمع؛ فهو لا يزال جزءًا لا يتجزأ من النظام القبلى الإقطاعى".(١٧)

وتؤكد نفيسة، أن هذه الممارسة قد سبقت ظهور الإسلام فى هذه المنطقة من العالم.

ولا يزال زواج الأطفال منتشرا انتشارا كبيرا، رغم وجود قانون تحريم زواج الأطفال منذ عام ١٩٢٩، والذى بمقتضاه كان لا يحل للفتاة الزواج قبل بلوغها ١٤ عاما.

وقد رفع قانون مصلحة الأسرة، الصادر عام ١٩٦١ سن الزواج إلى ١٦ عاما، إلا أن هذا القانون لا يطبق بجدية فى كل الحالات. كما أنه تأثر بشكل سلبى، بقانون الحدود الذى أضاف نصا يجيز زواج الفتاة" فى حالة وصولها لسن المراهقة"، كتوصيف للبلوغ.(١٨)

تضيف زهرة يوسف، الأمين العام لجمعية حقوق إنسان بباكستان (HRCP)، أنه من الصعب إلغاء هذه الاتجاهات وتطبيق قوانين متطورة وسياسات فى صالح السيدات حيث "إن هذه القوانين قد تم أسلمتها، وتُعَدُّ الآن قوانين أساسية فى باكستان".

وطبقا للناشطة والمحامية جيلانى، فإن الدولة تركت ثغرات كثيرة فى قوانينها؛ فالقانون الذى تم النص عليه أساسا من منطلق حماية الشرف والقيم العليا فى المجتمع، لا يملك حلا لأزمة فتاة تم اغتصابها ووجدت نفسها حاملا وهى فى الثانية عشرة من عمرها، إذ إنه لا يجيز الإجهاض. فما هى تداعيات هذا الموقف اجتماعيا؟ وما هى التأثيرات النفسية على حياة الفتاة؟ لا أحد يهتم بذلك".

أما الاغتصاب الذى تتعرض له المرأة من قبل الزوج، فلا يُعَدُّ اغتصابًا، طبقا لقانون الحدود الإسلامى، وكذلك طبقا لقانون العقوبات الباكستانى.

وفى ظل غياب قوانين تمنح حماية محددة لضحايا الاغتصاب الأسرى أو العنف، فإن رجال الشرطة لا يلتزمون بتوقيع عقوبات شديدة على المعتدين.. وخير مثال على ذلك حالة زينب عام ١٩٩٤، حيث تم توقيع عقوبة بسيطة، على زوجها، الذى قام بإدخال حبل كهربائى فى مهبل زوجته، متسببا فى إصابتها بحروق بالغة، ولم تتعد تهمته "إحداث إصابات جسدية بالغة وعنف جنسى".

وتقوم جمعية الحرب ضد الاغتصاب (WAR) بالتعامل مع عدة قضايا خاصة بالعنف الأسرى بكراتشى.

تنتقد دانش زيادى الشرطة وتتهمها بعدم التعاون فتقول: "غالبا وعلى الرغم من جهودنا المتواصلة، فإن الضحايا الذين يلجأون إلينا أو يتصلون بنا عبر مكالمات هستيرية، لا يحصلون على أية حماية من قبل الشرطة، التى تتعامل مع تلك الأحداث على أنها من قبيل الخلافات الزوجية العادية.. مما يجعلنا نطالب بضرورة وجود تشريع منفصل وخاص بالعنف الأسرى".

تزايد نشاط الحقوقيات

شكل منتدى الحركة النسائية، وسيلة ضغط فعالة لتحدى قوانين ضياء الحق المعادية للنساء. وتركت المظاهرات العامة التى تم تنظيمها فى الثمانينيات، ضد

قانون الحدود وقانون الأدلة، وما تبعه من رد فعل عنيف لرجال الشرطة في لاهور، تأثيرا عميقا على الجو العام بباكستان؛ إذ أصبح يوم ١٢ فبراير - يوم المظاهرات - ذكرى يحتفل بها كل عام، بوصفه يومًا مهما في تاريخ الحركة النسائية بباكستان.

في عام ١٩٩٩، خرجت النساء بالمدن الرئيسية بباكستان في مسيرة سلمية يحملن المشاعل واللافتات التي تمثل تضامن منظمات الحركة النسائية بباكستان، والتي قام بتنظيمها منتدى الحركة النسائية (WAF). وقد أبرزت تلك المظاهرات، أحدث حالات لسيدات تم عقابهن، في ظل قانون الحدود لأنهن تزوجن رجالا من اختيارهن.

انضمت السيدة رانا لياقات على خان قبل وفاتها، وهي مؤسّسة منظمة "كل نساء باكستان"، وزوجة رئيس وزراء البلاد انضمت بشجاعة إلى صفوف الجيل الأصغر من الناشطات لمعارضة الحكومة بشجاعة. ومن كلماتها عام ١٩٨٢: "ماذا يمكن أن نتوقع من ديكتاتورية الجيش الذي يتدخل في السياسة والدين؟ يقول ضياء، يجب أن نضع التشادور على رؤوسنا، فلماذا نطيعه؟ أكان مؤسسو باكستان سيوافقون على سياسة قطع الأطراف وجلد المواطنين، بما فيهم النساء؟ لا أبدًا ما كانوا ليقبلوا بذلك، إنهم يتحججون بالإسلام، ويتمسكون بتفسيرات شديدة التعصب والقدم، لم تعد صالحة للتطبيق".[١٩]

وعلى مر الأعوام، حاولت الناشطات تطبيق عدة استراتيجيات بهدف إلغاء القوانين المتعصبة ضد النساء. وتترأس باتل رابطة المحاميات الباكستانيات (PAWLA). وقد تعاونت مع رابطات أخر مثل منتدى الحركة النسائية (WAF)، في تقديم التماس للمحكمة الفيدرالية للشريعة (FSC) بهذا الخصوص.[٢٠]

ورغم تعاطف المحكمة أولا مع بعض الحجج، فإن القضاة لم يظهروا التعاطف نفسه فيما بعد، وبعد عدة جلسات استماع، رفضت المحكمة الفيدرالية الالتماس.

وتضيف باتل: "إن القضاة الذين جاءوا فيما بعد، زادوا الأمر سوءا، حيث إنهم أضافوا إلى تهمة "الزنا" (سلوك غير لائق) وهو تعبير غير دقيق، يمكن أن يشمل السلوك الحقيقى أو المفترض".

وقد أعقب الالتماس الأول التماسٌ ثانٍ، إلى المحكمة العليا لإلغاء قانون الحدود، بدعوى أنه يعتدى على الحقوق الأساسية. إلا أن الالتماس لم يقبل إلى يومنا هذا، رغم تكرار المطالبة بأن يؤخذ بعين الاعتبار، وذلك "بحجة أن الأجواء ليست مواتية".(٢١)

سياسة الاغتصاب

فشلت الحكومة فى القيام بمهمة الإصلاح القانونى، وحتى بعد وفاة الجنرال ضياء عام ١٩٨٧ والعودة إلى الديمقراطية والحكم المدنى، فإن العنف ضد النساء كان قد تفاقم بشكل كبير. ورغم عدائية النظام القضائى وإجرامه، شهدت هذه الفترة، صورتين من صور الشجاعة لسيدتين على طرفى السلم الاجتماعى، فقد رفعتا دعوى ضد اغتصاب تعرضتا له، وقد تحولت وقائع جلسة استماع عادلة، إلى مجموعة من الأدلة ضدهما.

وبين سبتمبر ونوفمبر ١٩٩١، وقعت سلسلة من حوادث الاغتصاب، على يد ضباط من الشرطة. وحينما أدرك الشعب الباكستانى أن تلك حملة سياسية تعسفية من جانب السلطات، عبر بشكل قوى لأول مرة عن سخطه واستنكاره لما يجرى فى البلاد.

فينا حياة، ابنة سياسى معروف، وصديقة بنازير بوتو (التى أصبحت فيما بعد رئيسة وزراء باكستان)، تعرضت لاغتصاب جماعى عقب تولى جماعة اتحاد المسلمين حكم البلاد لأول مرة عام ١٩٩١، وكان الرجل الذى اتهمته رئيس وكالة المخابرات بالبلاد، وصهر الرئيس غلام إسحاق خان. وقد كان واضحا من الجميع،

أن الهجوم الذى تعرضت له حياة استهدف أساسا بوتو وحزب الشعب الذى كانت ترأسه، والذى كان يشكل معارضة هائلة للحكومة.

اتهمت فينا حياة وعائلتها، صهر الرئيس خان، رسميا، وعلنيا، وطالبوا بسجنه.

خورشيد بيجوم، أم فقيرة لأربعة أطفال، وكانت زوجة أحد نشطاء حزب الشعب، تعرضت أيضا للاغتصاب الجماعى، هذه المرة على يد ضباط شرطة، وكتب عنها سعيد إدريس بختيار من المجلة الشهرية "هارلد"، حيث جعل من قصتها، قصة العدد. ومما كتبه: "على مدى شهر كامل، طغت حوادث الاغتصاب على كل شيء آخر فى البلاد، مما عرض الحكومة لهزة عنيفة، كاد يعرضها للسقوط".[٢٢]

نظم كل من منتدى حركة النساء (WAF)، ونساء من جماعة الإسلام وحزب الشعب مظاهرات أمام البرلمان ضد الحكومة وتورطها فى مثل هذه الجرائم.

كما اندلعت مظاهرات أخرى عديدة فى شتى أنحاء البلاد، قام بها الشعب مطالبا بتحقيق العدالة. وفى رد فعل مباشر لقضية حياة، كتب الصحفى بختيار يقول: "تحول خطاب الرئيس فى البرلمان إلى مبارزة تبادل السباب والاتهامات، وقد شوهد رجال المعارضة وهم يصرخون فى اتجاه الرئيس، قبل مغادرته قاعة البرلمان".[٢٣]

ورغم إعطاء الصحافة لأول مرة مساحة غير مسبوقة من صفحاتها لقضية الاغتصاب، ورغم انتشار تلك الحوادث على صفحات الجرائد العالمية، من خلال عناوينها التى نقلت إلى مختلف البلاد، سخط الشعب الباكستانى واستنكاره، فإنه لم يتم القبض على أحد من المغتصبين أو محاكمته، مما ضاعف من صدمة النساء اللاتى كن ضحايا لتلك الحوادث البشعة.

أين وعود المساواة؟

تعبر أسمة جيهانشير، رئيسة لجنة حقوق الإنسان بباكستان عن خيبة أمل السيدات والناشطات بباكستان، حين تقول: "إن المؤسسات بباكستان يحكمها قانون عفا عليه الزمن، إنها مجرد مكان ترعى فيه الحشرات، وأما القضاة فعقولهم تشبه بيت العنكبوت، وهى عقول بلا ضمائر، أما آذانهم فمغلقة. إن هذه القوانين قد أسست من أجل قهر النساء الأقل حظا. لقد سبق وأكدنا أننا لا نقبل بحكم المحكمة الفيدرالية للشريعة، ولن نترك كفاحنا ضدها أبدا".[٢٤]

وتتبع الحقوقيات بباكستان إحدى الوسيلتين فى محاولتهن التصدى للإرث الإسلامى الذى تركه ضياء الحق؛ حيث يعتمد منتدى النساء ومحاميات مثل جهانشير وجيلانى أولا على حجج علمانية للنقد والتصدى للتشريعات المتحيزة ضد المرأة، وذلك بالرجوع إلى الدستور الأساسى بباكستان، الذى ينص على المساواة فى الحقوق الأساسية بين الرجل والمرأة، وثانيا يلجأن إلى نصوص اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (مؤتمر المرأة) والتى تُعَدُّ باكستان من البلاد الموقعة عليها.[٢٥]

أما رشيدة باتل، وهى من الحركة النسائية للمحاميات بباكستان (PAWLA)، فتفضّل استراتيجية مختلفة، فمع موافقتها على أن الدولة يجب أن تكون علمانية، تقول إلى أن يتحقق ذلك "فإننا يجب أن نواصل البحث والدراسة للتمييز بين ما يُعَدُّ صحيحا فى الإسلام وما لا يُعَدُّ كذلك، ولا أرى حلا سوى هذه الطريقة. فالحقيقة هى أن الإسلام، وهو دين الدولة، قد فرضه علينا الحكام، سواء كان ذلك من حقهم أم لا".

وقد لوحظ بالفعل تزايد عدد عالمات الإسلام فى الأعوام الأخيرة بباكستان. ورغم أن نساء باكستان يستمعن بشغف واهتمام إلى التفسير الجديد لنصوص القانون الإسلامى،[٢٦] فإن الحكومة لم تأخذ حتى الآن أية مبادرة لإقامة حلقة نقاش رسمية حول مدى كفاءة وصلاحية التشريعات القديمة من الناحية الدينية.

وطبقا لشهلا ضياء، وهى عضوة بلجنة التحقيق المعنية بحالة المرأة، "لقد كان رد فعل المشرعين تجاه القوانين المتحيزة ضد المرأة دائما هو اللامبالاة. كما أن أغلبهم لا يعرف حتى مضمون هذه القوانين". وتضيف: "لم توجه أبدا إدانة لسيدة من الطبقة المتوسطة تحت قانون الحدود. إن قضايا حقوق النساء لم تكن أبدا أولوية. وهذا طبيعى، فإذا كنت منعزلا تماما عن الحقيقة، فمن الطبيعى ألا تشغل بهذه الأمور".

ورغم اعتراف حزبى الدولة الأساسيين: رابطة المسلمين، الذى تم إقالته فى انقلاب سلمى، فى سبتمبر ١٩٩٩، وحزب المعارضة، المعروف باسم حزب الشعب، الذى تقوده بنازير بوتو، بأن نتائج تطبيق قانون الحدود لم تكن فى حقيقة الأمر مثالية، فإنهم لم يتخذوا أية خطوات أو إجراءات من شأنها مواجهة هذه الأزمة الخطيرة.

ورغم تولى بنازير بوتو رئاسة الحكومة مرتين، فإنها لم تحاول أن تعطى دفعة لإصلاح قانون التمييز ضد المرأة.

وطبقا لشهناز وزير على، مستشارتها الخاصة السابقة للشئون الاجتماعية، فإن بوتو كانت ستعرض نفسها لمعارضة شديدة، ورفض من قبل الحزب المعارض، فى حالة إثارتها موضوع قوانين التمييز ضد المرأة، وضرورة إجراء إصلاح بشأنها. وعلى حد تعبيرها: "كان الأمر سيصبح مواجهة سياسية وموضوع خلاف، أى قضية تفاوض"، مما يفسر أنه رغم إعلان بوتو فى بيان الحكومة الرسمى ضرورة إجراء إصلاحات جذرية فى التشريع، فهى لم تحدد موقفها النهائى من القوانين موضوع الجدل.. وذلك لعدم رغبتها فى إثارة ردود أفعال سلبية، وتضيف: "لماذا نضيف مشكلة جديدة على مجمل المشاكل التى تواجهها البلاد، ونثير حفيظة رجال الدين بلا داع؟"

تولت عصبة المسلمين رئاسة الحكومة فترتين، وكان يرأسها نواز شريف، وقد اعترف سكرتير البرلمان زفار على شاه، أن قانون الشريعة قد تمت الموافقة

عليه أثناء تولى حزبه رئاسة الحكومة فى الفترة الأولى، وأن ذلك كان تحت ضغط من الجماعة الإسلامية التى كانت تلعب فى ذلك الوقت دورا بارزا فى ظل حكومة عصبة المسلمين الائتلافية.

ورغم تدهور دور الجماعة الإسلامية فيما بعد، بحيث لم يعد لها فى حقيقة الأمر أى تأثير فى البرلمان فإن حكومة عصبة المسلمين، لم تحرك ساكنا بشأن قانون الحدود. وطبقا لشاه: "يمكننا بلا شك أن نقوم بتعديل فى القانون، لكننا لن نتحرك إلا إذا كان لابد من ذلك".

وقد ساعد الحكومة أن الحركة الشعبية لمقاومة قوانين التمييز ضد المرأة، كانت قاصرة على فئة صغيرة من الطبقة المتوسطة العليا، فلم تشعر الحكومة بأى التزام من ناحيتها بضرورة التحرك.

وتؤكد زهرة يوسف، السكرتير العام للجنة حقوق الإنسان بباكستان (HRCP) "أن التغيير يتطلب ذريعة سياسية، وأن السياسيين البارزين يخشون أن يوجه إليهم اتهام بعدم إيمانهم بالعقيدة الإسلامية؛ حيث إن الأحزاب الإسلامية الراديكالية جيدة التنظيم ولديها نفوذ قوى وقدرة على إثارة المتاعب إذا رغبت فى ذلك".

وكانت آخر الحكومات المدنية التى تم إقالتها بباكستان، قد اتسمت بالبراجماتية فيما يخص الوضع القانونى للمرأة. وقد كان مسئولوها، أغلب الظن، أما على غير وعى كامل بأبعاد المشكلة، أو أنهم اتجهوا عن قصد إلى تهميش نتائج تطبيق قوانين الحدود.

وطبقا لشاه، فإن قانون الحدود لم يقلص من حقوق المرأة القانونية أو حريتها، ملمّحا إلى إن الرجال هم الذين كانوا – فى حقيقة الأمر – ضحية لاتهامات اغتصاب باطلة. وقد نسبت إليهم زورا، قضايا اغتصاب كثيرة فى السنوات الأخيرة.. ورأيه فى آلاف قضايا الزنا المنسوبة زيفا إلى النساء فى الأونة

الأخيرة، "أنه لا يمكن تصور أن يلجأ أحد إلى اتهام المرأة زورا بارتكاب مثل هذا الجرم".

ويخلص الناطق باسم عصبة الأمم، إلى استنتاج خاطئ؛ حين يفترض أنه بما أن الأغلبية الساحقة من السيدات اللاتى يتم احتجازهن تحت قانون الحدود، تتم تبرئتهن، فإن قانون الحدود وعلى عكس المعتقد، يحمى المرأة.

ولكن ما يتجاهله هو وحكومته فى حقيقة الأمر، هو الانعكاسات السلبية للحجز لمدة شهور وقد تصل إلى سنوات، على نفسية المرأة. خاصة وأنها تكون، "بعيدة عن أسرتها وأولادها، وفوق ذلك لا يتم أبدا تعويضها عن تلك المعاناة".[٢٧]

ويرجع السبب فى استمرار سيادة قانون الحدود، الذى لا يزال يدمر حياة النساء بباكستان، إلى حالة الجمود السياسى وقصور المسئولين، بل إن الكثير من الحكومات المنتخبة، قد لجأت إلى طرق أكثر حزما وشدة لمواجهة ثورة الشعب والسيطرة عليه.

وعلى سبيل المثال، تم إنشاء محاكم خاصة "سريعة" لمحاكمة الإرهابيين، وكثيرا ما كانت تلغى فى العقد الأخير، وذلك رغم استنكار نشطاء حقوق الإنسان وإدانتهم لتلك المحاكم التى تخالف سلامة النظام القضائى وحقوق الإنسان الأساسية.

فى احتفال باكستان بعيد استقلالها الخمسين يوم ١٤ أغسطس ١٩٩٧، تم تمرير قانون لمكافحة الإرهاب، يسمح للشرطة بالدخول إلى أية منطقة، بما فيها المنازل، دون تفتيش. وكذلك القبض على الأفراد فى حالة الارتياب فى وجود إرهابى، وذلك دون إذن رسمى، بل إن الشرطة يكون من حقها أن تطلق الرصاص على المشتبه فيه بمجرد رؤيته.

ولا عجب إذن فى مثل هذه الظروف، أن تهدر حقوق المواطنين الأساسية، وتصبح فارغة من كل معنى. وهى التى يفترض أن يقوم الدستور بحمايتها. وكذلك

أن تصبح التزامات باكستان تجاه الاتفاقيات الدولية، مجرد حبر على ورق.(٢٨) بما فيها التزامها ببرنامج العمل الصادر ١٩٩٤ فى مؤتمر الأمم المتحدة الدولى للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة، وكذلك برنامج العمل الخاص بالمؤتمر العالمى للمرأة المنعقد عام ١٩٩٥ ببكين. بالإضافة إلى خطتها الوطنية المتبناة رسميا فى أغسطس ١٩٩٨.

ورغم التحول الذى حدث فى المفردات المستخدمة من "تنظيم الأسرة" إلى "الصحة الإنجابية" ببرامج الصحة والسكان، فإنه ما لا يزال ناقصا، هو الإدراك الواسع والقبول بحقيقة الارتباط الوثيق بين أى برنامج للصحة الإنجابية، يراد له النجاح، وحقوق المرأة الإنجابية والجنسية والتى تشكل حجر الأساس لأى برنامج للصحة الإنجابية.

وقد أنشأت بنازير بوتو، بعد توليها الحكومة، لجنة تحقيق فى وضع المرأة عام ١٩٩٤ وأعطتها تفويض مراجعة ودراسة القوانين الحالية المتحيزة ضد المرأة، والتى تشكل حجر العثرة فى طريق تحقيق المساواة مع الرجل وحصولها على حقوقها الكاملة، لكن جهودها ذهبت هباء؛ حيث تجاهل الحكام اللاحقون نتائج التحقيق.

وقد وصف أعضاء لجنة التحقيق، المكونة من محامى حقوق الإنسان، وعلماء إسلاميين، ومشرعين، قوانين التمييز ضد المرأة بأنها "غامضة"، كما صرحوا: "أن الوعد بالمساواة لم يتم فقط تجاهله، بل قد تم الاعتداء عليه صراحة".(٢٩)

وقد أوصت اللجنة، فى تقريرها، عام ١٩٩٧ بإجراء تغييرات أساسية وجذرية تضمن إلغاء قوانين الحدود. وطالبت باعتبار "القتل للشرف" جريمة، كما طالبت بتعديل قوانين الأسرة الخاصة بالزواج والطلاق والمهر وزواج الأطفال، والتى ليست فى صالح المرأة، بالإضافة إلى المطالبة بإلغاء نصوص التمييز ضد المرأة فى الدستور الباكستانى.

وطبقا لمنظمة العفو الدولية، فإنه لم يتم الاعتراف رسميا أو حتى مناقشة البرلمان لتقرير لجنة التحقيق. ولا تزال حقوق المرأة تمتهن ويتم الاعتداء عليها بشكل روتينى، أو يتم تجاهلها رغم تقديم اللجنة لتقريرها..

وحينما بدأت العلاقات بين الهند وباكستان تتوتر فى أعقاب التجارب النووية، التى قام بها البلدان سرا، عام ١٩٩٨، عبرت النساء بباكستان عن قلقهن إزاء هذا التصعيد العسكرى بين البلدين، وخشين من انعكاسات الموقف النووى الجديد على النساء والأطفال بباكستان. خاصة انتقال الموارد النادرة من مختلف قطاعات المجتمع إلى القطاع العسكرى، وعواقب ذلك التحول. التى لابد أن تنعكس على "الفئات الأكثر ضعفا فى المجتمع وهى النساء والأطفال. وما يترتب على ذلك من تضاؤل للحيز الذى تشغله المرأة فى المجتمع، وما يحصلن عليه من حقوق".[٣٠]

وقد أثبتت الأيام، أن مخاوفهن كانت مبررة، ففى اجتماع نظمه منتدى حقوق المرأة فى ديسمبر ١٩٩٩، اتهمت الأعضاء، آخر حكومة مدنية تولت الحكم، بأنها قامت بتخصيص ١- ٢% فقط من إجمالى ميزانية الدولة العامة للتعليم والصحة.[٣١] وهو ما يبرر وفاة ما يقرب من ٣٠٠٠٠ سيدة سنويا، نتيجة مشاكل مصاحبة للحمل، إلى جانب ٤٠٠,٠٠٠ سيدة أخرى يعانين من عجز مدى الحياة، نتيجة لمشاكل خاصة بالحمل والإنجاب.[٣٢]

وأصبحت القوانين الجديدة، خاصة التى يتم إصدارها باسم الإسلام، سلاحا سياسيا، تحاول به الحكومات أن تلهى الشعب عن الاستسلام الذى اضطرت الحكومة السابقة إلى اللجوء إليه، نتيجة لضغوط من الغرب، حيث اضطرت إلى الحد من برنامج التسلح النووى الذى كانت بصدده. فقامت الحكومة بتقديم طلب بتعديل الدستور، التعديل ١٥، بهدف أن يكون القرآن والسنة قانون الدولة الأساسى. كما عينت سلطة تنفيذية عهدت إليها بمهمة تطبيق مبادئ الإسلام بما تراه مناسبا.

وتخشى منظمات النساء بباكستان أن يكون فى تطبيق التعديل ١٥ المقترح، مزيدا من التقويض لحرية المرأة وحقوقها، ولأول مرة اتحدت النساء مع الفئات غير المسلمة كما ساندتهن أحزاب سياسية أخرى فى التعبير عن اعتراضهن.

وفى ظل فرض القيود الصارمة والأزمة السياسية الطاحنة، لم تشكل بالطبع أوضاع المرأة المأساوية أولوية للحكومة المدنية.

فعلى الرغم من بعض الخطب التى وعدت بالقيام ببعض التغيرات، بقيت الأوضاع على حالها، وكمثال على ذلك، ما أدلى به مستشار عصبة المسلمين للإعلام مشاهد حسن فى تصريح نادر، أثناء اجتماع نظمته ناشطات حقوق المرأة حيث قال: "إن حكومتنا قد فعلت الكثير جدا للمرأة. ماذا تريدون أكثر من ذلك؟".

الديمقراطية للأمة، وليس البيت

العنف الأسرى وصحة المرأة الإنجابية بشيلى

لزاك شالات

ذهبت السيدة تشكو أمرها لمحكمة تابعة للكنيسة المسيحية بسان دييجو، وقد بدا عليها الكرب والهم، طالبت بالانفصال عن زوجها الذى يسىء معاملتها، قائلة: "إن علاقاته المتعددة تعرضها للإصابة بمرض من الأمراض المميتة التى تستنزف حياة الإنسان".[١]

وحينما بلغ الزوج أنها تشكوه إلى المحكمة، بدأ يضربها ويعاملها بعنف، تزايد حينما أصبحت حاملا، ووصل ذروته فى اليوم الثالث عشر من إنجابها، وكان هذا عام ١٨٢٠.

أما اليوم، فقد تغير الكثير بالنسبة لنساء شيلى، بينما بقى الكثير أيضا دون تغيير؛ فالزنا مؤخرا لم يعد جريمة، أما الطلاق، فلا يزال غير شرعى، وهذا طبيعى فى بلد أغلبه من الكاثوليك.[٢]

وفى عام ١٩٩٤، وافقت شيلى على قانون خاص بالعنف الأسرى، يُعَدُّ بحق ثورة؛ إذ يوضح كيف تستجيب كل من المحاكم، والشرطة، والمؤسسات الصحية فى حالة تعرض الزوجة للضرب أو لأية صورة من صور سوء المعاملة داخل الأسرة، بدنية، نفسية أو جنسية.

أسهمت الصحافة بدور فعال فى تغير موقف كل من السلطة والضحايا والمعتدين فى هذا الشأن. ومع ذلك فجدير بالذكر، أن خروج العنف بين الأزواج إلى العلن لم يغير بشكل أوتوماتيكى المشاكل الأكثر خصوصية، فلا شك أن

التقصير فى اقتلاع التمييز ضد المرأة من العادات الثقافية والبنية الاجتماعية فى المجتمع، قد لعب دوره فى استمرار العنف الذى يحدث على الأقل فى كل أسرة من بين أربع أسر فى شيلى.[٣]

ولا شك أن الحملة القانونية والسياسية التى قامت بها الحكومة فى شيلى ضد العنف داخل الأسرة، تُعَدُّ من أعظم إنجازاتها على الإطلاق فى مجال حقوق الإنسان، منذ عام ١٩٩٠، حينما عادت إلى الحكم المدنى.

ومن المثير للسخرية، أن الأمر لا يبدو كذلك بالنسبة لغالبية الشعب الشيلى، حيث اقتصرت الجهود التى وجهت إلى مجال حقوق الإنسان فى أغلبها على محاولة إصلاح العنف الذى مارسته الدولة خلال ١٧ عاما من الحكم العسكرى الديكتاتورى.

الاعتراف بممارسة العنف ضد النساء

جدير بالذكر، أن سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم من أكثر أنواع العنف انتشارا.[٤]

وقد أكد تقرير التنمية العالمى لعام ١٩٩٣، أن العنف ضد النساء بين ١٥-٤٤ سنة من الأسباب الأساسية للوفاة أو العجز، حتى أنه يفوق نسبة الوفاة أو العجز بسبب السرطان أو الملاريا أو حوادث المرور.[٥]

وفى مسح للحالات التى ترددت على مستشفى بمدينة فى شمال شيلى، خلال شهر نوفمبر ١٩٩١، اتضح أن ثلثى النساء اللاتى ترددن على المستشفى، بغرض تلقى خدمة الطوارئ كن قد تعرضن لاعتداء عنيف من قبل الزوج.[٦]

كما أفصحت دراسة أجريت عام ١٩٩٧، ضمت ٣١٠ سيدات بسان دييجو أن ٢٣% من السيدات قد تعرضن لحادث اعتداء من قبل الزوج أو الصديق فى فترة ١٢ شهرا الأخيرة.[٧]

وعلى الرغم من انتشار ممارسة العنف ضد النساء، فإن هذه القضـــية لـــم تبرز على الساحة الدولية إلا من فترة وجيزة فقط.

وقد أسهم فى ذلك "ثورة المفاهيم" كما ورد على لسان المحاميـــة والناشـــطة الأمريكية روندا كوبلون، بمؤتمر الأمم المتحدة العالمى لحقوق الإنسان المنعقد عام ١٩٩٣؛ حيث تناولت فى كلمتها بالمؤتمر، "التقسيم غير الواقعى" بين القطاع العـــام والخاص. وقد تركزت مناقشات حقوق الإنسان من قبل على سوء معاملة الدولـــة للقطاع العام، ولكن مؤتمر عام ١٩٩٣، أشار إلى أن العنف الأسرى ضد النســـاء، لابد أن يكون له موقع أيضا على خريطة حقوق الإنسان.(٨)

وجدير بالذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولى للسكان والتنمية لعـــام ١٩٩٤ قد جعل التحرر من العنف والقهر، بندا أساسيا من بنود برنامج الصـــحة الجنســـية والإنجابية.

وقد صدقت ٢٧ دولة فى الأمريكتين منذ عام ١٩٩٨، على توصيات مؤتمر الأمريكتين الخاصة بمنع توقيع عقوبات على النساء ومحاولـــة استئصـــال العنـــف ضدهن. وجدير بالذكر أنه قد وافقت تسع مدن على الأقل على استصـــدار قـــوانين محلية ضد العنف الأسرى.

وتُعَدُّ تلك الإنجازات ثمرة عقدين كاملين من نشاط دءوب وجهود حثيثة على مستوى الشعب، تمكنت المرأة خلالها أن تضم موضوع سوء معاملة الأزواج، إلى قضايا أخرى أساسية كانت تشغل بالفعل مكانا على جدول الأعمال الـــدولى؛ مثـــل حقوق الإنسان وقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية.(٩)

وقد أثبتت خطة التعبئة المحلية والدولية لليوم العالمى لمعارضة العنف ضد النساء، فى ٢٥ نوفمبر، الذى أطلقته ناشطات حقوق المرأة عـــام ١٩٨١، فعاليـــة عالية، حيث اتسعت الجهود لتصبح حملة عالمية أمكنها الحصـــول علـــى نصـــف مليون توقيع ضد العنف الجنسى، بل ووصلت إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بعد عشر سنوات من الكفاح المتصل.

عندما لا يكون الرفض اختيارا

وإذا كانت الصحة البدنية والمعنوية للزوجات اللاتي يتعرضن لعنف الأزواج، لم تحظ باهتمام كاف، فإن تداعيات هذا العنف على الصحة الإنجابية، لم تحظ غالبا بأى اهتمام على الإطلاق، هذا على الرغم من أن العنف الأسرى يشكل مشكلة من مشاكل الصحة الإنجابية، وذلك لارتباطه بالناحية الجنسية، وبالوفاء الزوجى، وبالحمل والإنجاب.(١٠)

وطبقا للورى هايزه، وهى كاتبة لعدة دراسات رائدة، "فإن الدلائل فى أغلبها تشير إلى الارتباط بين العنف الجسدى والجنسى وبين التعرض لمشاكل صعبة الحل فى مجال الصحة الإنجابية فى الوقت المعاصر.

ومثال على ذلك: حمل المراهقات، السلوك الجنسى مرتفع المخاطر، (كممارسة الجنس دون وقاية ومع عدة أشخاص، ممارسة الدعارة) الأمراض الجنسية المعدية، آلام منطقة الحوض المزمنة. كما ثبت أيضا أن العنف من مسببات مشاكل الحمل، كانخفاض وزن المولود، والإجهاض، ووفاة الأم عند الولادة".(١١)

يؤثر العنف على صحة المرأة الجنسية والإنجابية بشكل مباشر وغير مباشر أيضا.

تتعرض النساء المتزوجات من رجال يتسمون بالعنف، إلى مخاطر ممارسة الجنس بالإكراه، مما يعرضهن إلى حمل غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى الأمراض المعدية جنسيا، بما فيها عدوى فيروس الأيدز (HIV)، وذلك من خلال الاغتصاب الذى تتعرض له الزوجة من الزوج، أو عدم إمكانية مناقشة استخدام وسائل منع الحمل المتاحة. وقد ترفض النساء مناقشة تلك الأمور، وبعضهن يلجأن إلى وسائل غير مضمونة لمنع الحمل؛ كالامتناع عن ممارسة الجنس خلال فترة زمنية معينة، تقل فيها احتمالات حدوث الحمل، أو محاولة تجنب ممارسة الجنس عموما. إلا أن الزوج عنيف المسلك، قد لا يلتزم بتلك الوسائل.

قصت نساء من منطقة فقيرة بسان دييجو، أن هناك من الأزواج مـــن يلجـــأ إلى ضرب زوجته، بل قد يحرمها من أقل القليل من المال، حتى ترضخ له وتوافق على إقامة العلاقة الجنسية معه.[١٢]

لذا" فإن الرفض لا يمثل اختيارا" بالنسبة للنساء فى هذه المنطقة.

إن استمرار العنف والقهر الجنسى يمكن أن يـــؤدى بشـــكل غيـــر مباشـــر للإصابة بالأمراض، أو لحدوث حمل غير مرغوب فيه؛ إذ قد تفقد المرأة احترامها لذاتها، وقد تتجه إلى إدمان الخمر أو المخدرات، وبالتالى تقل قدرتها على استخدام ما يلزم من وسائل منع الحمل.[١٣]

ومن الحلول الممكنة لحالات الحمل غير المرغوب فيه، الإجهـــاض، إلا أن الإجهاض فى شيلى بكل أنواعه، وحتى فى حالة الاعتماد عليه لإنقاذ حياة الأم، يُعَدُّ غير قانونى، مما ينتج عنه وفاة الأم بنسبة تقارب ٣٠%.[١٤] ومع ذلـــك، فهنـــاك حوالى ٣٥% من حالات الحمل يتم وضع حد لها.[١٥]

وكذلك حوالى ١/٥ (١٨%) أى ما يقارب ١٥٩٠٠٠ حالة إجهاض تتم كـــل سنة، ينتج عنها مضاعفات صحية تتطلب رعاية بالمستشفى.[١٦]

فى شيلى، يمكن أن تتعرض المرأة للسجن، لإجرائها عملية إجهاض. ومـــن المؤسف أن سجلات المحاكم تشير إلى أن الأزواج يبلغون بشـــكل منـــتظم، عـــن زوجاتهم اللاتى يجرين عمليات إجهاض، مطالبين بتوقيع العقوبة عليهن من أجـــل ذلك.

فى مراجعة قامت بها المحامية ليديا كاساس عام ١٩٩٦ لثمـــانين شـــهادة، كشفت أن أسباب لجوء السيدات إلى الإجهاض، كان نتيجة لتعرضهن للعنف وسوء المعاملة. كما اتضح أن بعض الأزواج تنتابهم حالة العنف، عند اكتشافهم أمر حمل زوجاتهم. وقد ذكرت أربع نساء أنهن قد تعرضن لضرب عنيف وأجبـــرن تحـــت وطأة لكمات الأزواج إلى إجراء الإجهاض.[١٧]

إن النظام القانونى يتجاهل مسئولية الرجل، وما يمارسه من عنف لإجبار الزوجة على الإجهاض، كما أن تعرض السيدات للضرب والتهديد والعنف الجنسى من قبل الأزواج، من شأنه - كما تؤكد كاساس - أن "يضع المرأة فى جو غير مستقر، ومحفوف بالمخاطر. ورغم ذلك، فإن نظام العدالة يحملها وحدها المسئولية".

وقد كشف بحث أجرته كاساس، أن ٦٠% من السيدات اللاتى تعرضن للعنف، وتمت محاكمتهن، بسبب اللجوء إلى الإجهاض، قد صدرت ضدهن أحكام.[١٨]

فترة رعاية خاصة

تُعَدُّ فترة الحمل، فترة غير مضمونة العواقب فى حياة ضحايا العنف من السيدات فى شيلى. وهى وإن اعتبرت فترة راحة قصيرة لبعضهن، تمضى أخريات وقت الحمل فى الدفاع عن الذات من عنف الأزواج، أو محاولة تفنيد ادعاءات الزوج "أن هذا الطفل ليس طفله".

تكشف دراسة أجريت عام ١٩٩٢، بسان دييجو، على ألف امرأة، أن اثنتين من بين خمس سيدات ممن يعانين من عنف الأزواج يتعرضن لعنف أكثر أثناء فترة الحمل.

وتُعَدُّ هذه النتيجة، تحديا واضحا للفكرة السائدة فى شيلى، والتى تفيد "أن الأمومة هى وقت الحماية والرعاية الخاصة" وهو ما يؤكده سوليداد لارين، العالم النفسى الذى أجرى هذا البحث.[١٩] وقد تبين أن التعرض للضرب والعنف فى أثناء الحمل مرتبط بتزايد مخاطر التعرض لمضاعفات الحمل، والتعرض للمخاض المبكر، والإجهاض، وولادة أطفال مبتسرين.

وتكشف دراسة ذكرتها هايزه، أن السيدات اللاتى يتعرضن للعنف، وسوء المعاملة الجسدية، لا يبادرن بالاهتمام بالحمل إلا فى الفترة الثالثة منه، وذلك على

عكس السيدات اللاتى لا يتعرضن للعنف أثناء الحمل، حيث يبدأن فى الاهتمام بالحمل منذ الفترة الأولى منه؛[٢٠] إذ قد يلجأ الأزواج الذين يتسمون بالعنف إلى منع زوجاتهن من متابعة الفحص الطبى المطلوب إجراؤه.[٢١]

وقد كشفت دراسة أن السيدات الحوامل اللاتى يتعرضن للعنف يكنّ أكثر عرضة عاطفيا للإصابة بالاكتئاب، وهذه النتيجة لا تُعَدُّ مفاجئة. ويكنَّ أكثر ميلا للإحساس أن الصدفة وحدها هى المسئولة عن حدوث الحمل، وأنه لم يكن قرارا مسبقا.[٢٢]

ويبدو أن العنف الأسرى مرتبط غالبا بعوامل خارجية مؤثرة؛ ففى دراسة أجريت بسان دييجو، على ١٦١ سيدة، كشفت، أن تزايد مستوى العنف السياسى والاجتماعى كان مرتبطا بتزايد فى مضاعفات الحمل بنسبة خمسة أضعاف.

وقد استخلصت هايزه، نتيجة لذلك، "أنه إذا كان التوتر والاضطرابات، التى تتعرض لها المنطقة التى نعيش فيها تؤثر على مضاعفات الحمل، فمن المنطقى افتراض أن الحياة فى ظل جحيم العنف وسوء المعاملة الزوجية، يفضى إلى النتائج نفسها".[٢٣]

الضريبة الجسدية والنفسية

جدير بالذكر أن السيدات اللاتى يتعرضن للعنف، يعانين من عدة آلام جسدية دون سبب طبى واضح، خاصة التعرض لنوبات من الصداع، الإفرازات المهبلية، آلام الحوض المزمنة"، وهذه الأعراض، تكون بمثابة "رسالة رمزية" كما تؤكد لارين.

ومثال على ذلك "مشاكل إفرازات البول، التى يمكن أن تشير إلى التعرض للعنف الجنسى أو الضغط المستمر لممارسة العلاقة الجنسية. فالمرض يظهر بالتحديد فى المنطقة التى تتعرض فيها المرأة للإيذاء".[٢٤]

ولا يزال التأثير الضار لعنف الأزواج على المتعة الجنسية للمرأة، يمثل جانبا مغمورا من حياة المرأة. والعلاقة الجنسية، تكون بالنسبة لبعض الأزواج ساحة قتال، يستعرض فيها الزوج المعتدى، قوته وسيطرته.

وتعترف زوجة تعانى من عنف الزوج - لطبيب العلاج الطبيعى، سولانج برترند، بسان دييجو، "أنه من الصعب أن أشعر معه بأية متعة، لأننى لا أريد أساسا هذه العلاقة، وهو يجبرنى على ممارستها، رغم رفضى لها". وفى دراسة قام بها الطبيب نفسه، تناولت ٣٠ سيدة يعانين من عنف الأزواج، صرحت ١٩ منهن، أنهن لا يستشعرن أية رغبة جنسية تجاه الأزواج، والسبب هو سيطرة العنف على العلاقة.[٢٥]

والمعاناة النفسية للسيدة التى تجبر على ممارسة الجنس، تفوق المعاناة الجسدية؛ إذ كثيرا ما يصاحب هذه الممارسة شعور بالخوف والخجل، ويعبرن عن ذلك الشعور بأنه "أسوأ أنواع المهانة". وقد يلمن أنفسهن أيضا.

مستشارو معهد المرأة، وهى منظمة غير حكومية (NGO)، بمدينة كونسيبسيون الجنوبية، يؤكدون أن أكثر الشكاوى التى تأتيهم من النساء اللاتى يعانين من عنف الأزواج هى: "حينما لا أريد ممارسة العلاقة معه يتهمنى بالبرود".

وفى دراسة برتراند، صرحت أغلب السيدات، بعدم شعورهن بأية متعة أثناء العلاقة الجنسية مع الزوج، بعد أن أصبح عنيفا.

تقول إحدى السيدات: "لا أريد أن أمارس تلك العلاقة معه لأنى لا أستمتع بها، ولا أشعر بأية متعة. وكيف أشعر بمتعة وسط هذا الكم من اللكمات والمهانة".

الأبعاد الحقيقية لحجم مشكلة العنف الأسرى

تأتى معظم المعلومات عن أبعاد العنف الأسرى فى شيلى من دراسة أجراها سوليداد لارين[٢٦] وانتهى منها عام ١٩٩٢، ولم يقتصر أول مسح قام به على

السيدات اللاتى يعانين من العنف. وجاءت النتيجة مفاجأة لشيلى، حيث اتضح أن سيدة من بين كل أربع سيدات، قد سبق لها أن تعرضت لعنف جسدى على يد صديق أو زوج، وقد ذكرت تلك السيدات حوادث عنف، تراوحت بين البسيطة، مثل"الصفع، والدفع، واللكمات والتعرض للقذف بالأشياء المختلفة، وبين الأكثر عنفا مثل، العض، والركل، والاعتداء بالسلاح، وممارسة الجنس بالإكراه، والحرق".[٢٧]

٤١% من السيدات اللاتى أبلغن عن حوادث العنف، كن ضحايا لحوادث "عنف شديد" مثل الركلات واللكمات وممارسة الجنس بالإكراه.[٢٨]

٧٠% من السيدات اللاتى يعانين من العنف أكدن تعرضهن لسلسلة من حوادث العنف أكثر من مرة واحدة سنويا.[٢٩]

٣٦% قلن إن سوء المعاملة قد بدأ قبل أول سنة من الحياة المشتركة أو فى أثنائها.[٣٠]

وبينما يتم الإبلاغ عن حوالى ٢٠٠٠٠ حالة اغتصاب سنويا بشيلى، فإن حالات الاغتصاب التى تتم داخل الزواج، غير متضمنة داخل هذا العدد.[٣١]

ومع ذلك ففى دراسة أجريت على ٢٢٢ سيدة ممن نجون من حوادث العنف، بمنطقة فقيرة من سانت دييجو، كشفت أن ٢٩% منهن قد عشن تجربة ممارسة الجنس بالإكراه.[٣٢]

وجدير بالذكر أن الاغتصاب داخل الزواج صعب الإثبات. وطبقا للمعالجين الذين يعملون مع ضحايا العنف، فإن الكلام عن العنف الجنسى داخل الزواج، يُعَدُّ من المحرمات، وقد تمتنع الزوجة عن تناول تلك المسألة بسبب الخجل أو بدافع من شعور بالواجب تجاه زوجها.

تقول الدكتورة ناهد طوبيا، وهى ناشطة من السودان: "قد لا تجد المرأة اللغة المناسبة لوصف حالتها أو ربما لا يسألها أحد".[٣٣]

ولا شك أن الثقافة إلى جانب التعريف الشخصى لما تتعرض له يلعبان دورا كبيرا فى ذلك؛ فهناك سيدات يعدن تعريف ما تعرضن له فى ضوء معلومات جديدة حصلن عليها.

وكمثال لذلك، تقول سيدة من أمريكا اللاتينية: "إن حياتى الجنسية قد سيطر عليها الاغتصاب وحده وليس الحب على الإطلاق. إننى لم أكن أدرى أن ما أتعرض له كان اغتصابا، واكتشفت ذلك فقط حينما خضعت للعلاج. إن ما وصفته للطبيب، لم يكن سوى اغتصاب، وكنت أعتقد أن الاغتصاب يحدث وسط ظلام شارع بعيد فى قلب الليل. لم أكن أعتقد أنه يحدث أيضا على فراش الزوجية".[٣٤]

تكشف إحصائيات خدمات شيلى الصحية القانونية، عن زيادة وعى المواطنين فيما يخص الاغتصاب داخل الزواج، واعتباره اعتداء على حرمة جسد المرأة، وأصبح الإبلاغ عن حالات الاغتصاب، تتراوح بين بلاغين وثلاث بلاغات أسبوعيا، وقد كانت تحدث فى القليل النادر من قبل.[٣٥]

أسباب العنف

تكثر القصص التى تتردد حول أسباب العنف الأسرى، حينما يتحدث عنه المواطنون، ويرجعه البعض إلى تناول الخمر، والبعض الآخر يزعم ارتباطه بالطبقة الاجتماعية الدنيا فى المجتمع. كما يدعى آخرون، أن العنف طبيعة متأصلة فى الرجال، أو أن الضحايا هم الذين يستفزون الرجال، وأن العنف يحول دون الحب داخل الأسرة. وحقيقة الأمر، أن كل هذه الأفكار الشائعة، ليست صحيحة.[٣٦]

جرت أبحاث على عدة ثقافات فيما يتعلق بأنماط العنف الأسرى، أبرزت بعض عوامل يمكن الاعتماد عليها فى التنبؤ بأسباب العنف.[٣٧]

حقيقة الرجال، وحقيقة النساء

تُعَدُّ العنجهية الذكورية، متأصلة فى ثقافة أمريكا اللاتينية، حتى أن كلمة "ماشيزمو" الإسبانية أصبحت وصفا متعارفا عليه لوصف الرجال، خارج الحدود الإسبانية.

وجدير بالذكر أن العنجهية ليست قصرا على الرجال، بل إن النساء قد شببن على قبول سيطرة الرجل.

إذ يُعَدُّ مفهوم النظام الأبوى بما يعنيه من سيطرة على الأطفال والنساء، نظاما راسخا داخل العائلات بشيلى، وتحترمه السلطة فى البلاد، ويمثل تسلسلا هرميا لنظام السيطرة.

وإذا نظرنا إلى قانون شيلى القديم، الذى كان مطبقا حتى عام ١٩٩٩، إلى أن تم تشريع قانون الجرائم الجنسية الجديد، لوجدناه يبرئ المغتصب فى جرائم الاغتصاب، إذا تزوج من ضحيته. إذ هكذا يكون قد أعاد لها شرفها المسلوب.

وكما يقيم المجتمع سيطرة الرجال، فإن أخلاق الإذعان والخضوع، تُعَدُّ صفات حميدة للإناث. ويعبر"ماريا ميسيمو"، وهو مصطلح قديم، يرجع إلى عهد العذراء مريم، عن سلوكيات التضحية بالذات والخنوع ويعتبرها طباعا حميدة ومن صفات الأمومة.

تقول فاليرى جارسيا، وهى عاملة فى مجال صحة المجتمع: "من المألوف، أن نسمع نقدا للكنيسة، عندما تروج أفكارا قديمة من وقت الأجداد، مثل:كلما زادت معاناة النساء، زادت مكافأة السماء". ويعتقد الكثيرون أن القساوسة قد فشلوا فى التصدى لظلم الأزواج وسوء معاملتهم، أو فى فهم مدى احتياج المرأة المقهورة إلى تحقيق استقلاليتها.

وفى شيلى ينتشر الاعتقاد، أن التأديب البدنى، وسيلة شرعية لحل المشاكل. هذا ما أظهرته نتيجة بحث قامت به دكتورة مارينا كازانوفا عام ١٩٩٥ على

مجموعة من الأزواج المعتدين، الذين كانوا يحضرون برنامجا علاجيا تحت إشرافها.[٣٨]

وترأس كازانوفا أيضا برنامجا يقدم خدمات صحية لضحايا الاضطهاد السياسى فى الفترة التى تلت الديكتاتورية بشيلى. وهى ترى ارتباطا بين العنف الأسرى والعنف السياسى؛ مثال، الشعور باليأس والوحدة الذى يمتد من جيل لآخر، ضرورة قبول أوضاع غير سليمة، كضرورة قبول العنف ممن كان يفترض فيهم الحماية. كما أن كلا العنفين يتم تبريرهما على أساس شرعيتهما، إلى جانب الحق فى ممارسة السيطرة والوصاية. كما أن كليهما قد يصل إلى تجاوزات جسدية، قد تصل إلى حد التعذيب.

إن سمات السلوكيات المقبولة للذكور والإناث بشيلى، تحددها بشكل كبير ثقافة المجتمع.

"فالرجل الحق بأمريكا اللاتينية، هو الذى يعول أسرته ويحميها، ويتصف بالمنطقية، ويسيطر على الأمور، ويجيد ممارسة الجنس".

جاء هذا على لسان مجموعة رجال نيكارجوا ضد العنف.[٣٩]

أما النساء فيجب أن يكن تابعات للرجال، عاطفيات يتصفن بالخضوع والسذاجة فى أمور الجنس. وعلى ذلك فالرجل الذى يشعر برجولة عالية، يتصرف وكأن المرأة ما وجدت إلا لترضى توقعاته، من بيت نظيف مرتب، وطعام شهى ساخن ينتظره عندما يعود من العمل، ثم رضوخ لغريزته الجنسية عندما يريد.

وتشير بعض الدراسات إلى أن العنف يكون أقل انتشارا فى المجتمعات، التى تقبل بمرونة أكبر فيما يتعلق بتوزيع الأدوار بين الرجل والمرأة.[٤٠]

بينما تشير أبحاث أخرى إلى أنه فى أوقات التغيير، كما هو الحال فى شيلى الآن، تبدأ السيدات فى التشكك، ويصبح الرجال أقل شعورا بالأمان. وهذه المعادلة فى رأى لارين، قد تتسبب فى حدوث العنف الأسرى.

الخلفية الطبقية والعائلية

على الرغم من وجود العنف الأسرى على جميع مستويات المجتمـــع، فـــإن هناك بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تزيـــد مـــن احتمـــال حدوثـــه. فالدراسة التى قامت بها لارين سانتيجو عام ١٩٩٢، قد كشفت أنه بين ١٠٠٠سيدة أجريت عليهن الدراسة، تتعرض السيدات المقتدرات، إلى اعتداءات جسدية حوالى خمس مرات أقل من السيدات الأقل ثراء،[٤١] وهن اللاتى لا يملكن قدرا كافيا مـــن الاستقلالية الاقتصادية، ويكون لديهن عادة أطفال أكثر. ولكن بينما لا يتجاوز عدد السيدات اللاتى يعانين من العنف الجسدى أكثر من ٦% فإن أكثر من ثلـــثهن (أى حوالى ٣٥,٤%) قد كشفن عن تعرضهن إلى سوء معاملة ومعاناة نفسية. وقد كان للاعتداء الجنسى للأزواج وجود على المستويين الأدنى والأعلى من الدخول.[٤٢]

إلا أن العوامل الخارجية لا تفسر سبب حدوث العنف بـــين بعـــض الأزواج وليس كلهم.

وقد وجد أن أهم الأسباب وراء العلاقات التى تتسم بالعنف، الصورة المثالية للحب والزواج، والتوقعات أن الطرفين سوف يكملان بعضهما البعض. وقد تنشـــأ بين الأزواج علاقة أساسها الاعتماد المتبادل وهنا قد يتسبب الحمل - الإنجاب، فى حدوث الإحباط أو الشعور بالخوف من الهجر أو نشأة العنف.

وجدير بالذكر أن الحب والعنف قد يتعايشان معا، وذلك بشكل أكثر تعقيـــدا؛ فبالنسبة لبعض الرجال، يرتبط العنف بالحب وليس بالكراهية. وقـــد جـــاء علـــى لسانهم، "أضربك لأنك تعتزمين هجرى، وأنت ســـوف تهجريننـــى أيضـــا بســـبب العنف". وتُعَدُّ الغيرة، والشعور بنقص الأمان من محركات العنف الأساســـية ومـــا يتبعه من لكمات.

وتُعَدُّ بعض الزوجات ما ينتاب أزواجهن من نوبات غيرة، حالة مؤقتـــة، لا تلبث أن تزول، كالسكر مثلا، الذى قد يحدث تغييرا طارئا فى سلوك رجـــل يتســـم

عادة بالأخلاق المهذبة. وقد تتباهى بعض النساء بسلوك أزواجهن المتملك أو المسيطر، ويعتبرن أن هذا برهان على حبه.

ردود أفعال النساء

تتفاوت ردود أفعال النساء للعنف؛ فهناك السلوك الفردى، ويُعَدُّ أكثرها تكرارا، وهو دفاعى (البكاء، حماية النفس) أو يكون عدوانيا، (محاولة رد الضربات) وتُعَدُّ من سمات أغلب علاقات سوء المعاملة، وتسبب مزيدًا من العنف. وتتساءل الكثيرات "لماذا أبقى معه؟" وهو سؤال يربك ويقلق العديد من النساء اللاتى يتعرضن للعنف. وقد يؤدى العنف إلى الخوف والشعور بخيبة الأمل مما يدفع النساء إلى الخنوع والاتجاه إلى السلبية؛ فإذا ما وجه المعتدى أو الشرطة أو المجتمع اللوم للضحية، فقد تشعر بأنها تستحق فعلا هذا اللوم.

ومن وجهة نظر هايزه، فإن النساء اللاتى يتعرضن للعنف أكثر اتجاها إلى تقبل فكرة التضحية، لكونهن إناثا.[٤٣]

وفى دراسة للارين، ٣٠% لم يخبرن أحدا عما يتعرضن له من سوء معاملة وعنف.[٤٤]

وتجربة النساء اللاتى يعشن على الدوام حالة من التناقض بين الحب والكراهية فى آن واحد، قد يكون لها تأثير العجز عليهن، والأمومة قد تجعل المرأة تشعر أكثر بما وقعت فيه من مأزق، حيث تكون غير قادرة على هجر الزوج، لعجزها عن إعالة نفسها أو أسرتها.

ويستغل الزوج تلك الظروف، فيتمكن أكثر منها، مستغلا مسألة الأطفال، خاصة حينما تكون العلاقة قد انتهت بينهما، فيستمر فى سوء معاملتها.

وقد تلجأ المرأة فى بعض الأحيان إلى هجر العلاقة المبنية على العنف، عندما يشتد بها الغضب، أو بعد استشارة الأصدقاء أو الحصول على استشارة طبية.

ومن بين برامج العلاج النمطية بشيلى، علاج لفتـرة عـدة أشـهر تنظمـه مجموعة من السيدات أو مركز لتقديم خدمات الصحة للجمهـور، ويكـون معـدًا بغرض تمكين السيدات اللاتى يتعرضن للعنف.

تقول سيدة تعيش بحى لابنديرا بسانتياجو، حيث تعمـل مجموعـة لاريتـا لرعاية الصحة منذ أكثر من عقد من الزمن: "كنت أعيش وحدى مع آلامى، حتـى ساعدنى المشرفون على العلاج، لقد رأوا أننى أحتاج لمساندة، فمنحـونى إياهـا. ساعدونى على هذا التغيير، لم يكن الأمر سهلا، ولكننى تغيرت. لقد عجزت عـن تغييره، التغيير كان يجب أن يأتى منه، ولكنه لم يستطع أيضا أن يوقف ما وصلت إليه من نضج، وقد كان هذا ما جعله يتغير".

تتضمن برامج العلاج للرجال المعتدين، المساعدة على تحمل مسـئولية مـا يمارسونه من عنف، ومحاولة السيطرة على غضبهم وانفعالاتهم. وطبقا لكريستسان والكر، وهو طبيب نفسى بسانتياجو، إن العلاج عادة ما يكون فعالا، خاصـة مـع صغار السن من الرجال، ولكن مع ذلك، تبقى صعوبة تحديد وصفة الشفاء، وهـل كانت نتيجة للعلاج أم التعرض للتوبيخ العلنى أم التدخل القانونى.

المقاومة، "الديمقراطية بالبيت والأمة"

جدير بالذكر أن ما حدث بالبرازيـل والأرجنتـين، حـدث مثلـه بشـيلى، فالاستعداد ضد النظام العسكرى، دفع النساء إلى مقاومة القمع الذى يواجهونه فـى حياتهن أيضا.

وشهدت سنوات منتصف الثمانينيات، صرخة جماعية ضد بينوشيه، مطالبة "بالديمقراطية للأمة والبيت".

فى عام ١٩٨٨، كانت النساء تتظاهر بشوارع شيلى احتجاجا على"اختفـاء" السجينات السياسيات، وسوء معاملة النساء بالبيت أيضا. ومع ذلك، فإن فيرونيكـا

ماتوس، من وكالة شيلى لحقوق الإنسان، تؤكد أن مناصرة قضية حقوق المرأة آنذاك، كان ينظر إليها على أنها شيء غير ضرورى وذو أهمية ثانوية من قبل مجتمع حقوق الإنسان.

فى هذه الأثناء تكونت مجموعة من السيدات الناشطات فى مجال حقوق المرأة اضطلعن بمسئولية توفير الخدمات القانونية ومساندة النساء، وكونَّ شبكة شيلى ضد العنف الأسرى والجنس.

وجدير بالذكر أن مساهمة النساء فى قلب النظام العسكرى أتى بثماره سياسيا؛ إذ استردت شيلى ديمقراطيتها المسلوبة عام ١٩٩٠.

وأهم ما أنشئ فى ذلك الحين، هو الخدمة الوطنية للنساء (SERNAM)، التى دفعت ثمنا باهظا لاهتمامها الكبير باحتياجات النساء؛ إذ اتهمت من قبل المهاجمين بأنها الخطوة الأولى على طريق تقويض سلطة العائلة بشيلى.

بدأ هذا المركز بالعمل سريعا من أجل إصدار قانون يحكم العنف الأسرى، وإعداد برنامج لخلق التوعية اللازمة ضده، فى كل فروع خدمة الجماهير من أقسام الشرطة أو محاكم أو عيادات أو مدارس أو مراكز البلدية، أو أى مكان يمكن أن تلجأ إليه المرأة أو الأطفال فى حالة تعرضهم إلى العنف الأسرى.

وقد أظهر تحقيق قضائى لعام ١٩٩٢، مدى كفاءة القطاع الصحى فى التعامل مع النساء، إذ أظهر أن ثلاث سيدات من بين خمس، تعرضن للعنف الأسرى ولجأن إلى مستشفيات أو مراكز خدمة الصحة، طلبا للمساعدة، ولم يتم إعطاؤهن أية معلومات عن كيفية رفع شكوى، كما لا يتم الاحتفاظ بأى ملف عن الاعتداء الذى تعرضن له.[٤٥]

وعلى رأس الأولويات، كانت محاولة توجيه قوات الشرطة إلى كيفية التعامل مع العنف الأسرى، خاصة بعد الظروف التى أدت إلى فقد الثقة فيهم، والتى تزايدت على مر سنوات القمع.

تقول إجزمينا أهومادا، مديرة البرنامج فى ذلك، إن التعامل مع مؤسسة مثل الشرطة فى قضية تمس بشكل عميق مفهوم القوة والطاعة داخل الأسرة، من شأنه أن يسهم فى عملية علاج الأمة بأسرها.[٤٦]

وقد بدأت النتائج تظهر؛ حيث أصبح من الممكن للمارة فى لابنديرا أن يروا على حائط أحد الشوارع، صورة لشرطية تظهر حليفًا ضد العنف الأسرى، وليس أداة للقمع، كما كان الحال فى سنوات سيادة الديكتاتورية. ومن النتائج الإيجابية أيضا، رنين الهاتف الذى لا يكاد يتوقف، للخط الساخن للعنف الأسرى، بسانتياجو بالمنطقة ٤٨، حيث يجلس ضابط شرطة على مكتبه، يتلقى المكالمات لإرسال الوحدة المتحركة فى العنوان المطلوب، ويظهر من صوته، مدى تعاطفه مع الجمهور، وهو يعطى معلوماته عن الإجراءات اللازمة لتقديم الشكوى.

ولكن بالتوازى مع هذه الصورة، هناك الشرطى الذى يحتجز فتاة فى الرابعة عشرة من عمرها، وكانت لتوها قد عادت من المستشفى بعد تلقى العلاج لمحاولة قيامها بالإجهاض.

ويعلق الشرطى قائلا: "إنها غالبا قد تعرضت للاغتصاب، ولكن القانون هو القانون، ولابد من معرفة إذا كانت قد لجأت للإجهاض وحدها، أم أنها تتستر على أحد".[٤٧]

قانون للعنف بين أفراد الأسرة

تم تمرير قانون العنف داخل الأسرة عام ١٩٩٤ بشيلى (VIF)، ومن رأى سيدات الحركة النسائية أن نتائج القانون، كانت مزيجا من الإيجابية والسلبية. ومن إيجابياته، توسيع تعريف مفهوم الأسرة، واشتماله على العنف الجنسى والنفسى داخل الأسرة، وإدخال إجراءات الحماية، كالحد من الأوامر، وإلزام الزوج المعتدى بالخضوع الإجبارى للعلاج. ولكن من ناحية أخرى، لم يتم تخصيص اعتمادات مالية لتنفيذ البرنامج المطلوب.

جدير بالذكر أن عدد الشكاوى التى رفعت بعد التبسيط النسبى للإجــراءات، والعمل على زيادة فعاليتها، قد تزايد بنسبة كبيرة، فوصل إلـــى ٦١ قضـــية عـــام ١٩٩٧. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن قانون العنف داخل الأســرة، يمثــل وسيلة اتصال ناجحة وفعالة، كان لها تأثير رمزى إيجابى على نظام شـــيلى الـــذى يذخر بالتفاصيل القانونية العديدة.

ويؤكد ذلك، المحامى لوز ريو سيكو، المحامى بمعهد سانتياجو للسيدات، إذ يقول: "يكفى وجود كتيب صغير لقانون العنف بجانب طاولة الفراش، حتـــى يـــأتى القانون بالنتائج المرجوة".

ولكن من ناحية أخرى، أشار معهد السيدات لعام ١٩٩٥ إلـــى نتـــائج أقـــل تفاؤلا، وذلك عند فحص ٢٦١٩ قضية فى محاكم مختلفة. فعلى الرغم من التمـــاس إجراءات الحماية فى حوالى ٥٩% من القضايا المرفوعة بســـانتياجو، فقـــد تمـــت الموافقة على نسبة لا تتجاوز ١٥%. وفيمـــا يقـــرب مـــن ١,٧% مـــن القضـــايا المرفوعة، تمت معاقبة المعتدين.(٤٨) وهو ما تعبر عنه مشرفة صـــحة المجتمـــع فاليرى جارسيا بقولها: "رغم وجود القانون فإن السيدات مازلن يشـــكين همـــومهن للوسادة ليلا".

وترى وجهة النظر المنتقدة لقانون العنف داخل الأسرة، أن أكثـــر جوانبـــه حداثة تشكل فى حقيقتها ضعفا، ومثال على ذلك، استخدام خدمة المجتمع، وســـيلة عقاب. وطبقا لفيرونيكا ماتوس، "فإن المجتمع الشيلى، لا يزال يفتقـــر إلـــى روح التجديد التى قد تساعد على فهم تلك الجوانب من القانون، ومن ثم تطبيقها بفعاليـــة. وتضيف: "إن القضاة يريدون جمع شمل الأسرة، بأى ثمـــن، ولكـــنهم لا يريـــدون التدخل فى أمور خاصة. ورغم تدرب عدد كبير من رجـــال الشـــرطة ومســـئولى المحاكم على تطبيق قانون العنف داخل الأسرة، لا تزال المرأة تعانى من مواقـــف يوجه فيها اللوم للضحية. ورفع شكوى قد يكون "معاناة أخرى" كما يؤكد مشـــرف صحة.

ومن النقد الموجه لهذا القانون (VIF) أيضا، أن العائلة لها الأولوية فيه على المرأة. وتتساءل لوزريوسيكو، عن"الميزة القانونية التى يوفرها القانون للمرأة. وقد يرد البعض بأنها حماية الأسرة. أما نحن، فنرى أن القانون لابد أن يوفر الصحة لجميع الأفراد".

الإصلاح على جدول الأعمال

جدير بالذكر أن إجراءات التغيير بشيلى قد تأخذ أعواما بل عقودا من الزمن. ففى حين تم منح الأطفال غير الشرعيين المساواة القانونية مع إخوانهم الشرعيين، وذلك رغم المعارضة الشديدة، لا تزال إجراءات حق الحصول على الطلاق، وإنشاء المحاكم الخاصة بالعائلة متوقفة.

ولكن من ناحية أخرى، لابد من ذكر أنه فى مايو ١٩٩٩، اجتمعت لجنة مشتركة للكونجرس، وقامت بإجراء تعديل على حقوق المرأة والرجل بغرض تحقيق المساواة بينهما، وقد شمل الإصلاح استبدال كلمة "رجال" فى الدستور بكلمة "أفراد"، ونص البند ١٩ طبقا لذلك، على أن الرجال والنساء متساوون طبقا للقانون".

ومن التطورات التى طال انتظارها، التشريع الخاص بإصلاح قانون الجرائم الجنسية، والذى كان محل جدال واسع منذ عام ١٩٩٤، وتم تمريره أخيرا فى يوليو ١٩٩٩. ورغم موافقة الكونجرس على قانون الإصلاح فى ديسمبر ١٩٩٨، فإن مصيره ظل متوقفا مدة ١٨ شهرا أخرى. وذلك نتيجة احتجاج المعارضة، التى اعتبرته مبالغا فى تسامحه مع المعتدين جنسيا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثانية عشرة.

وقد قام الرئيس إدواردو فراى بتأجيل احتفال يناير ١٩٩٩، بغرض القيام بتوقيع اللائحة الخاصة بالقانون، ثم إعادتها إلى الكونجرس، مصحوبة بتوصية لقبولها.

ومن التغيرات التى شملها القانون، تجريم الاغتصاب داخل الزواج، وإلغاء البند المتناقض الذى يحصل المغتصب بموجبه على حريته بمجرد أنه تزوج من ضحيته.

كما يسعى التشريع الجديد أيضا إلى تجنب تعريض السيدات للصدمة، من خلال استدعاء المغتصب وضحيته معا للشهادة أمام المحكمة.

وطبقا للقانون الجديد، فإنه يؤخذ بشهادة الأقارب والقصّر، وبالفحص الطبى الذى يجريه طاقم المستشفى. كذلك فإنه تقرر الاحتفاظ بعينات السائل الذكورى، حتى تخضع لاختبار الحمض النووى. كما تطالب الإصلاحات الجديدة بالاحتفاظ بسرية هوية الضحية، ما لم يمنح الإذن بالكشف عنها.

تقدم على مستوى القاعدة

جدير بالذكر أن التنسيق بين الجمعيات الأهلية غير الحكومية لا يزال ضعيفا؛ فمنظمة سيرنام (SERNAM) التى تسعى أساسا إلى منع العنف الأسرى، من خلال تقديم خدمة متكاملة من صحة وتعليم وعدالة قضائية - على مستوى المجتمع، خاصة فى المناطق التى يقطنها ذوو الدخل المنخفض، لم تحقق بعد النتيجة المرجوة فى تحقيق الاتصال، والتنسيق بينها وبين الجمعيات الأهلية (NGOs) الأخرى ومنظمات مستوى القاعدة.

وإذا كانت جمعيات شيلى الأهلية (NGOs) تقوم بتقديم خدمات للجماهير لا تقدمها الحكومة عادة، وهى متنوعة (مثل منع إصابة المثليين بفيروس الأيدز (HIV) أو تقديم وسائل منع الحمل للمراهقين)، فإنها من ناحية أخرى، تشكل منافسة على موارد شيلى الأجنبية المحدودة المخصصة فى المقام الأول للتنمية الاقتصادية.

ومن أمثلة ما تقدمه الجمعيات الأهلية (NGO) من خدمات، التركيز على توعية المجتمع، وتتولى ذلك ناشطات كونسبكيون لافوجيتا. وتقول أدريانا فانجر،

وهى ناشطة بتلك المجموعة: "تريد إقناع الأفراد بأنه يجب عليهم التدخل للمساعدة" وتقدم المجموعة النصح والإرشاد للجيران: "إذا سمعت شيئا، فعليك الإبلاغ".

وفى منطقة قريبة من هوال بنشيلو، حيث تحضر السيدات برنامجا لرعاية الأمهات، لوحظ أن الأمهات قد بدأن بالفعل يعترفن بأسلوبهن الخاطئ فى تربية الأطفال، نتيجة تأثرهن بثقافة التضحية، وأصبحن يتبادلن المساعدة فى هذا الشأن. تقول إحدى المشتركات: "إن محاولة إقناع صديقة بأن تترك زوجها، قد لا يساعدها، إذا لم تكن لديها موارد كافية لإعالة نفسها".

ومن الخدمات الأخرى لتلك الجمعية الأهلية، عقد المؤتمرات للمجتمع بغرض مناقشة العلاقة بين العنف والإصابة بمرض الأيدز. كما تقدم برامج للمراهقين، هدفها تجنب العنف الجنسى. بالإضافة إلى ورش عمل لدراسة أثر العقيدة الدينية فى سيطرة الذكور. ولكن من ناحية أخرى، لا يوجد مكتب حكومى يقدم أكثر ما تحتاجه المرأة فى وقت الأزمات، وهو المأوى.

ومن ناحية أخرى فإن ما تقدمه الجمعيات الأهلية فى هذا الشأن يعد غير كافٍ.

وقد تلجأ سيدات فى ساعات متأخرة من الليل إلى أقسام الشرطة أو حجرات الطوارئ بالمستشفيات، وقد اصطحبن أطفالهن.

كورونيل: تجربة مجتمع

فى بلدة كورونيل بجنوب شيلى، كان زوال ثقافة مناجم الفحم وازدياد الوعى بحقوق المرأة وراء رد فعل المجتمع القوى تجاه العنف الأسرى.

وعامل مناجم الفحم يحظى باحترام الجميع؛ فهو الأب والعائل الصالح، الذى يعرف كيف يتحمل مسئولية عائلته. وهو ما يفسر وقوف الزوجات والأطفال بقوة خلف أزواجهم وآبائهم، حينما قرر العمال القيام بإضراب للدفاع عن أعمالهم عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٦.

ويعتمد رجال المناجم فى كسب رزقهم على قوة جسدية ومهارة فنية، بالإضافة إلى قوة التحمل.

ولم يكن إغلاق المناجم بالنسبة لهؤلاء العمال مجرد تهديد بفقد الوظيفة، ولكنه كان تهديدا بفقد السكن والأصدقاء، بل التاريخ والكرامة. والشعور بإمكانية فقد هذه الهوية، نتج عنه شعور بعدم الأمان، والتخبط وفقد السيطرة.

ويُعَدُّ ضرب الرجل زوجته، من التقاليد المقبولة داخل هذه الطبقة من العمال بشيلى. ومع حدوث التغييرات فى المجتمع، كان على هذه الثقافة، التى طالما أهملت العنف الأسرى، أن تقبل بالتحول الجديد؛ ومن ذلك أن المرأة بدأت تخرج للعمل خارج البيت، وأصبحت تعمل فى بيع الملابس، أو مستحضرات التجميل مثل إيفون. وهكذا باتت تنافس الزوج الذى يعانى من البطالة، وشكل ذلك مصدر قلق وتوتر داخل تلك الأسر.

وأصبحت الجمعيات الأهلية التى كانت تشكل مقرا للإضراب، تنظم ورش عمل ضد العنف الأسرى، وقد كان أملها قبل آخر موجة إضراب أن تفتتح المأوى الأول فى شيلى لإيواء السيدات اللاتى يتعرضن للعنف. وفى الوقت نفسه، فإن هذا المجتمع المعروف بعشقه التقليدى لتنظيم الأنشطة، أسرع بتنظيم أنشطة مختلفة، منها على سبيل المثال، مسرحية باسم "الحذاء ذو الكعب المرتفع"، التى تعيد فيها الكاتبة إيلينا ترونكوسو، إحياء مأساة محلية عن مقتل زوجة، وتحاول من خلالها أن تخلق جدالا بين الجماهير، حول مسألة الخيانة والانتقام.

ومن ناحية أخرى، يعمل برنامج علاجى بالتوازى مع المحكمة، تقول الدكتورة النفسية، لويس جونزاليز: "هذا المكان أشبه بالغرب المتوحش، فالرجال لا يحترمون هنا سوى سلطة القانون، ولذا فنحن نحاول أن نضغط لتوقيع العقوبات القانونية، محاولين فى الوقت نفسه أن نغير السلوك".

كما تلعب الشرطة دورا فى برنامج كورونيل لمكافحة العنف، حيث تحاول تطبيق النظام والقانون رغم إحساس المهانة التى يشعر بها الرجل، حينما يضطر

إلى مغادرة بيته. ويقول فى ذلك شرطى مسئول: "حقيقة الأمر أن دور الرجل والمرأة قد تغير، أعتقد أن على الأزواج أن يتعلموا من سيدات اليوم ويبدأوا فى الدفاع عن حقوقهن".

طريق الكفاح طويل

ورغم أن ناشطات شيلى قد تمكنَّ من فرض قضية العنف الأسرى بحزم على جدول أعمال الحكومة، فإن النجاح لم يحالفهن بالقدر نفسه فيما يخص الإنجاب وشئون الجنس. حيث لا يزال على المرأة أن تثبت أنها حصلت على موافقة زوجها إذا أرادت أن تخضع للتعقيم. واللوائح التى تدعو إلى إباحة الإجهاض، لا تزال تقابل باقتراحات مضادة بتشديد عقوبته، والمساومة فيما يختص بالالتماسات المقدمة من أجل تخفيف عقوبته.

تتمتع الكنيسة الكاثوليكية بنفوذ سياسى كبير، حيث إنها تمكنت من الدفاع عن حقوق الإنسان فى ظل حكم الديكتاتور بينوشيه.

وحديث الكنيسة عن كرامة المرأة يتفق مع التحركات السياسية لاستئصال العنف الأسرى، ولكن ليس إلى درجة المطالبة بالطلاق، أو عدم إباحة تعليم الجنس بالمدارس، أو المعاقبة باستخدام وسائل منع الحمل الحديثة.

فى عام ١٩٩٥، حينما أدخلت الحكومة برنامجا رائدا لتعليم الجنس بالمدارس الحكومية وشمل استعراض الواقى الذكرى، وحديثا صريحا عن وسائل منع الحمل، اعترضت الكنيسة بحجة أن ذلك قد يفسد دور الأهل ويعوق حقوقهم فى التربية، وطالبت بسحب هذا البرنامج. وفى تحرك أذهل العديد من المراقبين، رفضت الحكومة سحب المشروع، وعملت على نشر البرنامج، ليشمل جميع مدارس الدولة. وتعلق عالمة الاجتماع تريزا فالوس قائلة: "إنه من المثير أن نرى بوادر تغيير تبرز على السطح، ولو باستحياء".

ويصور قانون شيلى لمكافحة العنف المنزلى (VIF) الحدود القانونية والأساليب من القمة إلى القاعدة التى من شأنها إيقاف هذا العنف.

وفى الوقت نفسه، فإن إصدار مثل هذا القانون، قد منح حافزا على مستوى القاعدة للجهود التى يبذلها المجتمع من خلال جمعياته الأهلية، فى مجال التعليم ووسائل وقف العنف الأسرى، ما من شأنه أن يأتى بثماره على مستوى التغيير المنشود للسلوك والتصرفات، لإيقاف هذا الشكل من العنف المرتبط بالرجال. وتبذل الجهود فى الوقت الراهن لتربية الأجيال الجديدة بعيدا عن النماذج المسيطرة التى تسود البيت والمدرسة فى شيلى.

كما بدأت بعض المدارس فى إضافة منهج يتضمن تعليم حقوق الإنسان، (رغم تجاهل حقوق المرأة حتى الآن بشكل كبير).

كما لوحظ أن الأطفال لا يزال ينقصهم الإعداد لمرحلة البلوغ، وذلك من خلال الاستعداد بتربية سليمة للجنس (ليس فقط من خلال الكتب أو تعليم الجنس وحده) بل من خلال اكتساب مهارة بناء العلاقات القائمة على أسس المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تربية الأجيال الجديدة من الأطفال تربية لا تحكمها الأنماط التقليدية للأب أو الأم.

كما ينبغى التعامل مع مشكلة المرأة والعنف من خلال خطوات محددة، خاصة فيما يتعلق بصحتها الجنسية والإنجابية. على سبيل المثال، السيدات اللاتى يتعرضن للاغتصاب، يحتجن إرشادًا وتوجيها فيما يتعلق بالحمل غير المرغوب فيه والأمراض التى تنتقل جنسيا. وتطالب هايزه بضرورة توفير وسائل منع الحمل للطوارئ، وبتقديم المشورة الخاصة إذا تطلبت الظروف إجراء الإجهاض، فى حالة حدوث الحمل غير المرغوب فيه. وهو رد فعل يصعب تحقيقه على وجه السرعة فى ظل سياسة الحذر المبالغ فيه من جانب صانعى السياسات بشيلى.[٤٩]

ويُعَدُّ العاملون فى مجال الصحة، أكثر تعاطفا مع مشاكل المرأة من رجال

القانون. ومع ذلك، لا يزال ينقصهم مزيد من الإدراك واليقظة لما يحدث من عنف أسرى بين الأزواج، والاستعداد للتكيف والقدرة على التعامل مع احتمالات حدوثه والعواقب المترتبة عليه.

ولا شك أن اتصال النساء بمراكز خدمات تنظيم الأسرة يوفر لهن سبل تجنب العنف الأسرى، بالإضافة إلى إتاحة برامج العلاج. كذلك فإن الرعاية التي تسبق الإنجاب توفر ما يلزم من فرص، لكى تتعرف المرأة وتستفيد من الخدمات المتاحة.

ولكن، هناك عامل لا يزال يعوق تطوير قطاع الصحة، كما تشير هايزه، وهو تجنبه التطرق إلى موضوع النشاط الجنسى. وتقول فى ذلك: "إن برامج تنظيم الأسرة لم تتعرض للنشاط الجنسى إلا بعد أن أدخل من خلال الحديث عن وسائل تجنب الإصابة بفيروس الأيدز، ولابد أن ننبه الأفراد المصابين بالأيدز بعلاقة هذا المرض بما تتعرض له المرأة من عنف وقهر جنسى".

ولعل قصة مونيكا – ليس اسمها الحقيقى – تصور لنا حقيقة ما يجرى الآن فى شيلى، ولا يُعَدُّ مقتصرا على المرأة التى تعانى من العنف، وحدها.

وكغيرها من الناشطات ضد العنف بشيلى، فإن نشاط مونيكا فى مجال العنف ضد المرأة، نابع من تجربتها الشخصية. حيث اقتحم العنف حياتها حينما بدأت تترقى فى عملها ممرضة. وعلى حسب معلومات الجميع، لم يكن زوجها عنيفا من الأساس، وقد بدأ كل شيء، حينما ظهرت مونيكا فى بيت إحدى صديقاتها بورم ملحوظ فى أذنها، واتضح أن العنف قد بدأ على إثر مناقشة مع زوجها، لضرورة مغادرتها المنزل للقيام بمهمة خاصة بالعمل. وكان من أسباب استياء الزوج، والذى كان قد أعطى لنفسه لقب المدافع عن حقوق المرأة، اختيار مونيكا لنشاط حقوق المرأة.

اختبأت مونيكا من زوجها، فى مكان يصعب العثور عليها، ثم قامت باستدعائه فى المحكمة. ولكن ندمه على ما فعله، جعلها تتنازل عن الدعوى.

والآن يقضيان ساعات معا، فى الحديث عن تأثير الأنماط التقليديـــة وثقافــة سيطرة الذكور على سلوكيات الرجال فى المجتمع، وذلك بديل لخضـــوع الـــزوج للعلاج، كما أوصت المحكمة.

العنف الأسرى فى سريلانكا

فى ملفات "الضرر"

راشيل سعيد

يشار إلى سريلانكا على أنها نموذج نجاح فى مجال الرعاية الصحية وتقدم المرأة بمنطقة جنوب آسيا.

تؤكد أميتا شاسترى[1] أن سريلانكا، حقا "متميزة" من عدة نواحٍ؛ فنساؤها أول نساء بآسيا يسمح لهن بالتصويت.

وفى خلال نصف قرن منذ استقلال البلاد، تضاءلت بشكل ملحوظ الفروق بين الجنسين فى التعليم والأمية، فبين كل عشرة نساء، يمكنهن القراءة. وتُعَدُّ نسبة الاستمرار فى التعليم بين الفتيات والنساء، أعلى من الشباب الذكور.[2]

ومن ناحية أخرى ارتفع عمر الزواج بين الفتيات، وحوالى ثلثى السيدات[3] المتزوجات يستخدمن وسيلة من وسائل منع الحمل. كما أن نسبة الخصوبة (عدد ما يولد للمرأة من أطفال) قد انخفض بشكل حاد إلى ٤,٢% [4]

تؤكد الدكتورة راديخة كوماراسوامى، المحامية السريلانكية، والتى تعمل مقررة خاصة للعنف ضد النساء بالأمم المتحدة، "أن المرأة بسريلانكا، تتمتع إلى حد ما بمستوى جيد من الحياة".

وتقول فى ذلك: "مؤشرات التعليم والصحة للنساء فى سريلانكا مرتفعة، فهى أعلى من باكستان أو بنجلاديش". إلا أنها تلمح من ناحية أخرى إلى أن النساء لا وجود لهن على ساحة العمل الحكومى أو الخدمة المدنية أو الصناعة. وتضيف: "بشكل عام، هناك عنف يمارس ضد المرأة، أما اتخاذ القرار والنفوذ داخل الأسرة،

فيمثل بعدا آخر"، وهى تشير هنا إلى العنف المستوطن ضد المرأة فى البلاد، وإلى فشل رجال البرلمان فى سن ما يلزم من تشريعات لتجريمه، فالعنف الأسرى ليس جريمة محددة المعالم طبقا لجرائم قانون العقوبات، بل إن العنف وسوء معاملة الأزواج يُعَدُّ "ضررا" فى ملفات المحاكم.

ولا يميل رجال الشرطة - كاتجاه عام - إلى القبض على الأزواج، أما المحاكم فلا تلزم الأزواج بأية إجراءات من شأنها الحد من ممارسات العنف، إلا فى حالة أن تطالب المرأة بالطلاق. ولا تقر المحاكم بالاغتصاب داخل الزواج، إلا فى حالة انفصال الزوجين قانونا، وإذا وقع الحمل نتيجة الاغتصاب، فلا يمكن للمرأة أن تتخلص منه، حيث لا تسمح قوانين سريلانكا بالإجهاض تحت أى ظرف سوى فى حالة إنقاذ حياة الأم.

على الرغم من ارتفاع مؤشرات نوعية الحياة بسريلانكا، فإن حياة العديد من النساء على اختلاف مذاهبهن، من هندوس، ومسلمات، بوذيات أو مسيحيات، تُعَدُّ سلسلة من المعاناة. أما المجتمع فتقليدى محافظ ويسيطر عليه النظام الأبوى.

وجدير بالذكر أن ما يحدث بين الزوجين، يُعَدُّ من قبيل الخصوصية التى لا يمكن الاقتراب منها، وحقوق المرأة محفوظة داخل مؤسسة الزواج. ومن مسلمات المجتمع، أن الرجل هو الطرف الأقوى، واحتياجاته الجنسية لابد من إشباعها. كما أن احتياجاته إلى الطعام والحرية تفوق حاجة المرأة.

وتقول أمينة حسين أوفيز عن الزواج بسريلانكا: "إنه مؤسس على شكل هرمى، ويعد رباطا مقدسا ولابد من الحفاظ عليه بأى ثمن. وفى المجتمع الإسلامى، فإن الزواج يُعَدُّ تبادلا بين الرجل والمرأة؛ فالمرأة تقدم الجنس، والرجل فى المقابل يوفر الرعاية الاقتصادية. ومن هنا فإن خضوع المرأة جنسيا، قضية لا تقبل النقاش".(٥)

وقد يدفع اليأس المرأة إلى اتخاذ إجراءات لا تحمد عقباها؛ وذلك كما حدث فى شيلو، وهى بلدة ساحلية، على بعد ٦٥ كم شمال العاصمة كولومبو، حينما

اضطرت زوجة فى الخامسة والستين إلى الانتحار. كانت ظروفها معروفة للجميع. فقد كان زوجها يعود كل ليلة فى حالة سكر بَيِّن، فيقوم بضربها ثم يجبرها على ممارسة الجنس معه، وقد تكرر هذا السلوك كثيرا على مدى حياتهما الزوجية، إلى أن كانت ليلة، حدث نفس الشيء، ولكن أمام أطفالها... لم تتحمل الشعور بالعار وأنهت حياتها، رغم أنها كانت الضحية.

ولا شك أن محاولة المرأة الالتزام بالأدوار النمطية التى فرضها عليها المجتمع، يكون له أسوأ الانعكاسات عليها. ومنها أنه يشل تفكيرها، وقد يجعلها تعتقد أن ما يحدث لها بمثابة العقاب الذى يجب أن تخضع له طبقا لفكرة "المصير المحتوم" وينطبق ذلك على المرأة البوذية والهندوسية. ويُعَدُّ من المعتقدات السائدة فى المجتمعات الآسيوية، بما فيها سريلانكا، وهو ما يؤكده الباحث أ. ج. سيلواتى.[٦]

ومثال على ذلك ما تصرح به رانى، ٣٨ عاما، وأم لثلاثة أطفال، بعد انفصالها عن زوجها، بعد ١٧ عاما من الزواج: "أعتقد أن هذا هو مصيرى، ولابد أننى أدفع ثمن خطأ ما، ارتكبته سابقا".[٧]

وباء العنف

إن تقيد المرأة فى سريلانكا، بقيود المجتمع الأبوى إلى جانب قيود ثقافة المجتمع، ومبادئ دينها، يمنعها من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة بنفسها.

وبدلا من الاهتمام بحقوقها كفرد فى المجتمع، "فهى تخضع لتوقعاته، فى الحفاظ على التقاليد والثقافة وهوية المجتمع".

هذا ما تؤكده الناشطة، سونيلا إبيسيكيرا الموظفة بـإنفورم (INFORM)، منظمة أهلية غير حكومية (NGO)، تهتم بحقوق المرأة. ويبدو أن ثقافة المجتمع بسريلانكا، تتساهل مع العنف الممارس ضد المرأة، ليس فقط داخل الأسرة والزواج ولكن فى الحياة العامة أيضا.

ويسود العنف البلاد منذ ثلاثة عقود كاملة من الاضطرابات العرقية وحروب العصابات بين الغالبية البوذية والسنهالية، والأقلية التاميلية وهى الفئة الأكثر فقرا.

ورغم تمركز الصراع فى منطقة الشمال التى يسيطر عليها التاميل، فإن انعكاساتها شملت الدولة بأسرها.

"وكأن الجميع أصبح طرفا فى العنف السائد فى البلاد"، تؤكد ذلك شارمينى فرناندو، ناشطة فى دار حقوق الإنسان، منظمة أهلية غير حكومية، تقدم خدمات قانونية للمجتمعات التى تأثرت بالصراع السائد، كما تدير مكتبا يعنى بمكافحة العنف ضد المرأة. وتضيف: "هناك حالات كثيرة من العنف وسوء المعاملة، لكن المجتمع متساهل تجاهها. والعنف المتزايد داخل الأسر فى سريلانكا، يرجع جزئيا إلى العنف الذى تشهده البلاد منذ ستة وعشرين عاما، فيما يبدو وكأنه وباء قد ساد البلاد".

وقد عبرت المنظمة العالمية ضد التعذيب بجنيف بسويسرا عن "استيائها العميق بشأن استمرار توارد تقارير التعذيب، بما فيها اغتصاب النساء والفتيات من قبل الجنود السريلانكيين أثناء الصراع الدائر فى البلاد".(٨)

الحرب غير المسجلة ضد النساء

رغم عدم إجراء أية دراسات قومية عن العنف ضد النساء بسريلانكا، فإن التحقيقات البسيطة التى أجريت ببعض المناطق الريفية وبالمدن، تُعَدُّ مثيرة للقلق؛ ففى دراسة أجريت على مائتى سيدة من ذوات الدخول المنخفضة بالعاصمة كولومبو، قامت بها منظمة مأوى السيدات المتضررات (WIN)، وذلك فى أواخر الثمانينيات، اتضح أن ٦٠% من النساء قد عانين من سوء المعاملة البدنية، على أيدى أزواجهن، وأن ٢٩% منهن قد كشفن النقاب عن ممارسة العنف ضد الأطفال أيضا.(٩)

جيرارد سنوبول، وهو أسترالى، يعمل فى مجال الصحة بمزارع الشاى بمنطقة إيدالجاشينا، على بعد ١٠٠كم من شرق كولومبو، يقدر أن ما يقرب من ٣٠% أو ٤٠% من النساء فى هذا المجتمع يتعرضن لشكل أو آخر من أشكال العنف الأسرى.

والدراسات التى أجريت على نطاق صغير تؤكد أن العنف الأسرى، يشمل البلاد بأسرها.

وكشفت دراسة أجريت فى منطقة كالكتا، على بعد ٣٧ كم جنوب كولومبو على مجموعة من ٤٠ سيدة من ذوات الدخل المنخفض، تتراوح أعمارهن بين ٢٠ - ٤٠ عاما، "أنه فيما يخص العنف الذى يمارس ضد النساء، فإن غالبية الزوجات لا يشككن فى حقوق الزوج فى ضرب زوجته أثناء الشجار الذى ينشأ بينهما".[١٠]

وفى دراسة أخرى أجريت بخمس قرى فى منطقة كاندى على بعد حوالى ١٠٠ كم بشمال شرق كولومبو، تناولت أيضا ٤٠ سيدة من ذوات الدخل المنخفض، صرح الذين أجروها بقولهم: "لقد استطعنا أن نتعرف على ٢٩ حالة لسيدات تعرضن للعنف الأسرى فى العينة التى قمنا بمسحها، وفى أغلب الحالات، وقع الاعتداء من قبل الزوج. ومن هذا العدد تأكدنا من تعرض ١٢ حالة لعنف شديد يوميا يشمل أيضا إحداث إصابات بدنية".[١١]

وطبقا لتسلانى بريماشندرا، الضابط المسئول بالمكتب الوطنى لقوة الشرطة السريلانكية، بوحدة النساء والأطفال، فإن سجلات الشرطة لعام ١٩٩٦، تكشف عن ٥٠.٠٠٠ حالة عنف، سجلتها الشرطة تحت بند "مشاكل الأسرة: جرائم ضد المرأة". ومعظم الجرائم التى ارتكبت، كانت ضد الزوجات، وفى كل هذه الجرائم، فإن التقديرات تشير إلى أنه من بين كل أربع حوادث، يتم الإبلاغ عن حادثة واحدة فقط. وذلك طبقا للضابط المسئول بالمكتب الوطنى لقوة الشرطة بسريلانكا، وحدة النساء والأطفال.

ولا يوجد نظام لتسجيل حالات الوفيات أو الانتحار الخاصة بالعنف الأسرى. وطبقا للمحامية جريس بور المتخصصة فى حالات العنف الأسرى، فإن كل حادثة يتم الإبلاغ عنها، تسجل بشكل منفصل، مما يجعل التعرف على تكرار الحوادث لتقديم ما يلزم من خدمات قانونية، أمرًا مستحيلاً.

إلا أن قلة الإحصائيات لا يعنى اختفاء حالات العنف، بل حقيقة الأمر، وطبقا لكوماراسوامى، فهناك ارتفاع ملحوظ فى عدد الحالات التى تم الإبلاغ عنها، والتى أظهرتها الصحف، وذلك نتيجة لتزايد الوعى الخاص بقضية كانت تُعَدُّ من قبل، بالغة الخصوصية. وبتتبع الصحافة خلال أول عشرة أشهر من عام ١٩٩٨، وجدت منظمة "مراقبة حقوق المرأة" أنه تم نشر إجمالى ٧١ حالة هجوم، و٨٧ حالة قتل، ٥٧ حالة منها، قد ارتكبها الأزواج.[١٢]

فى دراسة قامت بها مجموعة مأوى السيدات المتضررات (WIN)، فإن ثلاثة أرباع النساء اللاتى تم لقاؤهن، قد أكدن أن أزواجهن، لم يظهروا أى عنف تجاه أى فرد خارج نطاق الأسرة. كما أكدت نصف المجموعة، أن الأزواج قد استخدموا فى حالة الضرب، أشياء مختلفة، مثل قطع من الأثاث، أو عصا، أو سكين، أو خنجر.

وتقول سيدة سنهالية، وهى فى الرابعة والعشرين، وأم لطفل واحد (لم تذكر الأسماء حفاظا على السرية): "قد يستخدم أى شىء فى يده، قد يلقى بصحن طعام، أو عصا حديد. إنه فى بعض الأحيان يجرنى من شعرى على الأرض، ويطلب منى أن أبقى تحت الفراش، قد يقذف بأشياء على الأرض، كما أنه قد يحرق ثيابى أو يتلفها".

وطبقا لمسئول الصحة سنوبول، فإنه من المألوف أن نلمح آثار الضرب على وجوه السيدات أو حتى أن نرى رجالا يضربون نساءهم أمام الجميع. وتستقبل عيادته، ما يقرب من ٢٥٠٠ فرد، تشهد فى المتوسط بين خمس حالات إلى ست

فى الأسبوع لنساء أصبن بحروق أو قطع بل أيضا كسر فى الجمجمة، وكلها تشير إلى ممارسة عنف أسرى.

تُعَدُّ حياة عمال المزارع إلى حد كبير حياة بائسة، وهم غير راضين بأحوالهم؛ فهم يسكنون بيوتا رصت على شكل صفوف، تتكون من حجرة أو على الأكثر حجرتين، وتسع أسرة بأكملها. ويشرب الرجال عادة خمرًا غير قانونى يسمى كاسيبو، فيصبحون أكثر عنفا.

ولا يوجد أى شك من انتشار العنف الأسرى على مستوى جميع طبقات المجتمع، ولكن من ناحية أخرى فإن توافر ظروف معينة، كالإحباط أو المبالغة فى احتساء الخمر بالإضافة إلى قلة الحيلة واليأس المصاحبين للفقر، يزيدونه تأججا واشتعالا.

الشراب الملعون

كان من نتائج الدراسة التى أجرتها مجموعة النساء المتضررات، أن الخمر من الأسباب الرئيسية لتفشى العنف. وتؤكد كوماراسوامى، أن ارتفاع نسبة استهلاك الخمر فى سريلانكا من المبررات الرئيسية لانتشار سلوك العنف.

واللقاءات مع السيدات المتضررات تذخر بأعداد كبيرة من الأزواج الذين يحتسون الخمر، كما أن حوادث الاعتداء فى السنوات الأولى من الزواج، تحدث تحت تأثير الخمر، وغالبا تتطور لتصبح نوعا من الممارسة المنتظمة، قد يكون للخمر دور فيها أو يكون مجرد حجة.

أولو تبلغ ثلاثين عاما، وهى كاتبة اختزال، منزوجة ولديها ولدان. تقول إن زوجها اعتذر لها حينما ضربها أول مرة، ووعدها بعدم تكرار ذلك أبدا، جاء على لسانها: "كان فى البداية دائم الاعتذار بعد أن يضربنى، ولكنه مع الوقت لم يعد يعتذر، وحينما أخبر والدته بذلك، قالت لى إنه يجب أن أتحمل من أجل زواجى

وأطفالى، وتقول إن زوجها كان يضربها أيضا، ولكنها تعلمت أن تتكيف، وتضيف أولو: "إن زوجى لا يزال يسيىء معاملتى وقد يدفعه إلى العنف أى شىء وكل شىء. كان أولا يكون تحت تأثير الخمر، ولكنه الآن قد يكون عنيفا أيضا بغير تأثير الخمر"، وتضيف: "حينما يكون سكران، فهو يصفنى بأسوأ الصفات، ويلومنى لأننى بدينة، أو لأننى لم أجلب مهرا كافيا معى فى الزواج، ثم يبدأ فى ضربى وركلى، ويأمرنى بترك المنزل، وقد سبق له أن هددنى بالقتل، وهو يهددنى أيضا بأننى لو هجرته، فلن أرى أطفالى أبدا، وحينما تنتابه هذه الحالة، يبدو وكأنه رجل آخر. وحقيقة الأمر، لا أدرى أين أذهب، لقد توفى والدى، وليس لدى مدخرات منذ أن ترك زوجى عمله العام الماضى، ولذلك يجب أن أقوم أنا بتحمل كل شىء من مرتبى الخاص. وهو يضربنى حينما يحتاج لبعض المال من أجل شراء السجائر أو زجاجات الخمر".(١٣)

وتحكى رامينى قصتها، وهى فى الأربعين من عمرها، ومنفصلة عن زوجها ولديها ثلاثة أطفال، وتقيم الآن مع أطفالها لدى والدتها. تقول إن زوجها كان سكيرا حتى من قبل الزواج، وإنه كان عنيفا معها، بعد مرور يوم واحد على الزواج. ولذلك أرادت تركه والعودة إلى بيت أهلها، لكن والدتها رفضت وبررت ذلك بأنه غير مقبول اجتماعيا، بل إنه يُعَدُّ مهانة لهم أمام المجتمع. ولذلك فقد اكتفت الأم بتقديم النصح لزوج ابنتها كما نصحت ابنتها بالعودة مرة أخرى إلى بيت الزوجية. وبعد عام من ولادة طفلها الثانى، حاولت رامينى الانتحار، بشرب السم ولكن بعض أفراد أسرتها استطاعوا إنقاذها. وتؤكد أنه بعد هذه الحادثة، حاول زوجها أن يجبرها على تناول السم ثانيا، ومنذ عام قررت العودة نهائيا إلى بيت أهلها، بصحبة أطفالها، ولكن أخواتها لا يرحبون بوجودها معهم، بعد أن فشل زواجها بحجة "أنهم يشعرون بالخجل والعار".(١٤)

وهناك أم سنهالية لثلاثة أطفال، عمرها ٣٢ عاما، تحكى مأساتها مع زوجها قائلة: "أنه يشرب الخمر يوميا، ويطردنى من البيت، ولا يعطينى طعاما، حتى أننى

اضطررت أن أقضى بعض الليالى بغابة قريبة من المنزل. أحيانا يحاول قتلى، وقد حدث أن هاجمنى بمصباح كيروسين، وذهبت إلى المستشفى، حيث مكثت أسبوعا كاملا، أعالج ما أصابنى من حروق".

الاغتصاب فى الزواج

لم يتم تعديل قانون العقوبات بسريلانكا، قبل عام ١٩٩٥، حيث يُعَدُّ الاغتصاب داخل الزواج الآن، جريمة. ولكن بشرط أن يحدث حينما يكون الزوج منفصلا عن الزوجة بحكم من المحكمة. ورغم ندرة الإبلاغ عنه، كشكوى قانونية، فإنه من المعروف أن حوادث الاغتصاب داخل الزواج تحدث كثيرا.(١٥)

وتقول فى ذلك لسندا كوروكو: "إن سيدات جنوب آسيا، أكثر ميلا إلى التكتم على أسرار المشاكل الزوجية من سيدات الغرب، ولكن ذلك لا يعنى أن الاغتصاب الزوجى، قليل الحدوث".

ولا تُعَدُّ ممارسة الجنس بعدم رضاء الزوجة عامة، نوعا من الاغتصاب، أو حتى من قبيل العنف، حيث إن هناك اعتقادا سائدا فى المجتمع، أن الزواج يعطى الزوج الرخصة، لممارسة الجنس كما يحلو له. والنساء قد نشأن على اعتبار أن هذا جزء من الحياة الزوجية. وحينما تتزوج السيدة، تنصحها أمها أو جدتها: "فتقول لها، إنه رجل، وشهيته لممارسة الجنس مفتوحة، لذا لا يجب صده أو رفضه حين يريد ذلك".

ومن أسباب العنف داخل الزواج أيضا، عدم إخلاص الزوج وليس الزوجة، وتحدث الخلافات بين الزوجين ليس لهذا السبب، فهذا يحدث نادرا، ولكن قد تؤنب الزوجة زوجها، لأن الخمر والنساء، قد تتسببان فى قلة موارده الاقتصادية، فتقل بذلك مساهمته فى إعالة الأسرة.

وتؤكد ناشطة حقوق الإنسان، إبيسكيرا بناء على مقابلاتها مع النساء

المتضررات من عنف الأزواج "أنه من المثير للاهتمام أن ممارسة الجنس أو الامتناع عن ممارسته، غالبا ما تكون أسبابا رئيسية لحدوث العنف الأسرى".

تقول سيدة سنهالية، فى الرابعة والثلاثين من عمرها: "إن شهيته لممارسة الجنس بغير حدود. فقد يطلب ذلك أربع مرات أو خمس فى ليلة واحدة، وإذا رفضت فهو يبدأ فى الشجار معى، وقد يتهمنى بأن لدىَّ عشاقا آخرين ويقوم بضربى، وحينما يغضب أخاف حتى النظر إلى وجهه، حيث تبدو معالمه بالغة القسوة. وعندما رفعت شكوى إلى الشرطة، قامت بتقديم النصح له، كى يكف عما يفعل، ولكن ذلك لم يحدث أى اختلاف فى الوضع".

تقول شالينى من كورونيجيلا، وهى أم لثلاثة أطفال: "إن زوجى يضربنى حينما أرفض النوم معه. وحينما تصرخ، يهددها بخلع أسنانها، وتؤكد "أن المشكلة، أن النساء لا يعتبرن اغتصاب الأزواج نوعا من العذاب، بل ينظرن له كواجب لابد من القيام به". وللأسف بعض المشرفين الاجتماعيين يتبنون نفس وجهة النظر.

ومن آراء أحد الاستشاريين، بإحدى ديار إيواء المرأة بالبلاد، "إذا تزوجت المرأة، فلابد من إشباع رغبات زوجها، وهذا هو واجبها كزوجة". ويضيف زميل له "إن لدى الرجال شهية لممارسة الجنس، تفوق شهية النساء. وهذا أمر معروف. والمرأة تعرف ذلك جيدا. فإذا كانت تنوى رفض رغباته، فلماذا تزوجت من الأصل؟".

تسبب الاقتراح المقدم بتعديل قانون العقوبات من أجل اعتبار اغتصاب الأزواج جريمة، فى إشعال معارضة واسعة من قبل بعض رجال البرلمان بسريلانكا. وقد قال فى ذلك الأستاذ أشرف، وهو زعيم حزب المسلمين ووزير الموانئ والسفن: "إن قانون الاغتصاب الزوجى، يمكن أن يدمر الزواج بوصفه مؤسسة بسريلانكا ويتسبب فى زعزعة استقرار الأسرة. فإذا لجأت الزوجة إلى تقديم زوجها للمحاكمة بتهمة إجبارها على ممارسة الجنس بالإكراه، فإن من شأن ذلك أن يسبب تراشق الزوجين والكشف عن خصوصيات حياتهما الزوجية بتفاصيل لا يليق أن تكشف على العلن".[١٦]

ومثل هذه الاعتراضات، أدت إلى اقتصار العقوبات القانونية على الانفصال بموجب حكم المحكمة. ولا تزال النساء وجمعيات حقوق المرأة تحاول الحصول على المزيد من التعديلات بشأن هذا القانون.

ويحدث كثيرا أن تضطر النساء إلى اللجوء إلى المستشفيات للعلاج وطلب الرعاية الصحية من جراء الاعتداء البدنى أو الجنسى، وقد يتعرضن للضرب أو الاغتصاب أو الحبس بدون طعام أو مأوى خارج البيت، حيث يلجأن إلى غابات قريبة من المنزل، يقضين فيها الليل فى انتظار أن يستغرق الزوج فى النوم، ثم يعدن إلى البيت مرة أخرى.

عواقب الاغتصاب داخل الزواج

إن الأزواج الذين يميلون بطبيعتهم إلى العنف، فيغتصبون زوجاتهم ويصرون على ممارسة الجنس دون واق ذكرى، يعرضون المرأة لأمراض بدنية ونفسية وخيمة. ومن المخاطر التى تتعرض لها الصحة الإنجابية، تزايد فرص الإصابة بالأمراض المعدية جنسيا (STDs)، بما فيها فيروس مرض الأيدز، حدوث حمل غير مرغوب فيه، حدوث مشاكل خاصة بالجهاز التناسلى للمرأة، سقوط الجنين، بالإضافة إلى مضاعفات ناتجة عن التعرض إلى عملية إجهاض غير آمن.

أما انعكاسات الاغتصاب داخل الزواج على الصحة النفسية للمرأة، فتعرضها لحالة من الخوف والقلق، إلى جانب قلة احترام الذات. وبعض السيدات يصبن باكتئاب، وقد يلجأن إلى الانتحار.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أى إلزام قانونى، يجعل موظفى الوحدات الصحية يسجلون حالات العنف الأسرى فى الملفات الطبية.

إن ممارسة الجنس دون حماية، كثيرا ما تؤدى إلى الحمل غير المرغوب فيه، ثم ضرورة التعرض لعملية إجهاض غير آمن. ورغم عدم شرعية إجراء

عمليات الإجهاض بسريلانكا، إلا فى حالة الضرورة كإنقاذ حياة الأم، فإن ما يقرب من ١٧٠ سيدة تخضع لعمليات إجهاض سنويا، وذلك طبقا للدكتور راماناتنن مدير مستشفى مارى سنوبس بكولومبو.

وفى دراسة أجريت كانت نسبة إشغال الأسرَّة بالمستشفى فى قسم أمراض النساء لسيدات تعرضن لمضاعفات عمليات الإجهاض غير الآمن تبلغ ٢٠%.[١٧]

أما الدكتورة راجاباكسيه، وهى عضوة بفريق العمل الخاص بالصحة الإنجابية، فتقول إن ١٢% من نسبة وفيات الأمهات تكون بسبب تعرضهن لعمليات إجهاض.

وحتى وقوع الحمل لا يحمى النساء من التعرض لحوادث العنف، فحوالى ٤٢% من النساء اللاتى أجرت مجموعة مأوى السيدات المتضررات لقاءات معهن، قد أكدن تعرضهن للعنف البدنى فى أثناء الحمل. وليس نادرا أن يتزامن أول حادث عنف أسرى مع فترة الحمل الأولى، كما حدث لكاتبة الاختزال، ٣٧ عاما، وتنتمى إلى أسرة متوسطة تتحدث الإنجليزية، وقد تزوجت وهى فى الخامسة والعشرين من عمرها، ووقعت فى الحمل تقريبا فور زواجها، تقول: "ضربنى أول مرة حينما كنت حاملا، وأصابنى ذهول، ولكننى لا أذكر الآن متى كف عن ذلك، لم أقل لأحد عندما تعرضت للضرب؛ فقد أصابنى خوف شديد. وفى كل الأحوال فإن عائلته تسكن حولنا".[١٨]

والمرأة التى تتعرض للعنف فى أثناء الحمل عادة لا تميل إلى طلب الرعاية اللازمة قبل الولادة، إلا فى فترة متأخرة من الحمل. كما أن تعرضها للاعتداء البدنى وما يصاحبه من توتر عصبى، يتسبب فى حدوث ولادة مبكرة وانخفاض فى وزن المولود.[١٩]

وجدير بالذكر أن خوف المرأة من حدوث الحمل، لا يُعَدُّ رادعا لزوجها المتسم بالعنف الجنسى، حتى فى حالة مشاركتها نفس الرغبة فى عدم إنجاب المزيد من الأطفال.

وهذه مأساة أم لخمسة أطفال فى السادسة والثلاثين من عمرها، كثيرا ما تنتاب زوجها نوبات عنف، خاصة كلما يتزايد عدد الأطفال وتتزايد معهم المشاكل المادية. ويكثر الشجار كلما فاتحته فى موضوع وسائل تنظيم الأسرة، "فهو يعارضها ويرفض استخدامها على الإطلاق".

وتقول سيدة أخرى: "نحن لا نريد أن ننام مع أزواجنا، لعدم رغبتنا فى إنجاب مزيد من الأطفال". وتقول أخرى: "إنهم لا يسمحون لنا أن نستخدم وسائل منع الحمل، ولكنهم فى الوقت نفسه، يريدون ممارسة العلاقة الجنسية، وإذا رفضنا، يضغطون علينا من خلال العنف والضرب".

الضغوط الثقيلة

إن التقدم فى مجال تعليم المرأة والتحاقها بشتى الأعمال. أصبح معناه خروج سيدات سريلانكا من المنزل، وبالتالى تحقيق مزيد من حرية الحركة، "إلا أن العنف الأسرى تزايد بعد خروج المرأة للعمل، نتيجة محاولة الأزواج التحكم فى حركة المرأة وعدم خروجها للعمل، وقد تدور الخلافات حول التحكم فى المال". هذا ما تؤكده ناشطة حقوق الإنسان فرناندو. وتضيف، إن السيدات ما زلن يعانين من انتشار التحرش الجنسى بوسائل المواصلات العامة بكولومبو، مما دفع وزارة المواصلات والبيئة وشئون المرأة إلى تخصيص حافلات للسيدات وحدهن.

وطبقا لمستشارة سابقة لجمعية المتضررات من العنف الأسرى (WIN)، حين يقع العنف الأسرى، لا تحصل المرأة على أى دعم أو مساندة 'فالمرأة دائما يجانبها الخطأ. أما الرجل فعلى العكس، أخطاؤه دائما مغفورة، حتى من أمه أو حماته".

أما زوجة الابن أو الابنة المتزوجة، فكثيرا ما تتعرض لأكثر من مجرد نصح أو إرشاد، حتى تتحلى بالصبر والتسامح فى مواجهة الخلافات الزوجية.

ولذلك، فلا عجب أن تشير الدراسات على مستوى العالم إلى أن سوء المعاملة والعنف، أو الخضوع لهما، سلوك يتعلمه الفرد فى بيته منذ الصغر، ويشب عليه.

وتتوالى الضغوط على المرأة لتقبل الوضع الحالى، "فالمرأة محكوم عليها بسريلانكا، أن تكون مجرد متاع يقتنى، أولاً ابنة أحد، ثم زوجة لأحد، فيما بعد". هذا ما تؤكده مستشارة سابقة لجمعية المتضررين من العنف الأسرى (WIN)، لا تريد ذكر اسمها، وتضيف، "إن الزوج هو بمثابة جواز لقبول المرأة فى المجتمع، ولذلك فهى تدين له دائما بالطاعة". ولا شك أن الخجل والعار الاجتماعى يلعبان دورا نفسيا فى منع النساء من طلب المساعدة أو قبول يد العون، حينما تشتد الحاجة إليه. وجدير بالذكر أن عامل الخجل يلعب دورا جوهريا، لدى سيدات طبقات الدخل المرتفع من المجتمع. فالحالة الاقتصادية أو الوضع الاجتماعى أو التعليم لا يحقق بشكل أوتوماتيكى، لجوء السيدات إلى الاستشارة أو طلب حماية القانون.

"أما السيدات اللاتى ينتمين إلى طبقات الدخول المنخفضة، فقد يلجأن فى بعض الأحيان إلى أمهاتهن لبضعة أسابيع، وهن لا يخجلن من السير وسط الناس وعلامات العنف الأسرى تشوه وجوههن، ويدللن من ذلك على تعرضهن للضرب وسوء المعاملة، بل قد يلجأن إلى الشرطة للإبلاغ"، على حد قول إيبيسكيرا.

إلا أن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة لسيدات الطبقة العليا والمتوسطة، حيث يتزايد العبء الثقافى، والالتزام بالمظاهر الاجتماعية. "فحتى لو كانت المرأة شديدة التعاسة، وتتعرض لعنف شديد، فإنها تظل مبتسمة وهى تستقبل ضيوفها، وتعالج كدمات الزوج من خلال مساحيق التجميل".

ولكن الحساسية تجاه وصمة المجتمع، لا تقتصر على مجتمع الرفاهية وحده بالتأكيد. فالعائلات الفقيرة أيضا تخشى التعرض للمهانة من قبل المجتمع، وهذا ما تؤكده أم سنهالية فى الأربعين من عمرها وأم لثلاثة أبناء، وهى منفصلة بعد ١٥

عاما من الزواج. تقول: "اعتدت الحضور إلى بيت أهلى بعد أى خلاف ينشأ بينى وبين زوجى، وذلك قبل أن أنجب أبنائى، فإن أمى كانت تنبهنى أن لحضورى أثره السلبى على وضعهم الاجتماعى وكانت تتحدث إلى زوجى ثم ترسلنى إليه ثانيا. وبعد ذلك تركته معه أبنائى لأعيش فى بيت أهلى، ولكن إخوتى لم يحسنوا استقبالى، لعدم موافقتهم على حضورى بحجة أن استقرارى لديهم يُعَدُّ مصدر إحراج لهم أمام المجتمع؛ لذا أرغب فى ترك بلدى والعمل بالخارج كعاملة منزل، وذلك رغم أننى مضطرة إلى ترك أبنائى فى الوطن".

وقد يحدث أن تلوم السيدات أنفسهن بدلا من الزوج، بعد أن يتعرضن للاعتداء.

فمن مقابلات مع ٤٠ سيدة من قرية راموناجودا، وهى قرية بمقاطعة كالوتارا، عزت سبع سيدات على الأقل ما يتعرضن له من عنف الأزواج إلى عدم تحليهن بما يلزم من صبر.[٢٠]

وفى حوادث الإصابات البدنية، أفصحت ٢٥ سيدة عن رغبتهن فى استشارة الأقارب أو الأصدقاء. بينما عبرت ١٢ سيدة، عن عدم رغبتهن فى البوح بتلك الخلافات لأحد، ولم تعبر سيدة واحدة عن رغبتها فى التوجه إلى الشرطة.[٢١]

وفى دراسة قامت بها جمعية النساء المتضررات (WIN) شملت ٢٠٠سيدة بكولومبو، اتضح أن قرابة ثلث هذا العدد، اضطر إلى ترك منزل الزوجية بعد وقوع الاعتداء، ولكن لفترة وجيزة.[٢٢]

وتقول محامية، وهى مستشارة قانونية سابقة: "إنه فى معظم الحالات تعود الزوجة مرة أخرى إلى زوجها المعتدى، ولكن ليس بسبب الفقر وحده، بل لأسباب متعلقة بالوصمة الاجتماعية، أو سمعة العائلة والأبناء. فالمرأة دائما هى الطرف الذى يقدم التنازلات حتى ولو كانت على حساب أمنها".

وطبقا للمحامية رامينى، فإن الطلاق لا يزال يُعَدُّ اختيارا صعبا، ولكنه أكثر

قبولا، خاصة إذا تحقق للمرأة استقلالها الاقتصادى. وتضيف، إن الكثير من السيدات يطلبن منها أن تبقى الإجراءات الأولية فى حيز الكتمان، خوفا من رد فعل عنيف من قبل الزوج. وفى غياب فترة انفصال طويلة، لا تزال أسباب الطلاق، تقتصر على حالات العجز وقت الزواج، أو الزنا، أو الهجر الذى يترتب عليه الضرر.

وما إن تصبح المرأة حرة، حتى تبدأ فى مواجهة مشاكل جديدة؛ ففى سريلانكا، المرأة التى تصبح بمفردها، بعد الطلاق، تُعَدُّ متاحة جنسيا للرجال. وهكذا فإن هجر المرأة لزوج يسىء معاملتها، يفتح الباب على مصراعيه أمام تحرش الرجال الآخرين بها.

ويتضح من ذلك، أن قلة الاختيارات أمام المرأة فى مواجهة سيطرة الرجال وتعسفهم، إلى جانب مواقف المجتمع وعاداته تجاه المرأة المطلقة، يعوق حصول المرأة التى تتعرض لعنف الأزواج على الحد الأدنى اللازم من المساعدة والعون.

ولا يوجد حاليا أكثر من جمعيتين غير حكوميتين (WIN)، (WDC)، تشكلان مأوى مؤقتا للمرأة، إلى جانب منحها ما يلزم من مشورة ومساعدة قانونية. إحداهما بكندى وتدعى مركز تنمية المرأة، والأخرى بكولومبو وهى السيدات المتضررات.

وقد واجهت كلا الجمعيتين نقدا شديدا لموقفهما من محاولة تغيير نظرة المجتمع التقليدية لأدوار المرأة والرجل. وتقول مستشارة من سيدات متضررات: "نقوم بشرح الحقائق لهن، وذلك فى محاولة لإنهاء الخلاف بين الأزواج". ورغم محدودية الدور الذى يقوم به المأوى، يؤكد مستشاروه: "أنه يملأ فراغا ويمنح سندا وتأييدًا للمرأة. وإدراك الرجال بوجود هذا المأوى، يُعَدُّ فى حد ذاته، انتصارا للمرأة وتمكينا لها".

المجتمع يجنح إلى السلام

وكبقية أفراد المجتمع فإن الأطباء والقائمين بالخدمات الصحية للمواطنين يؤثرون السلامة، مغمضين أعينهم فيما يخص العنف الأسرى. وهذا على الرغم من علاقتهم المباشرة مع الضحايا.

يقول طبيب أمراض نساء بعيادة خاصة: حينما نقابل حالات لمشاكل مرتبطة بالعنف الأسرى، نحاول قدر استطاعتنا تقديم الخدمة الطبية اللازمة، لعلاج الإصابات. وفى حالة رغبة السيدة فى كتابة تقرير قانونى، نقوم بتوجيهها إلى الجهة التى تقدم هذه الخدمة.

العيادة إذا لا تتقدم ببلاغ ضد الأزواج، ولكنها قد تحاول إقامة الصلح بين الزوجين "إلا إذا وجدنا مزاج الزوج ليس على ما يرام، فإننا لا نتدخل ونؤثر السلامة، حيث إننا لا نريد أن نكون هدفا لغضب الزوج، أو نتورط فى تحقيقات قانونية. لذا نحاول المحافظة على الهدوء والسلام بالقدر المستطاع".

وغالبا ما تواجه المرأة بحائط من اللامبالاة ونقص فى المشاركة، عندما تلجأ إلى الشرطة أو إلى القانون لطلب العون ضد العنف الأسرى. وعادة ما تحاول الشرطة، من الجنسين، أن تقنع الزوجة التى وقع عليها الاعتداء بالعودة إلى زوجها.

وطبقا لشالاتى بريماشندرا، كبير مفتشى الشرطة بقسم الجرائم بوحدة الأطفال والنساء، إنه من بين ما يقرب من ٤٠٠٠ جريمة فى المتوسط، تقدم ضد الأزواج شهريا، حوالى ٨٠% منها تم تسويتها، عن طريق إقناع الزوجات بضرورة سحب الاتهامات الموجهة ضد الأزواج.[٢٣]

ومن بين ٥٠,٠٠٠ حالة من العنف الأسرى التى تم الإبلاغ عنها، عام ١٩٩٦، تم تحقيق الصلح بنسبة ٥% منها أمام مجلس الوساطة، وهى هيئة قضائية يخول لها حق تسوية الخلافات الزوجية، خارج نطاق المحكمة قبل البدء فى تنفيذ الإجراءات القانونية. ولا يزيد ما قدم للمحكمة عن حوالى ٢% من الحالات.

تقول رانى التى عانت ١٧ عاما من عنف الزوج: "فى تلك الأيام عندما كنت ألجأ إلى الشرطة، كانوا يأتون إلينا ويقدمون المشورة، وكان هذا كل شـــىء. ولــم يكن هذا يجدى على الإطلاق، مما دفعنى إلى الذهاب إليهم وتوبيخهم بشدة، إذ مـــا جدوى ما يقومون به؟ وأين العدالة هنا؟ لماذا لا يعاقبون الزوج، كما يفعلــون مـــع بقية اللصوص الذين يقبضون عليهم؟ إنه يضربنى، ثم يهرب بفعلتـــه، دون أدنـــى جزاء! إلى أن جاء اليوم الذى قامت فيه الشرطة بضربه بشدة. وقد كان هذا مفيـــدا جدا بالفعل؛ فقد أصيب بشىء من الخوف".[٢٤]

فى عام ١٩٩٣ تكونت شبكة من مكاتب الشرطة، تقوم النساء بتقديم الخدمة بها، على مستوى الدولة، وقد تم الترحيب بهذه الفكرة، وتعتقد جريس بور، وهـــى محامية تعمل فى قضايا العنف الأسرى وعضوة بجمعية خاصة بالعنف الأســـرى، "حينما ينتشر خبر تقديم سيدات لخدمات الشرطة، فإن هذا لابد أن يشـــجع النســـاء على التردد على مكاتبهن".

وفى واقع الأمر، فإن تلك الوحدات قد قابلتها مشاكل كثيرة، منهـــا تقيـــدها بساعات عمل محددة، وكثيرا ما تكون مغلقة، حينما تشتد حاجة السيدات إليها. كما أن السيدات اللاتى يقمن بهذه الخدمة لا يسافرن إلى مواقع الحوادث، حيـــث تقـــدم الشكاوى، فهذه المهمة مسندة أساسا إلى الرجال. ووجـــود الســـيدات، لا يضـــمن بالضرورة، تقديم الخدمات المطلوبة.

وتضيف بور، أنه فى منطقة كاندى تشعر سيدات الشـــرطة أن القـــانون لا يجب أن يحكم العلاقات الحميمة بين الزوجين. "فإذا لجأت سيدة إلى الشرطة لطلب العون، فلا تجد من الشرطة سوى محاولة تهميش حالتهـــا، أو إلزامهـــا بإصـــلاح الخلاف مع زوجها، فمن المرجح ألا تعود ثانيا".

ومن النقد الأساسى الموجه إلى وحدات قوة المهمات بالشرطة من الجنسين، الاتجاه إلى تقديم المشورة بدلا من تطبيق القانون. "والحقيقة أن ضـــباط الشـــرطة ليسوا استشاريين، بل من المفترض أن تكون مهمتهم الأساسية تطبيق القانون".

وتخلص كوماراسوامى، إلى أن "النظام القضائى الخاص بالجرائم، والنظام الاجتماعى، يميلان فى حقيقة الأمر إلى تحقيق التصالح بحجة حماية العلاقات الزوجية والأسرية".

وتؤكد براميلا ديفاكارا، وتعمل بمكتب جمعية النساء والأطفال، أن الشرطة تقبض على الزوج فقط فى حالة أن يكون الاعتداء قد تسبب فى إصابة الزوجة إصابة بدنية بالغة، أو أن يفضى الاعتداء إلى حدوث الوفاة. وهنا يحاكم المعتدى بتهمة الاعتداء، وتوقع عليه العقوبة بموجب قانون العقوبات والجرائم، وهو جزء من قانون العقوبات التقليدى. وأغلب الظن أنه حتى فى هذه الحالة، تكون المقاومة شديدة.

تقول كارونة، موظفة بجمعية النساء والأطفال، بمكتب كولومبو: "حينما نقحم المحكمة فى هذه المسائل فإننا نعرض الأسرة لمزيد من التمزق".

مبادرات محبطة

فى عام ١٩٩٣ أقرت حكومة سريلانكا ميثاقا للسيدات، شمل إرشادات عامة، تهدف إلى تأكيد المساواة وتحقيق العدالة للسيدات، وتقر"بأن العنف المبنى على الجنس، يشكل اعتداء على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأنه يحرم النساء من حق التمتع بحريات وحقوق أساسية".

وقد تشكلت لجنة قومية للنساء لمراقبة تنفيذ تطبيق الميثاق، ولكن ما لم تحصل اللجنة على السلطات اللازمة، فسوف يبقى ميثاق النساء مجرد مشروع إصلاح على الورق لاغير. وفى الوقت الراهن، فإن الوزارة المسئولة عن شئون المرأة بصدد أن ترقى باللجنة إلى مستوى المفوضية من أجل زيادة سلطانها. وتُعَدُّ هيئة مستقلة شبه قضائية، مخولة سلطة تلقى التماسات الجماهير، وإجراء الدراسات وتسهيل حل الخلافات. وقد تم كتابة مسودة التشريع الذى يسمح بإنشاء تلك المفوضية إلا أنها يجب أن تنتظر موافقة البرلمان.

وفى عام ١٩٩٦، اجتمعت وزارة النقل والبيئة وشئون المرأة بغرض مناقشة موضوع العنف الأسرى، وتقديم توصيات لتحديث قانون سريلانكا، لكن تلك التوصيات لم تتضمن الإرشادات اللازمة للأطباء والقائمين على الصحة الذين يواجهون حالات العنف الأسرى. وكان يجب أن تكون مسودة هذا التشريع معدة أواخر عام ١٩٩٧، إلا أنه حتى بدايات عام ٢٠٠٠ لم يخرج هذا التشريع إلى حيز الوجود.

ووفقا لكوماراسوامى، وهى عضوة أيضا بقوة المهمات، "فإنه لم يتخذ أى قرار بعد بشأن تخصيص قانون للعنف الأسرى وحده، أو إجراء تعديلات على القانون الحالى للعقوبات والقانون المدنى"، وتضيف: "إن تشريعا منفصلا للعنف الأسرى لن يكون ذا فعالية كبيرة فى حد ذاته، أما قانون العقوبات فهو ذو تأثير وفعالية على الشرطة لأنه يجبرهم على التحرك".

إن فشل الجدال البرلمانى بشأن تعديل قانون العقوبات١٩٩٥، خير مثال لما تئول إليه مناقشة أى قانون يحاول الدفاع عن حقوق المرأة الإنجابية.

وكانت تلك هى نفس المذكرة التى اقترحت أن يصبح الاغتصاب داخل الزواج جريمة يعاقب عليها القانون. كما تضمن المشروع الأصلى للقانون، قسما يلغى تجريم الإجهاض فى حالات الاغتصاب، وسفاح القربى، وتشوهات الأجنة.

وقد تم استبعاد اقتراح لإجراء إصلاحات بشأن الإجهاض حتى قبل عرضه على البرلمان، على يد وزير العدل آنذاك بيريز، الذى قرر إلغاء الجزء الخاص بالإجهاض برمته نظرا لطبيعته المثيرة للجدل، وقد جاء على لسانه: "لقد حاولنا الجمع بين عدة وجهات نظر ومعتقدات دينية متنوعة، وعادات ثقافية متباينة".[٢٥] ويكون غالبا من الصعب بمكان، أن نتفهم عادات بعض الثقافات بمعناها المطلق، لذا يكون لزاما علينا أن نعترف باختلاف المبادئ والعادات باختلاف طبقات المجتمع وفئاته المختلفة، وهذا جزء لا يتجزأ من الحياة بسريلانكا".[٢٦]

ورغم محاولة بيريز تجنب مناقشة قضية تعديل قانون الإجهاض، فإن الموضوع سيطر على الجدال داخل البرلمان. وقد عارض أغلب رجال البرلمان مشروع الإصلاح؛ بعضهم لأسباب دينية، والبعض الآخر زعم أن إعطاء المرأة حق الإجهاض قد يشجع تعدد العلاقات غير الشرعية، وبالتالى يعطى المرأة السيئة سلاحا تستخدمه ضد الرجال. وجاء على لسان عضو بالبرلمان: "نعرف جيدا أن نصف قصص الاغتصاب ملفقة".(٢٧)

وبعد سحب مشروع تحرير الإجهاض، عبر وزير العدل عن التزامه الشخصى بضرورة السماح به قائلا: "إن السماح بالإجهاض، من ملامح تطور النظام القانونى فى عدة مناطق من العالم اليوم، وأنا لا أرى سببا يمنع سريلانكا من أن تواكب هذا التطور العالمى".(٢٨)

ورغم وعوده بإدخال تشريعات صحية لمواجهة موضوع الإجهاض غير الآمن، لم تخرج تلك التشريعات إلى حيز الوجود بعد، ولا يزال الإجهاض جريمة يعاقب عليها القانون فى سريلانكا، وهكذا انتصرت ثقافة الرجال وحرمت النساء مرة أخرى من حقوقهن الإنسانية.

وطبقا لإبيسكيرا، "لا يتعلق الأمر باختلاف فى وجهات النظر، ولكنه بالأحرى نوع من الشذوذ على القاعدة، فيما يخص الحياة العامة والحياة الخاصة. ففى الحياة العامة، القتل هو القتل، لكن الأعراف السائدة تحول الحياة الخاصة إلى مرتبة أقل، وبالتالى لا تخضع لنظام العدالة كما يجب أن تكون. ويتعامل مع المرأة على أنها كائن أدنى وغير متساو مع الرجل".(٢٩) وطبقا لإبيسكيرا، فإن الجدل الذى أثير عام ١٩٩٥، والذى كان مثالا واضحا، "لاجتماع رجال الدين المحافظين ورجال السياسة، ضد حقوق المرأة والتحكم فى مقدرات حياتها الجنسية والإنجابية، يشكل مصدر قلق لا يمكن إغفاله للنساء بسريلانكا".(٣٠)

وبوجه عام، فإن الاتجاه السائد هو تسوية الخلافات، وتحقيق التصالح بين الأزواج، وذلك على حساب تنفيذ إجراءات القانون والعدالة. ويحدث ذلك تحت مسمى"حماية" الأزواج والعائلة، مما يؤثر على حصول السيدات فى سريلانكا على حقوقهن الإنسانية. وهذه السلوكيات من شأنها أن تهمش العنف داخل الزواج ولا تعتبره أكثر من مجرد "شجار عائلى" وهو حقيقة الأمر اغتصاب بدنى ومعنوى.

ونفس الشيء يمكن أن يقال على التزام المرأة الشديد بخطة لتنظيم الأسرة فيما يخص صحتها الإنجابية، فهذا فى حقيقة الأمر، يؤدى إلى تهميش حقوقها؛ فالمرأة يمكن أن تعرف عدد الأطفال الذين تريد إنجابهم، بالإضافة إلى الوسيلة التى سوف تستخدمها لمنع الحمل، لكن هذا لا يضمن لها احترام اختيارها، كأى فرد فى المجتمع له الحق فى أن تكون له أولويات واحتياجات.

وتؤكد كوماراسوامى، أن تحويل الإجراء القانونى فى حالة العنف الأسرى من "حماية" إلى منع وأخيرا تحريم "يُعَدُّ مهمة ضخمة". كما ترى أن الأمر بتوجيه الاتهام الرسمى للمعتدى أو القبض عليه، يُعَدُّ أمرًا صريحا وملزمًا، لأنه يجبر الشرطة على تطبيق القانون. ولكنها تقر فى الوقت نفسه، أن سيناريوهات الحياة الواقعية أكثر تعقيدا.

وهى كناشطة فى مجال حقوق الإنسان، ترى ضرورة تجريم العنف الأسرى، وضرورة "القبض على هؤلاء الرجال". ولكنها رغم ذلك، "تقر بضرورة احترام رأى بعض الزوجات اللاتى يفضلن أن يعاد تأهيل أزواجهن بدلا من القبض عليهم، خاصة وأن لديهم أطفالا. وترى بصفة شخصية، أن هذا الحل قد يكون بالفعل هو الأنسب".(٣١)

كانتى، محامية ومن مؤسسات مأوى النساء المتضررات، تقترح البعد عن أسلوب العقاب، إلى أسلوب أكثر إيجابية، "يعتمد على معايير معينة وتلعب فيه الكرامة دورا أساسيا".(٣٢)

فهى تناشد "المجتمع أن يجعل هؤلاء المعتدين يتطلعون لنوع من القبول الاجتماعى من خلال الالتزام بحد أدنى من المعايير".

أما أبيسيكيرا، فتؤكد أن اعتبار العنف الأسرى جزءًا من المطالبة بحماية حقوق كل المواطنين، تكسبه أهمية استراتيجية خاصة. وتضيف" يجب أن يسود الوعى بين المواطنين، أن العنف الأسرى ليس بالطريقة اللائقة للتعامل مع البشر".

وتقول كوماراسوامى، أن الحملة للقضاء على العنف الأسرى، تُعَدُّ "مشجعة ومحبطة فى آن واحد".[٣٣] فبينما بدأ التغيير يأخذ مكانه بالفعل، بالنسبة لبعض السيدات، لا تزال أخريات ممن عانين أعواما طوالاً تتذكر "كيف يمكن أن تكون قسوة الحياة فى بعض الأحيان".[٣٤]

معاملة غير إنسانية

حماية الأمهات فى كينيا

دوروثى موناكو

تقول سوزان وماى: "حين جاءنى المخاض فى نحو الساعة الرابعة والنصف، كنت أرأس اجتماعا بمكتبى، خرجت من الاجتماع، وطلبت من رئيسى أن يأخذ مكانى، ركبت حافلة النقل العام وتوجهت إلى المستشفى حيث تمت الولادة".

لم تستجب وماى لطلب رئيسها بترك العمل على الأقل شهرا كاملا قبل الوضع، وأغلب نساء كينيا كن سيفعلن مثلها؛ إذ لا يسمح القانون فى كينيا للمرأة بأكثر من شهرين مدفوعى الأجر فى حالة الوضع، ولكن وماى تحتاج إلى شهرين بعد الوضع، وليس قبله، خاصة إذا كان حملا متأخرا، أو فى حالة حدوث مضاعفات بعد الولادة. وتضيف: "لقد عرفت منذ البداية، أننى أفضل العمل حتى النهاية، بدلا من التوقف شهرا قبل الولادة؛ إذ إننى فكرت أيضا فى طفلى الذى سوف يعانى. هل يمكنك ترك طفلك أسبوعين فقط بعد ولادته للذهاب إلى العمل؟".

قامت وماى بإرضاع طفلها أسابيع قليلة فقط، وتقول: "أصل إلى عملى فى السابعة والنصف، ولا أعود إلى البيت قبل السادسة، وفى بعض الأحيان يبلغ بى الإعياء كل مبلغ، حتى إننى أكاد أدفع نفسى دفعا لمداعبة طفلى أو اللعب معه".

تعتقد وماى أنه يجب أن يكون من حق النساء، على الأقل، ستة أشهر إجازة وضع مدفوعة الأجر.

وافق نيجوجونا جينشوكى، وهو أستاذ بمعهد كينيا للإعلام (KIMC)، أن تحصل زوجته سوزان مومبى، وهى خبيرة إعلامية، على سبعة شهور إجازة

وضع، خمسة منها غير مدفوعة، ولكن فى حقيقة الأمر، يعد هذا الاتفاق استثنائيا وليس القاعدة، حيث لا توجد أية لائحة قانونية تضمن بقاء المرأة فى عملها، فى حالة قيامها بمد فترة إجازة الوضع غير المدفوعة عما تسمح به الشركة التى تعمل بها. وجدير بالذكر أن بعض رؤساء العمل يمنحون موظفيهم فترة شهر أو اثنين، اعتمادا على شهادة طبية. ولكن نظرا لأزمة البطالة فإن المرأة الكينية، تعتبر نفسها محظوظة إذا توافر لها أصلا عمل، وتخشى المطالبة بحقوقها.

إن النمو الاقتصادى المحدود بالإضافة إلى التزايد السكانى السريع قد أديا إلى تفاقم أزمة البطالة، وتزايد الفقر مع تناقص فرص العمل فى كلا القطاعين، الرسمى وغير الرسمى، أما نقص الشعور بالأمان فى العمل، فيجعل النساء يخشين الإقبال على حل كالذى يقترحه جيشوكى.

تقول راشيل ومبوى (ليس اسمها الحقيقى): "إن زوجى يعمل ويتحمل كل أعبائنا المالية"، إلا أنها رغم ذلك، لم تفكر أبدا فى البقاء بالبيت دون عمل لأكثر من أسابيع قليلة بعد الولادة، وتقول: "إذا تركت العمل للبقاء بالبيت ورعاية الأطفال، ثم هجرنى زوجى فماذا أفعل؟ إن هؤلاء الرجال لا يمكن التنبؤ أبدا بتصرفاتهم، فماذا يكون مصيرى حينئذ؟".

وحسب التقاليد فإن معظم المجتمعات فى كينيا تعطى المرأة إجازة تبقى فيها بالمنزل لحوالى ثلاثة أشهر بعد الولادة حتى ترعى طفلها وترضعه، وتعفى عادة فى هذه الفترة من القيام بالأعمال المنزلية التى تعهد بها عادة إلى أفراد أسرتها.

تلك المجتمعات التقليدية تعزز رعاية الأطفال، لكن هذه العادات بدأت تتضاءل مع تزايد المدنية ومتطلبات التكيف مع لوائح نظام التوظيف الحديث وقواعده.

جدير بالذكر أنه بالنسبة لبعض النساء، لا تزال هذه التقاليد سائدة وإن كانت فى صورة مختلفة.

مونيه، فى الخامس والأربعين من عمرها، من مقاطعة مشـــاكوس، تعمـــل طاهية ومشرفة فى مقهى لا يعمل بنظام إجازة الوضع المدفوعة، اضطرت مونيـــه إلى التوقف عن العمل شهرا كاملا قبل ميعاد ولادة كل طفل من أطفالها، وحصلت على إجازة وضع تراوحت بين ٣- ٤ أشهر بعيدا عن العمل، وتقــول: "لضـــمان استمرار وظيفتى، كنت أطلب من أمى أن تأخذ مكانى فى المقهى، أو أقوم بتـــأجير شخص آخر ليأخذ مكانى أثناء تغيبى فى إجازة الوضع وكنا نقتسم الأجر".

كانت والدة مونيه تساعدها فى رعاية أطفالها، بينما كانت ابنتهـــا الكبـــرى وبعض الأقارب يساعدونها فى جلب المياه، "عندما عدت إلى العمل أصبحت أمـــى هى جليسة أطفالى، بينما أخذت أنا على عاتقى التكفل باحتياجات الأسرة المادية".

اختيارات مؤلمة

يكون الوضع أسوأ كثيرا بالنسبة للعاملات غير المنتظمات اللاتى لا تنطبـــق عليهن شروط إجازة الوضع المدفوعة.

جنيفر، فى الثامنة والعشرين من عمرها وهى أم لطفلـــين، مـــن مقاطعـــة ماشاكو، وقد تم تغيير اسمها الحقيقى، لأن رئيسها لا يريدها أن تتحدث مع غرباء، وهى تعمل بالمزارع، وتقول: "أنا لست محترفة، ويدفعون لى أجرى مقابل توصيل البضائع، لقد مكثت بالبيت أربعة أسابيع فقط عقب الولادة حيث كنت بحاجة ماســـة إلى المال"، وقد انقطع أجرها أثناء إجازة الوضع.

وحيث إن رئيس جنيفر لا يسمح بوجود الأطفال بالمزارع، فقد قامت أختهـــا الصغرى برعاية طفلها بعد أن استأنفت العمل، وكان بإمكانها أن ترضع طفلها مرة واحدة فقط فى الصباح الباكر ومرة أخرى فى المساء بعد عودتها من العمل.

تقول فى ذلك: "إنه سن المؤلم حقا، أن تضطر إلى ترك طفلك فى هذه السن المبكرة للذهاب إلى العمل، ولكن لم يكن أمامى أى خيار آخر، سوى العـــودة إلـــى عملى غير المنتظم، ذى الدخل الضئيل".

وتقول جنيفر التى يتطلب منها العمل أن تنحنى تحت حرارة الشمس الحارقة طوال فترة النهار: "رغم شعورى بالإعياء الشديد عقب عودتى من العمل، حيث أشعر بأننى على استعداد لدخول الفراش مباشرة فور وصولى البيت، فإن بقائى طول اليوم بعيدا عن طفلى، لم يكن يسمح لى بذلك".

إستير فايريمو، عاملة بمزارع البن وأم لطفلين تعولهما بمفردها، اضطرت أن تعمل حتى آخر يوم قبل ولادة طفلها الثانى، وتقول: "إن ضرورة إيجاد حلول لمشاكلك، هى التى تدفعك إلى العمل، حتى حينما يهزمك التعب والإعياء"، وبما أنها كانت تعتمد على دخل كل أسبوعين، اضطرت إلى استئناف العمل بعد ثلاثة أسابيع فقط من الولادة، وتبرر ذلك قائلة: "ليس لدى زوج أو أى فرد آخر لمساعدتى"، كان عليها أن تحمل طفلها على ظهرها حتى يتيسر لها إطعامه ورعايته. وتعتبر أن هذا الوضع متميز، حيث لا يتاح لكثير من موظفات المدن..

السيدة كاتينا مالوبا، السكرتير الإقليمى (IUF) (المجلس الدولى للغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم واتحاد العمال) بإفريقيا، تقول" "إن حمل الأمهات للأطفال على ظهورهن أثناء العمل، تقليد شائع فى المزارع، وإن كان ممنوعا بصفة رسمية، المشكلة ترجع إلى اختلاف المزارع اليوم، عن تلك التى حملتنا فيها أمهاتنا؛ فمزارع اليوم تخضع للرش بالمبيدات الحشرية ومختلف أنواع الكيماويات، مما يشكل خطرا كبيرا على الأطفال بصفة خاصة، يفوق ما تتعرض له الأمهات من أخطار"؛ حيث إن الأطفال بدنيا أكثر عرضة للتأثر بالمواد الملوثة من البالغين، وآثار المبيدات الحشرية قد لا تظهر قبل عدة سنوات.[١]

ولا شك أن النساء اللاتى يعتمدن على الأعمال غير الرسمية، ذات الأجور المنخفضة، كثيرا ما يضطررن إلى اللجوء إلى اختيارات مؤلمة.

إيفالين مثلا – ليس اسمها الحقيقى – تعمل عاملة نظافة بإحدى المستشفيات، لم تستطع أن تحصل إلا على شهرى وضع غير مدفوعى الأجر، وبمجرد إحساسها

أنه يمكنها مواصلة العمل، تركت طفلها وحده وبدون مساعدة بالبيت واستأنفت عملها، وتقول إن المسافة بين بيتها وعملها لم تكن تزيد عن خمس دقائق سيرا على الأقدام، وكانت تضطر إلى التسلل من عملها لإطعام طفلها ثم العودة سريعا إلى عملها؛ حيث لم يكن المشرفون على العمل يسمحون لها بإذن المغادرة، تقول: "كنت خائفة جدا ولكن ماذا يمكن أن أفعل؟ لقد اعتدت ذلك، وفيما بعد حينما كبر طفلي وتمكن من السير، كنت أقوم بربطه فى الفراش بواسطة حبل حول يده حتى لا يتمكن من السير فيعرض نفسه للخطر".

إن الحياة العصرية أصبحت تحد بشكل كبير من دور العائلة الممتدة، وقد كانت من الأعمدة الأساسية للمجتمعات الأفريقية، خاصة فى فترة السنوات الأولى من حياة الطفل. إن تضاؤل الدور الذى تقوم به العائلات الممتدة، وتضاؤل دور المجتمعات فى رعاية الطفل، يُعَدُّ قضية أساسية تلقى بظلالها على قضية تزايد دور المرأة فى قطاع العمل، فمن ناحية، يدفع الفقر الأمهات اللاتى لا يتمتعن بحقوق إجازة الوضع مدفوعة الأجر، إلى مواصلة العمل بمجرد أن يقدرن عليه، وفى الوقت نفسه، فإن لوائح العمل الحالية، لا تسمح للأمهات بالبقاء إلى جوار أطفالهن وقتا كافيا، ولا شك أن ترك الأمهات لأطفالهن بمفردهم بالبيت، فى سن لا يتجاوز الثمانية أسابيع، فى بعض الأحيان، وكأنهم سجناء، يُعَدُّ بمثابة عقاب يوقعه القانون على فئة معينة من العمالة لا يرقى إلى مستوى المعاملة الإنسانية.

العاملات أولا ثم الأمهات والأطفال بعد ذلك

لم تقم كينيا بتعديل أى من اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) فيما يخص حماية الأمومة، والتى تسمح بإجازة وضع مدتها ١٢ أسبوعا كحد أدنى مدفوعة الأجر بمقدار يتراوح ما بين ثلث و١٠٠% من الأجر السابق بالإضافة إلى الحق فى الرعاية الطبية التى يتكفلها التأمين الاجتماعى أو التمويل العام.(٢)

وقد نصت تعديلات لاحقة لمنظمة العمل الدولية (ILO) على مد فترة

الأمومة إلى ١٤ أسبوعا،[٣] بالإضافة إلى منح فترة إضافية كإجازة للأسرة تعقب إجازة الوضع مباشرة.[٤]

وقد اقترحت لجنة حماية الأمومة مؤخرا على البلاد أعضاء المنظمة مد فترة الوضع إلى ١٦ أسبوعا، وهى توصية سوف يتم بحثها بالمؤتمر المقبل لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٠.

وجدير بالذكر أن كينيا تنتمى إلى فئة قليلة من البلاد الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، والتى لا تزال لوائحها المحلية لا تفى بالحد الأدنى لمعايير منظمة العمل الدولية (ILO) فيما يخص إجازة الوضع للنساء، وفوق ذلك، فما يطبق من إجراءات فى هذا الشأن لا يغطى سوى حدٍّ أدنى من العاملات اللاتى يعملن فى القطاع الرسمى المنتظم.

يمنح القانون بكينيا شهرين فقط إجازة وضع، وقد يفقد الموظف أو العامل فى مقابلها حقه فى الإجازة السنوية، مما يعنى فى الواقع أن الأمهات فى كينيا من حقهن فى شهر واحد كإجازة وضع؛ حيث إن الشهر الثانى يدخل فى نطاق إجازتهن السنوية.

وينص قانون العمل فى فصله ٢٢٦ (مراجع ١٩٨٤) الفقرة ٧(٢) على أنه "من حق النساء العاملات الحصول على شهرين إجازة وضع بأجر كامل شريطة أن تستغنى السيدة التى حصلت عليهما، عن حقها فى الإجازة السنوية فى هذا العام".

ولا ينص قانون العمل صراحة عن المتحمل لأعباء إجازة الوضع، ولذلك فقد وقع العبء كاملا على صاحب العمل، وهذا رغم أن اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) تنص صراحة على أن صاحب العمل لا يتحمل قانونيا تكاليف تلك الأجور.[٥] وتنص عقود أصحاب العمل على الفترة التى يجب أن تعمل فيها المرأة حتى تكون مؤهلة للحصول على إجازة وضع، وتكون عادة بعد أن تجتاز بنجاح فترة الاختبار.

وجدير بالذكر أن نظام قانون الأجور وشروط قانون العمل (المراجع عام ١٩٨٩) يمنح أيضا شهرين إجازة وضع مع الاستغناء عن الإجازة السنوية، ويحيط الغموض بفكرة الشهرين؛ فهل المقصود عدد أيام الشهر كله أو الاقتصار على أيام العمل وحدها؟ هذا التفسير متروك لصاحب العمل أو فى بعض الأحيان للمشرف على العاملات من النساء.

وتعانى المرأة عادة فى أغلب الشركات الخاصة الصغيرة من بعض التحيز من قبل أصحاب العمل؛ فقانون العمل لعام ١٩٨٩، ينص على أن الولادة لا تُعَدُّ مرضا، وبالتالى لا يكون صاحب العمل ملزما بدفع نفقات العلاج المطلوب.

ومعظم أصحاب العمل ممن لديهم خطة للعلاج الطبى، لا يتحملون النفقات الصحية المتعلقة بالحمل، وحقيقة الأمر أنه من حق العاملين الحصول على الخدمات الطبية الشاملة فيما عدا الخدمات الخاصة بالجانب التجميلى أو المتعلقة بعلاج الأسنان أو خدمات متعلقة بعلاج العيون، وهكذا، فإن تكاليف عملية ولادة قيصرية أو عمليات الولادة المعقدة، تكون أكثر تكلفة، وتتحملها المرأة وحدها. هذا ما تؤكده منسقة وحدة شئون المرأة بالمنظمة المركزية لاتحاد التجارة بكينيا (COTU-K).

وتضيف: "قليل من أصحاب العمل قد وافقوا حاليا على إدراج بند الأمومة فى النفقات الصحية، وإن ظل بعضهم على اعتقاده أن الحمل حالة اختيارية، مما يجعل الموظف ملزما بتحمل النفقات؛ بعضهم يتحمل نفقات الولادة الطبيعية، ولكن إذا كانت قيصرية، فتتحملها العاملة أو الموظفة بالكامل".

وتؤكد إستنجو شيزونى، وهى باحثة فى مشروع مراقبة حقوق المرأة وكتابة التقارير للاتحاد الدولى للمحاميات (FIDA)، أنه على الرغم من أن صاحب العمل يتكفل بنفقات مشاكل الإنجاب من خلال سياسة التأمين الصحى، فإن الحمل لا يدخل ضمن هذه النفقات؛ "فبعض أصحاب العمل يلجأون إلى عقد ما يشبه الصفقة الصحية، مما يترتب عليه حدوث تحيز ضد الموظفات".

وتعتقد شيزوتى "أن هذ يعدّ أحد الأساليب الخفية التى تسمح بحدوث تمييز ضد المرأة".

وطبقا لقانون ١٩٨٩، فإن المرأة التى تأخذ إجازة وضع لا يجب أن تتحمل أية خسارة فى المزايا التى تكون من حقها أساسا أثناء هذه الفترة". بعض أصحاب العمل يتعاملون مع إجازة الوضع بطريقة خاصة.

وطبقا لموجو "يحرمون المرأة من حقها فى الحصول على نفقات السفر أو مزايا أخرى تمنح عادة عند الحصول على الإجازة السنوية، فى حين أن هناك أصحاب عمل يطبقون صفقة شاملة، تنص على أنه من حق المرأة المتزوجة الحصول على شهرين إجازة وضع. فهل يعنى هذا أن غير المتزوجة تحرم هذا الحق؟ هنا يجب على المرأة أن تثبت زواجها من عدمه، وفى الوقت نفسه، فإن الحالة الزوجية لا يجب أن تحرم المرأة من حقها فى تلك الحماية الممنوحة للأمهات".

وكان لنصوص قانون العمل فيما يخص إجازة الوضع انعكاسات متتالية، خاصة بالتمييز ضد المرأة.

وتؤكد موجو "أنه فى بعض الشركات، قبل أن يسمح للمرأة بالحصول على إجازة سنوية، يجب أن تخضع لاختبار حمل، ويجب أن يكون سالبا حتى يسمح لها بالإجازة. أما إذا كانت نتيجة الاختبار موجبة، فإنها تفقد إجازتها السنوية. ويكون لزاما عليها انتظار إجازة الوضع، وحتى إذا كانت النتيجة سلبية، فإن الاختبار فى حد ذاته ينال من كرامة المرأة لاضطرارها الخضوع له".

الرضاعة الطبيعية: حق المولود وحق الأم

تابيتا أوديورى، مديرة بمكتب منظمة الصحة العالمية (WHO) بنيروبى، تحكم على حقوق الأمومة من خلال سياسات الرضاعة الطبيعية المتبعة.

إن إرشادات منظمة الصحة العالمية (WHO) الخاصة بالرضاعة الطبيعية واضحة وتؤكد أن الرضاعة الطبيعية للطفل بشكل متكامل أثناء أول أربعة أشهر إلى ستة من حياة الطفل، تعطيه أفضل فرصة فى الحياة، ويتعين على الطفل بمجرد ولادته أن يرضع من ثدى أمه، كما يجب أن يتاح له البقاء مع الأم حتى يرضع كلما احتاج. ولا شك أنه حتى تتمكن الأم من إرضاع طفلها بشكل منتظم أول ٦ أشهر، يجب أن تتوفر لها المساعدة اللازمة للقيام بذلك.

وطبقا للسيدة باميلا ماليبا، وهى منسقة الرضاعة الطبيعية بوحدة الرعاية الطبية الأولية بوزارة الصحة، فإنه من بين ٣٥٠ مستشفى، مزود بخدمات الولادة على مستوى الدولة عام ١٩٩٤، فإن ٢٣٢ فقط يطبق "الأربع عشرة خطوة اللازمة لتنفيذ عملية الرضاعة بشكل صحيح"، وهى فكرة وليدة لصندوق الأمم المتحدة الدولى لإغاثة الأطفال ومنظمة الصحة العالمية.

وتدعو المبادرة إلى إيجاد فرصة تجمع بين الطفل والأم بعد الولادة، وتسمح لهما بالبقاء معا فى حجرة واحدة مدة ٢٤ ساعة بصفة يومية، ويتم تشجيع الأمهات على اتباع الطرق الصحيحة للرضاعة الطبيعية، والحفاظ على مخزون اللبن لديهن، كما يتم تشجيع الأمهات على القيام بإرضاع الطفل كلما احتاج.

أما بالنسبة إلى ٥٥% من حالات الولادة التى تتم بالمنزل، فإن وزارة الصحة تعمل على تكوين فرق لمساعدة المجتمع على تقديم العون للأمهات، وتقوم تلك الفرق بتوجيه النصح للأمهات فيما يخص الرضاعة الطبيعية عادة تحت إشراف مساعدين مدربين على الولادة. وطبقا لماليبى، فإن تلك الفرق قد نجحت حتى الآن بأربع مناطق فى الحفاظ على الرضاعة الطبيعية واستمرارها.

وقد تبنت كينيا عام ١٩٨٣ قانون تسويق الألبان البديلة للبن الأم ومصدرها الأساسى القانون الدولى لصندوق إغاثة الطفل بالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وقد أسهمت لوائح القانون فى تشجيع حملة الرضاعة الطبيعية. وهناك

أيضا تعليمات الوزارة مثل ضرورة تزويد كل منتج بديل للبن الأم بملصق يكتب عليه "إن لبن الأم هو أفضل غذاء للطفل الرضيع".

ورغم أن حوالى ٩٧% من أطفال كينيا يعتمدون أساسا على الرضاعة الطبيعية، فإن ٢٧% فقط من الرضع أقل من شهرين، يعتمدون عليها بشكل كلى.

فمنذ الشهر الثانى أو الثالث يعتمد حوالى ٨٢% من الرضع على غذاء إضافى مصاحب للبن الأم، وفى الأشهر من ٢٠- ٢٤ ما يقرب من ٥٤% من الأطفال يعتمدون على لبن الأم بشكل جزئى، وتُعَدُّ كينيا من أقل دول جنوب الصحراء الأفريقية بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال، إلا أن حوالى ٦% من الأطفال يتوفون قبل بلوغ السنة الأولى من حياتهم، رغم وجود تفاوت كبير من منطقة لأخرى.[٦]

ولا شك أن الرضاعة الطبيعية بكينيا آخذة فى التزايد، كما أن هناك تزايدا مماثلا، وإن كان بطيئا فى وعى المرأة بفوائد الرضاعة الطبيعية، ومن هذه الفوائد، عودة الرحم إلى حجمه الطبيعى قبل الولادة، وتضاؤل فرص الإصابة بسرطان المبيض والثدى، ومن ناحية أخرى، فإن تكاليف شراء الألبان البديلة والغاز اللازم لطهى ماء الإعداد وتعقيم زجاجات الرضاعة تتزايد.

وجدير بالذكر أنه خلال الستينيات إلى الثمانينيات، انتشرت الألبان البديلة للبن الأم، وكان المجتمع ينظر إلى الرضاعة الطبيعية على أنها "غير متحضرة ومحرجة"، وأصبحت زجاجات لبن الأطفال البديل للبن الأم صورة عصرية تشجعها وسائل الإعلام.

ويؤكد برنارد نيواندا، وهو خبير ضريبى: "أن الصورة لا تزال مستمرة؛ فالمرأة التى تقوم بإرضاع طفلها أكثر من ثلاثة أشهر، ينظر إليها نظرة دنيا".

ترفض شابيتا أوديورى من منظمة الصحة العالمية (WHO) هذه النظرة، وتقول: "كنت أولا ترى المرأة وهى تتوارى عن الأنظار إذا أرادت إرضاع طفلها، أما الآن، فلا أحد يعيرها اهتماما من الأساس".

ورسميا، فإن منظمة الصحة العالمية، لا تربط بين إجازة الوضع والقيام بالرضاعة الطبيعية بشكل متكامل، ولذلك، تحث أوديورى أصحاب العمل على ضرورة توفير ظروف عمل تتسم بالمرونة، كى تتمكن المرأة من إرضاع طفلها رضاعة طبيعية.

الأمومة: عقاب أم حماية؟

لوسى نندنجو رائدة وناشطة فى مجال تحسين وضع الأمهات المرضعات، حين انضمت إلى اتحاد كينيا (KUDHEIHA) للفنادق المحلية والمؤسسات التعليمية، والمستشفيات واتحاد العمال، مديرة علاقات خاصة بالصناعة عام ١٩٨٥، كانت أيام إجازة الوضع تحسب للأمهات بشكل متتابع، فى حين يكون من حق الموظفين العاديين عادة، يوم أو يومان إجازة أسبوعية، وبعض الموظفين لا يعمل أكثر من خمسة أيام فى الأسبوع. أما حين يتعلق الأمر بإجازة الوضع، فإن أيام إجازات الأسبوع وكذلك أيام الإجازات الرسمية كانت تضيع، حيث تحسب ضمن إجازة الوضع.

وتتحدى نندنجو الوضع الحالى متسائلة: "لماذا يجب أن تعاقب المرأة؟ حيث تحرم من إجازتها السنوية فقط فى حالة الوضع. إن المرأة تحتاج أكثر إلى إجازة وهى فى حالة الوضع، فكيف تحرمونها منها؟ ولماذا تحسب الإجازات الحكومية ضمن إجازة الوضع؟ وكذلك الإجازات الأسبوعية؟ وتمنحونها للرجال بدون أى مشاكل رغم أنهم قد لا يكونون فى حاجة ماسة إليها؟".

ونتيجة لمفاوضات قام بها اتحاد كينيا (KUDHEIHA)، تم اعتبار إجازة الوضع أيام عمل عادية وحصلت موظفات الاتحاد على ثمانية أيام إضافية كإجازة وضع، كما أنهن لا يفقدن الإجازات العامة إذا تزامنت مع إجازة الوضع. ونتيجة لمفاوضات الاتحاد مع أصحاب العمل، فإنه توجد الآن لوائح تنص على أن المرأة لا يجب أن تتخلى عن إجازتها السنوية؛ أى أن إجازتها السنوية محفوظة فى ظل ظروف الوضع.

وترجع نندجو سياسات التشدد ضد الأمومة إلى تاريخ حركة العمل بالدولة، وتقول: "لقد كان الرجال هم الذين بدءوا تكوين الاتحادات التجارية. وفى أغلب الأحيان لم يدرجوا قضايا المرأة ضمن قواعد الاتحاد. لقد قاموا بتأسيس مملكتهم وأحاطوها بمجموعة من الهياكل المحكمة، صعبة الاختراق.

ولابد من تعليم المرأة وتوعيتها بحقوقها إذا انضمت إلى تلك الاتحادات. لابد أن تكون هناك ناشطات فى تلك الاتحادات، وأن يسعين للحصول على مراكز فى الانتخابات؛ حيث إنه فقط من موقع القمة، يمكنهن المطالبة بحقوقهن وإقناع أصحاب العمل باحتياجهن إلى التغيير.

وقد عاصرت موجو من اتحاد تجارة كينيا (COTU-K)، حركة صعود المرأة إلى زعامة اتحادات التجارة، وساندها فى ذلك الدفعة القوية التى أعطاها إياها المؤتمر العالمى الرابع للمرأة المنعقد ببكين بالصين عام ١٩٩٥. "لقد جعلنا الحق فى حماية الأمومة موضوعنا الرئيسى وأقمنا العديد من ورش العمل التى تناولت ضرورة إدماج موضوعات التفرقة بين الجنسين، ضمن برنامج الاتحاد". ومنذ ذلك الحين، بدأ قسم السيدات فى التدرب على ما يعرف بالتفاوض التعاونى، حيث تم تدريب مفاوضين داخل الثلاثين اتحادا التابعين للمنظمة المركزية لاتحادات تجارة كينيا.

تقول السيدة آن كاروم، وهى منسقة شئون المرأة فى اتحاد عمال السكك الحديدية (RWU)، التابع للمنظمة المركزية لاتحادات تجارة كينيا (COTU-K): "قبل أن نلجأ إلى التفاوض بشأن العمال مع الإدارة، نقوم بإعداد مذكرة تغطى كل ظروف العمال وشروطهم بما فيها الأجور، الرضاعة الطبيعية، إجازة الوضع، أيام المرض... إلخ".

وتحرص كاروم على إدراج شئون المرأة وقضاياها داخل جدول الأعمال الأساسى قائلة: "إذا قمنا بفصل قضايا المرأة عن جدول الأعمال، فسوف يتم

اعتبارها قضايا ثانوية غير مهمة. أريد أن ينظر إلى قضايا المرأة على أنها قضايا تخص كل العاملات من النساء".

عندما كان يتم التعامل مع تلك القضايا أولا على أنها قضايا خاصة بالمرأة وليس العمل كان هناك تمييز واضح ضد المرأة؛ فالمرأة المتزوجة مثلا، على عكس الرجل المتزوج، لم يكن من حقها الحصول على التأمين الصحى لعائلتها أو بيتها أو بدل مادى فى حالة السفر.

وقد قام اتحاد عمال السكك الحديدية (RWU) بإقناع الإدارة بمنح السيدات ستين يوما إجازة وضع بالإضافة إلى الإجازة السنوية المحسوبة على اعتبار ثلاثين يومًا عملاً فى السنة. "وهذا الاتفاق عادة يمكن المرأة من البقاء ما يقرب من أربعة أشهر إلى خمسة بالمنزل مع أطفالها".

كما تؤكد كاروم أن السيدات من حقهن الحصول على فترة لإرضاع أطفالهن تبلغ مدتها ساعة يوميا لمدة ثلاثة شهور بعد استئناف العمل، ويكون من حق المرأة أن تتفاوض مع رئيسها إذا كان من الأنسب الحضور إلى العمل متأخرا أو الانتهاء منه مبكرا أو الحصول على فترة طويلة لتناول الغذاء، حتى تتمكن من العودة إلى منزلها وإرضاع طفلها.

ويعمل اتحاد عمال السكك الحديدية حاليا على الاتفاق على إنشاء مراكز لرعاية الأطفال بمكان العمل.

تقول كاروم: "إنه بالفعل عمل شاق، أن نحاول الحصول على ظروف أفضل للأمهات، كتلك المذكورة فى اتفاقية العمل الدولية (ILO) حيث تواجهنا عوائق من أصحاب العمل الذين يريدون العودة إلى قانون كينيا الذى يحدد إجازة الوضع بشهرين".

وقد نجح اتحاد الصحفيين بكينيا (KUJ) كما نجح اتحاد عمال السكك الحديدية (RWU) فى ضمان قوانين أفضل من خلال التوفيق بين ظروف العمل

المختلفة؛ فكان أعضاؤه من بين أول المواطنين الكينيين الذين حصلوا على ثلاثة أشهر إجازة وضع مدفوعة بالكامل، بالإضافة إلى شهر كامل إجازة سنوية إلى جانب الحق فى إجازة مرضية.

ولا يزال السيد كيهو السكرتير العام لاتحاد الصحفيين (KUJ)، يشكو من أن هذه المعايير لا تنطبق سوى على الأقلية من الصحفيين الذين ينتمون إلى اتحاد الصحفيين، ولا تصل إلى الذين يمارسون العمل الصحفى بشكل حر، أو العمال الذين لم يتفاوضوا من خلال اتفاق التفاوض التعاونى (CBAs).

ويضيف: "نحن نحاول إقناع الحكومة وأصحاب العمل أن الموظف عضو فى المجتمع وينتمى إلى عائلة فى المجتمع، وعلى ذلك فمن واجب صاحب العمل أن يراعى احتياجاته فى إطار تلك الظروف".

فترات الرضاعة وساعات العمل

يؤكد موجو من المنظمة المركزية لاتحادات تجارة كينيا (COTU-K)، أن حملات المناقشة عام ١٩٩٥، التى قادها الناشطون، أتت بثمارها؛ إذ بدأت بعض الشركات فى تطبيق نظام إجازة الرضاعة، لتسهيل مرحلة الانتقال إلى العمل مرة أخرى.

كما بدأ اتحاد كينيا (KUDHEIHA) حملة لتنفيذ إجازة إرضاع مدفوعة الأجر. وطبقا لنانديجو، "نحن نشعر أن الأمهات بحاجة إلى ساعتين يوميا لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة لإرضاع أطفالهن". وتوصى منظمة العمل الدولية (ILO) بتوفير ساعة ونصف ساعة للرضاعة أثناء أيام العمل، والعمل على إنشاء حضانة لرعاية الرضع.[٧]

وقد وجد أن العيب الأساسى لاستراحة الرضاعة أثناء العمل هو مدتها. فمعظم الأمهات اللاتى يحصلن على ٣٠ دقيقة استراحة للرضاعة لا يجدن أنها تفى بالغرض لقصر المدة.

يعمل اتحاد كينيا، على التفاوض على وضع يسمح للأمهات بالحضور إلى العمل فى التاسعة صباحا بدلا من الثامنة، وهو وقت تزاحم الحافلات، مما يسمح لهن بالبقاء فترة أطول مع أطفالهن حتى تنتهى ساعة الذروة فى المرور، وكذلك أن يسمح لهن بالعودة إلى المنزل فى الرابعة بدلا من الخامسة مساء، وذلك قبل بدء ساعات زحمة آخر اليوم، وهكذا يستطعن الوصول إلى المنزل فى وقت مناسب لرعاية الأطفال.

ويُعَدُّ هذا النظام حلا عمليا للمرأة إذ يعفيها من التكاليف الإضافية لقيامها برحلة أثناء النهار، حيث كانت تعود لمنزلها لإرضاع الطفل.

وتشكل ساعات الذروة التى تصحبها عادة اختناقات فى المرور بنيروبى، أزمة كبيرة للمتنقلين بسبب أعمالهم.

وقد زاد التعداد السكانى بنيروبى حيث بلغ ٢٨,٧ مليون نسمة، طبقا لآخر تعداد رسمى أجرى فى أغسطس ١٩٩٩.

وقد أسهم التحرر الاقتصادى فى تدفق السيارات المستوردة رخيصة الثمن. وجدير بالذكر أن هذا التدفق لم يصحبه توسّع مماثل فى الطرق.

وقد اتضح أن معظم العمال يغادرون أعمالهم للعودة إلى منازلهم، من ساعة ونصف إلى ساعتين قبل الميعاد المقرر للمغادرة. وعادة يحتاجون لوقت مماثل للوصول إلى منازلهم فى المساء.

ويضطر معظم العمال الذين يستقلون حافلات النقل العام إلى الوقوف فى صفوف لساعات طويلة من أجل اللحاق بالحافلات المحلية، وهى حافلات صغيرة للنقل غير الرسمى.

طبقا للسيدة إليزابيث تيمبا المساعدة الشخصية لمديرة شركة السكك الحديدية، فإن بعض أصحاب العمل يرون فى استراحات الرضاعة مضيعة للوقت وتقول: "إلا أننى لمست فى العمل مع الكثير من السيدات، أنهن إذا شعرن بتجاوب

وتعاطف من قبل صاحب العمل، فهن يكن عادة على استعداد لمنحه المزيد من ساعات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.. وفى هذه الحالة، لا تفكر الكثير من السيدات فى ترك العمل بسبب الإنجاب. ومن هنا، فأنا شخصيا بصفتى مديرة، لا أرى أى تناقض بين رعاية مصلحة العمال ورفاهيتهم وبين رعاية مصالحنا من ناحية أخرى كمديرين".

تقول ماليب وهى منسقة وزارة الصحة الوطنية لشئون الرضاعة الطبيعية: "إن الوزارة تعمل على تشجيع الرضاعة الطبيعية فى مكان العمل لتتمكن السيدات من إفراغ مخزون اللبن حتى لا يحدث له تجلط بالثدى وبالتالى يستمر تدفقه، ونحن لا نستطيع أن نطلب منهن أن يقمن بتخزين ألبان الثدى، حيث يتعارض ذلك مع المعايير الصحية للرضاعة الطبيعية"، وبدلا من ذلك، فإن الاتحادات تطالب بتوفير وقت كاف للرضاعة.

تغيير القانون الوطنى

ولكن ما هو رد فعل أصحاب العمل تجاه تلك المطالب؟

إن أغلبهم يعارض التغيير، كما تؤكد ندنجو من الاتحاد الكينى (KUDHEIHA). فهم يخشون أن تتعارض مطالب حماية الأمهات مع مصالحهم فتتضاءل أرباحهم.

تقول موجو من المنظمة المركزية لاتحادات تجارة كينيا إن الحل هو حدوث تغييرات على المستوى التشريعى. "فاتحادات التجارة (COTU-K) لا تضغط فى حقيقة الأمر بالقدر الكافى للمطالبة بحقوقها فى البرلمان، والقليل من المنظمات النسائية تحاول التأثير الجاد فى قضايا العمل، إن كل منظمات النساء بهذه الدولة، وليس فقط منظمات العمال، يجب أن تحاول التأثير الجاد لإجراء مراجعة شاملة على قانون العمل، كما أن القانون الحالى يُعَدُّ قانونا عتيقا، لا يتماشى مع أوضاع العمل الراهنة؛ حيث إنه قد تم سنّه أثناء وقت الاستعمار".

وتضيف: "إذا كانت اتحادتنا تتمتع بالقوة اللازمة لأمكننا التأثير على القوانين التى تطالب الأمهات بالاستغناء عن إجازتهن السنوية. إذا تم تغيير القانون بالفعل، فإن أصحاب العمل سوف يذعنون له سواء أرادوا أم لا".

وجدير بالذكر أن الجهود المبذولة للحصول على حقوق الأمهات محليا، تُعَدُّ جهودا ضعيفة وغير مترابطة لذا فهى غير مؤثرة، فنشطاء الصحة والتغذية ينسقون فيما بينهم بالنسبة للرضاعة الطبيعية، وأعضاء اتحادات التجارة يعملون معًا من ناحية أخرى من أجل الحصول على إجازات الأمومة والرضاعة. ورغم أن التعاون والتنسيق فيما بين تلك المؤسسات يفيد القضية، ويجعل المطالبة بحقوق الأمهات أقوى، فإن الاتفاق يكاد يكون نادرا بين اتحادات التجارة وتلك المجموعات. "ولم يناقش أحد مدى حيوية تلك النقطة"، هذا ما تؤكده كاروما من اتحاد عمال السكك الحديدية (RWU).

إن التطور فى مجال إجازة الوضع واستراحة الرضاعة كان بطيئا، "وحينما تشكلت جماعة مراجعة القوانين الخاصة بالمرأة، كنا نأمل أن تكون بمثابة قوة الدفع؛ إذ يبدو أن جهودنا أصبحت فى أغلبها تتم فى الخفاء". هذا ما تؤكده موجو.

أثمرت المحادثات التفاوضية المحلية ثلاثية الأطراف بين اتحاد أصحاب العمل (FKE) والمنظمة المركزية لاتحادات تجارة كينيا (COTU-K) ووزارة العمل عن اقتراح لتعديل القانون بما يسمح بعدم تضحية السيدات بإجازاتهن السنوية مقابل الحصول على إجازة وضع. ويقول الأستاذ أمبنجيه مساعد مفوض بوزارة العمل: "نحن لم ندرج استراحة الرضاعة فى مفاوضاتنا، حيث إن دورنا بوصفنا وزارة، هو تطبيق القانون وتقديم المشورة. وما لم تقترح اتحادات التجارة موضوع استراحة الرضاعة الطبيعية، أو أى قضية أخرى، فنحن وزارة ليس لدينا تفويض بالتنفيذ؛ حيث إن أى تعديل بقانون العمل لابد أن توافق عليه ثلاث جهات حتى يسرى".[٨] وهناك مسئولون يقترحون حلولا أكثر تعاطفا مع حقوق الأمهات.

فى موقف يبدو متسامحا مع الإجراءات العقابية التى تواجه الأمهات، تعبر السيدة موى، مساعدة مندوبة عمل أخرى بوزارة العمل وتنمية العمالة، عن وجهة نظر قلقة تجاه حالة الأمهات، فتقول: "إذا ضغطنا كى تحصل الأمهات على ثلاثة أشهر إجازة وضع فإننا قد نضر المرأة، بدلا من أن نقدم لها خدمة؛ إذ قد يلجأ أصحاب العمل فى هذه الحالة إلى توظيف الرجال بدلا من السيدات".

مسألة تمثيل

تؤكد موجو "أن المشكلة الأساسية تكمن فى أن الموضوع لم يأخذ حقه من الاهتمام. وأعضاء البرلمان الذين كان يمكنهم إحداث الفرق، لم يتحركوا، وأزمة الزعامة فى اتحادات التجارة فى كينيا يعكسها عدم وجود تمثيل للمرأة فى البرلمان، وبالتالى فمن نقاط الضعف هنا، عدم الاهتمام بالمقترحات الخاصة بالسيدات فى البرلمان".

فى نوفمبر عام ١٩٩٦، أى بعد أسبوع واحد من إدراج برنامج العمل لمؤتمر بكين (BPA) على جدول أعمال البرلمان، رفض اقتراح قدم لتجريم ختان الإناث (FGM)، وذلك رغم دعوة البرنامج صراحة لوضع حد لهذه الممارسة.

تؤكد ميلى أوديمبو، وهى من اللجنة الدولية للقضاة التابعة للكنيسة "أن المشكلة فى حقيقة الأمر تكمن فى التوعية؛ فالعديد من أعضاء البرلمان من الذكور قد استهزءوا بالقانون ورددوا كلمات مثل "اقطعوهم، اقطعوهم". وهذا يوضح أن المشكلة الحقيقية ليست فى المجتمعات، بل فى واضعى السياسات والمشرعين... لذا لابد من توعية صانعى السياسة".[٩]

وحتى اليوم لا توجد عقوبة قانونية ضد ختان الإناث (FGM) فيما عدا تصريحات الرئيس ضد تلك الممارسة.

تقول السيدة ليا مويا، وهى مسئولة فى أقدم منظمة نسائية على مستوى القاعدة بكينيا: "نريد أن نرى بعض العقوبات القانونية".

وقد تم البدء فى تنفيذ خطة قومية للعمل على القضاء على ختان الإناث (FGM) فى نوفمبر ١٩٩٩، بالاعتماد على نشر التعليم العام لمحاربة تلك الممارسة.

ينص برنامج العمل التابع لمؤتمر بكين (BPA) على أن النساء يجب أن تشغل ٣٢% من المقاعد الإدارية والتشريعية بالبرلمان. وقد قامت بالفعل بعض دول أفريقيا بتنفيذ هذه الخطوة الإيجابية لتحويل وثيقة بكين إلى قانون، لكن المحاولات المماثلة فى كينيا قد باءت حتى الآن بالفشل.

وتؤكد نندجو "أنه فيما يتعلق بحماية الأمومة، فإن صعوبة الوضع تكمن فى كون أعضاء البرلمان الذين يفترض فيهم النهوض بأحوال المرأة هم أنفسهم أصحاب العمل، وهم الذين يمتلكون مزارع البن والشاى، وهم الذين يمتلكون هذه المصانع، لذا فهم فى غاية الحساسية تجاه أى مقترحات خاصة بالعمال".

وتتهم نندجو من يمتلكون الأموال الكثيرة بأنهم يمتهنون السياسة بهدف حماية مصالحهم وأموالهم، وهى لا تستثنى من ذلك الحكومة التى تصفها بأنها "أكبر صاحب عمل".

ولا يتمتع الموظف المدنى فى كينيا بمميزات الموظفين المدنيين فى البلاد الأخرى؛ حيث ينعم فيها الموظف المدنى بمميزات تفوق موظفى القطاعات الأخرى فى المجتمع؛ فالسيدة لا يحق لها قانونا مثلا سوى شهرين إجازة وضع، مع ضرورة الاستغناء عن الإجازة السنوية.

مبادرات جديدة

جدير بالذكر أن السيدات اللاتى أحدثن تغييرا جديا فى الشركات، كن جميعا أعضاء فى منظمة السيدات العاملات بكينيا (KEWWO)، وقد تم تدريبهن داخل المنظمة لشحن الرأى العام بشركاتهم؛ كشركة السكر، وشركة الطاقة، وكينيا للإضاءة، وشركة كينيا للسكك الحديدية.

وقد بدأت منظمة كينيا للنساء العاملات (KEWWO) عام ١٩٩٣ وكانت آنذاك مفككة وبغير تأثير يذكر، وتكونت من شبكة من سيدات اتحادات التجارة. ولكنها على مدى السنوات، توسعت وانضم إليها عضوات من جميع القطاعات. هذا ما تؤكده مالوباكاينز من اتحاد النساء (IUF) التابع لمنظمة سيدات كينيا العاملات(KEWWO)، وتضيف: "نحن نطالب بفترة أطول كافية كإجازة وضع، ونعنى بذلك فترة لا تقل عن أربعة أشهر. وسوف نكون أكثر ارتياحا إذا حصلنا على ستة أشهر، على ألا تفقد الأم حقها فى الإجازة السنوية. ويتماشى هذا مع توصيات منظمة الصحة العالمية (WHO) التى أيدتها حكومة كينيا، وتنص على أنه كى ينمو الطفل وينمو جهاز المناعة لديه، فيتمكن من مقاومة مختلف الأمراض، يكون بحاجة إلى فترة تتراوح ما بين أربعة إلى ستة أشهر رضاعة كاملة، دون انقطاع، ويلى ذلك فترة الفطام والتى تستغرق شهرين، ويكون فيها الطفل تحت إشراف جيد من أمه.

وبعد ستة أشهر، يمكن للأم العودة إلى عملها وهى مطمئنة. إن طول فترة إجازة الوضع تسمح بضمان استمرار الرضاعة الطبيعية الوقت اللازم، مما يعنى تحسن صحة الطفل وبالتالى توفير تكلفة العلاج، أى توفير العملة الأجنبية".

وتؤكد مالوبا أن المطالبة بمد فترة إجازة الوضع، يثير حتما مشكلة من يدفع هذه الإجازة؛ "إذ إن السبب الرئيسى لرفض أصحاب العمل مد تلك الإجازة، هو أنها إجازة مدفوعة بدون عمل، وفى الوقت نفسه يضطر صاحب العمل إلى دفع أجر أضافى لمن يحل محل الموظف الغائب، وهكذا يدفع صاحب العمل الأجر مضاعفا".

ومن وجهة نظرها، فإن هذا يشكل نقل المسئولية أوتوماتيكيا من الدولة إلى صاحب العمل.

وجدير بالذكر أنهم فى بلاد مثل جنوب أفريقيا، حيث تنتشر إجازة الوضع الطويلة، تحصل النساء على ٦ أشهر كاملة إجازة وضع، ولا يتحمل صاحب العمل

مشقة دفع الأجر ١٠٠% بل يتحملها معه صندوق التأمين الاجتماعى. وهكذا يتم نقل جزء من أعباء الأفراد وأصحاب العمل إلى الدولة.

وتقول مالوبا: "إن من واجب الدولة أن تتأكد أن الرعاية قد وصلت إلى أطفالها. وأعلم يقينا، أنه إذا ظلت نساء كينيا ثلاث سنوات دون إنجاب أطفال، فسوف يلجأون إلى رشوتنا حتى يتأكدوا من المحافظة على طاقة العمل فى المستقبل. وحقيقة الأمر أن صندوق التأمين الاجتماعى الوطنى، وكذلك صندوق التأمين الاجتماعى المحلى، إذا استثمر بعض أمواله فى رعاية الأطفال، بدلا من أن يعيدها إلى الشركات، فإن أصحاب العمل لن يكون عليهم سوى معرفة مواعيد إجازات الموظفات".

بدأت منظمة النساء العاملات بكينيا (KEWWO) حملة جديدة لتحسين حركة حماية الأمومة يوم ٨ مارس ١٩٩٧ وهو اليوم العالمى للمرأة، وكان من أهدافها التنسيق بين إجازات الوضع ومراكز رعاية الطفولة. وكان من نتائج تلك الحملة، أن وافق البرلمان يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٨، على اقتراح بمد فترة إجازة الوضع من شهرين إلى ثلاثة أشهر مع ضرورة الاستغناء عن الإجازة السنوية. ولا يزال أمام المدعى العام فى هذا الشأن، إدراج لائحة تقضى بشرعية الشهور الثلاثة كإجازة وضع على جدول أعمال البرلمان. ولم يذكر الاقتراح المعروض على جدول الأعمال أى شيء بشأن الإجازة السنوية. وحتى الآن ينص القانون السارى على شهرين إجازة وضع مع الاستغناء عن الإجازة السنوية.

ومن المعروف أن ما نص عليه الاقتراح وهو ثلاثة أشهر إجازة وضع، لم يلغ جزء الاستغناء عن الإجازة السنوية، ولا يتفق ذلك مع الحد الأدنى لتوصيات منظمة العمل الدولية (ILO). وسوف يستمر أصحاب العمل مستقبلا فى تحمل عبء الأجر المدفوع.

ومن ناحية أخرى، لم يحدث أى تغيير بشأن إدراج أصحاب العمل تكاليف الإنجاب ضمن التأمين الطبى كما كان مقررا.

وتقول بنديكتا كيلونزو، وهى ممرضة بمستشفى الأمومة والولادة، وعاملة بمنظمة النساء بكينيا (KEWWO): "نحن نعرف عن البرلمان هذه المماطلة حين تتم الموافقة على الاقتراح، ثم يمتد الأمر إلى ثلاث سنوات حتى يسن القانون. إن الإجراء طويل والاقتراح يجب أن يقرأ ثلاث مرات قبل أن يقره الرئيس، إلا أننا مصممون أن نحصل على موافقة المدعى العام حتى يقر اللائحة فى البرلمان بأية وسيلة ممكنة. لقد استمر كفاحنا ١٥ عاما، حينما بدأنا مشوارنا من أجل الحصول على حماية الأمومة ولم نجد آذانا صاغية. لم نصل بعد لما نصبوا، إليه لأننا نعتقد أن إجازة الوضع يجب أن تصل إلى أربعة شهور تمشيا مع توصيات منظمة العمل الدولية (ILO)، نحن نتطلع إلى المزيد من التعديلات، وفى مقدمة الأولويات التركيز على مراكز رعاية الطفولة وإجازة الرضاعة الطبيعية، ويجب أن يتم تنسيق بينهما على التوازى؛ إذ إنهما تكملان بعضهما البعض، كما أننا نسعى إلى توفير رعاية الأطفال حينما تعود المرأة من عملها، حيث لا تزال الأمهات تفتقر إلى هذه الخدمة، وحاليا يتم الاعتماد على أفراد غير مدربين من المناطق الريفية للقيام برعاية الأطفال. وليس لدينا وقت لتدريبهم ولذلك فهم يظلون بلا تطور. هؤلاء الأفراد تكمن أهميتهم فى كونهم يوفرون خدمة الأطفال إلى جانب خدمة المنزل، ولابد من تطويرهم لتفادى حوادث الإهمال التى يذهب ضحيتها الأطفال".

إن منظمة نساء كينيا العاملات (KEWWO) تريد أن تراقب التقدم والتعثر من أجل التخطيط بهدف تحسين حال الأمومة، والاستمرار فى اعتبار قضية الأمومة، أولوية على جدول أعمالها حتى يتم إدراجها على جدول أعمال انتخابات عام ٢٠٠٢.

وتضيف مالوبا: "نحن الآن سيدات لدينا نفوذ وقوة من خلال تعدد الأحزاب للتعبير عن وجهة نظرنا. إننا نتنفس أفضل كثيرا من ذى قبل. إن المرأة يجب أن تعرف أن استجداء الرجال لن يفيد. إن لدينا ما يلزمنا من القوة والتمكين، فنحن نشكل غالبية المنتخبين، ولابد أن نتذكر ذلك جيدا".

حقوق الأمومة ورعاية الأطفال بالفلبين

روزيل ليا ك. رفيرا

انهمرت الدموع غزيرة من عينى مالو وهى تسرد قصتها، اضطرت أن تنقل ابنها أوجى من حضانة المصنع الذى تعمل به، وكانت الحضانة تغلق أبوابها فى الخامسة، إذ كان عليها أن تسعى وراء عمل يدر عليها ما يعادل ٨٣ سنتا أمريكيا فى الساعة، إضافة لعملها الأصلى، وقد اضطرت إلى اللجوء إلى أطفال غير مدربين على رعاية الأطفال ليتولوا طفلها أثناء ساعات العمل الطوال.

حينما قررت إخراج ابنها من حضانة المصنع، كان عليها أيضا أن تتخذ قرارا بوقف إرضاعه، وقد كان هذا متاحا فى فترة مخصصة للرضاعة بالمصنع، ورغم جهود الأقرباء، والأطفال البالغين فى الأسرة، لرعاية طفلها بالقدر المستطاع، فقد أغفلوا تعقيم زجاجات اللبن التى كان يتناولها...

اضطرت للتردد على المستشفى عدة مرات على مدى ثلاثة أسابيع كاملة، وغالبا ما كانت تتركه ملفوفا فى ثيابه ومعه زجاجة اللبن، مما أدى إلى إصابته بحمى شديدة وإسهال خطير هدد حياته، وقد أنفقت مالو كل أجرها من المصنع فى رعاية وليدها؛ إذ أنفقت أكثر من أجر أسبوع لشراء الدواء وحده. ولا يتعدى أجرها ١٤٠ دولارا أمريكيا، تكسبه من حياكة الملابس وجاكتات من طراز نايك وريبوك للمستهلكين من الغرب بشركة صن - مون، على بعد ٢٠ كم من عاصمة الفلبين كيزون.

أما لورنا، فتعمل بشركة ثياب أخرى فى منطقة ماتكن للتصدير (MEPZ) بمدينة سيبو، وهى مركز ريفى بالفيزاياز - مجموعة جزر بوسط الفلبين - تعيش

فى منطقة فقيرة بالقرب من الموقف الجنوبى للحافلات، ولورنا أم لثلاثة أطفال فى الثامنة، والسابعة، والثالثة من العمر، وتبدأ يومها قبل الشروق بساعات ؛ فهى تستيقظ من نومها لتطهو لأطفالها الأرز وبقايا الخضار للغداء، وبعد أن تترك أطفالها للعمل، يقوم أكبرهم برعاية إخوته فى أثناء غيابها.

وتقول لورنا: "إننى ألجأ إلى مساعدة جيرانى، وهم مصدرى الوحيد فى المساعدة، إلا أنهم مشغولون هم أيضا بأحوالهم"، وتعبر عن قلقها من وجود الأطفال دائما بالشوارع للعب مع أقرانهم، ولا يمكنها حاليا توفير نفقات المدرسة لابنها الكبير، لكنها تأمل أن يتحقق له ذلك مستقبلا، حين يمكنها أن توفر من أجرها ما يفى بمتطلبات تعليمهم، أما زوجها، فهو عاجز عن العمل بسبب إصابته بمرض مزمن فى الكبد منذ ثلاث سنوات. أما دخلها فلا يتجاوز ١٢٣ دولارا أمريكيا، ويكفى بالكاد لإطعام العائلة، وتكاليف المواصلات إلى العمل، وشراء أدوية زوجها، وتسديد ديون الأصدقاء.

وقد باءت جهود لورنا بالفشل فى الجمع بين دورها كأم ودورها كموظفة بشكل مأساوى، حينما توفيت رضيعتها بعد سبعة أشهر، حيث اضطرت إلى تركها مع إخوتها بالبيت والذهاب إلى العمل، وقد حاولوا إطعامها عن طريق الزجاجة، مما عرضها لحمى الإسهال، وقد توفيت متأثرة به.

تُعَدُّ منطقة ماتكن للتصدير (MEPZ)، هى الثانية على مستوى الفلبين بالنسبة لعدد ما تضمه من شركات وكذلك من ناحية القوة العاملة، وتُعَدُّ من أكبر ست مناطق تصدير بالفلبين (EPZ)، وجدير بالذكر أن ٧٢% من القوة العاملة بهذه المنطقة من النساء.[١]

وطبقا للمنظمة الأهلية غير الحكومية (NGO)، سيبو، لتعزيز التعليم ومركز الإحصاء (CLEAR)، فإن مشكلة النساء الأساسية فى هذه المنطقة هى وسائل رعاية الأطفال. وتؤكد السيدة روث ريتارد من المنظمة الأهلية أن الأطفال غالبا ما

يتركون دون رعاية مع المتاح من الأصدقاء أو الأخوات الأكبر سنا، وكثيرا ما يسكن الأقرباء بعيدا، وأجور السيدات لا تكفى للاستعانة بأفراد مدربين لرعايتهم.

وهناك منظمة أهلية أخرى بمدينة سيبو (FORGE) تشجع فكرة مشاركة الأهل وتساندها حيث تدير برنامجا لتعبئة الرجال والنساء المستعدين لتلك المشاركة، وتؤكد مديرة المنظمة أن هذا يتطلب خروجا عن العادات. "فلا تزال فكرة مشاركة الأهل غير منتشرة فى كثير من المجتمعات بالفلبين".

ويبدو أن الاختيارات الصعبة لا تقتصر على العاملات فى المصانع، ولكنها تمتد لتشمل العاملات بالمناطق الريفية أيضا؛ حيث دفع الفقر بهذه المناطق النساء إلى الهجرة إلى مراكز المدن بالفلبين للعمل عاملات بالمنازل.

جينا عاملة منزل فى السادسة والعشرين من عمرها، وتعمل لدى عائلة لديها طفلان، وحينما غادرت منزلها بمقاطعة لوزون الجنوبية على بعد ٤٠٠كم، وسبع عشرة ساعة بالحافلة من مدينة كويزون - حيث تعمل - كان عمر طفلها لا يتعدى ١٨ شهرا. وجينا منفصلة عن زوجها ولم يعد يعولها أو يساعدها، وتقول: "فى بعض الأحيان أعود إلى منزلى، وآخر مرة كان منذ أسبوعين فى إجازة عيد الميلاد، يدعونى طفلى ماما جينا، ويدعو جدته ماما، وهى التى تتكفل برعايته بالكامل"، ومن المحزن أن طفلها يختبئ منها حين تصل إلى البيت، وهو يبكى ولا يريد الذهاب إليها. وتقول: "إن مدة أسبوع أو اثنين ليست كافية لتقربه منى، إلا أننى أشعر براحة لأن أمى تقوم برعايته، وهى حقيقة تقوم برعايته رعاية كاملة".

تقول إيناس فرنانديز من مجموعة سيدات، قامت بإنشاء حضانة صن - مون بالاشتراك مع اتحاد تجارة عام ١٩٩٦: "إن الأمومة ليست فرحة استقبال الأطفال فقط"، وهى تؤمن أن السيدات الحوامل والأمهات العاملات لديهن احتياجات كثيرة، ويجب أن يتمتعن بالحماية القانونية، ليس فقط فى أثناء فترة الحمل والإنجاب، بل فيما بعد أيضا.

وللفلبين قوانين أمومة ولكنها ليست أكثر من حبر على ورق؛ فهناك قوانين لتنظيم إجازة للآباء حينما يرزقون بأطفال، وقوانين تؤيد إنشاء ديار لرعاية الأطفال بأماكن العمل مزودة بموظفين مدربين، ولكن أصحاب العمل يستهزئون بالقوانين بشكل روتينى، لعدم رغبتهم فى دفع مزيد من النفقات، كما أن الحكومة من ناحيتها، تتجاهل ما يحدث لرغبتها فى تشجيع الاستثمار الأجنبى.

ومما يدعو للأسف، أن مجموعات السيدات مثل أروجان، ليست ناشطة بمدينة سيبو، ولا توجد رعاية كافية للأطفال من خلال حضانات للأطفال بأماكن العمل بمنطقة (MEPZ) للتصدير، ولا اتحادات لتوفير المساعدات الكافية.

وكان موقف أصحاب العمل العدائى ورفضهم إقامة اتفاقيات على أساس تفاوضى سليم (CBAs)، قد أسهم فى إبقاء منطقة (MEPZ) بدون اتحاد يتولى شئونها، أو يرعى حقوق الأمهات العاملات فيها، وهذا رغم جهود منظمات مثل فيدرالية العمال الأحرار والفيدرالية الوطنية للعمل.

وتصف فرينانديز الوضع قائلة: "بدون حماية قانونية واجتماعية يفرضها القانون لحصول المرأة العاملة وأطفالها على حقوقهم، سوف يصبح أطفالنا "ضحايا لظروف العمل".

فقر متواصل

لا تُعَدُّ نساء الفلبين استثناء عن معظم نساء العالم اللاتى يجب أن يعملن كضرورة اقتصادية، محاولاتِ الجمع بين الأمومة ورعاية الأطفال من ناحية، والعمل بالحقول الزراعية، أو شغالات بالمنازل، أو فى التجارة بالأسواق، وفى بعض الأحيان، كما يحدث مؤخرا جزءًا من قوة العمل المخصصة لبناء المصانع الأجنبية بمناطق التصدير (EPZs).

جدير بالذكر أنه من ١٩٨٦- ١٩٩٠، كانت المرأة تشكل ٤٨% من القوة العاملة على مستوى الدولة.[٢]

وفى حقيقة الأمر فإن المرأة تشكل أكثر من ذلك بوصفها عمـل، حيـث إن الحكومة لا تعترف بعمل عدد ضخم من النساء ممن يعملـن فـى القطـاع غيـر الرسمى لبعض الوقت، كالعمل فى مجال التجارة أو عاملات نظافـة أو طاهيـات للأسر المتوسطة أو الغنية.

فى عام ١٩٩٠، كانت الفلبين إحدى أدنى الدول فى نصيب الفرد من الدخل القومى (GNPs) (إذ وصل إلى ٧٦٠ دولارا) فى منطقة شـرق آسـيا ومنطقـة المحيط الهادى، كما أن الفلبين إحدى أكثر الدول مديونية على مستوى العالم.[٣]

ورغم أن نصيب الفرد من الدخل القومى قد ارتفع ليصل إلى ١٠٠٠دولار، فإن الفقر لا يزال منتشرا على مستوى المدن وفى الريف، هذا رغم أن الحكومة قد حددت خط الفقر عند ٨,٩٦٩ بيزوزا (٢٤دولارا) فقط.

ويعنى هذا نظريا أن من يكسب ٢٤بيزوزا (٦٣ سنتا)، فى اليوم، يمكنـه أن يفى باحتياجاته الأساسية، ولا تزال الفلبين دولة زراعية فى المقام الأول وحـوالى ٤٤% من العاملين بها يعملون فى الحقول الزراعية، لكن هذا لا يحقق لهم الأمان؛ لذا تحاول أغلب العائلات أن تجمع بين الزراعة وأعمال أخرى لترفع من دخلها.[٤]

وحيث إن ملكية الأراضى تتركز فى يد القليل من العائلات، فلا تزال أغلب الأراضى مؤجرة وأغلبها غير خاضع للميكنة الزراعية.[٥]

وقد أدى كثرة التنقل والأمل فى الحصول على قـوت ورزق أفضـل إلـى حركة نزوح إلى المدن حيث المصانع، إذ انتقل العديد من المـزارعين والعمـال بعائلاتهم من المناطق الريفية إلى المدن والحضر،[٦] فمن ١٥ منطقـة زراعيـة، فقدت عشر مناطق جزءا كبيرا من السكان نتيجة لهذا النزوح، وانضمت معظم تلك العائلات إلى غيرها من العائلات الفقيرة بالمدن، حيث استقرت بمنطقة تدعى مدن الأكواخ، وهى تشكل حاليا ٧٠% مما يعرف بفقراء المدن.[٧]

الدكتور أومبيك، يعمل فى جمعية النساء العاملات لتنمية سـامار، ويعمـل

أيضا مع المجتمعات الفقيرة فى كالبايوج بالمناطق الفقيرة من سامار (KAPPAS) بغرب الفيزاياز، وهى جزيرة بجنوب لوزون، حيث يوجد مترو مانيلا، يقـول: "إن معظم النساء اللاتى يعملن معه من عائلات كبيرة تتكون من خمسـة إلـى تسـعة أفراد، وبعضهم لديه ١٣ طفلاً، وقليل منهم يستطيع مواصلة التعليم حتى المرحلـة الثانوية. وبسبب الفقر، تتزوج النساء فى سن مبكرة، وينتهى بهن الأمر شـغالات بالمنازل".

وطبقا لتقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٠، كان ١٤% مـن السـكان يتركـز بمنطقة مترو مانيلا، حيث فرص العمل والموارد الاقتصادية، إلى جانب ما يقـرب من ٣٢% من سكان الحضر أيضا.(٨) وقد تم تصنيف مواطنى تلك المنطقـة مـن الحضر كفقراء وعلى الأقل ثلثهم يسكن مناطق قد استولى عليها بوضع اليد.

وحوالى ٨٠% من عمال مناطق التصدير (EPZ) من النساء، ويتم توظيفهن على أساس مهارتهن فى القيام بالأعمال المختلفة، وصبرهن على القيام بالأعمـال التى تتطلب التكرار، إلى جانب افتراض أصحاب العمل أنهن أسهل فـى التلقـين وأكثر طاعة من الرجال.

وتُعَدُّ أجور السيدات بمنطقة التصدير (EPZ) منخفضة، إذ تـذكر منظمـة (CLEAR) فى تقرير مراقبة أجراه قسم العمل والتوظيف عـام ١٩٩٥ علـى ٥٦ شركة بمنطقة (MEPZ) للتصدير، يكشف أن ٤١% من تلك الشركات كان يـدفع للعمال أقل من الحد الأدنى للأجر وهو ٣,٥٠١ – ٤,٥٠٠ بيـزوز (١٠٩- ١٤٠ دولارا شهريا)، وقد كشف تقرير (DOLE) أيضا أن ٤٦ شركة من بـين ٥٦ قـد خالفت معايير الصحة والأمن المفروضة.

إجازة وضع للبعض فقط

تعرضت قوانين إجازات الوضع فى الفلبين خلال آخر عشرة عقود لتغيرات متواصلة، وفى عام ١٩٥٢، قامت منظمة العمل الدولية (ILO) بمراجعـة اتفاقيـة

حماية الأمومة[٩]، وأضافت إلى بنودها بندا يتضمن ألا تقل إجازة الوضع عن أربعة عشر أسبوعا كحد أدنى، مع الاحتفاظ بالأجر السابق ١٠٠%.[١٠]

التزمت الفلبين ببند الحد الأدنى، وهو أربعة عشر أسبوعا، ولكن مع الاحتفاظ بـ ٦٠% فقط من الدخل.

تعرضت تلك القوانين لانتقادات لاذعة عام ١٩٧٣ عندما تولى الديكتاتور فرديناند ماركوس الحكم، حيث أصدر لائحة بخفض إجازة الوضع إلى ستة أسابيع، أسبوعان قبل الولادة وأربعة أسابيع بعدها مع الاحتفاظ بالأجر كاملا.

وقد تم إدراج إجازة الوضع ضمن نظام التأمين الاجتماعى (SSS) عام ١٩٧٧، ولكن بالنسبة للسيدات اللاتى يعملن كل الوقت بصفة رسمية فقط. وقد تحسنت الأوضاع تدريجيا مرة أخرى مع منح موظفات القطاع الخاص تسعة أسابيع إجازة وضع والاحتفاظ بالأجر كاملا، لكن تلك التغيرات لا تزال أقل من الحد الأدنى لتوصيات منظمة العمل الدولية. وكان لابد من الانتظار حتى عام ١٩٩٢، حتى نرى إجازة الوضع تمتد إلى ١٢ أسبوعا،[١١] رغم بقائها على حالها بالنسبة لموظفات الحكومة، أى ستة أسابيع فقط.

وأخيرا عام ١٩٩٦،[١٢] تم منح الآباء بكلا القطاعين العام والخاص إجازة مدتها سبعة أيام مع الاحتفاظ بالأجر كاملا.[١٣]

ورغم هذه التغيرات الطفيفة، لم يطرأ تغير كبير على وضع الكثير من السيدات، فلا تزال أغلبهن خارج حماية قانون الأمومة، مثل العاملات بالقطاع الزراعى أو اللاتى تعملن بالمدن "بالقطاع غير الرسمى"، وحتى ينطبق قانون حماية الأمومة على العاملات، لابد أن يكن مقيدات بصندوق التأمين الاجتماعى، للاستفادة من الامتيازات التى يمنحها، وكل أصحاب الأعمال مطالبون بتقييد موظفيهم بعضوية صندوق التأمين الاجتماعى.

وجدير بالذكر أن الشركات كلها لا تلتزم بالقانون، فالكثير منها لا تفى

بالمستحقات المطلوبة، إما من خلال عدم قيامها بالمساهمة المطلوبة وإما بمنع مساهمة موظفيها.(١٤)

وتقول ليديا جالاس، وهى رئيسة القسم القانونى بصندوق التأمين الاجتماعى (SSS)، وكانت تعمل مع الحكومة المحلية فى مسألة تجديد عقود العمل(١٥) بمدينة دافاو، إن عدم الالتزام بقانون التأمين الاجتماعى منتشر على مستوى الدولة.

رعاية الأطفال على الورق فقط

فى أعقاب فوز كورى أكينو فى انتخابات الرئاسة بالفلبين، على نظام ماركوس الفاسد فى فبراير ١٩٨٦، تم تضمين دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ إعلان المساواة بين الجنسين، الذى تناول دور المرأة الفعال والمنظم من خلال حركة "قوة الشعب" التى أسهمت مساهمة كبيرة فى خلع ماركوس وسقوط نظامه الفاسد.

المادة ١٣ من الجزء ١٤ من الدستور الجديد تفوض الدولة فى "حق حماية المرأة العاملة من خلال توفير ظروف آمنة وصحية، تأخذ فى الاعتبار دورها كأم بالإضافة إلى توفير التسهيلات والفرص التى تدعم رفاهيتها وتمكنها من استمرار العطاء والمساهمة فى بناء الأمة وخدمتها".

ويبدو البند ١٣٢ من قانون العمل بالفلبين الخاص بمؤسسات رعاية أطفال الموظفات، للوهلة الأولى معززًا ومساندًا لفكرة ضرورة توافر حضانات لرعاية أطفال الموظفات، لكن القراءة المتمعنة للنص تكشف فى حقيقة الأمر، أن هذه المسألة متروكة إلى حد كبير للتقدير.(١٦)

والسبب فى ذلك، رغم دقة اللغة التى كتب بها الدستور وفصاحتها أن وسائل توافر الحضانات تُعَدُّ مسألة غير واضحة فى نظر القانون. كما يؤكد الباحثون(١٦) "أن البند الدستورى غير واضح بشأن الظروف التى يتدخل فى ظلها وزير العمل والتوظيف، مطالبا صاحب العمل بإنشاء الحضانة".

ولأن البند ١٣٢ فشل فى النص صراحة وبدقة على ماهية الظروف التى يطالب فيها أصحاب العمل بتوفير ما يلزم لرعاية الأطفال، فإنه من غير المرجح أن تقوم الحكومة - والتى تكمن مصلحتها الأولى فى زيادة الاستثمارات الأجنبية وبصفة خاصة فى مناطق التصدير (EPZ)- بفرض قيود، إلا فى أضيق الحدود على الشركات الأجنبية.

ومن الأسباب الأساسية وراء ندرة توافر حضانات لرعاية الأطفال بمناطق التصدير، أن الإدارة بتلك المناطق تفضل الموظفات الشابات غير المتزوجات، حيث تفترض فيهن ارتفاع الإنتاجية والالتزام أكثر من السيدات المتزوجات، اللاتى عليهن إدارة شئون المنزل ورعاية الأطفال.[١٧]

ورغم أن السيدات العاملات فى تلك المناطق من حقهن مواصلة العمل بعد الإنجاب، فإنه فى حالة المطالبة بإنشاء حضانة، لابد من الاعتماد على أكثرهن احتياجا لها، لتحمل تبعات المطالبة بذلك.

فى عام ١٩٩٥، قامت وزارة العمل والتوظيف بتوفير ٦ مليون بيزوز (حوالى ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكى) للقيام بمشروع رائد بغرض تطبيق فكرة إنشاء حضانات لرعاية الأطفال بمناطق مختارة.

وطبقا لأبو سابيلانو، المدير السابق لمكتب (DOLE) "لم يتقدم أحد بأية مقترحات بهذا الخصوص، بل لم تجرؤ الموظفات أن يطالبن بذلك، خشية أن يطردن من أعمالهن".

إن مسألة رعاية الأطفال، تُعَدُّ مأساوية بالنسبة للكثير من السيدات العاملات، ولذلك لا تجد أغلبهن حلا لهذه المشكلة، خاصة المهاجرات من المناطق الريفية، سوى ترك أطفالهن فى بلدتهن الأصلية حيث يتولى الأقارب رعايتهم.

ومن حسن الحظ، أنه فى بعض المناطق الريفية مثل بيكول وسامار- منطقتان فى الفيزاياز، وتُعَدُّ أكثر المناطق فقرا - لا تزال العادات القديمة

تستوجب، المشاركة فى رعاية الأطفال. هذا ما تؤكده الدكتورة تيس أوميج من (KAPPAS)، حيث يتولى الأجداد أو الأطفال الأكبر سنا، مسئولية رعاية صغار السن، خاصة أبناء الذين تضطرهم ظروف الحياة والعمل إلى الهجرة إلى المدن والاستقرار بها.

وتضيف: "جرت العادة أن يتبادل الجميع مستلزمات البيت مثل أدوات الطهى وغيرها. وإذا حكمت الظروف بتغيب الأم، وبالتالى عدم إرضاع الصغار، فمن المألوف أن تتبرع إحدى الجارات بإرضاعه مع أطفالها".

أما فى المدن والأحياء الفقيرة من حولها، حينما تكون السيدات العاملات بدون مساعدة الأسرة أو الجيران وبالتالى تحرم من عادات الريف، تتدخل الجمعيات الأهلية غير الحكومية (NGOs) مثل أروجا لمساعدة الأمهات عن طريق تأسيس الحضانات فى أماكن العمل، ومن تلك الجمعيات جمعية أ. ر. و. ج. ا. ن، التى تأسست عام ١٩٩٦، بالتعاون مع إدارة اتحاد تجارى، وكان هدف حضانتها، - الشمس والقمر- هو منح المرأة العاملة الفرصة لإرضاع أطفالها فى فترة راحة أثناء العمل. وسرعان ما اكتشفت تلك الجمعية مدى احتياج الأمهات العاملات لتلك الخدمة؛ إذ اكتشفت أنه من بين ٢٢ عاملة (حوالى ١٠% من قوة العمل) كن آنذاك حوامل أو لديهن أطفال أقل من ثلاث سنوات، ثمانية فقط منهن، لديهم أقرباء على استعداد لرعاية الأطفال أثناء انشغالهن بالعمل.

وطبقا لكارول آنوفو التى تعمل فى مجال التعليم مع منظمة اليونسكو (UNESCO) بالأمم المتحدة، فإنه على الرغم من أن أصحاب العمل مفوضون بموجب القانون بالفلبين، لمنح الأمهات العاملات اللاتى يرضعن أطفالهن، نصف ساعة مرتين فى اليوم إن احتجن ذلك، فإن كثيرات منهن يجدن أنها أقل مما يجب، فى حقيقة الأمر.

وكارول فخورة أنها قامت بإرضاع أطفالها الأربعة، ومن وجهة نظرها، لا يمكن للسيدة أن تترك فجأة ماكينة الحياكة أو خط التجميع الذى تعمل عليه من أجل

إرضاع طفلها، بل تؤكد أن السيدة تحتاج بالتأكيد إلى بعض الوقت لكى تتهيأ لعملية الرضاعة نفسيا وعاطفيا كى تنتقل من العمل إلى العطاء اللازم لطفلها، وتقول فى ذلك: "نحن لسنا بقرات يمكننا إدرار اللبن بشكل ميكانيكى".

ثقافة الرضاعة الصناعية

مع ندرة الخدمات المتاحة لرعاية الأطفال، وذلك ليس فقط بالنسبة للمصانع، فإن الكثير من السيدات يجدن صعوبة إن لم تكن استحالة مواصلة إرضاع الأطفال بعد انتهاء فترة إجازة الرضاعة المحدودة.

تعمل سيلى روشا محامية بشركة متوسطة الحجم بمكاتى، المنطقة المالية بالفلبين، ونصف موظفى هذه الشركة من السيدات، وقد ولد أول طفل لها قبل أن تبدأ عملها، وقد تمكنت من إرضاعه ١٢ شهرا كاملا. وبعد ولادة طفلها الثانى، قيصريا، بمركز كابيتول الطبى، وهو مستشفى خاص، استطاعت الحصول على شهرين ونصف إجازة وضع. وهى تقوم بإرضاع طفلها الثانى أيضا، ولكنها منذ أن عادت إلى عملها تحاول الجمع بين الرضاعة الطبيعية والرضاعة الصناعية. وتقول: "من المؤلم حقا أن تكونى بعيدة عن طفلك فى هذا الوقت، والأكثر ألما، حينما تشعرين باللبن يتدفق من ثديك ولكنك لا تستطيعين إرضاعه"، وتعترف رغم ذلك بميزة الرضاعة بالزجاجات، "وذلك حينما تكون الأم بعيدة عن طفلها، وتؤكد أن الاعتماد على الزجاجة "لا يتسبب فى أية معاناة جسدية على الإطلاق".

وضغوط الحياة المهنية بالإضافة إلى أسباب اقتصادية هى التى اضطرت روشا إلى العودة سريعا إلى عملها بالشركة، وتقول عن التعليم: "إن إرسال الأطفال إلى المدارس ليست بالشىء اليسير. إذ إن مصاريف التعليم جد باهظة، ونحن فى حاجة إلى توفير بعض المال"، وهى تعمل ساعات طويلة؛ فهى تغادر منزلها إلى العمل فى السادسة والنصف صباحا، ولا تعود غالبا قبل العاشرة مساء، وكأغلب سيدات الطبقة المتوسطة والعليا، فإن لديها عاملة مقيمة بالمنزل، تقوم بأعمال الطهى والتنظيف ورعاية الأطفال.

وأغلب الأوقات لا تتمكن الموظفات اللاتى يعملن بمكاتب مكاتى الحديثة والمكيفة من إرضاع أطفالهن أكثر من شهر، ثم سرعان ما يعدن إلى العمل حيث تنتهى إجازة الوضع، وتضيف: "أغلب النساء ترى أن الاستمرار فى إرضاع الطفل بعد العودة إلى العمل أمر مستحيل".

وقبل أن تنجب السيدات، عادة ما تصلهن العديد من الرسائل التى تعدد فوائد الرضاعة الصناعية، حتى أن زجاجات الرضاعة وأحدث وسائل تعقيم زجاجات اللبن الصناعى وهى استخدام ما يعرف بالموجة الصغرى، أصبحت من الهدايا النمطية المتوقعة فى الحفلات التى تقام فى انتظار الوليد أو فى الحفلات الخاصة بالعمودية بعد الإنجاب. وتُعَدُّ الإعلانات الكثيرة من أسباب عدم مواصلة الأمهات إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية فترة كافية، حيث تحيط بهن من كل جانب، معددة مزايا الألبان البديلة للبن الأم.

هذا على الرغم من قانون الفلبين الصادر عام ١٩٨٦ لتسويق الألبان البديلة للبن الأم والمنتجات الملحقة به، وهو مستمد أساسا من اللائحة الدولية التى أصدرتها منظمة الصحة العالمية (WHO) بالاشتراك مع منظمة اليونيسيف، والقانون خاص بتسويق الألبان البديلة للبن الأم، ويعمل على حماية الرضاعة الطبيعية وتشجيع استمرارها من خلال التأكيد على ضرورة تزويد منتجات الألبان البديلة بملصق يكتب عليه" لبن الأم لا يزال هو الأفضل للطفل" كما تحظر اللائحة أيضا الإعلانات التى تبرز أفضلية الألبان الصناعية على لبن الأم، وتمنع المنتجين من توزيع العينات المجانية بمستشفيات الولادة.

ورغم أن عدم الامتثال لتلك اللائحة يعرض المخالفين إلى فترة سجن تتراوح بين شهرين وسنة بالإضافة إلى غرامة مالية تتراوح بين ١٠٠٠، و٣٠٠٠٠ بيزوز (من ٤٠ إلى ١١٠٠ دولار أمريكى)، فمن الجدير بالذكر أن القليل فقط من الإعلانات قد تم سحبه والقليل أيضا من الغرامات المالية قد فرض على الشركات المخالفة للقانون.

ورسالة شركات توزيع الألبان البديلة، وهى التركيز على إبراز أفضلية الرضاعة الصناعية، ومدى يسرها ومواءمتها لظروف الأم العاملة، تقف فى وجه الحقيقة العلمية، التى أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، مدى تفوق لبن الأم على الألبان البديلة، من حيث احتواؤه على المواد الغذائية اللازمة للطفل.

وتوصى منظمة الصحة العالمية (WHO) بضرورة اعتماد الطفل على الرضاعة الطبيعية لمدة ٦ أشهر كحد أدنى، للتقليل من حوادث وفاة الأطفال أو الإصابة بالأمراض.

وقد ثبت أن الطفل الذى يرضع من ثدى أمه يتعرض بصورة أقل لنزلات الإسهال عن الأطفال الذين يعتمدون على الألبان البديلة، والتى قد يتم تحضيرها بمياه ملوثة، غير معقمة.

وجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٩١ كانت ١٥% فقط من منازل الفلبين لديها شبكة مجارى و٦٠% فقط تصلها المياه المنقولة من خلال الأنابيب.(١٨)

ولا شك أن إعداد الألبان البديلة بمياه ملوثة يهدد حياة الرضع والأطفال. وليس الإسهال وحده هو التهديد الوحيد للمواليد، فهناك أخطار الأمراض المعدية والتى تهدد المواليد فى شهورهم الأولى، وقد أثبتت الأبحاث التى أجريت فى دول كثيرة ومنها الفلبين، وأصدرتها منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٠، أن الأطفال الذين يعتمدون على الرضاعة الطبيعية، تقل نسبة تعرضهم للأمراض المعدية ستة مرات أكثر من الأطفال الذين يعتمدون على الألبان البديلة ورضاعة الزجاجات.(١٩)

وإلى جانب الفوائد المعروفة للرضاعة الطبيعية بالنسبة للطفل، فإن لها فوائد عديدة بالنسبة للسيدات أيضا، من ناحية أخرى، ومنها التقليل من مخاطر الإصابة بسرطان الثدى والمبيض، بالإضافة إلى تقليل الإصابة بمرض هشاشة العظام.

كما أن الاعتماد على الرضاعة الطبيعية وحدها، مع توافر أفضل الظروف يمنح المرأة على الأقل ٩٨% حماية من الوقوع فى الحمل.(٢٠)

ومع ذلك فإن الدراسات تشير إلى أن الاتجاه بالفلبين[٢١] إلى الاعتماد على الرضاعة الطبيعية يميل إلى التناقص.

وفى تقرير لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، بالاعتماد على معلومات تم جمعها من ٣٠ دولة عضوة بمنطقة غرب المحيط الهادى، وجد أن الفلبين بين ١٦ دولة يشملها التقرير تعتمد نساؤها بنسبة ٧٥% على الرضاعة الطبيعية أول أربعة أشهر من حياة الطفل.

وفى دراسة أخرى أجريت على ٣,٠٠٠ أم لديهن أطفال تقل أعمارهم عن السنة الواحدة، وشملت ١٦ منطقة بالفلبين، وأجراها قسم الرعاية الطبية للأمومة والطفل، التابع لوزارة الصحة عام ١٩٩٤، تبين أن ٤١% فقط من الأطفال فى الأشهر الخمسة الأولى من حياتهم، قد اعتمدوا على الرضاعة الطبيعية اعتمادا كاملا.

وفى نفس العام، قام الباحثون بمقابلة ١٢٥٦ سيدة من المجتمعات الفقيرة بمدينة دافاو، وهى أكبر مدن جزيرة ميدناوى، وكان أساس الحديث أسباب التوقف عن الرضاعة الطبيعية. وكان من أكثر الأسباب انتشارا، إذ ذكرته ٢١% من النساء، هو اعتقادهن بعدم كفاية اللبن أو عدم وجوده على الإطلاق، رغم أن هذه الظاهرة تُعَدُّ نادرة طبيا.[٢٢]

وقد وجدت ١٤% منهن أن الرضاعة الطبيعية تُعَدُّ مصدر إزعاج وقلق بينما قالت ١٠% أنهن كن يعانين من المرض، وكذلك أعربت الكثيرات عن قلقهن من مذاق لبن الثدى وقوامه (ومن المعروف أن لبن الثدى يبدو من ناحية القوام أخف من الألبان البديلة).

وقد أفصحت أخريات عن معاناتهن من تشقق حلمة الثدى أو وجود التهابات بالثدى.[٢٣]

ولا شك أن الدعاية لصالح الرضاعة الطبيعية تلعب دورا فى الإقلال من تلك المخاوف، وطمأنة السيدات من ناحية الشكوك الخاصة بجدوى الرضاعة الطبيعية.

وجدير بالذكر أن الدولة تعمل جاهدة من أجل الدعاية لصالح الرضاعة الطبيعية وللبن الثدى على أساس أنه الأفضل، ولكنها تواجه فى الوقت نفسه بحملة دعائية مضادة، حيث تلجأ الإعلانات إلى إبراز مزايا الألبان البديلة من خلال جذب المستهلكين عن طريق رسومات جذابة لزجاجات ذات ألوان زاهية وقد رسم عليها صورة لطفل يبتسم فى سلام مستمتعا بوجبته.

ورغم وجود اللائحة بالإضافة إلى مبادرة الحكومة لتشجيع الرضاعة الطبيعية عام ١٩٩٢، والتى أصرت على ضرورة الالتزام "بالخطوات العشر للرضاعة الطبيعية" التى نصت عليها منظمة اليونيسيف والمعروفة باسم"مبادرة المستشفى صديق الطفل" فإن العاملين بالمستشفيات بما فيهم أطباء الولادة وأطباء الأطفال يقومون بالترويج للاعتماد على الرضاعة الصناعية، وينشرون آراءهم المتحيزة ضد الرضاعة الطبيعية.

تقول ميرل - ٢٣ عاما - وهى عاملة بالمزرعة، وقد أنجبت طفلها الأول بمستشفى الإقليم ويقع على بعد ٥٠ كم خارج مدينة دافاو: "لقد أمرتنى الطبيبة بالتخلص من لبن الثدى فقمت بشفطه، وقد عللت ذلك بعدم صلاحيته للرضاعة، وقد اضطررت إلى إنفاق ٢٨٠ بيزوزا لمدة سنتين (حوالى ٧,٣٠ دولارا أمريكيا) لكل علبة لبن. وكان بإمكانى أن أوفر ذلك المال. ولا شك انه بالنسبة للعائلات التى تعيش بالحد الأدنى من الدخل فإن تكلفة شراء الألبان الصناعية لرضيع يبلغ ثلاثة أشهر يمكن أن تستهلك ما يقرب من ربع الدخل الأسرى".[٢٤]

ورغم أن التوزيع المجانى للألبان البديلة محظور رسميا بالمستشفيات، فإن أصحاب مصانع الألبان يحاولون إجهاض مساعى الحكومة لتطبيق قوانين تشجيع الرضاعة الطبيعية والحد من انتشار الألبان الصناعية وذلك من خلال اللعب على وتر بعض التقاليد الثقافية بالفلبين مثل ضرورة "الاعتراف بالجميل" ورد الدين إلى الأطباء والفريق الصحى من خلال محاولة رشوتهم بتقديم الهدايا فى مناسبات الإجازات والأعياد.

كما يلجأ منتجو ألبان الأطفال الآن إلى وسيلة تمكنهم من ترويج منتجاتهم عن طريق تكليف الممرضات حديثات التخرج بالذهاب مباشرة إلى البيوت والعيادات بالمناطق الريفية، من أجل محاولة إقناع موظفى المستشفيات والعيادات من ذوى الدخول المنخفضة بالحصول على توقيع الأمهات لاستخدام الألبان الصناعية، وتقديم الهدايا لهم إذا تمكنوا من ذلك.

كما يستهدف أصحاب مصانع ألبان الأطفال أيضا مجموعة "الحضور التقليدى" لأعياد الميلاد و٧٠% منها تقام بالمنازل، وحوالى ٣/٤ تلك الأعياد يحضرها هؤلاء.[٢٥]

لذا فإذا أخذنا فى الاعتبار الخطط الهجومية لأصحاب مصانع الألبان بهدف الترويج لمنتجاتهم، وإذا أضفنا لذلك السلوك غير المتحضر لبعض أفراد الفريق الطبى بالمستشفيات، لأمكننا توقع النتائج التى وصلت إليها منظمة اليونيسيف عام ١٩٩٨.

وهى أنه من بين ٤٥٦ مستشفى بالفلبين أو عيادة أمراض نساء وولادة تم مسحها، وجد أن ٢١ منها فقط مستوفية للحد الأدنى من الشروط اللازمة لدعم حملة تشجيع الرضاعة الطبيعية ومساندتها، والتى يمكن اعتبارها بصفة رسمية "صديقة للطفل".[٢٦]

وينادى الكثير من المعنيين بصحة أغذية الأطفال بإخضاع الأغذية التى يعتمد عليها عند فطام الرضع أيضا للرقابة على غرار الألبان الصناعية.

تُعَدُّ الأخت ليونور باريون، وهى طبيبة أطفال، رائدة فى مجال تقديم الخدمات الطبية الأولية للمجتمعات، وتعمل على مساعدة الأمهات اللاتى يقفن أمامها فى صف طويل انتظارا للمساعدة بعيادتها بمستشفى "كلمة السماء" فى مدينة تاجلوبان، وهى منطقة تقع بجانب سامار بالفيزاياز.

إديت، من زبائن الأخت ليونور، وتبلغ ٢٩ عاما، وهى أم لثلاثة أطفال، عند سؤالها عما تأكله ابنتها كلير. تبين أنها تأكل السيريلك (طعام مكون من الحبوب

مثل الأرز وبودرة الموز، وهو معبأ بأكياس للبيع) طلبت منها أن تطعم ابنتها أرزا طبيعيا لأنه أصح من تلك الحبوب المعبأة.

وجدير بالذكر أن العشرات من أنواع الفاكهة الطازجة، كالموز وغيره مزروعة محليا، ورخيصة ومتاحة بكل محال الفاكهة والخضر.

قدمت لها الأخت ليونور نصائحها بضرورة إطعام أطفالها الأسماك الطازجة والفاكهة، وأنه بدلا من المشروبات العادية عليها أن تقدم لأطفالها عصير البرتقال الطازج من البرتقال المحلى، وهو أرخص ثمنا وأغنى بالفيتامينات.

ويسهل التأثير على الكثير من السيدات من خلال الحملات الدعائية عبر المذياع أو التليفزيون التى تعمل على الترويج للأطعمة المعبأة مسبقا والتى تحاول تشويه سمعة الأطعمة المغذية كالأرز الطبيعى.

إن زوج إديت، وهو بائع أسماك يمكن أن يحقق مكسبا يصل إلى ١٠٠ بيزوز (٣ دولارات) فى اليوم الجيد أو ٨٠ بيزوزا (٢,٥ دولارا) لو كان البيع غير رائج. وتقتصد إديت، فتشترى نصف كيلو من الأسماك رخيصة الثمن بحوالى ٢٥ بيزوزا بالإضافة إلى كيلوجرامين من الأرز ٤٠ بيزوزا كغذاء يومى للعائلة، ثم تنفق ١٥ بيزوز لشراء زيت الطهو و٧ بيزوزا للكيروسين الذى يستخدم وقودًا. تشترى صابون لغسيل الملابس يكلفها ٥ بيزوزا، وتكفيها ¼ قطعة لغسيل ملابس العائلة لمدة أسبوع كامل، حيث تقوم بغسلها بنفسها، لذا فغذاء السيريلك يُعَدُّ باهظ الثمن بالنسبة لدخل عائلتها.

الإعداد من أجل التغيير

يُعدُّ نشاط اتحاد التجارة وسيلة من وسائل الضغط لحصول المرأة العاملة على حقوق الأمومة ورعاية الأطفال. رغم أن هذه الوسيلة غير مستغلة كما يجب، فإن أغلب مناطق الصناعات المصدرة تأخذ موقفا عدائيا تجاه الاتحادات، وذلك

رغم أن المادة ٢١١ من قانون العمل بالفلبين تقر أن اتحاد التجارة الحر يشكل "أداة لتعزيز الديمقراطية ودعم العدالة الاجتماعية".[٢٧]

وتُعَدُّ إجراءات الحصول على اعتراف من الاتحاد صعبة للغاية ولا تتم عادة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يجب على ٢٠% على الأقل من القوة العاملة أن تعترف بتمثيل الاتحاد من خلال شهادة الانتخابات، والتي يجب أن تقرها أولا وزارة التشغيل والقوى العاملة (DOLE) ومديرو الشركة.

ويصرح مسئولون بمراكز التشغيل الفيدرالية، أن العديد من السيدات العاملات، واللاتى يشكلن غالبا العائل الوحيد للأسرة، يمتنعن عن التصويت لصالح الاعتراف بالاتحاد وذلك خوفا من أن تعتبرهن الإدارة مشاكسات، فيتم طردهن بناء على ذلك.[٢٨]

كما أن الأنشطة الخاصة باتحادات التجارة تتطلب وقتا طويلا، قد يصعب على الكثير من السيدات إنفاقه يوميا للوفاء بالتزامات العمل.

وهذا ما يؤكده ريستورو من مركز سيبو لدعم التعليم والبحث (CLEAR)، قائلا: "إن السيدات يخترن عدم الانضمام إلى الاتحادات التجارية بسبب محدودية الوقت المتاح خارج نطاق العمل اليومى، فهن يفضلن قضاءه مع الأسرة". إلى جانب اعتقاد الكثير من السيدات أن أنشطة الاتحاد أنشطة ذكورية فى حقيقة الأمر، ويجب أن تكون مسئولية الرجال فى المقام الأول، وهذا ما يؤكده ريستورو. كما تشير أرقام عضوية الاتحاد لعام ١٩٩٤، أن النساء أقل تنظيما مقارنة بالرجال، فقد كانت نسبتهن ٣٦,٧% مقابل ٦٣,٣% نسبة من الرجال، كما سيطر الرجال على رئاسة منظمات العمل بنسبة ٩٨% كرؤساء للاتحادات بالإضافة إلى تشكيلهم ما يقرب من ٨٤% من رئاسة المحليات.[٢٩]

فى عام ١٩٩٦ أعد (مركز دعم التعليم والبحث) (CLEAR) بإقليم سيبو، منتدى اتحاد العمل، وقد أثبت كفاءته كمجموعة مؤثرة، ويتكون من مجموعة

الاتحادات الأساسية للعمال بمقاطعة سيبو. ووفقا للمدير التنفيذى للمركز السيد بيبوجاسابو: "لا توجد منظمة عمل واحدة لديها تمثيل واضح يبرز دور المرأة، وإذا أردنا أن يتوفر برنامج واضح لتمثيل المرأة فلابد من تنظيمه ليأخذ شكلا واتجاها واضحا".

وطبقا لتيس بورجونوز، وهى عضوة نشيطة بجمعية (كفاح السيدات العاملات من أجل الحرية) (MAKALAYA)، فإن اتفاقيات الصفقات المشتركة (CBAs) تتضمن موضوعات تقتصر على تنظيم الأسرة.

وطبقا للبند ١٣٤ من قانون العمل بالفلبين، فإن شركة بها ٢٠٠ عامل، لابد أن تضم عيادة تمنح للعاملات بها خدمات تنظيم الأسرة المختلفة مجانا، بما فيها أقراص منع الحمل وأجهزة منع الحمل النسائية (IUDs)، إلا أن هذا البند لا يخضع للرقابة الصارمة بصفة دورية، مما دفع برؤساء الاتحاد التجارى إلى المطالبة بضرورة التحقق من التنفيذ من خلال اتفاقيات الصفقات المشتركة (CBAs).

ومن الفوائد الأخرى التى تعود على العاملات من النساء، هو إسناد مهام خفيفة وغير مجهدة للسيدات أثناء فترة الحمل، والحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى حصول الأب على إجازة أيضا.

تقول بورجونوز: "نحن نضغط قدر استطاعتنا من أجل تضمين اتفاقيات الصفقات المشتركة (CBAs) قوانين خاصة بالسيدات العاملات، ويساعدنا فى ذلك وجود آلية لرفع الشكاوى تترأسها السيدات أثناء جلسات النقاش والتفاوض فى اتفاقيات الصفقات المشتركة، وهو ما يُعَدُّ تقدما ملموسا، وقد انبثقت من تلك الجلسات والندوات لجان تمثل مصالح السيدات ومطالبهن أثناء اجتماعات الاتفاقيات المشتركة".

وتعمل منظمة (LEARN) (تعليم القوة العاملة وشبكة الأبحاث)، وهى منظمة أهلية غير حكومية بمانيلا مع منظمات العمل خاصة مع (NUWHRAIN)

(الاتحاد الوطنى للعمال بالفنادق والمطاعم والصناعات المتحدة) وكذلك مجموعة الاتحادات المستقلة (CIU) والتى تتكون من عمال الحكومة ومنظمة (KAMAO) (الأخوات/ الإخوان المهتمون بأمر بلادهم) والتى تتكون من عمال المصانع. ومنذ عام ١٩٨٩ أنشأت برنامجا خاصا بالنساء العاملات بوصفه جزءًا من نشاطها فى مجال التعليم، كما تمكنت المنظمات التى تعمل مع منظمة (LEARN) من الحصول على حقوق إضافية للمرأة تجاوزت ما ينص عليه القانون، مثل مبادرات تعمل على إعفاء السيدات الحوامل من الأعمال البدنية المرهقة، ومد فترة إجازة الوضع، والحصول على حوافز مالية.

ويعتقد الكثيرون أن الأمل ضئيل فى تحقيق أى مكاسب خاصة بحصول المرأة على المزيد من حقوقها الإنجابية من خلال نشاط الاتحاد التجارى وحده.

ويرى جاسابو ويشاركه زميله ريستورو فى نفس الرأى، أنه لتحقيق مطالب المرأة العاملة بطريقة عملية، لابد من الاعتماد على المجتمع فى توعية المرأة بوسائل المطالبة بحقوقها؛ حيث إنه يكاد يكون من المستحيل أن نتوقع من السيدات العاملات الانضمام إلى اتحادات العمال والتجارة.

ولذلك دخلت منظمة (CLEAR) مجال تنظيم المجتمع لتقديم خدمات للسيدات العاملات ومنها التوعية بحقوقهن.

يقول هالى أتنزيه، وهو منسق يعمل ببرنامج (FORGE) لرعاية الطفولة بسيبو، التى تعمل أيضا فى مجال استصلاح الأراضى بالمدن: "لا يجب أن يقتصر دورنا على السياسة وحدها، لابد من مواجهة القضايا العملية أيضا"، وتحاول منظمة ف. و. ر. ج تنظيم الدجتمع وتعبئته من خلال برنامج رعاية الطفولة.

وقد استفاد العاملون بمنظمة (FORGE) وأغلبهم من الرجال من التدريب الذى تلقوه والذى نظمته رئيسات اتحادات التجارة فى الثمانينيات، بغرض تدريب الرجال على أخذ حقوق المرأة فى الاعتبار، ويأمل العاملون بالمنظمة فى النجاح

فى توعية الأزواج بدورهم تجاه زوجاتهم من حيث مراعاة عـدم إجهـادهن فـى أعمال المنزل، إذ يقدر الباحثون أن الزوجة تقضى ٤٥ ساعة من وقتها كل أسبوع فى أنشطة منزلية مقابل ١٢ ساعة فقط يقضيها الرجل فى مثل تلك الأعمال.(٣٠)

ومن الأسباب التى تسهم فى عدم إقبال الأزواج على القيام بالأعمال المنزلية لمساعدة زوجاتهم أو القيام برعاية الأطفال، خوفهم أن يتهموا بالوقوع تحت سيطرة الزوجة.

وفى دراسة أجريت عام ١٩٨٤ على السيدات العاملات بالمصـانع متعـددة الجنسيات بمنطقة باتان لوزون، وهى منطقة مصانع التصدير، وجد البـاحثون أن ٣% فقط من السيدات المتزوجات يمكـنهن تفـويض أعمـال رعايـة الأطفـال لأزواجهن، حيث إنه فى أغلب الأحوال يتولى الإخوة الأكبر سنا، رعاية إخـوتهم من صغار السن فى أثناء غياب الأم.(٣١)

وجدير بالذكر أنه رغم حضـور الأزواج اجتماعـات منظمـة (FORGE) لتوعيتهم بضرورة مشاركة زوجاتهم فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفـال، فـإن هناك مقاومة واضحة من جانبهم.

مانج رومل، سائق عربة مشروبات بحى فقير تقـوم منظمـة (FORGE) بمساعدته، يقول معبرا عن دهشته: "إنى أعجز عن فهم ما يجرى! لماذا يريدون أن يلعب الصبية بالعرائس؟".

تعتقد داى داى، وهى رئيسة تنظيم للأمهات يعمـل مـع (FORGE)، "إن أفعال الأزواج تتحدث عنهم. الأطفال والصبية يلعبـون بالشـوارع، بينمـا تبقـى الأمهات داخل المنازل تغسل وتنظف أكواما من الملابس"، وتتساءل: "لماذا يبقـى الأزواج خارج المنازل، يتسكعون بالمحلات مع أصدقائهم بـدلا مـن المسـارعة بمساعدة الزوجات؟".

ويعترف نجولوبان أنه حتى الرجال الذين يحضـرون نـدوات (FORGE)

لتوعيتهم بواجباتهم تجاه الزوجات لا يقومون دائما بالتنفيذ العملى لما يسمعونه فى تلك الندوات.

وعلى حد قوله: "وهم يصفون أنفسهم بأنهم منفتحون... ولكن حقيقة الأمر، أنهم يريدون فقط السيطرة على النساء". ويضيف: "إنهم غالبا سوف يأخذون وقتا طويلا حتى يدركوا ما يسمعونه ويجعلوه جزءا من نظامهم".

وبتأمل حقيقة الموقف، من رفض الرجال تقديم المساعدة لزوجاتهم والقيام بواجبهم تجاه الأسرة، فلا عجب إذا أن تكون النساء وليس الرجال، وراء السعى لحصول الرجال على إجازات بعد وضع الزوجة، وأن يكون مصدرها رئيسات الاتحاد التجارى (CBAs) وليس زملاءهن من الرجال.[٣٢]

وتتساءل دكتور جونيس ديمتريو، وهى المديرة التنفيذية لمنظمة ليكان، وهى منظمة أهلية: "كيف يمكن للمجتمع أن يتقبل حقوق المرأة، إذا كان أغلب متخذى القرار من الرجال؟".

ومنظمة ليكان (NGO)، تدير عيادات استشارية للسيدات اللاتى يعملن بالمصانع، واللاتى يقمن بأعمال الحراسة فى حالة المظاهرات بالمجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء. تحذر دكتور جونيس، من أن الدفاع عن السياسات بدون العمل على التوازى على تمكين المرأة فى المجتمع، غير مجد.

حق الأم فى العمل وحق العاملة أن تكون أما

إن قوانين حقوق الأمومة حاليا فى الفلبين تشكل فى حقيقة الأمر عبئا ثقيلا على الأفراد، إذ تفرض عليهم كما من الأوامر المتضاربة، ولكنها لا تقدم للأم فى المقابل سوى مساندة ضئيلة.

فى عام ١٩٥٢ كانت المرأة العاملة تتمتع بأربعة عشر أسبوعا من إجازة الوضع، وكان ذلك على الورق فقط، أما الآن، فإن إجازة الوضع أصبحت أقصر

بشكل واضح، حيث إنها انخفضت إلى ١٢ أسبوعا مع زيادة غير كافية فى الدخل وفوق ذلك فهى مقصورة على العاملات فى القطاع الرسمى للدولة فقط.

ويبرز الدكتور مل بن، من (LGAMS) (الحكومة المحلية وخدمة الرقابة) بوزارة الصحة أهمية مساندة الرضاعة الطبيعية ودعمها، عن طريق مواجهة عدم كفاية القوانين التى تتعلق بإجازات الوضع، وكذلك التعامل مع مشكلة عدم توافر الحضانات التى تقدم خدمات رعاية الأطفال بأماكن العمل، كما أنه يضيف ضرورة تطبيق إجراءات رادعة فى مواجهة عملية تسويق الألبان البديلة.

كما أنه لابد من إخضاع برامج الدعاية التى تقوم بها تلك الشركات والمصانع للرقابة الصارمة، بالإضافة إلى ضرورة مواجهة مشكلة قلة وعى الأطباء فى هذا المجال. ولابد أن يكون للجمعيات الأهلية التى تتعامل مع الجمهور دور فعال فى مجال تشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية.

ومع دعم تلك المبادرات، فإن العديد من ناشطات المرأة بالمجال الصحى وناشطات حقوق المرأة يؤمنَّ بضرورة تغيير المواقف الاجتماعية والتحيزات العديدة ضد المرأة فى المجتمع.

وطبقا لإيناس فيرنانديز، من منظمة أروجان، "فإن المجتمع الفلبينى، ينظر للأمومة على أنها مثل أعلى، ولكنه فى الوقت نفسه يتجاهل الظروف التى تتيح للمرأة حق ممارسة تلك الأمومة. إن مجتمعنا فى حقيقة الأمر غير متعاطف مع الأمومة، فهناك اتجاه إلى اعتبار الأمومة شيئًا رومانسيًا، خاصة من قبل من يجهل كم المعوقات التى تواجه الأم داخل منزلها أو فى المجتمع أو مكان العمل، وهى تقوم برعاية صغارها".

وتضيف: "يجب أن تحظى النساء بالتأييد والدعم الكافيين كى يستطعن الجمع بين أدوارهن المتعددة".

لا عيد أم للأمهات العاملات

التميز الجنسى بمكسيكو

جودالوب هيرنانديز أسبينوزا

إذا نظرنا إلى منطقة برموديز الصناعية من الأفار، سوف نرى منظرا مثيرًا للإعجاب والرثاء فى آن واحد.

من الخارج تبدو المصانع حديثة البناء، حيث تتم بداخلها عمليات صناعية ذات مستوى عال من التقنية، وذلك بغرض التصدير، وخلف تلك الأبنية العصرية، تقبع مدن الأكواخ تحت مسميات مختلفة، مثل "الأمل" أو "البعث"، وتعيش فى تلك الأكواخ قوى عاملة أساسها السيدات المهاجرات، وتعرف بأرض ماكيلادورا - مصانع إعداد منتجات التصدير - وهى عبارة عن مؤسسات صناعية صغيرة بأجور زهيدة، وتشكل فى الوقت نفسه، عماد العلاقات الاقتصادية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأت تلك المصانع فى منتصف الستينيات بعد الانتهاء من برنامج البراسيوروز الذى تولى مهمة توجيه الأيدى العاملة المهاجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قام أصحاب المصانع الأمريكية باستغلال هذا الكم الهائل من العمال الذين كانوا يعانون من البطالة، بعد أن تم ترحيلهم مرة أخرى إلى المكسيك وأسسوا "مناطق للتجارة الحرة".

وقد بدأت أساسا بقطاع يبلغ ١٢ كم من الأرض، ثم انتشرت المنطقة بشراهة على طول الحدود الشمالية بين المكسيك والولايات المتحدة فى بداية الثمانينيات".[١]

ومنذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (NAFTA) عام ١٩٩٤، توسعت المنطقة توسعا فطريا، وامتدت جنوبا إلى باقى أنحاء البلاد، وأغلب تلك المنطقة تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الملاحظ، تزايد أصحاب المصانع من اليابانيين والكوريين بشكل مستمر.

وقد أسهمت الحوافز الاقتصادية، من إعفاءات ضريبية، وأيدٍ عاملة رخيصة، بالإضافة إلى قوانين البيئة، مع تضاؤل عنصر الإلزام فى العمل، فى جعل المكسيك منطقة لجذب الإنتاج، وفى عام ١٩٩٥ حققت هذه المنطقة الصناعية مكاسب من التصدير للمكسيك فاقت إيراداتها من البترول أو السياحة.[٢]

ومن ناحية أخرى فإن أخطار تلك انمنطقة والأدلة العديدة التى تكشف المخاطر التى يتعرض لها الأطفال الذين يلهون بجانب النفايات السامة تتزايد يوما بعد يوم، وهناك أدلة تفيد بتلوث مناطق من الأرض بفعل زيوت البترول وكذلك تلوث مياه الشرب، مما يشكل تهديدا حقيقيا بإصابة تلك المجتمعات المستقرة حول هذه المنطقة بالتسمم. ورغم ذلك لا يوجد وعى حقيقى بأخطار هذا الازدهار الصناعى على العمال أو العاملات خاصة من ناحية آثاره على صحتهم الإنجابية، حيث إن المخاطر تتعدى صحة الجنين إلى أبعد من ذلك.

وقد بدأ بعض الاهتمام يظهر مؤخرا بضرورة حصول المرأة على حقوقها الإنجابية مع الاحتفاظ بعملها، وهى حقوق كانت تتعرض دوما للامتهان.

النساء تشهد

قام اتحاد يضم العاملات من النساء ومجموعات تمثل القانون، فى يناير ١٩٩٨ بشن حملة ضد اختبارات الحمل وإجراءات طرد السيدات الحوامل من العمل.

ومن ضمن المطالب الأساسية للحملة، ضرورة قيام الحكومة بالتصديق على

اتفاقية ١٥٨ لمنظمة العمل الدولية (ILO) وتطبيقها، وتنص على أن الحمل لــيس مبررا لإنهاء عقود العمل بالنسبة للعاملات.

كما دعت الحملة إلى ضرورة تعديل القانون الفيدرالى للعمل؛ من أجل إلغاء خضوع المرأة لاختبارات الحمل، على أن تكون هناك عقوبــة لأصــحاب العمــل المخالفين للقانون.

وكانت أول مبادرة أساسية للحملة، هى إنشاء محكمة تجمع بــين الأمومــة والعمل، وقد خرجت إلى حيز الوجود فى أكتــوبر ١٩٩٨. وقــد أدلــت النســاء بشهاداتهن فيما يتعلق بتجاربهن الخاصة بالتمييز ضد المرأة فــى أمــاكن العمــل، وذلك أمام جمهور من ممثلى اتحادات العمال ومنظمات حقوق الإنسان، والمحامين والعاملين فى مجال القانون، وكذلك مسئولى الحكومة بمــا فــيهم المحققــين فــى الشكاوى المقدمة ضد موظفى الدولة التابعين لمدينة مكسيكو.

قدمت تيريزا هيرنانديز، وهى عاملة بمصنع لتجميع السيارات بمتامورس، ثمانى حالات موثقة لسيدات تم طردهن من العمل، بسبب وقوعهن فــى الحمــل، بالإضافة إلى ١٨٣ حالة لعاملات طلب منهن عينة بول كل شــهر، "وكــان ذلــك عمليا أمام أطباء الشركة لإثبات عدم وجود الحمل". كما أكدن "أن لديهن الدليل أنه على أقل تقدير ٥٦ مصنعا من مصانع تامولبياس متهمة بطرد العــاملات مــا إن يقعن فى الحمل".

وليست هذه المنطقة الصناعية وحدها هى المتهمة بــذلك، فالعــداء الــذى يضمره أصحاب المصانع والشركات للسيدات الحوامل يشمل كل طبقات النساء من العاملات على خطوط التجميع وســكرتيرات المكاتــب إلــى أســاتذة الجامعــات والموظفات بالحكومة، بعضهن يتعرض للتحرش حتى يترك العمل، أما الأخريــات فهن لا يتحملن ترك العمل أو التخلى عن الأشهر الثلاثة إجازة الوضــع مدفوعــة الأجر ويضطررن إلى تحمل ظروف عمل غير عادلة تعرض صــحتهن وصــحة الأجنة للخطر.

وتشير أصابع الاتهام إلى بعض الوزارات ومؤسسات القطاع العام إلى جانب الشركات الأجنبية ذات النفوذ الكبير بالمكسيك.

ومن ضمن شهادات السيدات أمام المحكمة، شهادة ماريا أنجليكا جارسيا التى تقول: "كان حملى مخاطرة من الأساس، حيث لم يكن مستقرا، وقد أمرنى الطبيب المعالج بالراحة على الفراش عدة مرات، ولكن رئيسى بالعمل قال لى بالحرف الواحد: عليكِ أن تنسى الجانب العاطفى وأن تختارى بين العمل والطفل"، وقد كانت ماريا تعمل ١٢ ساعة يوميا، وأضافت أمام المحكمة: "لقد توفى طفلى بعد أسبوع واحد من الولادة".

وتقول ماريا دل روزارو، وهى عاملة خزينة بفندق سنورا الدولى بهيرموزيللو، وقد أدلت بشهادتها أيضا أمام المحكمة، إنها قد طردت من عملها عندما أصبح حملها واضحا، وقبل طردها، اضطرت إلى العمل فى ورديات الليل، كما تعرضت للشتائم والإهانة والتعليقات الاستفزازية من المشرفين فى العمل، وتقول: "حتى رئيسى الشخصى تعرضت منه للإهانة، لقد كنت أعالج من العقم منذ خمس سنوات، حينما حدث الحمل، لكن ما تعرضت له أثناء حملى، تسبب لى فى إحباط شديد كدت أفقد الجنين على أثره".

السيدات مطلوبات بشكل خاص

تقول باحثة علم الإنسان ماريا باترشيا كيلى: "إن توظيف السيدات اللاتى يعانين من الفقر والاحتياج الشديد من قبل أصحاب المصانع بالمنطقة الصناعية الحرة، يُعَدُّ استخدام أضعف قطاعات الشعب لتحقيق أكبر إنتاجية وأعظم الأرباح".(٣)

سوزانا فيداليز، وهى صحفية وناشطة فى حقوق المرأة من شمال المكسيك، تقول: "أنه من ٣٠ عاما كان تزاحم النساء العاملات على الطرق القذرة لمدينة

نوجالس شيئا جديدا، وأدى إقبال أصحاب العمل على تشغيل النساء إلى جذب المهاجرات من الداخل، بحيث أصبحت نوجالس كغيرها من مدن الحدود تشكل مدنا للنساء".

وتضيف: "كن يعشن فى شكل مجموعات متزاحمة فى أماكن ضيقة، ويدفعن الكثير من دخولهن، وكن يعملن ورديات طويلة بأبنية تعلوها أصوات الماكينات وتحف بها الضوضاء من كل جانب، وكانت تلك الأبنية منعدمة التهوية، وهن يعملن وسط ماكينات غير آمنة ويتعرضن على الدوام للمواد السامة، وكان رؤساؤهن فى العمل يعطونهن حبوبا لا يعرفن لها اسما، وذلك بهدف تعظيم الإنتاجية، وكان الشيء الوحيد الذى يرفه عنهن قليلا، هو الرقص طوال الليل بتلك التكنات الضخمة التى كانت تسمى ملاهى الليل".[٤]

وقد فضلت مناطق التجارة الحرة منذ البداية السيدات على الرجال للعمل على خطوط التجميع، لما يمتلكن من أصابع دقيقة ولاجتهادهن، إلى جانب ما عرف عنهن من طاعة.

وإلى جانب تلك المميزات التى ترتبط بالصورة النمطية للجنس الناعم، فهناك عوامل اقتصادية وجيهة لتفضيل السيدات؛ فأصحاب العمل يدفعن للسيدات أجورا تقل عن الرجال لأنها تُعَدُّ دخولا إضافية وليست أساسية بغرض إعالة الأسرة. كما أنه من غير المرجح انضمامهن إلى الاتحادات أو الإلمام بحقوقهن فى العمل.

وأثناء ازدهار منطقة الصناعة الحرة فى بداية الثمانينيات كانت السيدات تشكل ٨٠% من القوى العاملة بتلك المناطق، وقد تم استئجار مزيد من الرجال كعمال فى السنوات الأخيرة، لكن النساء لا تزال تشكل أغلبية القوى العاملة هناك، وترسل شركات كثيرة كزينيت وديلنوزا (المملوكة لجنرال موتورز) عربات كبيرة بمكبرات صوتية،[٥] إلى المناطق السكنية للإعلان عن أعمال على خطوط التجميع "للسيدات فقط".

وتعمل السيدات على خطوط التجميع في صناعات كثيرة كصناعة التلفزيونات وغيرها من الأجهزة الكهربائية أو حياكة الملابس أو الأجهزة الطبية، وهن يؤدين آلاف المهام الخاصة بتجميع مختلف المنتجات، وقد لا يشاهدن المنتج بعد الانتهاء من تصنيعه أو حتى لا يعرفن ما يقمن بتجميعه، ولكنهن يعملن عادة ثماني ساعات في بعض الأحيان أو أكثر، وقد يؤدين أعمالا تتسم بالرتابة والحركات التكرارية بسرعة فائقة، وفي ظروف ضوضاء مكثفة، ووسط الأدخنة السامة والحرارة الخانقة من كل جانب.

السيدات مطلوبات نعم، ولكن ليس الحوامل منهن

كان للوجود المكثف للنساء بمناطق العمل على حدود البلاد، أثره في تزايد الممارسات التمييزية ضدهن في العمل، ومن بينها أن أصبحت اختبارات الحمل بوصفها شرطًا أساسيًا للحصول على الوظيفة، عادة مألوفة، ومنها أيضا فصل السيدة الحامل من العمل، بمجرد اكتشاف الحمل.

كتبت سيسليا سوتو، المرشحة السابقة للرئاسة والمشرعة تعليقا على ما تتعرض له المرأة من تحيز في أماكن العمل: "لماذا لم نسمع أبدا عن صاحب عمل يسأل موظفًا عن دليل مادي لعدم تسببه في حمل سيدة؟".[٦]

إن اختبارات الحمل التي تتعرض لها السيدات، شكل فريد من أشكال التفرقة والتحيز ضد المرأة، لأنها تستهدف ظروفا تتعرض لها النساء دون الرجال وهي الحمل.

في عام ١٩٩٥، أمضى فريق من منظمة (HRW) (مراقبة حقوق الإنسان) ثلاثة أسابيع بخمس مدن بالمكسيك هي (تيجوانا، وشيواوا، وماتاموروس، ورينوسو، وريوبارفو) حيث قام بمقابلة سيدات يعملن بثلاثة وأربعين مصنعا بمنطقة الصناعة الحرة والتحدث إليهن، وقد تم إصدار تقرير في هذا الشأن في أغسطس ١٩٩٦.[٧]

وقد لجأت المنظمة إلى إجراء تحقيقات تالية بين مايو ونوفمبر ١٩٩٧ نتيجة عدم اتخاذ حكومة المكسيك إجراءات فعالة بعد صدور أول تقرير، وفى هذه المرة شمل تقرير المنظمة مدنا لم تزرها من قبل، مثل سيوداد خواريز، ثم قامت بإصدار تقرير ثان فى ديسمبر ١٩٩٨.(٨)

وتحكى إزابيل لفريق (HRW) قصتها عندما أرادت أن تلتحق بالعمل بشركة بكليفلاند أوهيو بولاية تاموليباس عام ١٩٩٢ فتقول: "لقد كنا ٤٠ سيدة فى المقابلة، وقد سألنا الطبيب جميعا عن آخر ميعاد للدورة الشهرية، وما إذا كنا نمارس حياة جنسية نشيطة، وبما أن ميعاد دورتنا الشهرية كان متأخرا، لم يسمحوا لنا بالبقاء"، وبعد بضعة أيام حينما عادت لهم إزابيل بالدليل القاطع على استمرار دورتها الشهرية، تم توظيفها".(٩)

وقد كشفت (HRW) فى تقريرها عن إجراء جد مهين ومذهل فى آن واحد وهو دليل قاطع على التمييز ضد المرأة الحامل، إذ تجبر السيدات العاملات على مواصلة إظهار حفاضات الدورة الشهرية المستعملة كشرط لاستمرار عملهن لدى المصنع أو الشركة.(١٠)

وقد تختلف الإجراءات من مصنع لآخر، لكن المعلومات المطلوبة من الموظفات لا تتغير؛ فعادة ما يكون عليهن إثبات عدم وجود حمل فى البيانات التى يقمن بملئها، إلى جانب الإدلاء بمعلومات أخرى عن انتظام الدورة الشهرية، وحياتهن الجنسية، بالإضافة إلى استخدام وسائل منع الحمل.

وتقوم الكثير من المصانع بالاستعانة بالممرضات أو الأطباء الذين يقومون باختبارات الحمل بصفة دورية للعاملات بالمصنع، وقد تلجأ مصانع أخرى، إلى إرسال العاملات لإجراء الفحوص والاختبارات فى عيادات خاصة، وفى بعض الأحيان يكون المطلوب هو إجراء فحوصات للحمل فقط.

وقد تجرى هذه الفحوص باعتبارها اختبارات خاصة بضغط الدم أو الأنيميا أو السكر، بينما يكون الغرض الحقيقى منها هو كشف وجود الحمل.

تقول الطبيبة أديلا فورينو وهى تعمل بمنظمة (HRW): "حينما بدأت عملى بمتسوشيتا، طلب منى مدير الأفراد هناك أن أقوم بفحص كل عاملة متقدمة للعمل، حيث إن السيدات الحوامل يكلفن الشركة تكاليف باهظة، وقد خيل لى أن عملى قد اقتصر على تلك المهمة وحدها، وانتابنى شعور بالخوف، ولكننى قمت بإجراء اختبارات الحمل لتلك العاملات، وكثيرا ما شعرت بغضب شديد بسبب استغلال الفتيات الصغيرات، حتى أننى وجدت نفسى فى بعض الأحيان، أنفى وجود الحمل زيفا".[١١]

وتزعم الشركات أنها تقوم بتلك الاختبارات بهدف تجنيب العاملات الأعمال التى قد تشكل خطرا على الحمل أو الجنين، وذلك التزاما منها بقوانين العمل بالمكسيك،[١٢] فى حين أن تلك الشركات فى حقيقة الأمر كانت تحاول الإقلال من تكاليفها عن طريق الاستغناء عن العاملات اللاتى يقعن فى الحمل.

يتضمن قانون العمل الفيدرالى الذى تم صياغته عقب قيام الثورة المكسيكية وبموجب الدستور الجديد لعام ١٩١٧، قوانين واضحة لحماية الأمومة، ومنها أن تكون إجازة الوضع والرضاعة الطبيعية اثنى عشر أسبوعا مدفوعة الأجر، وأن تتولى الدولة تحمل نفقات تلك الفترة إذا مر على وجود العاملة بعمل معين ثلاثون أسبوعا، وإلا فإن تكاليف تلك الفترة يتحملها صاحب العمل.

أكد رئيس شركة زينت فى مقابلته مع منظمة (HRW) "أن قانون العمل بالمكسيك لا يوجد ببنوده ما يعوق صراحة تحقق الشركات من عدم وجود حمل لدى العاملات".[١٣]

وكانت حجته فى ضرورة خضوع السيدات لاختبارات الحمل، أن بعضهن يستفدن من امتيازات التأمين الاجتماعى بغير وجه حق، ومن الامتيازات الحصول على أجر مدفوع تتحمله الشركة أثناء إجازة الوضع.[١٤]

المحامى نستور دى بوين، وقد كان عضوا فى الفريق التفاوضى قبل توقيع اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، يؤكد أنه "رغم أن الأمر يبدو

بغيضا، فإن الشركات تتصرف فى حقيقة الأمر من واقع حقوقها المشروعة. حيث إن فكرة التأمين الاجتماعى ليست جزءا من اتفاقية التجارة الحرة (NAFTA)".

وطبقا لسيسيليا سوتو، "فإن اختبارات الحمل تُعَدُّ إجراء اعتياديا قبل التوظيف، وهى منتشرة حتى على مستوى مؤسسات الحكومة المكسيكية".(١٥)

وطبقا لماريا لويزا سانشيز من مجموعة (معلومات عن خيار الإنجاب)، "إن المشكلة الحقيقية، هى عدم توافر الإحصائيات الكافية عن السيدات الحوامل(١٦) اللاتى يبحثن عن عمل، وطبقا لمعلومات تلك المجموعة، فإن عددهن قليل، وتضيف: "إذا أمكننا بالوثائق والأدلة إثبات أن العدد حقيقة قليل، لأمكننا بناء نوع من الثقة بيننا وبين أصحاب العمل الذين لديهم دوما الانطباع أن السيدات يحاولن تزييف الحقائق واللجوء إلى الغش، ومن ناحية أخرى، علينا توعية السيدات بضرورة الالتزام بالحقيقة وعدم المبالغة".

يقول مراقب العمل جوستافو بلمارس بمنطقة ماتاموروس: "فى أحيان كثيرة لا تلجأ السيدة الحامل إلى البحث عن عمل أصلا، بل تنتظر، وتُعَدُّ هذه مشكلة كبيرة لسيدة ليست لديها إمكانيات مادية كافية".(١٧)

أما عاملة المصنع ناومى، عشرون عاما، وعلى وشك الزواج، فهى تنتظر لأسباب أخرى، تقول: "مشرف العمل قد حذرنا، أية عاملة تفكر فى الإنجاب، عليها أن تبدأ فى البحث عن عمل آخر، مما ألقى بظلاله على أحلامها بإنجاب الأطفال بعد الزواج مباشرة والقيام برعايتهم حتى يشبوا".

معاقبة الحامل

تقول مارى، وهى عاملة سابقة بمصنع: "لا توجد سيدة حامل تأمن الطرد، والمشرفون لن يغيروا نظام الماكينات حتى تشعر السيدات الحوامل فى شهرهن السابع بمزيد من الراحة، وبما أن العاملة لا يمكنها أن تشعر بتلك الراحة وهى

حامل فى كل الأحوال، فربما يكون حالها أفضل إذا استقالت، خاصة وأن إنتاجيتها ستتأثر حتما بحالها".

وقعت باتريشيا فى الحمل بعد أربع سنوات من العمل فى زينت بريتوزو، وقد لجأت أولا إلى إخفاء حملها، وبعد أن وجدت نفسها عرضة للإجهاض، اضطرت أن تأخذ يوما إجازة، وعند عودتها، رفض مشرفها أن يسمح لها باستئناف العمل، وتقول: "ذهبت إلى مديرين آخرين، وقلت لهم إننى ذهبت إلى مكتب التأمين الاجتماعى، وإننى مهددة بالإجهاض، وطلبت منهم بناء على ذلك أن أنقل إلى مهمة أخرى، إلا أنهم رفضوا وأصروا على عودتى إلى عملى الأول تحت مراقبة مشرفى الأول إذا أردت مواصلة العمل، وقد وضعنى تحت ظروف ضغط عصبى شديدة، حيث بدأ يردد أن هذه ليست أول مرة، أتغيب فيها عن العمل بدون إخباره، حتى أننى من شدة ما تعرضت له من ضغط عصبى، اضطررت أن أستقيل فى نفس يوم عودتى".[١٨]

والخلاصة، أن السيدات الحوامل، اللاتى يردن مواصلة العمل، لابد أن يخفين حملهن.

وفى قصة معروفة، تسبب رفض مشرف السماح لسيدة حامل بترك خط التجميع الذى تعمل عليه فى تيجوانا بمصنع للبلاستيك، فى إجهاضها، وقد خضعت فيما بعد لعملية تعقيم، لتتجنب الوقوع مستقبلا فى مشاكل تعوق عملها.[١٩]

تقول ريتا مونتيرو، وهى عاملة سابقة على خط التجميع، وتعمل الآن منسقة ببرنامج صحة بمركز النساء بتيجوانا[٢٠]: "فى حقيقة الأمر، الاختيار بين العمل والأمومة، ترف لا تحلم عاملات منطقة ماكيلادورا الصناعية بتحقيقه" فالخضوع لعملية إجهاض محظور بشدة بالمكسيك، ولا تملك الكثير من نساء تلك المنطقة، جواز سفر أو إذن سفر بالإضافة إلى ٢٥٠ دولارا أمريكيا، لإجراء عملية الإجهاض، لذا فهن لا يشغلن نسبة كبيرة من أسرة عيادات الإجهاض عبر الحدود بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يسمح بتلك العمليات".[٢١]

من المفيد، خاصة وأن أغلب العاملات بمنطقة ماكيلادورا الصناعية، فى سن الإنجاب، الوقوف على الآثار الصحية للعمل فى تلك المنطقة، بل يجب أن تكون لهذه النقطة الأولوية فى الأبحاث التى تجرى هناك.

والأبحاث القليلة التى أجريت هناك، تؤكد وجود كم كبير من الشكاوى فيما يخص الصحة الإنجابية، منها عدم انتظام الدورة الشهرية، والتعرض لفقد الجنين، والعقم، إلا أنها لم تشر إلى العوامل المسببة لتلك الأعراض.

وحقيقة الأمر، فإن من العوامل الأساسية المتسببة فى مشاكل العاملات الصحية والإنجابية، إلى جانب المشاكل الصحية الأخرى، هى التكنولوجيا الأوتوماتيكية، وفترات العمل المكثفة، وظروف العمل المجهدة والمجحفة فى الوقت نفسه، إلى جانب المصانع ذات نسبة التلوث الكيميائى المرتفعة.

إن التكنولوجيا الأوتوماتيكية تبقى العمال فى وضع واحد، حيث يؤدون أعمالا رتيبة، مكررة لعدة ساعات طوال والرقابة مستمرة ومجحفة؛ فاستخدام دورة المياه أو ترك العمل للشرب يحسب ضد العاملات.

تقول جلوريا باديلا، متذكرة ثمانى سنوات قضتها فى عمل محدد بمصنع كواويلا: "كان المشرفون يسجلون فى دفتر عدد المرات التى نستخدم فيها دورة المياه، وفى بعض الأحيان، لا يسمحون لنا بالذهاب مرتين".

إن ساعات الإجهاد الطويلة بمصانع ماكيلادورا، قد اقترنت بأمراض اضطرابات المعدة، وعدم انتظام الدورة الشهرية، وكذلك حدوث نوبات من الهيستريا وإصابة العاملات بالاكتئاب.

وقد تباينت الأمراض باختلاف نوع المصنع؛ ففى دراسة أجريت، وجد أن عمال مصانع تجميع الإلكترونيات يشكون من التهابات العين، والصداع، والحساسية، إلى جانب ارتفاع نسبة الإجهاض.[٢٢]

وطبقا لدراسة أجريت عام ١٩٩٦، فإن "عددا كبيرا من الصناعات الكيماوية ذات التلوث المرتفع، انتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك بعد أن بدأ تطبيق اتفاقية التجارة الحرة (NAFTA)".

وقد كان من نتيجة المقابلات التى أجرتها منظمة (HRW)، مع بعض السيدات العاملات،[٢٣] أقوالا تفيد، "بأن تجميع المعدات الطبية كان يتم دون كمامات الأنف والفم لحماية العاملات من الأدخنة السامة، كما أن القفاز الواقى المستخدم فى أعمال اللحام، كان يوزع على العاملات فقط عند زيارات مديرين من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عند تزييت وتشحيم أجزاء من السيارات لم يكن يوزع عليهن أى شىء لحماية عيونهن. لذا كان من المألوف، سقوط تلك الزيوت فى العين" حتى أن الأمر كان يصل فى بعض الأحيان إلى عدم سماح المشرفين للسيدات اللاتى كن يصبن بالغثيان من الأدخنة، أن يأخذن استراحة".[٢٤]

ولم تحل المشاكل الصحية المستوطنة بمنطقة ماكيلادورا الصناعية بل تفاقمت على نطاق واسع، بعد تطبيق اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA). وتقول فى ذلك برتا لوجا من (نشاط شبكة المكسيك لحرية التجارة): "رغم نمو الصناعة، فإن إجراءات الحماية لم تتمُ بنفس القدر، ونفس الشىء يمكن قوله بالنسبة إلى السياسات التى تحكم الصناعة".

ولا شك أن تزايد الإجهاض وظروف العمل غير المستقرة، تفاعلت مع الظروف الصحية المرتبطة بالأنشطة المختلفة، فساعدت على تدهورها.

إن منطقة ماكيلادورا الصناعية، مرتفعة التلوث ولا تحترم قوانين التشغيل أو النقل أو التخلص من النفايات السامة، لذا كان من الحتمى، أن تمتد آثارها الضارة ليس فقط إلى عمال المصانع ولكن إلى المجتمع المحيط بأسره.

الآثار تمتد إلى الأجنة، فتسبب انخفاض الوزن وحدوث تشوهات

الباحثة كاتلينا دنمان من كليجيو دى سنورا، وهى عاصمة سنورا، الولاية الحدودية، أجرت دراسة على مائة وتسع وستين أمًّا تعمل بمنطقة ماكيلادورا الصناعية، ومائة وإحدى وثلاثين أمًّا أخرى يعملن بقطاع الخدمات والقطاع التجارى بمدينة نوجالس.(٢٥)

وقد كشفت الدراسة أن ٦٥% من عاملات ماكيلادورا قد ثبت أنهن قد تعرضن لمواد سامة ومنهن ٦٧% كن يتعرضن بشكل مكثف للمواد السامة طوال يوم العمل، وعلى النقيض من ذلك، فإن عاملات قطاع الخدمات الصناعية، لم يكن يتعرضن للمواد السامة على الإطلاق.

وقد وجدت دنمان أن ١٤% من الأطفال الذين ولدوا لأمهات يعملن بمنطقة ماكيلادورا الصناعية كان وزنهم أقل من الوزن الطبيعى عند الولادة، بالمقارنة بـ بـ ٥% فقط من أطفال للأمهات اللاتى يعملن فى قطاع الخدمات.

وقد لوحظ أيضا أن نسبة كبيرة من الأطفال الذين يُعَدُّ وزنهم أقل من الوزن الطبيعى، قد ولدوا مبتسرين، كما وجد باحثون آخرون أنه من المرجح أن الأمهات اللاتى يعملن بمنطقة ماكيلادورا الصناعية قد حاولن أكثر من سنة أن يصبحن حوامل، قبل وقوع الحمل، دون أن يعرفن لهذا التأخير سببا واضحا.(٢٦)

وفى تقرير أصدره اتحاد العدالة عن منطقة ماكيلادورا تبين أنه فى عام ١٩٩٢، ما يقارب اثنتين وأربعين عائلة عمال سابقين فى مصنع مالورى للأجهزة الكهربائية بمنطقة ماتاموروس، قد تمكنوا بنجاح من مقاضاة الشركة لتسببها فى إحداث تشوهات وتخلف عقلى لأطفالهم.(٢٧)

ومما ساعد على تزايد القلق، ولادة أطفال بدون أجزاء معينة من المخ بالإضافة إلى حالات كثيرة لأطفال ولدوا بحبل شوكى مكشوف، وذلك فى بعض مدن الحدود، ففى مدن مثل برونسفيل وتكساس ماتاموروس الحدودية بلغ عدد

الأطفال المولودين بعيب دماغى بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩١ أربعة أمثال المتوسط القومى.[٢٨]

وفى أغسطس عام ١٩٩٢ تم إثبات إحدى وثمانين حالة لأطفال ولدوا مصابين بتشوهات دماغية بمنطقة ماكيلادورا تامولبياس.[٢٩]

وقد عبرت كل من الباحثة سيلفيا جوندلمان ومونيكا سيلبرج عن استيائهما لعدم اهتمام الدراسات التى أجريت حتى الآن بالعوامل الأخرى المتسببة فى الظواهر المرضية، ومنها على سبيل المثال عوامل كامنة، متعلقة بظروف الحياة فى هذه المنطقة التى تقطنها أغلبية العاملات بالمنطقة الصناعية.[٣٠]

وفى أكتوبر ١٩٩٦ أدى تسرب مواد سامة بمصنع بنوجالس إلى إصابة عشرين عاملا بالتسمم، من بينهم أربع سيدات حوامل.[٣١]

وقد تباينت الآراء فى الوصول إلى تسمية يتفق عليها الجميع للمادة السامة، وقد تراوح تقدير مدى احتواء هذه المادة على السم بين "مرتفع الخطورة" و" مرتفع السمية" إلى "منخفض السمية".

وقد نشرت الجرائد أن بعض العمال قد تعرضوا لأزمات خاصة بالتنفس، وأن آخرين قد غادروا المكان على نقالات.

صرح مدير المصنع رغم ذلك، بالحرف الواحد: "أن العاملات الحوامل لا يواجهن أية خطورة". وقد ألمح مدير المستشفى العام أن هذا هو أول تقرير يكتب عن هذه المادة السامة، وأن العاملات الحوامل، سوف يخضعن للمراقبة "لتحديد أية تأثيرات جديدة على الأمهات أو المواليد".

وتثير الباحثة الكندية كارين ماسينج مشكلة أكبر فى حقيقة الأمر؛ وهى "أن المشاكل الصحية المرتبطة بالوظيفة لا يسمع عنها شىء وكأنها غير موجودة، بسبب تطبيق أساليب غير صحيحة للتعرف عليها؛ وذلك ببساطة لأن معظم المفاهيم والوسائل المستخدمة فى هذا المجال، تم دراستها وتطويرها بالنسبة للوظائف

الذكورية التى يمارسها الرجال، وبالتالى فهى مرتبطة بعلم وظائف الأعضاء للرجل والنمط الذكورى لحياته، فإذا وضعنا هذا التمييز فى الاعتبار، فلن يدهشنا أن المشاكل الصحية المرتبطة بالسيدات والخاصة بما يمارسن من أعمال وما يتحملن من مسئوليات خاصة بعائلتهن لا تحظى بقدر كاف من الاهتمام والدراسة.[٣٢]

وقد كشفت دراسة أجريت على الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل، أن معظم العاملين فى منطقة مصانع ماكيلادورا يفتقرون إلى التدريب الخاص بطب الوظيفة.[٣٣]

ويُعَدُّ الخوض فى مجال أبحاث علم الأوبئة والسميات، المؤثر على البيئة والصحة الوظيفية، مجالا مليئا بالتحديات، ومنها صعوبة عزل مستوى التسمم وقياسه، بالإضافة إلى فترة حضانة المرض الطويلة، وكذلك المتغيرات المتعددة التى تتحكم فى العلاقة بين التعرض لتلك السموم واستجابة الجسم لذلك، وبالتالى صعوبة تحديد من تعرض ومن لم يتعرض للمرض.

وظائف جديدة وسلوكيات قديمة

لا شك أن العوامل الثقافية بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية تعرض صحة العاملات ورفاهيتهن للمخاطر.

وتُعَدُّ معظم عاملات منطقة ماكيلادورا الصناعية من الشابات، إذ إن ٥٠% منهن أقل من خمس وعشرين عاما، وقد هاجرن من مناطق مختلفة من المكسيك،[٣٤] وأغلبهن قد أكمل تعليمه الابتدائى، وأكثر من النصف قد نال قسطا ولو ضئيلا من التعليم الثانوى، كما أن ٤٠% منهن غير متزوجات،[٣٥] و٤٥% من غير المتزوجات لديهن صديق، وليس أكثر من الثلث لديهن أطفال.[٣٦]

واللاتى تلقين قدرا وافرا من التعليم يتجهن إلى البقاء دون زواج لفترة أطول، وعادة ما تكون لديهن معرفة ووعى أكثر بوسائل تنظيم الأسرة ويستخدمن بانتظام وسائل منع الحمل.

ربيكا برنر من منظمة أهلية غير حكومية تـدعى (SEDEPAC) (خـدمات وتنمية وسلام) وهى من المنظمات ذات التجربة الطويلة فى مجال حقوق المرأة فـى منطقة الحدود، تقول: "بالنسبة للعاملة، فإن عوامل الثقافة تلعب دورا يفوق ديناميكية الاقتصاد أو العمل"، فعلى الرغم من ممارسة تلك الشابات العاملات لحياة عصـرية من ناحية العمل فقد بقين تقليديات إلى حد بعيد، فيما يخص توقعاتهن العاطفية.

ورغم عدم توافر الإحصائيات فى هذا المجال، فإن الحمل غير المرغـوب فيه يحدث بصفة مستمرة بين تلك الشابات، وهذا طبقا لرئيسات اتحادات التجارة.

ورغم صعوبة الظروف فإن الأمومة شىء محبب لديهن؛ إذ يستقبلن أطفالهن كزملاء فى الحياة بكل الحب والرعاية، وهذا مع وجود الأب أو عدم وجـوده فـى حياتهن؛ فالأم التى تعول أسرتها وحدها حقيقة واقعة ومتكررة الحدوث بالنسبة لتلك الشابات اللاتى يعملن بمدن الحدود، وقد اعتدن كثرة تنقل الرجـال للبحـث عـن الوظيفة، أو للحياة مع امرأة أخرى، ويعتبرن ذلك من مسلمات الحياة.

وتؤكد سارة ذلك، وهى عاملة بنوجالس قائلة: "يذهب الرجال وتبقى السيدات لرعاية الأطفال. لقد كان الأمر كذلك دائما، حتى مع بقـاء الرجـال، فـإن عمـل المنزل، من طهى ورعاية أطفال، ينتظر السيدات العاملات بعدورديات المصـنع مهما طال اليوم بسبب ضرورة تحقيق الحصة الإنتاجية المطلوبة".

تتذكر رفائيلا كاريزاليس، وهى فى الرابعة والثلاثين، وأم لخمسة أطفـال، تتذكر الكفاح الذى خاضته عندما كان عليها أن تعول أسرتها وحدها، تقول: "حينما وجدت نفسى بمفردى، كان الأطفال صغارا، وكنت أعود إلى البيت بعد يوم طويل من العمل، فأقوم بالأعمال المنزلية وأطعم الأطفال ثم أتناول شيئا، وكثيرا ما كنـت لا أخلد إلى النوم قبل منتصف الليل، لأستيقظ فى الخامسة صباحا".

كثير من عاملات منطقة ماكيلادورا من المهاجرات إلـى الشـمال، يجـدن أنفسهن محرومات من الحياة الأسرية، والمجتمعات اللاتى اعتدن عليها فى قـراهم

القديمة، أما السكن فيُعَدُّ نادرا فى تلك المناطق الشمالية من المكسيك، وعادة ما تتقاسم أكثر من عائلتين نفس المسكن، وقد ينقصه مياه الشرب أو شبكة المرافق والكهرباء، وقد يقمن فى أحياء ليس بها مدارس أو وسائل مواصلات، أو حتى إضاءة بالشوارع.

وتشكل رعاية الأطفال مصدر إزعاج وقلق مستمر للأمهات العاملات، كما تؤكد سارة قائلة: "كثيرا ما كنت أكتشف عند عودتى من المصنع أن ابنتى وابنة أختى لم تقتربا من طعامهما، ولم تذهبا إلى المدرسة، وقد اعتدت أن أصطحب ابنتى إلى منزل أمى فى أثناء حياتها، إلا أننى فقدت بوفاة أمى الإشراف والرقابة عليها".

وقد وعدت الحكومة ببناء مزيد من الحضانات لرعاية الأطفال لكنها لم تف بوعدها. لذا لجأت السيدات بتيجوانا إلى ترك أطفالهن فى ملاجئ كبديل لمراكز رعاية الأطفال.[٣٧]

وفى سعيهن وراء الرزق وإعالة أطفالهن، تتعرض النساء خاصة اللاتى يعملن ورديات الليل للاعتداء والاغتصاب؛ فمنذ عام ١٩٩٣ تعرضت ما يقرب من مائتى عاملة أغلبهن من منطقة ماكيلادورا الصناعية للاغتصاب والقتل فى خواريز، وهى مدينة صناعية، يقطن بها مليون نسمة وبها ٤٠٠ مصنع للتجميع.[٣٨]

وقد اتهمت مجموعات النساء بتلك المناطق السلطات المحلية باللامبالاة والإهمال، وهن يعتقدن أن تلك الاعتداءات تمثل حنق الرجال وغضبهم عليهن، بسبب الاستقلالية التى يتمتعن بها.

وهناك اعتقاد له جذوره الثقافية القديمة، بأن الرجل المكسيكى الذى يخضع المرأة لسيطرته دون رحمة، قد ولد فى الصحراء الشمالية لهذا الجزء من البلاد.

أستير شافيز، ناشطة، تراقب تحقيقات الشرطة التى كلفتها القيام بها أسر ضحايا حوادث الاعتداء والاغتصاب، تؤكد أن المرأة لم تتحرر فى حقيقة الأمر،

ولا تنعم بالاستقلالية التى يحسدها عليها الرجال، ولكنها قد حُمِّلت على العكس من ذلك بأعباء عمل مزدوجة، وتؤكد أن "بعض الرجال يرفضون أسلوب حياة المرأة فى تلك المناطق، حيث يَعُدونه دليلا على الاستقلالية الزائدة التى تتمتع بها سيدات العصر. ولا شك أن سلوك المجتمع الأبوى قد تسلط عليهم فدفعهم لارتكاب تلك الجرائم ضد النساء".[٣٩]

وقد تم تأسيس أول مركز للتعامل مع ما تتعرض له النساء من أزمات، فى يونيو ١٩٩٩، ويرجع الفضل فى إدخال إجراءات لمنع العنف ضد النساء العاملات بمنطقة ماكيلادورا إلى النشاط السياسى الواسع للمرأة على مستوى الدولة بأسرها، ولا تزال تلك الإجراءات تُعَدُّ بسيطة ومتأخرة فى نظر البعض مثل باتريشيا أولمندى، من اللجنة التنفيذية للحزب الديمقراطى المعارض، حيث تقول: "لا تزال الأزمات التى تواجهها العاملات الفقيرات بالمكسيك تعامل على أنها مسألة هامشية ليس أكثر".[٤٠]

اتفاقية (NAFTA) (أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) بماكيلادورا الصناعية والدفاع عن حقوق العمال

لمنطقة ماكيلادورا الصناعية مدافعون كثر؛ فطبقا لماريانو كاريللو، منسق إقليمى بمعهد المكسيك للتأمين الاجتماعى، "تتمتع السيدات العاملات بمنطقة ماكيلادورا الصناعية بظروف عمل متميزة؛ إذ يستفدن من فرص التنمية التى تمنحها لهم المكسيك، كما يحصلن على تأمين اجتماعى، فالمرأة العاملة تتمتع بكل حقوق المواطن المكسيكى بالإضافة إلى قدرتها على توفير مستلزمات الحياة الأساسية لأسرتها".

أما ريتا مونتيرو، فلها وجهة نظر مختلفة وتقول: "على الرغم من إسهام عاملات المكسيك المهم فى التنمية الاقتصادية للوطن، فإن مستوى حياتهن لم يحظَ بالتحسن المنتظر".

وحقيقة الأمر، فإن الوضع الاقتصادى المتردى، هو السبب وراء تمسك العاملات بظروف عملهن القاسية، وساعات العمل الطويلة، للاحتفاظ بوظائفهن بمنطقة ماكيلادورا، والعاملات اللاتى لا تتوفر لديهن المهارات المطلوبة، يفضلن العمل بتلك المنطقة على الأعمال المنزلية، وهو الحل البديل بتلك المناطق الحدودية، خاصة وأنه يمنحهن تأمينا اجتماعيا، وإن كانت أعمالا لا يمكن الاعتماد عليها.

وفوق ذلك فإن العاملات يخشين تقديم شكاوى من سوء المعاملة لئلا يفقدن وظائفهن أو يتم وضعهن على القائمة السوداء، حيث تكاد تكون احتمالات الإنصاف شبه منعدمة.

الحماية المحلية والدولية

إن السماح بالتحيز ضد المرأة الحامل، يخالف قوانين المكسيك التى تنادى بالمساواة بين الجنسين، وتمنع التمييز المبنى على تفرقة النوع، وتحمى صحة العاملات الحوامل، كما تضمن حق المرأة والرجل فى الاختيار الحر لعدد الأطفال، والمباعدة الزمنية فيما بينهم.

وهناك ثلاث مؤسسات حكومية تتولى التحقيق فى خلافات شركات القطاع الخاص، وهى: مكتب مفتشى العمل، ومكتب حقوق العمل، ويدعى أمبوسمان، ومجلس الصلح والتحكيم (CAB). ويصف إدواردو شافيز، مفتش العمل برينوزو وريو برافو، مكتب التفتيش بأنه"سلطة بدون نفوذ أو قوة فى حقيقة الأمر، وكأنه رأس بدون جسد أو يدين، ويضيف: "ما الفائدة، إذا كانت الشركات ترفض الخضوع للتحقيق إذا رفعت ضدها شكوى؟. إن مفتش الدولة يقول لى، هذه قضية اتحادية، وليست من شأنى، فإن ماكيلادورا، هى مصدر للتوظيف وإنتاج العملة الصعبة، وعلينا ترك الأمور على ما هى عليه".[٤١]

ويثير فشل الحكومة فى التوصل إلى حلول لمشاكل التمييز من هذا القبيل كثيرا من التساؤلات، بشأن مدى التزام المكسيك بالاتفاقيات الدولية، كاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الإنسان بين الأمريكتين، وكذلك اتفاقية (NAFTA) الخاصة بجزء التعاون فيما يخص العمالة.(٤٢)

فالبند ١١٤ من اتفاقية أمريكا الشمالية (NAFTA)، ينص على "أن الأطراف المشتركة لا يجب أن تشجع الاستثمار على حساب صحة العمال أو الإجراءات الأمنية أو تلك المتعلقة بالبيئة، إلا أنها تفتقر إلى آلية التنفيذ".

ويقول فى ذلك المحامى نستور دوبوين من الفريق المتفاوض عن جانب المكسيك فى اتفاقية أمريكا الشمالية: "إن اتفاقية العمل ما هى إلا وسيلة لترويج التجارة وليست لحماية العمال".

اتحادات العمل ومنظمات النساء

فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، فإن الاتحادات عادة ما تنفض يديها من المشاكل التى تعرض عليها.

حينما طردت باتريشيا من عملها بزينيت بسبب غيابها عن العمل، نتيجة لحملها، قدمت شكوى لمبعوث الاتحاد، وتقول فى ذلك: "إنه قال لى، لا يمكنه أن يفعل أى شىء للمساعدة، وإن كان ربما يساعدنى فى الاحتفاظ بالتأمين. ولكنه فى النهاية لم يتمكن من مساعدتى على الإطلاق".(٤٣)

وتقول سوزانا فيداليس: "إن تجربتى مع الاتحاد، أنه فى أغلب الأحوال، تبدأ العاملات معركتها بنفسها أولا، وإن فشلت يتدخل الاتحاد التجارى لوقف الصراع، ولا يفعل أكثر من ذلك".

وحقيقة الأمر، فإنه فى الحالات القليلة التى أمكن للاتحاد أن يحل الخلافات لعاملات منطقة ماكيلادورا، كان بسبب تدخل العاملات بأنفسهن للدفاع عن

حقوقهن، واستخدام الحق فى تطبيق مراقبة المصانع، التى كانت تلجأ فى الظروف العادية إلى التخلص من العاملات بدلا من محاولة حل الخلافات، وهو اتجاه عرف عن مصانع منطقة ماكيلادورا، حتى أنه أطلق عليها اسم يدل على ذلك.[٤٤]

وجدير بالذكر أن اتحادات العمل، ومجموعات حقوق المرأة فى البلاد الثلاثة التى تطبق اتفاقيات التجارة الحرة، قد أنشأت شبكات لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات، وتنظيم الشكاوى وتبادل الخبرات، وقد كان لتلك الرقابة أثرها فى الضغط على حكومة المكسيك لتنفيذ الإجراءات والقوانين.

وتكونت جماعات فى كل المدن الرئيسية على الحدود، ومثال على ذلك مصنع يدير ثلاثة برامج تتناول عمل السيدات، والصحة والأمن، والعنف ضد النساء. وكل هذه البرامج تعمل على رفع وعى العاملات بحقوقهن وكيفية المطالبة بها حين يتعرضن لتجاهلها، كما أن المصنع أنشأ مركزا طبيا، للتعامل مع الصحة الوظيفية والصحة الإنجابية.[٤٥]

وتوجد مجموعات نسائية تعمل على مساعدة السيدات المفصولات وتشجعهن على عدم الاستكانة بل الوقوف على أقدامهن من جديد، عن طريق توفير المساعدة والاستشارة القانونية.

ومن بين أمثلة النجاح، كانت الشكوى التى رفعتها ١١٨ عاملة فصلن من أحد المصانع بتيجوانا، بعد أن احتججن على تحرش جنسى تعرضن له، حيث طلب منهن ارتداء لباس البحر - البكينى - يوم زيارة رئيس الشركة لموقع المصنع، وذلك فى حفل لعرض الأزياء فى أثناء رحلة قمن بها.

إن التسوية التى تمكنت العاملات من خلالها من مقاضاة الشركة التى يعملن بها عام ١٩٩٥، تُعدُّ أول سابقة فى هذا الشأن ضد مخالفة قوانين المكسيك الخاصة بالعمل.[٤٦]

وفى مدن مثل باجا بكاليفورنيا، وشيواوا، وكواويلا تعمل جماعة "من أجل

كرامة العاملات بمنطقة ماكيلادورا" مع جماعات أخرى على مستوى القاعدة من أجل تنظيم حملات بغرض توعية العاملات بأخطار السموم، وهناك منظمات أهلية (NGOs) تعمل على تطوير خريطة لتقييم مخاطر السموم وقياسها والقدرة على التعرف عليها من خلال تطبيق تقنيات متقدمة للمراقبة والمسح بأماكن العمل.

وقد حصلت ردود الأفعال السابقة، النابعة من تجربة العمال، على تأييد من داخل الحدود وخارجها، وتعدتها إلى ما بعدها.

وقد تمكنت منظمات ومجموعات نسائية، تعمل على مستوى العالم من التعرف على مطالب مشتركة بين عاملات ماكيلادورا بأمريكا اللاتينية، وأخريات فى آسيا ومناطق أخرى من العالم.

ونتيجة لذلك، فإن اتفاقية تحرير التجارة عام ١٩٩٦، تضمنت أولويتين وهما الحقوق الإنجابية للمرأة العاملة، وحق التمتع باستقلالية الجسد، وقد كان من النادر أن يتم ذكرهما فى أية مناقشة تتناول حقوق المرأة العاملة من قبل، وقد أسهم ذلك فى تعزيز قدرة السيدات على تنظيم حملات للتوعية على أساس سليم.[٤٧]

احتمالات التغيير

يرجع الفضل فى إحياء الأمل فى التغيير، إلى بعض المبادرات ذات الصوت المسموع، مثل تلك التى قادتها محكمة التوفيق بين الأمومة والعمل، وقد كان لدى منظميها الأمل أن يأخذ مجلس المكسيك - وقد كان مقدرا له الاجتماع بعد شهر من انعقاد المحكمة - فى الاعتبار، ضرورة سن قوانين جديدة خاصة بإجراء اختبارات الحمل فى أماكن العمل.

ورغم تقديم مذكرة من أجل إصلاح قانون اتحاد العمال فى مجلس النواب عام ١٩٩٨، فقد ذهبت أدراج الرياح داخل اللجنة، كما فشلت مذكرة تالية قدمت لنفس الغرض، حيث لم يتم وضعها موضع التنفيذ.

وكان من الطبيعى أن تأخذ بعض الشركات وقتها فى التكيف بسبب التوسع المستمر لمنطقة ماكيلادورا الصناعية والطلب المتزايد على العمل، ويزعم ديلترو نيكوس، صاحب مصانع مذياع السيارات بمتاموروس، أن ما يقرب من ٩٥% من السيدات العاملات، يعدن إلى العمل بعد الإنجاب، وأن المصانع قامت بإنشاء الحضانات واستراحات للرضاعة الطبيعية للأمهات العاملات.

وطبقا للمدير الإدارى للمصنع، ستيف أروين "فإنه من المهم لنا أن نحافظ على الاستقرار الداخلى لمصانعنا بالإبقاء على قوة العمل المدربة لدينا".[٤٨]

وكان للدعاية السلبية التى انتشرت عن مصانع منطقة ماكيلادورا، فى أعقاب تقرير منظمة (HRW) (مراقبة حقوق الإنسان)، الفضل فى محاولة بعض الشركات تحسين صورتها، حيث بدأت تتخلى عن سياسة إجراء اختبارات الحمل لعاملاتها.

ورغم ذلك فإن التقرير الثانى الذى أجرته منظمة (HRW)، والصادر عام ١٩٩٨ يكشف "أنه حتى فى الأوقات التى كانت الشركات تعد فيها بالتخلى عن ممارستها التمييزية ضد المرأة، كانت هناك أدلة ثابتة على مخالفتها لتلك السياسة".

وفى نيكارجوا، الدولة المجاورة بوسط أمريكا، أحرز عمال ماكيلادورا، انتصارا يحسب لهم، فى تحفيز الحكومة على الكفاح من أجل تحقيق ظروف عمل أفضل.

وتُعَدُّ نيكارجوا، آخر بلاد المنطقة فى إنشاء مصانع ماكيلادورا، ولكنها أولها فى تحقيق نجاح فيما يتعلق بإصدار مجموعة قوانين المبادئ الأخلاقية.

ففى أول فبراير ١٩٩٨، وقع الوزير على ما يمكن اعتباره دليلا لتنظيم ظروف العمل بمناطق التجارة الحرة، تضمن الاعتراف بحقوق العاملات بمنطقة ماكيلادورا فى المطالبة بأجور متساوية مع الرجال، والتحرر من سياسة التمييز ضدهن فى أثناء الحمل، والحماية من سوء معاملة أصحاب المصانع.[٤٩]

وعلى أية حال، فإن الوقت سوف يظهر ما إذا كانت الحكومة المكسيكية سوف تضع تلك المطالب موضع التنفيذ.

في عام ١٩٩٦ كانت ريتا مونتيرو، إحدى الناشطات، متشائمة حين أعلنت أنه "لا تزال الأسباب الرئيسية للأزمة دون دراسة أو بحث، ولا يزال هدف الحكومة الأول، هو زيادة الاستثمارات الأجنبية على حساب صحة المرأة العاملة".(٥٠)

ورغم ذلك، فهناك بوادر أمل تلوح في الأفق؛ ففي مارس ١٩٩٧، أعلن صاحب مصانع جنرال موتورز، وهي من أكبر المصانع الخاصة بالدولة، أن المصنع بصدد إلغاء اختبارات الحمل التي تسبق التعيين.

وفي يونيو ١٩٩٩، تعهدت وزارة التعليم الاتحادية، بعدم خضوع المدرسات بعد اليوم لاختبارات الحمل.(٥١)

وفي أكتوبر ١٩٩٩، تم انتخاب أول عمدة سيدة لمدينة المكسيك وتدعى روزارو روبلر، وفي أول عمل رسمي لها قامت بالتوقيع على تعديل لقانون العقوبات الخاص بالمدينة، وينص على معاقبة من يقوم بإجراء اختبارات الحمل أو يقوم بطرد السيدات بسبب حملهن، بدفع غرامة، كما نص القانون على أن مخالفي قانون حماية المرأة ضد التمييز في أثناء الحمل، سوف يتحملون ١٠٠ ساعة أو أكثر من العمل لخدمة المجتمع، وقد تصل العقوبة إلى ثلاث سنوات من السجن للممتنعين منهم.(٥٢)

وعلى ضوء الاستماع إلى تقرير قدمته الحكومة المكسيكية في نوفمبر ١٩٩٩، كشفت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها بشأن كثرة الأوجاع الاجتماعية، خاصة العنف الأسري، وظاهرة تزايد أطفال الشوارع، بالإضافة إلى استمرار إجراء اختبارات الحمل للمتقدمات للعمل.(٥٣)

ورغم الانتصارات والإنجازات الجزئية، التي حققها رجال القانون

وناشطات جمعيات حقوق المرأة، والتى ساعدت على إعطائهن دفعة للأمام، فإنهن مصممات على تحقيق أهداف أكثر طموحا، مثل ضرورة إصلاح قانون العمل الوطنى كى يتضمن حظرا صريحا لإجراء اختبارات الحمل أو ممارسة طرد العاملات بسبب الحمل.

إنهن مصممات على تغيير ازدواجية المعايير ببلادهن، حيث يتم الاحتفال بيوم الأمهات على اعتبار أنه مناسبة وطنية، فى حين يقوم أصحاب العمل بمنع السيدات الحوامل من ممارسة حقهن فى العمل.

الهوامش

هوامش المقدمة:

1. Violence Against Women, World Health Organization, Fact Sheet WHO/FRH/WHD/97.8, 1997
2. Genital mutilation involves cutting the genitals of girls and women, ranging from cutting the tip of the clitoris to removing the entire clitoris and the outer folds of the vagina. The practice is carried out in the belief that it will assure a woman's marriageability. Approximately 130 million women worldwide have undergone FGM
3. Seventeen nations expressed reservations to specific chapters or paragraphs in the final text, while still endorsing the document
4. For an examination of selected issues of reproductive health raised by the policy agenda set out at ICPD – including safe motherhood, unnecessary caesarian sections, prenatal sex selection, female genital mutilation and sexually transmitted infections, see the award-winning Panos book, Private Decisions, Public Debate: Women, Reproduction and Population
5. Programme of Action, Report of the International Conference on Population and Development, Cairo, 5–13 September 1994, A/CONF.171/13, 18 October 1994 (preliminary version)
6. Para 7.2, Programme of Action, Cairo.
7. Para 7.3, Programme of Action, Cairo.
8. Although the Convention has been widely ratified, many countries have lodged substantive reservations to it. For

example, several states have lodged reservations against Article 16, a core provision that guarantees equality between men and women in family life.

9. Para 69, report of the International Forum for the Operational Review and Appraisal of the Implementation of the Programme of Action of the International Conference on Population and Development, which was held at The Hague from 8 to 12 February 1999, note by the Secretary-General, 7 February 1999, E/CN.9/1999/PC/3. One of two documents before the March preparatory committee for the ICPD+5 review for information.
10. Para 95, Report of the Ad Hoc Committee of the Whole of the 21st Special Session of the General Assembly, Addendum, Key actions for the further implementation of the Programme of Action of the International Conference on Population and Development, 1 July 1999, A/S-21/5/Add.1
11. Para 40, Report of the Ad Hoc Committee of the Whole of the 21st Special Session of the General Assembly, Addendum, Key actions for the further implementation of the Programme of Action of the International Conference on Population and Development, 1 July 1999, A/S-21/5/Add.1
12. These rights remain elusive for women in at least two countries with a national legislature (Kuwait and the United Arab Emirates), women's rights to vote and to stand for election are not yet recognised, Women's Suffrage Chronology, Inter-Parliamentary Union (IPU), the World Organisation of Parliaments of Sovereign States. http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm
13. Women in National Parliaments, situation as of 15 April 2000, IPU, http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm

هوامش الجنس فی طی الکتمان:

1. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior: A Review of the Evidence From India', Shireen J Jejeebhoy, *Social Science and Medicine*, London, vol 46, no 10, 1998, pp1275–1290
2. Figures quoted in *India Today*, 21 September 1998
3. ibid
4. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior' op cit [note 1]
5. 'Sex Education and Adolescent Sexuality', Module 4 for Primary Health Centre Medical Officers, Modified District Project for Integrated Delivery of Reproductive Health Care Services at District Level, 1996
6. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior', op cit [note 1]
7. ibid
8. UNAIDS, June 1998
9. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior', op cit [note 1]
10. ibid
11. ibid
12. 'Defining a Reproductive Health Package for India: A Proposed Framework', S Pachauri, South and East Asia Regional Working Papers no 4, Population Council, New Delhi, 1995
13. 'Watering the Neighbour's Garden: Investing in Adolescent Girls in India', Margaret E Greene, South and East Asia Regional Working Papers no 7, Population Council, New Delhi, 1997
14. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior' op cit [note 1]
15. ibid
16. ibid
17. ibid
18. ibid

19. 'Premarital sexual behaviour of urban educated youth in India', M.C Watsa, Paper presented at the Workshop on Sexual Aspects of AIDS/STD Prevention in India, Bombay, 23–27 November 1993
20. 'Watering the Neighbour's Garden', op cit [note 13]
21. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior' op cit [note 1]
22. International Conference on Population and Development Programme of Action, para 7. Fourth World Conference on Women Platform for Action, para 95
23. 'Adolescent Sexual and Reproductive Behavior' op cit [note 1]
24. CHETNA Publication no 35, Madhya Pradesh SCERT, Bhopal (undated)
25. 'Watering the Neighbour's Garden', op cit [note 13]
26. 'No more hesitation of sex education: let's open the main door', Swati Bhattacharjee, *Ananda Bazar Patrika*, Calcutta, India, 26 November 1998

هوامش اختبار قدرة الاحتمال:

1. 'Sexual harassment in employment: Recent judicial and arbitral trends', Jane Aeberhard-Hodges, *International Labour Review*, vol 135, no 5, 1996
2. 'Educating Girls: Gender Gaps and Gains', Population Action International, Washington DC, October 1998
3. 'Adolescent Sexuality and Fertility in Kenya: A Survey of Knowledge, Perceptions, and Practices', Ayo Ajayi et al, *Studies in Family Planning*, vol 22, no 4, July/August 1991
4. 'Family Planning Needs in Colleges of Education', A Ferguson et al, report of a study of 20 colleges in Kenya, Ministry of Health, Division of Family Health, Nairobi, 1988
5. 'Schoolgirl Pregnancy in Kenya', report of a study of discontinuation rates and associated factors, Division of

Family Health, Nairobi 1988

6. 'Sexual Initiation and Premarital Childbearing in Sub-Saharan Africa', D Meekers, *Population Studies*, vol 48, 1994, pp47–64
7. 'Kenya: Women Face Rising Threat of Rape, Violence', UN Wire, 19 October 1999

هوامش روابط مقدسة وصفقات غير ملزمة:

1. 'Medical aspects of FGM', Els Leye et al, in *Proceedings of the Expert Meeting on Female Genital Mutilation, Ghent-Belgium, November 5-7, 1998*, International Centre for Reproductive Health, Ghent, 1998, pp45–48
2. *The Silent Endurance: Social conditions of women's reproductive health in rural Egypt*, Hind Khattab, Unicef/Population Council, Cairo, 1992
3. ibid
4. 'Post-ICPD: The Decline of Female Circumcision in Egypt', Population Council News Release, Cairo, Egypt, 22 February 1999
5. *Proceedings of the Expert Meeting on Female Genital Mutilation*, op cit [note 1], p77
6. *Transitions to Adulthood. A National Survey of Adolescents in Egypt*, Sahar El-Tawila et al, Population Council, Regional Office for West Africa and North Africa, Cairo, Egypt, 1999
7. 'Egypt: Women's Rights Bill Wins Preliminary Approval', UN Wire Service, 20 January 2000
8. 'Marriage is an ever-changing game', Nawal El-Sadawi, in *Rose El-Youssef*, Cairo, November 1998

هوامش ولا تزال الجنة بعيدة:

1. *Bangladesh Demographic and Health Survey 1993–1994* (Summary report), National Institute of Population Research and Training (NIPORT) and the Ministry of

Health and Family Welfare, Dhaka, Bangladesh, 1995
2. ibid
3. 'Areal Variations in Use of Modern Contraceptives in Rural Bangladesh', N Kamal, PhD thesis, University of London, 1995
4. 'A Fork in the Path: Human Development Choices for Bangladesh', UNDP, 1994
5. Human Development Report 1998, UNDP
6. *Bangladesh Demographic and Health Survey*, op cit [note 1]
7. *Ours by Right*, ed Joanna Kerr, Zed Books, 1993, cited in 'The Tension Between Women's Rights and Religious Rights: Reservations to CEDAW by Egypt, Bangladesh and Tunisia', Michele Brandt and Jeffrey A. Kaplan, footnote 78, *Journal of Law and Religion*, vol 12, 1995–96
8. Bangladesh Constitution, articles 27, 28 and 30
9. 'Equality in the Home', Sara Hossain, in *Human Rights of Women, National and International Perspectives*, ed Rebecca Cook, University of Pennsylvania, Philadelphia, 1994
10. The Muslim Family Laws Ordinance 1961, Section 7(1)
11. 'Legal Status of Women in Bangladesh', Salma Sobhan, Bangladesh Institute of Law and International Affairs, Dhaka, 1978
12. *The Hedaya, Commentary on the Islamic Laws*, vol 1, translated by Charles Hamilton, Pakistan, Darul-Ishaat, 1989
13. *The Guardians and Wards Act and the Majority Act*, ed Shaukat Mahmood, Pakistan Law Times Publications, Lahore, 1969
14. *The Hedaya, Commentary on the Islamic Laws*, vol 1, op cit [note 12]
15. The Guardian and Wards Act of 1890, Section 7
16. The Guardian and Wards Act of 1890, Section 17
17. 'Legal Status of Women in Bangladesh', Salma Sobhan, Bangladesh Institute of Law and Foreign Affairs, Dhaka, 1978, p29.

18. See, among others, *Rahela Khatoon vs Ramela Khatoon*, (1970) 22 DLR 245; *Rahimullah Choudhury vs Mrs Sayeda Helali Begum* (1968) 20 DLR (SC) 1
19. See, for example, *Akhtar Ahmed vs Mrs Hazoor Begum* (1965) 17 DLR (WP) 39
20. *Sharon Laily Begum Jalil vs Abdul Jalil,* (1996) 48 DLR 460
22. Personal correspondence, 2 December 1998
21. *Bangladesh Demographic and Health Survey 1993–1994*, op cit [note 1]
22. Personal correspondence, 2 December 1998
23. 'Women and Men in Bangladesh', *Facts and Figures*, 1970–1990, Bangladesh Bureau of Statistics, April 1995
24. 'A Fork in the Path', op cit [note 4]
25. 'Impressions of Women and Children', Unicef, Dhaka, 1991
26. 'The Bangladesh Women's Health Coalition', *Quality*, The Population Council, 1991
27. 'Male involvement in family planning: Experiences from innovative projects', Directorate of Family Planning Government of Bangladesh, National Institute of Population Research and Training (NIPORT) and the Population Council, August 1997
28. 'The Advent of Family Planning as a Social Norm in Bangladesh: Women's Experiences', S Schuler et al, *Reproductive Health Matters*, no 7, May 1996
29. *Expanding Access to Safe Abortion: Strategies for Action*, A Germain and T Kim, International Women's Health Coalition, New York, 1998
30. 'The Bangladesh Women's Health Coalition', op cit [note 26]
31. ibid
32. 'The Uniform Family Code', Mahila Parishad, Dhaka, 1993.
33. 'An Experience of Religious Extremism in Bangladesh', S Kabir, *Reproductive Health Matters*, London, No. 8, November 1996

34. An NGO worker quoted in 'The Fear of the Fatwa', *India Today*, 30 June 1994
35. 'Women Demand Equality, Government Cites Religious Bar', Tabibul Islam, Inter Press Service, 14 June 1999, from <cedaw-in-action@edc-cit.org>
36. Bangladesh Report, CEDAW/C/BGD/3-4, paragraph 1.2.6, 1 April 1997
37. Bangladesh Report, CEDAW/C/BGD/3-4, paragraph 2.1.3, 1 April 1997
38. Bangladesh Report, CEDAW/C/BGD/3-4, paragraph 2.1.4, 1 April 1997
39. 'Bangladesh Prime Minister Promotes Empowerment of Women', *Daily Star* (Dhaka), 27 April 1999, on UN Wire, 28 April 1999, taken from NewsNewsNews (email service of IPPF, London, 29 April 1999)

هوامش ملكية الأرض:

1. *The Extent and Health Consequences of Violence Against Women in Zimbabwe*, C Watts, M Ndlovu et al, Musasa Project, Harare, 1998. Cited in C Watts, E Keogh et al, 'Withholding of Sex and Forced Sex: Dimensions of Violence against Zimbabwean Women', *Reproductive Health Matters*, vol 6, no 12, November 1998
2. 'The Magaya Judgment by Supreme Court in Zimbabwe', N Gumbonzvanda, from cedaw-in-action@edc-cit.org, 29 April 1999
3. 'Urgent Action Alert: Zimbabwe's Supreme Court Decision Denying Women's Inheritance Rights Violates International Human Rights Treaties', http://www.sigi.org/Alert, 30 June 1999, from <cedaw-in-action@edc-cit.org. 6 July 1999
4. 'Zimbabwean court decides women are junior males', Andrew Meldrum, *The Guardian* (UK), 20 May 1999
5. 'Children and Women in Zimbabwe: A Situational Analysis Update', Unicef, 1994, p47

6. *Women and Land Rights in Resettlement Areas in Zimbabwe*, booklet produced by Women and Law in Southern Africa Research Trust, Harare, undated
7. ibid
8. 1993 survey conducted by Maia Chenauwx-Repond on three Resettlement Areas in Mashonaland province
9. 'Reproductive Health Rights in Zimbabwe', R Lowenson, L Edwards and P Ndlovu-Hove, Training and Research Support Centre, Harare, and Ford Foundation, 1996
10. 'The Mediating Effects of the Attitudes of Significant Others on Women and Development in Zimbabwe', N Wekwete, draft report prepared for the Women's Studies Project 1998, cited in *Women's Voices. Women's Lives: The Impact of Family Planning*, Women's Studies Project, Family Health International, June 1998
11. 'Zimbabwe Demographic and Health Survey', Central Statistical Office and Macro International Inc., Calverton MD, US, 1994, cited in *Women's Voices, Women's Lives: The Impact of Family Planning*, op cit [note 10]
12. 'Patterns and predictors of infertility among African women: a cross-national survey of 27 nations', K Ericksen and T Brunette, *Social Science and Medicine*, vol 42 no2, 1996, pp209–20, cited in *Reproductive Health Matters*, May 1996, no 7
13. *Reproductive Tract Infections: Global Impact and Priorities for Women's Reproductive Health*, eds A Germain et al, International Women's Health Coalition, Plenum Press, New York, 1992
14. 'Withholding of Sex and Forced Sex: Dimensions of Violence against Zimbabwean Women', op cit [note 1]
15. 'Maternal Mortality Rises', *Herald* (Harare) 21 July 1995. Cited in E Njovana, and C Watts, 'Gender Violence in Zimbabwe: A Need for Collaborative Action', *Reproductive Health Matters*, May, no 7

16. 'Aids Epidemic Impacts Negatively On Economy', *Herald* (Harare), 17 March 1999
17. 'Reproductive Health Rights in Zimbabwe', op cit [note 9]
18. 'Women and Land Rights in Resettlement Areas in Zimbabwe', op cit [note 6]

هوامش صلابة المرأة بالكاريبي:

1. *Women in the Third World, Gender Issues in Rural and Urban Areas*, L Brydon and S Chant, Edgar Elgar Publishing Ltd, UK, 1989
2. 'Towards Equity in Development: A Report on the Status of Women in 16 Commonwealth Caribbean Countries', Alicia Mondesire and Leith Dunn, CARICOM, 1995
3. 'The Intersection of Reproduction and Production – Women in Guadeloupe', Hugutte Dagenais, in *Women and Change in the Caribbean*, ed Janet Momsen, James Curry (London), Ian Randle (Kingston) and Indiana University (Bloomington), 1993
4. 'Meeting the needs of young adults', A.P McCauley and C Salter, Population Reports, Series J, no 41, Population Information Program, John Hopkins School of Public Health, Baltimore, MD, 1995, pp14–15
5. ibid
6. 'Prospects for Young Mothers and their Children: a review of childbearing in developing countries', M Buvinic and K Kuurz, 1997, paper presented at the National Academy of Sciences Workshop on Adolescent Sexuality and Reproductive Health in Developing Countries, Washington DC, 24–25 March 1997
7. 'Survey on Sexual Decision-making Among Jamaicans', funded by Family Health International, Institute of Social & Economic Research (ISER) Library, University of the West Indies, Mona, Jamaica, 1990–1994, unpublished

8. 'The Contribution of Caribbean Men to the Family: A Jamaican Pilot Study', Janet Brown, Pat Anderson and Barry Chevannes, University of the West Indies, January 1993
9. 'Case Study of the Women's Center of Jamaica Foundation Program for Adolescent Mothers', Family Health International, 1996, p17
10. *CAFRA News*, Trinidad. January-June 1998
11. 'Violence Against Women in the Caribbean: The Case of Jamaica', Nesha Haniff, 1994, unpublished manuscript, University of Michigan, Ann Arbor, USA
12. ibid
13. 'We Kind of Family: The Women's Movement and Family in the Caribbean in the International Year of the Family', Ninth Anniversary Lecture for Women Working for Social Progress, Trinidad & Tobago, 1994, Merle Hodge, unpublished paper
14. 'Stresses and Strains: Situation Analysis of the Caribbean Family', Barry Chevannes, United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (UNECLAC), 1993
15. Dr Tirbani Jagdeo, personal communication
16. 'Man Is Not Supposed to Go There', Nesha Haniff, WAND Occasional Paper June 1995, reprinted in *Women's Health Journal*, 1997, no 1
17. *Expanding Access to Safe Abortion: Strategies for Action*, A Germain and T Kim, International Women's Health Coalition, New York, 1998, p21
18. 'Man Is Not Supposed to Go There', op cit [note 16]
19. UN Wire, 8 October 1999

هوامش القسوة المشروعة:

1. *Pakistan: No progress on women's rights*, Country reports – ASA, index no 33/01/1998, Amnesty International, London.Website:http://www2.amnesty.se/wom.nsf/27b

...46191c12566a700739c19?Open Document

2. 'The Murder at AGHS' , Neelam Hussain, for the Working Committee, Women's Action Forum, Lahore, 9 April 1999
3. 'Pakistan: Violence Against Women in the Name of Honour', Amnesty International USA. http://www.amnestyusa.org/countries/pakistan/reports/honour/overview.html
4. From *Dawn* (Karachi), 18 October 1999, UN Wire, 20 October 1999
5. 'A grim reminder' (editorial), *Dawn* (Karachi), 8 April 1999
6. *Gazette of Pakistan*, 1990, p145
7. This replaced the Evidence Act, 1872.
8. *Two Steps Forward, One Step Back?* Farida Shaheed and Mumtaz Khawar, Zed Books, London, 1987, p106
9. Quoted in *The Hudood Ordinances: A Divine Sanction?* Rohtas Books, Lahore, 1990
10. 'Discriminatory Laws and Practice', Nausheen Ahmed, paper presented to a pre-Beijing Seminar, 4 November 1997
11. *The Human Rights Watch Global Report on Women's Human Rights, Human Rights Watch*, 1995, p148
12. 'Pakistan: Most Jailed Women Face Long Waits for Trial', UN Wire Service, 5 November 1999
13. ibid
14. 'Report of the Commission of Inquiry for Women', Commission of Inquiry for Women, Pakistan, 1997, pp56–76
15. The Supreme Court tried to reverse this trend (PLD 1990 SC 295) by declaring "...where coeducation is permitted and the institution is not reserved for one sex alone, the fixation of numbers on the ground of sex will directly be opposed to the requirements of Article 25 (2) unless it is a justified and protective measure for women and children under Article 25 (3)..." Article 25 of the

Constitution of Pakistan declares all citizens equal before the law, forbids discrimination on the basis of sex alone, but allows the State to make special provisions for the protection of women and children.

16. Interview with journalist Nafisa Shah, Islamabad, February 1999
17. *Newsline* (Karachi), January 1993
18. *Islamic Hudood Laws in Pakistan*, Khyber Law Publishers, Lahore, 1996, p4
19. *Dawn* (Karachi), 9 March 1997
20. Established by the Zia regime in 1980 to ensure enforcement of the new Islamic laws.
21. Her petition questioning the Islamic validity of the Hudood Ordinances filed at the Federal Shariat Court was decided in 1989, with the verdict that the specific Ordinances, including *zina*, were not repugnant to the injunctions of Islam (Begum Rashida Patel v Federation of Pakistan PLD 1989 FSC 95). Other feminists, including members of WAF, are of the opinion that the petition should have been filed in the regular courts, which would have allowed the matter to be pursued on appeal to the Supreme Court.
22. *Herald* (Karachi), January 1992
23. ibid
24. Speech at Karachi meeting of the Alliance Against Discriminatory Laws, June 1997
25. Pakistan ratified the Convention in 1996 but has so far not proposed any new legislation to change its own discriminatory laws.
26. Riffat Hassan, a Pakistani feminist theologian, addressed the ICPD NGO Forum to present a progressive and Muslim perspective on reproductive rights issues.
27. *Pakistan: No progress on women's rights*, op cit [note 1]
28. Pakistan ratified the Women's Convention with the reservation that it would implement its articles only insofar as they did not contradict the Constitution of

Pakistan. Since the Constitution also stipulates that all laws in Pakistan must be in accordance with the injunctions of Islam, this reservation can be used as a loophole by the government to avoid addressing discriminatory legislation.

29. 'Report of the Commission of Inquiry for Women', op cit [note 14]
30. Article by Saba Khattack, Sustainable Development Policy Institute, published in *Dawn*, 4 August 1998, cited in *Pakistan: No progress on women's rights*, op cit [note 1]
31. 'Maternal Death Rate Too High, Panel Says', *Dawn*, Karachi, 8 December 1999, UN Wire Service, 10 December 1999
32. ibid

هوامش الديمقراطية للأمة وليس البيت:

1. 'Amor, Sexo y Matrimonio en Chile Tradicional', Cavieras and Salinas, p122
2. In January 1997, Congressional deputies agreed to discuss the possibility of legalising divorce.
3. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, Soledad Larrian, Editorial Universitaria, Santiago, 1994
4. 'Violence Against Women: The Hidden Health Burden', Lori Heise, Jacqueline Pitanguy and Adrienne Germain, World Bank Discussion Papers, no 255, Washington DC, 1994, p4
5. 'World Development Report: Investing in Health', World Bank, Oxford University Press, New York, 1993
6. 'Modulo de Sensibilizacion en Violencia Intrafamiliar' SERNAM, Santiago, 1995, p26
7. *Ending Violence against Women*, L Heise, M Ellsberg and M Gottemoeller, Population Reports, Series L, no 11, Population Information Program, John Hopkins University School of Public Health, Baltimore, MD,

December 1999, citing A.R Morrison and M.B Orlando (ref 212)

8. 'Violence and Women: The Potential and Challenge of a Human Rights Perspective', Rhonda Copelon, p114, *The Right to Live Without Violence: Women's Proposals and Actions*, Women's Health Collection, no 1, LACWHN 1996
9. 'Violence Against Women: Global Organizing for Change', Lori Heise, *Future Interventions with Battered Women and their Families*, eds Jeffrey Edleson and Zvi Eisikovits, Sage Publications, 1996
10. 'Studying Domestic Violence: Perceptions of Women in Chiapas, Mexico', Namino Melissa Glantz and David C. Halperin, *Reproductive Health Matters*, no 7, May 1996, pp122–128
11. 'Gender-based Violence and Women's Reproductive Health', Lori Heise, *International Journal of Gynecology & Obstetrics*, no 46, 1994, p221
12. 'Domestic Violence Legislation in Chile and the United States', Katherine Culliton, unpublished manuscript, 1992, p26, citing Moltedo, 'Estudio sobre Violencia Domestica en Mujeres Pobladores en Chile', 1989
13. 'Gender-based Violence and Women's Reproductive Health', op cit [note 11], p224
14. *Women's Rights in Chile: A 'Shadow' Report*, May 1999 [submitted by Chilean NGOs to the UN Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women]
15. 'Clandestine Abortion: A Latin American Reality', Alan Guttmacher Institute, New York. 1994, p23
16. 'Mujeres Procesadas por Aborto', Lidia Casas and Foro Abierto, Santiago, 1996, citing Guttmacher
17. Lidia Casas, unpublished manuscript, Santiago, 1996
18. ibid
19. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p61

20. 'Gender-based Violence and Women's Reproductive Health', op cit [note 11], p225, citing J MacFarlane
21. 'Gender-based Violence and Women's Reproductive Health', op cit [note 11], p225, citing Campbell, etc
22. 'Gender-based Violence and Women's Reproductive Health', op cit [note 11], p225, citing Steward, etc
23. 'Violence Against Women: The Hidden Health Burden', op cit [note 4] p26
24. Interview with Soledad Larrian, *Women's Health Journal*, Santiago, nos 2–3, 1994, p112
25. Solange Bertrand and Ana Maria Harper, Santiago, unpublished thesis, 1993, p73
26. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3]
27. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p48
28. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p49
29. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p60
30. 'Casa de La Mujer de Valparaiso', cited in *La Nacion* (Santiago), 29 August 1996
31. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p50
32. 'Domestic Violence Legislation in Chile and the United States', op cit [note 12], p26, citing Moltedo, 'Estudio sobre Violencia Domestica en Mujeres Pobladores en Chile', 1989
33. 'Sexual Coercion and Reproductive Health: A Focus on Research', L Heise, K Moore and N Toubia, Population Council, 1995, p22
34. 'Sexual Coercion and Reproductive Health: A Focus on Research', op cit [note 33], p22, 1994 citing Agger
35. 'Violaciones en el matrimonio', *Las Ultimas Noticias*, 16 October 1996, Santiago
36. 'Mitos y Creencias Comunes Acerca de la Violencia

Intrafamiliar', Ignacio Baloian, *Violencia Domestica: Apuntes para Capacitación. Version Preliminar*, Instituto de la Mujer de Santiago, 1994, pp12–16

37. Phone interview with Lori Heise, 19 September 1996
38. 'Estudio Descriptivo Casos de Violencia Intrafamiliar Atendidos en Programa Salud y Violencia Durante Enero-Julio de 1995', Katiuska Alveal, Cecilia Olivari, Lorena Sanhueza, manuscript, Hospital Clinico Regional de Concepcion, 1995
39. 'Nicaragua: Overcoming Machismo', *The Right to Live Without Violence: Women's Proposals and Actions*, Women's Health Collection, no 1, LACWHN, 1996, p92
40. Phone interview with Lori Heise, 19 September 1996
41. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p52
42. ibid
43. 'Gender-based Violence and Women's Reproductive Health', op cit [note 11], p224
44. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p62
45. *Violencia Puertas Adentro: La Mujer Golpeada*, op cit [note 3], p67
46. 'Aproximacion a una estrategia gubernmental en Violencia Intrafamiliar', Ximena Ahumada, SERNAM, 1991–1993, p15
47. Personal communication, Hernaldo Bustamente Villalobos, 26 August 1996
48. 'Estudio Seguimiento de la Ley de Violencia Intra-Familiar', Instituto de la Mujer de Santiago, enero a junio de 1995, August 1995
49. *Ending Violence Against Women*, op cit [note 7], p30

هوامش العنف الأسرى فى سريلانكا:

1. 'Women in Development and Politics: The Changing Situation in Sri Lanka', Amita Shastri, *Journal of*

Developing Societies, vol 8, 1992
2. *Human Development Report*, UNDP, 1998
3. *The State of the World's Children*, Unicef, 1996
4. ibid
5. 'Sanctified Violence', Ameena Hussein-Uvais, *Options*, Women and Media Collective, Colombo, September 1995
6. 'Women and Domestic Violence: A Rural Survey', A.G Seelawathi, paper presented at an ICES (International Centre for Ethnic Studies) Seminar, Kandy, Sri Lanka, 1991
7. *Violence Against Women: Voices of Women and Activists*, Maithree Wickramasinghe, CENWOR (Centre for Research on Women) Study Series no. 12, Colombo, 1997
8. 'Violence against Women', OMCT, 11 August 1999, posted on Unifem's <end-violence@edc-cit.org>
9. 'An Investigation into the Incidence and Causes of Domestic Violence in Sri Lanka', Sonali Deraniyagala, Women in Need, Colombo, 1992.
10. 'Women and Violence: Some Field Observations', Malsiri Dias, paper presented at a CENWOR (Centre for Research on Women) convention in Colombo, 1989.
11. 'Women and Domestic Violence: A Rural Survey', op cit [note 6]
12. *Women's Rights Watch*, Women and Media Collective, Colombo, January–September 1998.
13. *Violence Against Women: Voices of Women and Activists*, op cit [note 7]
14. ibid
15. 'Sanctified Violence', op cit [note 5]
16. ibid
17. Dr Neelan Tiruchelvam, MP, quoted in Hansard, *Official report of a parliamentary debate – Penal Code (Amendment Bill)*, September 1995.
18. *Violence against Women: Voices of Women and Activists*, op cit [note 7]
19. 'The Influence of Social and Political Violence on the

Risk of Pregnancy Complications', B.C Zapata et al, *American Journal of Public Health*, vol 82, no 5, 1992, cited in *Violence Against Women: The Hidden Health Burden*, L Heise et al, World Bank Discussion Paper no 225, 1994
20. 'Women and Violence: Some Field Observations', op cit [note 10]
21. ibid
22. 'An Investigation into the Incidence and Causes of Domestic Violence in Sri Lanka', op cit [note 9]
23. 'Wife Battery Falls on Deaf Ears', *Options*, Women and Media Collective, Colombo, January 1996
24. *Violence against Women: Voices of Women and Activists*, op cit [note 7]
25. 'Abortion in Sri Lanka in the Context of Women's Human Rights', Sunila Abeyesekera, *Reproductive Health Matters*, London, May 1997
26. ibid
27. ibid
28. ibid
29. ibid
30. ibid
31. 'Profile', Radhika Coomaraswamy, *Options*, Women and Media Collective, Colombo, July 1996
32. *Violence Against Women: Voices of Women and Activists*, op cit [note 7]
33. Interview with Radhika Coomaraswamy, by Sunila Galapatti in *Law and Society Trust*, Colombo, Vol VII, No. 110, December 1996
34. ibid

هوامش معاملة غير إنسانية:

1. When the Bough Breaks: Our Children, Our Environment, Lloyd Timberlake and Laura Thomas, Earthscan Publications Ltd, London, 1990, pp66–67

and 98–104

2. ILO Convention no 3: Maternity Protection, 1919; ILO Recommendation no 12: Maternity Protection (Agriculture), 1921; ILO Convention no 103: Maternity Protection (Revised), 1952; ILO Convention no 110 (part VII): Plantations, 1958
3. ILO Recommendation no 95: Maternity Protection, 1952
4. ILO Convention no 156: Workers with Family Responsibilities, 1981; ILO Recommendation no 165: Workers with Family Responsibilities, 1981
5. ILO Convention no 103, op cit [note 2]
6. Human Development Report, UNDP, Oxford University Press, Oxford, 1998
7. ILO Recommendation no 95, op cit [note 3]; see also ILO Convention no 3, op cit [note 2] and ILO Convention no 103, op cit [note 2]
8. In the ILO, the term 'tripartite' is used to describe equal participation and representation of governments, employers and workers' organizations. The ILO is a tripartite organisation: workers' and employers' representatives take part in its work with equal status to that of governments.
9. Quoted in 'Women's Health: Using Human Rights to Gain Reproductive Rights', Panos Briefing no 32, London, December 1998

هوامش الأطفال ضحايا العمل:

1. 'Strategies to Empower Women Workers in the Philippine Economic Zones', M Aganon, R del Rosario et al, research paper (unpublished), March 1997
2. 'Philippine Plan for Gender-Responsive Development 1995–2025', National Commission on the Role of Filipino Women, November 1995
3. *Women of a Lesser Cost: Female Labour, Foreign Exchange & Philippine Development*, S Chant and C McIlwaine, Pluto Press, London, 1995, p45

4. 'Family and Income Expenditure Survey', in *IBON Facts and Figures,* vol 19, no 17, 15 September 1996
5. 'Agrarian Digest', in *IBON Facts and Figures,* op cit [note 4]
6. *IBON Facts and Figures,* op cit [note 4]
7. 'Presidential Commission on Urban Poor', in *IBON Facts and Figures,* op cit [note 2]
8. *Women of a Lesser Cost,* op cit [note 3] p67
9. ILO Convention no 103 on Maternity Protection (revised), 1952
10. ILO Recommendation no 95 on Maternity Protection, 1952.
11. Republic Act (RA) 7322, 5 February 1992
12. *Conditions of work digest – maternity and work,* vol 13, International Labour Organization, Geneva, 1994
13. Republic Act (RA) 8187, 11 June 1996
14. *Women of a Lesser Cost,* op cit [note 3] p68
15. '2500 Cebu firms kept workers away from SSS', *Philippines Daily Inquirer,* 22 September 1996
16. *Women of a Lesser Cost,* op cit [note 3] p152
17. *Women of a Lesser Cost,* op cit [note 3] p149
18. *Women of a Lesser Cost,* op cit [note 3] p69
19. UN Wire, 7 February 2000
20. Lactational Amenorrhea Method (LAM) is the informed use of breast-feeding under certain conditions as a contraceptive method. LAM gives women at least 98 percent protection from pregnancy provided three criteria are met: [1] the mother fully or almost fully breastfeeds her child; [2] she has not begun to menstruate again since giving birth; and [3] the child is less than six months old.
21. 'Breastfeeding Trends and Breastfeeding Promotion Programme in the Philippines', Nancy Williamson, *Asia-Pacific Population Journal,* vol 5, no 1, March 1990
22. Marie Jansson, Nordic Work Group for International Breastfeeding Issues (NAFIA Sweden), personal

communication, 1999

23. 'Community-based Research and Advocacy on Reproductive Health among Urban Poor Women in Davao City', Rosena D Sanchez and Maribeth Juarez, Development of People's Foundation, Davao City, Philippines, 1994
24. 'Breastfeeding: The Best Investment', World Alliance for Breastfeeding Action, 1998; also personal communication, Dr Natividad Clavano, Baguio General Hospital, Baguio, Philippines.
25. Safe Motherhood Survey, Department of Health, 1993
26. Country Profiles (BFHI analysis paper), Nutrition Section, Unicef, February 1999
27. *Women of a Lesser Cost*, op cit [note 3] p135
28. ibid
29. 'Current Labor Statistics', Bureau of Labor and Employment Statistics, Department of Labor and Employment, Manila, July–August 1996.
30. *Philippine Plan for Gender-Responsive Development* 1995-2005, National Commission on the Role of Filipino Women, November 1995
31. *Women of a Lesser Cost*, op cit [note 3] p9
32. Health Action International Network (HAIN), Manila, 1991

هوامش لا عيد أم للأمهات العاملات:

1. For information on the Braceros Program and the 12-mile strip see 'Women in the Global Economy' website at http://www.utexas.edu/ftp/student/subtex/.web/Groups/crossborder/global.html
2. 'No Guarantees: Sex Discrimination in Mexico's Maquiladora Sector', Human Rights Watch Women's Rights Project Report, August 1996, vol 8, no 6, New York, p8. http://www.hrw.org.
3. 'For We Are Sold, I and My People: Women and

Industry in Mexico's Frontier', María Patricia Fernandez-Kelly, Albany, State University of New York, 1983, quoted in 'No Guarantees', op cit [note 2], p12

4. 'Women in the Maquiladoras: A History of Contrasts', Susana Vidales, in *Women at Risk: Revealing the Hidden Health Burden of Women Workers*, Women's Health Collection, no 2, Latin American and Caribbean Women's Health Network, 1997
5. 'No Guarantees', op cit [note 2], p.12
6. 'Mujeres: avancemos un trecho', Cecilia Soto, 1996, Información Selectiva. Email: csoto@rtn.uson.mx
7. 'No Guarantees', op cit [note 2]
8. 'A Job or Your Rights: Continued Sex Discrimination in Mexico's Maquiladora Sector', Human Rights Watch Report, December 1998, vol 10, no 1(B), website: http://www.hrw.org
9. 'No Guarantees', op cit [note 2], p27
10. 'A Job or Your Rights', op cit [note 8], p33
11. 'No Guarantees', op cit [note 2], p15
12. 'A Job or Your Rights', op cit [note 8], p52
13. 'No Guarantees', op cit [note 2] p49
14. ibid
15. 'Mujeres: avancemos un trecho', op cit.[note 6]
16. 'A Job or Your Rights', op cit [note 8], p48
17. 'No Guarantees', op cit [note 2], p29
18. 'No Guarantees', op cit [note 2], p26
19. ibid
20. 'No Guarantees', op cit [note 2], p36.
21. 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
22. 'The Health Consequences of Maquiladora Work: Women on the US-Mexico border', study by Sylvia Gundelman and Monica Jasis Silberg, *American Journal for Public Health* 1993, vol 83, cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
23. 'No Laughter in NAFTA: Mexico and the United States Two Years After', Institute for Policy Studies,

Washington, DC, 1996
24. 'No Guarantees', op cit, [note 2], p18
25. 'Las repercusiones de la industria maquiladora de exportacion: El peso al nacer de hijos de obreras en Nogales', Catalina Denman, (master's thesis, undated), El Colegio de Sonara, cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
26. 'A preliminary study of reproductive health outcomes of female maquiladora workers in Tijuana, Mexico', Brenda Eskenazi, Sylvia Gundelman and Monica Jasis Silberg, cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
27. 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
28. ibid
29. 'Analizaran casos de anencefalia', *Cambio*, (Hermosillo, Sonora.) 8 April 1997, cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
30. 'The Health Consequences Of Maquiladora Work: Women On The US-Mexico Border', Sylvia Gundelman and Monica Jasis Silberg, *American Journal for Public Health*, 1993, vol 83, no1, cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
31. Press reports cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
32. 'Tackling the Invisible: Scientific Indicators of the Health Hazards in Women's Work', Karen Messing, in *Women at Risk*, op cit [note 4]
33. 'Salud ocupacional de los trabajadores de maquila', Hector Balcazar, Catalina Denman and Francisco Lara, *The International Journal of Health Services*, 1995, vol 25, no 3, cited in 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
34. 'Women in the Maquiladoras', op cit [note 4]
35. ibid
36. ibid
37. 'The Northern Border of Mexico: Women, Health and Work in the Maquila', Reyna Elizabeth Montero, in *Women at Risk*, op cit [note 4]

38. 'Who is killing the women of Juarez?', Women CONNECT.com. http://www.womenconne...co/PoliticsDaily/pd_wedwatch_1.htm
39. 'Rape and Murder Stalk Women in Northern Mexico', Sam Dillon, *New York Times*, 18 April 1998
40. 'Grisly Murders Prompt Revolution in Women's Rights', Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 8 June 1999
41. 'No Guarantees', op cit [note 2], p39
42. 'No Guarantees', op cit [note 2], p36
43. 'No Guarantees', op cit [note 2], p29
44. 'The Northern Border of Mexico: Women, Health and Work in the Maquila', op cit [note 37]
45. 'The Factor 'X' In Organizing Women Workers: Casa De La Mujer – Women's Work in the Mexican Maquilas', Marleen van Ruyven, Report of the IRENE Roundtable workshop, May-June 1997
46. 'No Guarantees', op cit [note 2] p20
47. 'Women Working Worldwide', *Manifesto*, 1996, Manchester, UK
48. 'The Farthest Frontier', Martha Brant, *Newsweek*, 19 October 1998
49. 'Nicaragua: Women Maquila Workers Win "Code of Ethics"', Roberto Fonseca, *IPS*, 18 March 1998; and *Maquila Network Update*, March 1998, p6
50. 'The Northern Border of Mexico: Women, Health and Work in the Maquila', op cit [note 37]
51. 'Mexico: Mayor Tackles Discrimination of Pregnant Workers', UN Wire, 21 October 1999. http//:www.unfoundation.org/unwire/archives/UNWIRE991021.cfm
52. ibid
53. 'Mexico: UN Worried About Street Children, Domestic Violence', UN Wire, 20 December 1999

معهد بانوز

يُعَدُّ معهد بانوز وكالة مستقلة، غير ربحية، تأسست عام ١٩٨٦ للعمل على توفير المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الضمان لاستمرارية عملية التنمية.

يؤمن معهد بانوز بأن التعددية والتنوع فى المجتمع المدنى يدعم استمرارية التنمية البشرية.

كما يرى فى توافر المعلومات بحرية وإتاحتها، أساسا لمناقشة جادة، تسمح للمجتمع المدنى بممارسة دور فعال وبناء فى مجال اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع.

يعمل معهد بانوز مع الإعلام والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومع الأكاديميين بغرض تسهيل إجراء حوار بين الجنوب والشمال وبين الجنوب والجنوب بهدف التحفيز على المناقشة والحوار البناء، من خلال تقديم أبحاث دقيقة ومعلومات متوازنة، وذلك فى مجالات لا تحظى بالاهتمام الجاد، أو بالفهم الصحيح، وتشمل: البيئة، والصحة الإنجابية، والجنس، والأيدز، والاتصالات.

إن أنشطة مؤسسة بانوز المتعددة، والمتميزة، تأتى فى شكل مذكرات، وتقارير، وبرامج إذاعية منتشرة فى إعلام العالم الشمالى والجنوبى وكذلك على شبكة الانترنت.

كما أن لمعهد بانوز هيكلا لا مركزى يعتمد على مكاتب تنتشر فى لندن، باريس، واشنطن، بالإضافة إلى أفريقيا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة الموقع: http://www.panos.org.uk/

إن برنامج الصحة الإنجابية والجنس، يعد مذكرات للإعلام وصانعى القرارات، كما يتولى تكليف الصحفيين بالكتابة عن ملامح معهد بانوز، من خلال عدة لغات إقليمية فى صحف البلاد.

كما يقوم المعهد بتوفير المنح الإعلامية للصحفيين بغرض النشر في الإصدارات المحلية من صحف وجرائد أو من خلال إصدار الكتب، حيث يوفر للصحفيين إمكانيات البحث وكتابة المذكرات والتمويل اللازم للسفر والدعم الكافي للقدرة على النشر، بالإضافة إلى إجراء ورش العمل للإعلام وصانعي القرار، وقد بدأ مؤخرا العمل مع الإذاعة.

للحصول على معلومات عن أنشطة برنامج الصحة الإنجابية والجنس (RHG) وإصداراته يرجى الاتصال:

Judith Mirsky (judym@panoslondon.org.uk)
Or Mary Radlett (martyr@panoslondon.org.uk)

المؤلفون فى سطور:

سواتى باتاشارجى

تخرجت من جامعة جادابور، وتخصصت فى الفلسفة، اختارت الصحافة حيث فضلتها على المجال الأكاديمى، تخصصت فى الكتابة عن صحة المرأة والمراهقين بقسم المرأة فى جريدة telegraph وهى جريدة يومية تصدر فى كلكتا باللغة الإنجليزية، فى عام ١٩٩٩ التحقت للعمل بجريدة Ananda Bazar Patrika – وهى جريدة بنجالية يومية – مراسلة صحفية، كما أنها كتبت وأصدرت ثمانية كتب لقصص الأطفال.

سوزان فرانسيس براون

صحفية من جاميكا، وأستاذة بالمعهد الكاريبى للإعلام والاتصالات (CARIMAC) بجامعة غرب الأنديز. كتبت:

Media,Gender and Development:A resource book for Caribbean Journalists (CARIMAC,1995)and Spitting in the Wind: Lessons in Empowerment from the Caribbean (مؤسسة الكومنولث، ٢٠٠٠)

جوادلوب هيرنانديز أسبينوزا

صحفية مكسيكية، بدأت رحلتها المهنية عام ١٩٨٤، تخصصت فى الاقتصاد، وقضايا المرأة والقضايا الدولية، كما عملت بالتلفزيون وبالجرائد الدورية، وكذلك لنوتيماكس، وكالة الأنباء المكسيكية التابعة للحكومة، كما عملت بجرائد يومية مثل El Financiero Universal and El Economista

دينا عزت

صحفية بجريدة الأهرام.

لميس حسين

محامية، درست القانون بجامعة لندن للاقتصاد بالمملكة المتحدة، وكلية هارفارد للقانون، كما تعمل صحفية حرة، وقد خصصت صفحة بجريدة داكا، ديلى ستار، للكتابة عن الحقوق القانونية والإنسانية مرتين بالشهر، واستمرت فى كتابتها حتى ١٩٩٥، وتعيش الآن بأتلنتا بجورجيا.

عيشة خان

باحثة مستقلة، تكتب عن قضايا تتعلق بالمرأة والتنمية بباكستان، وقد عملت أيضا صحفية حرة للإذاعة والصحافة فى تغطية قضايا مثل حقوق الإنسان، ولاجئى أفغانستان، والصحة ضمن قضايا أخرى، وهى حاليا تعمل فى برنامج بحثى يتناول تأثير النزاعات على المرأة بباكستان.

جوديث مرسكى

من مؤسسى برنامج الصحة الإنجابية والجنس بمعهد بانوز، وهى أستاذة زائرة بكلية لندن للصحة والطب الاستوائى، كما أنها كتبت برنامج بانوز عن الأيدز. كما عملت بمنظمة أنقذوا الأطفال بلندن، وبالهند لمنظمة غير أهلية تساندها الحكومة بأوتار براديش، ودراستها الأساسية فى علوم الحياة وأبحاث العلوم الاجتماعية.

دوروثى مونيياكو

صحفية محترفة، ومديرة تنفيذية ومؤسّسة وكالة الأنباء بـــالريف، إنترلينــك لخدمات الريف، وأيضا محررة لمجلة Gende Review.

جولينا أومال

صحفية مدربة، ومن مؤسّسات وكالة الأنباء الأفريقية لنساء أفريقيا وشـــبكة معلومات الطفل.

مارتى رادليت

من مديرى برنامج بانوز للصحة الإنجابية والجنس. من عام ١٩٨٦ حتـــى ١٩٩٠، عملت مع معهد الأيدز ببرنامج المعلومات باحثة ومحررة أنبـــاء لمجلـــة WorldAids، كما أنها مؤهلة كمعالجة نفسية بمجلس المملكـــة المتحـــدة للعـــلاج النفسى.

رأفت بينتى راشيد

كاتبة لجريدة داكا (Dhaka daily star) ستار.

روزيل ليا رفيرا

عالمة اجتماع وناشطة ملتزمة فى مجال حقوق المرأة، وهى عضوة بهيئـــة التدريس ببرنامج المرأة والتنمية بكلية الأعمال الاجتماعية وتنمية المجتمع، بجامعة الفلبين، ديليمان.

هيلدا سعيد

عضو مؤسس فى المنظمة الأهلية غير الحكومية شيركات جاه وهى إحدى المنظمات غير الحكومية للمرأة بباكستان، كما أنها صحفية حرة، وعضوة بالشبكة الدولية للصحة وتمكين المرأة الحقوق والواجبات.

رحال سعيد

من باكستان، عملت بمجال الصحافة، وتنمية المجتمع، وحقوق المرأة، وقد عاشت مؤخرا بسريلانكا، حيث عملت مع منظمات محلية غير حكومية وقامت بأبحاث خاصة بقضية العنف ضد المرأة، وتعيش حاليا بواشنطن، وتكمل دراسات عليا فى علم الاجتماع.

ليزاك شالات

كتبت كثيرا فى مجال صحة المرأة، وهى محررة Women's Health Journal الذى تصدره شبكة صحة المرأة بالكاريبى، وموطنها الأصلى كاليفورنيا؛ لذا عاشت آخر عشرين عاما بوسط أمريكا وجنوبها، وتعيش حاليا بسانتياجو، بشيلى.

المترجمة فى سطور:
جيهان الحكيم

- تعمل أستاذة للغة العربية والترجمة بمعهد اللغة العربية بالجامعة الأمريكية منذ عام ١٩٩٥- ٢٠٠٥.

- تخرجت فى مدرسة الليسيه الفرنسية عام ١٩٧٣، ثم حصلت على بكالوريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٧.

- درست الأدب الفرنسى بالمركز الفرنسى بالقاهرة عام ١٩٧٨.

- حصلت على دبلوما فى الترجمة من الجامعة الأمريكية ١٩٨٩.

- حصلت على شهادات فى اللغة الألمانية والترجمة من معهد جوته بالقاهرة ١٩٨٦.

- حصلت على شهادة تدريب للتدريس من الجامعة الأمريكية ١٩٩١.

- حصلت على ماجستير فى تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها من الجامعة الأمريكية ١٩٩٩، موضوع الرسالة: "تركيب الجملة فى لغة الصحافة المصرية – دراسة كمية ومقارنة فى جريدة الأهرام ١٩٣٧ – ١٩٩٧".

- عملت أيضا أستاذة للغة العربية بالمرحلة الثانوية بالكلية الأمريكية بالمعادى.

- وعملت أخيرا فى مركز الأبحاث الأمريكية بالقاهرة ٢٠٠٥ أستاذة ومترجمة للباحثين الأمريكيين فى مجالات: الآثار المصرية، وتنظيم الأسرة، والسياسة والاقتصاد.

التصـحيح اللغوى: أحمد نزيه
الإشــــراف الفنى: حسن كامل